

تَحْقِيقُ التَّارِثِ الْعَرَبِيِّ

منهجه وتطوره

تأليف

الدكتور عبد المجيد دياب

١٩٨٣

منشورات سمير أبو داود
المركز العربي للصحافة — أهلا
٣٣ شارع قصر النيل ت ٧٤١٩١٥ القاهرة

إهداء ٢٠٠٦
حوم الدكتور/ علي حسين كزار
القاهرة

تَحْقِيقُ الْإِرْثِ الْعَرَبِيِّ

مَنْهَجُهُ وَتَطَوُّرُهُ

تأليف

الدكتور عبد المجيد دياب

١٩٨٣

منشورات سمير أبو داود
المركز العربي للصحافة — أملا
٣٣ شارع قصر النيل ت ٧٤١٩١٥ القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِهْدَاء

إلى زوجهتي :
التي أضاعته لي بحبها سبل البيت .
والتي ولدتني : بحبها وأمن
اللذين سخاني وقتاً طيباً هما أروع
ما يكونان إلي .

إلى : هدايتهم : أهدى هذا البيت
المواضع ، على يوتي بعصر ما لهم من حقوق
والدلم
عبد المجيد ربا

مقدمة

تراث كل أمة هو رصيدها الباقي ، وذخيرتها الثابتة ، ومدنخرها
المعتبر عما كانت عليه من تقدم في كل مجالات الحضارة والثقافة .

والأهم بما فيها قبل أن تكون بحاضرها ، وفرق بين أمة لها موروث
وأمة لا موروث لها ، وما حيرض الأمة العربية على تراثها إلا لكي تعيش
حاضراً موصولاً بماضٍ ، ولكي تبني على هذا الماضي العتيد حاضرها
الوطيد ، والتراث - لاشك - هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحى ، وللحفاظ
على وجودنا أمة عربية . وأول مالنا من هذا التراث هو لغته التي
كتب بها ، والتي أثبتت وجودها واتسعت لحضارات مختلفة .

والنص - كما هو معروف - عمدة الدراسات الأدبية في أى مجال من
ميادينها وشعب تخصصها ، فالدراسة تعتمد أساساً على النصوص التي هي
مادة الدرس ، تأريخاً ونقداً ومقارنة ، فليس من المتصور أن نوزع لعصر
أو أديب دون أن تجمع نصوص تراثه ونحققها ونستقرئها ، أو أن نشغل
بدراسة نقدية للأدب من غير استيعاب لنصوص موضوعها ، وتتبع الظواهر
الأسلوبية والخصائص الفنية بالفحص والاستقراء ، كذلك لا يمكن أن
تصح دراسة مقارنة معزل عن النصوص ولمح ظواهر التأثير أو التشابه
والاختلاف بينها ، ثم تأييدها بالتبع الاستقرائي في نصوصها المحققة .

وإن علماء التاريخ والحضارة يهتمون اهتماماً بالغاً بالآثار المادية ،
وما تزال المرويات والآثار الثقيلة جوهر المادة التاريخية ، كما لا يستغنى علماء
الرياضيات والطبيعات عن المنهج النقلى في تلوين نصوصهم ، وثوبق
نظرياتهم وعلومهم بسنداً ومتنا .

وتحقيق النص الأدب من شعر وغيره علم من جهة وصناعة واصطلاح من جهة أخرى عايشتهما بحكم عملي في إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة منذ سنة ١٩٦٣ حتى اليوم ، فهيأت لي ظروف العمل والاستعداد النفسي التلمذة المباشرة على الأساتذة :

إبراهيم الأبياري وسيد صقر ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوي والدكتور رمضان عيد التواب والدكتور حسين نصار والدكتور طه الحاجري والدكتور عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) والدكتور صلاح الدين الهادي .

والتلمذة غير المباشرة على الأساتذة :

الدكتور إبراهيم مذكور والدكتور صلاح الدين المنجد والدكتور محمد حلمي والأستاذ عبد السلام هارون وغيرهم من العلماء المعاصرين والمبرزين في مجال تحقيق التراث ونشره ، فأخذت أسائل نفسي :

هل كان للعرب الأوائل يد في فنية التحقيق ؟
أم أننا تعلمناهم على أيدي المستشرقين في العصور المتأخرة ؟
وهل كان على هذا النحو الذي نعرفه اليوم ؟
أم أن له أطوارا أخرى مرت بها ؟

فاستجسست المحققين في مكاتبهم ومنازلهم ، فكانوا كراما - كما عرفتهم - أعطوني أحاديث طيبة سجلتها في بحثي هذا ، عن نشأة التحقيق وفنّه ، وهدوني إلى الكثير من المراجع ، وفتحوا لي صدورهم ومكتباتهم الشخصية وكلها غنية بأمهات المراجع ، ونوادير المخطوطات ، والمصورات الطيبة .

وعشت - بحكم عملي - مع المخطوطات في دار الكتب المصرية ، وفي المكتبات العامة ، وحاولت أن أسجل شيئا عن :

أوراقها وخطوطها وأخبارها ورموز القدماء فيها عند الحذف أو الكشط أو الإضافة أو التعليق أو ما شابه ذلك .

وسجلت هذا البحث في بابين تناولت في :

الباب الأول : التحقيق عند القدماء ، ويندرج تحته فصلان :

الفصل الأول : التحقيق . عصر الرواية والتدوين .

الفصل الثاني : منهج التحقيق عند القدماء من العرب .

الباب الثاني : بحث فيه عن تحقيق التراث في العصر الحديث وتطور مناهجه ويضم فصولا ثلاثة .

الفصل الأول : أسباب التطور ومنهج التحقيق في

بدء النهضة العربية ، والطباعة وأثرها في تاريخ نشر التحقيق .

الفصل الثاني : ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه .

الفصل الثالث : منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون .

وختمت البحث بتوصيات موجّهة إلى أساتذة الجامعات ، والمسؤولين ، ورجال الفكر في البلاد العربية .

والحققت به :

١ — منهج تحقيق كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية .

٢ — منهج تحقيق كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر .

٣ — منهج تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا .

ولست أزعّم أني قد وفيت الموضوع حقه ، وما أظن إلا أنني سأعود

إليه في المستقبل مرّات ومرّات أضيف جديداً أو أصوب رأياً أو أعدل فكرة .

وحسب هذا البحث أن يرسم الملامح البارزة لتحقيق التراث العربى فى نشأته وتطوره ، وأن يفتح أمام الباحثين الطريق إلى مزيد من البحث فى موضوعه . . .

ولعالمهم يتجاوزا عن الهنات الطباعية التى وقعت فيه فلإنها لا تمنهى على فطنة القارئ .

والله أسأل أن أكون قد وفقت لبعض ما أبتغى .

القاهرة - منيل الروضه

١١ شوال سنة ١٤٠٢ هـ

٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ م

د. عبد المجيد دياب

تمهيد

تجمع المعاجم العربية على أن كلمة التراث مأخوذة من (وَرِثَ) ،
وأن التاء فيها مبدلة من الواو فالعرب يقولون : ورِثت الشيء من
أبي أرثه - بالكسر فهما - وِراثة وإرثاً .

ويسوى ابن الأعرابي (ت ٢٣١) بين كلمة التراث وبقية الأسماء
المشتقة من هذه المادة فيقول : « الورثُ والورثُ والإرثُ والوراثُ
والإراث والتراث واحدٌ (١) .

ويقول ابن سيده : الورث والإرث والتراث والميراث ما وُرِثَ ،
وقيل : الورث والميراث في المال ، والإرث في الحسب (٢) .

وعلى ما يبدو فإنه لم يقع خلاف في أن التراث : هو ما يخلفه الرجل
لورثته .

وقد حظيت كلمة (التراث) بما لم يحظ به كثير من أخواتها من
بقاء وشيوع ..

والتراث الذي نعنيه : هو ما خلفته أجيال من العرب من ألوف الكتب
والرسائل ما يزال كثير منه مخطوطا في مكتبات العالم في الشرق والغرب
على السواء ، وما تحتوي هذه الكتب من آراء ونظريات علمية ليس إلى
حصرها سبيل .

وليس هناك حدود معينة لتاريخ أى تراث كان ، فكل ما خلفه
المؤلف بعد حياته من نتاج يعد تراثاً فكرياً ، ولقد أصبح شعر شوقي

(١) لسان العرب (ورث)

(٢) المرجع السابق .

وحافظ وحديث عيسى بن هشام وآثار العقاد، والمسازني قرائاً له حرمة
التاريخية وله قدره الأثرى .

وتحقيق التراث عملية مركبة معقدة ، قام بها العلماء على مرّ العصور
هذه العملية تقتضى إخراج النص الأدبي كما صنفه مؤلفه أو في أقرب صورة
قاله عليها .

وقيدنا التراث بالأدبي لنميزه عما عدا ، فالتراث العلمي له العلماء
المتخصصون ، وقد سبق العلماء العرب إلى كثير من النظريات العلمية التي
تنسب في الوقت الحاضر إلى علماء النهضة الأوربية دون إشارة إلى هؤلاء
الرواد الذين تكلموا في التطور قبل دارون ، وفي الجاذبية قبل نيوتن ، وفي
انكسار الضوء قبل ديكارت ، وأعمال ابن الهيثم وابن مسكويه وابن النفيس
والرأري وغيرهم كثير تشهد بالفضل للدوية .

وتحقيق النص الأدبي نشأ وترعرع عند العرب منذ فجر حضارتهم
كما سنرى .

ولم ينشأ هذا الفن في أوربا إلاّ منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد ،
وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية ، فكانوا يومئذ
إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء قاموا بطبعه لا يبحثون عن النسخ الأخرى
لهذا الكتاب ، ولا يصححون إلاّ أخطاءه البسيطة . فلما ارتقى علم الآداب
القديم ، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء وإلى المقابلة
بين هذه النسخ المتعددة .

وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى
الروايات المختلفة ووضعوها في نص الكتاب وقيدوا ما بقى من الروايات
في الهوامش ، ولكمهم مع ذلك عمدوا انتقاء المهم منها ، واستنتجوا
اصطلاحات חדسية ، يخالفون بها ما ه . في النسخ .

إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة ، لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب وأى الطرق تؤدي إليه .. وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة (١).

أما المستشرقون فقد طبقوا منهج التحقيق المتبع في نشر آداب الغرب في نشر الكتب العربية والشرقية . وكان أول من ألف في هذا الفن المستشرق الألماني برجستراسر G.Bergstrasser في محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد مندور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص القديمة عند نقده لكتاب (قوانين الدواوين لابن ميموني في العديدين ٢٧٧ و ٢٨٠ من مجلة الثقافة القاهرية سنة ١٩٤٤) وأعاد نشر المقالين في كتابه (في الميزان الجديد) الذي صدرت طبعته الأولى في العام نفسه .

وعندما أراد المجمع العلمي العربي بدمشق نشر كتاب (تاريخ دمشق) وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر في مقدمة الجزء الأول منه ، المنشور في دمشق سنة ١٩٥١

وتحدث الدكتور إبراهيم بيومي مذكور عن بعض قواعد النشر في مقدمته التي وضعها لكتاب (الشفاء) لابن سينا ص ٣٨ - ٤٢ القاهرة سنة ١٩٥٣

ثم نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتاباً في هذا الموضوع بعنوان (تحقيق النصوص ونشرها) القاهرة سنة ١٩٥٤ وهذا الكتاب ثمرة كفاح مؤلفه وتجاربه في نشر النصوص القديمة كما يذكر في مقدمته ، وقد أعيد طبعه عدة مرات .

(١) انظر برجستراسر في أصول نقد النصوص ونشر الكتب للمقدمة .

ونشر الدكتور صلاح الدين المنجد (قواعد تحقيق النصوص) في الجزء الثاني من المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية القاهرة سنة ١٩٥٥ ص ٣١٧ - ٣٣٧ أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم في وضع هذا العلم وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التي ذكرها في مقاله من نهج المستشرقين الألمان ، ومن خطة جمعية جيوم بودة الفرنسية ، ومن قواعد المحدثين والقدامى في ضبط الروايات ، ومما نشر في هذا الموضوع من قبل .

ونشر الدكتور شوقي ضيف بحثين في عددتين من مجلة المجلة تناول فيها تاريخ التحقيق ومنهجه عند القدماء ، وذلك في العددين ١٠١ المنشور مايو سنة ١٩٦٥ تحت عنوان (تحقيق تراثنا الأدبي) والعدد ١٣٢ المنشور فبراير سنة ١٩٦٧ تحت عنوان (عصر إحياء التراث) .

وفي سنة ١٩٦٧ حضرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن في مركز تحقيق التراث وأملت مذكرات في مناهج البحث في الأدب واللغة ، تناولت فيها منهج التحقيق عند العرب ، وكذلك ألقى الدكتور حسين نصار مذكرات في التربية العملية لتحقيق التراث ، وفي الدورة التدريبية بجامعة الدول العربية لعام ١٩٧١ ألقى الأستاذ الدكتور حسين نصار أيضاً (محاضرات علوم اللغة والأدب) تناول فيها منهج التحقيق .

ثم تناول منهج التحقيق أيضاً الدكتور رمضان عبد التواب في مجلة المورد العراقية . وفي محاضرات ألقاها سنة ١٩٨٠ في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية

ومما لاشك فيه أن كل من تناولوا هذا الموضوع من قريب أو بعيد كانوا هداة إلى على الدرب وبهديهم اقتديت .

الباب الأول

التحقيق عند القدماء

الفصل الأول

للتحقيق في عصر الرواية والتدوين

كان العرب جاهليتهم ينتجون أدبا - شعرا ونثرا - فيما يجد لهم من مناسبات وما يعرض لهم من أحداث ، فقد تدعو دواعي للخطابة فيخطبون وللحمل فيضربون ، وللشعر فيشعرون .

وكان يقابل هذا النتاج عملية أخرى مكملة لها ، وهي عملية حفظ هذا النتاج ، فقد كان النص الأدبي يلقي شفها ، وربما كان هناك من الأدباء من يدون أثره الأدبي ، ولكن يبدو أن ذلك كان قليلا ونادرا نظرا لشيوع الأمية ، وعدم معرفة الكتابة بين كثير منهم . هذا هو ما تطمئن إليه النفس .

أما ما ذهب إليه الدكتور نجيب البهيتي أن « الأمية في العرب أسطورة » والرواية الشفوية منفردة للشعر العربي أسطورة كذلك ، (١) فهذا قول لا تطمئن إليه النفس ، ويرفضه الواقع والعقل ، فليس من المعقول أن كل العرب كانوا يقرأون ويكتبون قبل انتشار الكتابة ، ولقد أثبت الباحثون - وما أكثرهم - أنه كان هناك أمية في العرب ، وإن كان هناك بعض من يكتبون ويسجلون ، إلا أن ذلك لم يكن شائعا .

ولقد كانت الآثار الأدبية تنتشر عن طريق الرواية الشفوية ، فما هي تلك الرواية ؟

الرواية بمدلولها العلمي الأدبي : طور لغوي متأخر ، سبقه طور ذو دلالة حسية .

(١) تاريخ الشعر العربي ج١ ، وآخر القرن الثالث ص ٢٠٠

وحدود هذا اللفظ - كما ترسمه المعاجم - كثيرة ، لعل أقربها إلى ما نحن بصددده هي : حمل الشعر أو الحديث .

والراوية في معناه الحسى : هو البعير أو الدابة التى يستقى عليها الماء ، والرجل المستقى أيضاً زاوية ، ورجل رواء : إذا كان الاستسقاء بالراوية له صناعته . ويقال لسادة القوم : الرّوايا ، لأنهم يحملون الدّيات عن قومهم ، فقد شبه السيد الذى تحمل الدّيات عن الحى بالبعير الراوية .

قال الجوهري : رويت الحديث والشعر رواية ، فأنا راوٍ في الحديث والشعر من قوم زواة ، ررويتُ الشعر تروية أى حملته على روايته ، وأرويته أيضاً وتقول ، أنشد القصيدة يا هذا . ولا تقل : إروها ، إلا أن تأمره بروايتها ، أى باستظهارها (١) .

وواضح من كل هذه الحدود ، أو من كل هذه المعانى : أن الحمل من المعانى الأولى لهذه المادة ، وأنه كثيراً ما يكون المحور الذى تدور حوله استعمالات هذه المادة .

ومن مجاز هذا الحمل أيضاً : حمل الشعر أو الحديث ، فقالوا : فلان راوية للأدب والحديث .

ورواية الشعر فى الجاهلية : هو من يحمل شعر الشاعر وينقله ويذيعه قال النابغة الذبياني :

أَلَكِنِّى يَا عُسَيْنَ إِلَيْكَ قَوْلًا

سَتَهْدِيهِ الرُّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِّي

غير أن هذا الضرب الأخير من المجاز ، وهو الحمل الأدبي قد مر

(١) راجع مادة (رَوَى) فى كل من أساسى للبلغة والنهاية واللسان .

كذلك - فيما يبدو - في مرحلتين :

الأولى - خاصة بالشعر وحده وتعنى مجرد حفظه ونقله وإنشاده ، ولا تتجاوز ذلك إلى ضبطه وتحقيقه والنظر فيه ، فرواية الشعر أمر قديم في العرب كان في الجاهلية واستمر في الإسلام ، فكان هناك رواة للشعر ، منهم من يختص بشاعر بعينه ، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء لا يختص بواحد فقط ، ففسد كان أمر القيس راية أبي دؤاد الإيادي ، وزهير راية أوس بن حجر ، والأعشى راية المسيب بن علس .

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رواة الناس للأشعار وعلماءهم بالأنساب وهم : مخزومة بن نوفل ، وأبو الجهم بن حذيفة ، وحويطب ابن عبد العزى ، وعقيل بن أبي طالب .

واستمر مدلول هذه المرحلة في تاريخ الرواية الأدبية حتى آخر القرن الأول وبداية القرن الثاني ، فلما أصلت أصول علم الحديث وأرسيت قواعده وعنى فيه بالإسناد ، وتصدر المحدثون للتحديث في مجالس العلم من حفظهم ، صار يطلق عليهم أيضاً لفظ « الرواة » فصرنا نجد للمحدثين في آخر القرن الثاني رواة ، كما كان للشعراء رواة .

ومن هنا دخلت الرواية الأدبية في طورها الثاني ، وهو ما بصلا أن نطلق عليه دور الرواية العلمية أو دور التحقيق ، وهذا الدور هو الذى نعنيه في بحثنا إذ أن الرواية فيه تقوم على الحفظ والنقل والإنشاد ، كالرواية المجردة في دورها الأول ، وأضيف إليها الضبط والتحقيق والتمحيص والشرح والتفسير وشيء من الإسناد ، فالرأوى بعد التمهّل يقابل ويصحح المرويات ويقابل ما سمعه فوعاه ، أو ما سمعه فدونه على ما عند غيره من الأقران ممن أخذ معه على الشيخ ، أو يصحح (٢٢ - تحقيق التراث العربى)

ما سمعه على الشيخ نفسه ، أو على نسخته ، وهذا ما نستطيع أن نسميه بتصحيح النقل ، أو تصحيح السماع ، أو المعارضة ، أو المقابلة . كما نعرفها اليوم .

وكان على الراوى أن يحفظ بالمرويات كما أخذها عن الشيخ من غير تغيير أو تبديل فيها ، وذلك بحفظها عن ظهر قلب ، ووعيا في الذاكرة وقد يضم إلى ذلك تدوينها في كتاب .

وقد أثبت بعض الباحثين المحدثين (١) بما لا يدع مجالا للشك أن بعض المدونات قد وصلت إلى رواة الطبقة الأولى وأقصد بهم الرواة العلماء وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء ، وحماد الراوية ، ثم المفضل الضبي ، وخلف الأحمر . وهم يمثلون الطبقة الأولى من العلماء الرواة الذين عرفتهم العربية في تاريخها الحافل ، فتلقوا تراث الجاهلية : شعرها وأخبارها وأنسابها ، وصلحهم بعضه مدونا وبعضه عن طريق الرواية الشفوية التي كان يتناقها الخلف عن السلف ، فحملوا الأمانة ومضوا يجمعون منه ما تفرق وينظمون منه ما تجمع ، ويضيفون إليه ما لم يكن فيه مما ثبت لهم صحته ، وينفون عنه ما ثبت لهم زيغه وفساده ، ولم يألوا جهدا في التثبت والتحقيق والمدارسة حتى استقام لكل منهم ما يتيقن صحته فضى يذيعه على تلاميذه في حلقات دروسه ويشيعه في رواد مجالس علمه ، فخلف من بعدهم خلف هم الطبقة الثانية من العلماء الرواة ، تأسوا بشيوخهم واقتفوا سبيلهم يجمعون ويدرسون ويمحصون ويفحصون ، ثم يستقيم لكل منهم ما يتيقن صحته فيذيعه على تلاميذه من علماء الطبقة الثالثة .

ومع ذلك فقد كان لبعض هؤلاء العلماء أن يختلفوا ، فقد وقع لبعضهم من الصحف المكتوبة ، أو الدوائر المدونة أو الرواة من الشيوخ العلماء ومن الأعراب الفصحاء ، ما لم يقع كله لغيره ، ولقد كان الشيخ

(١) أنظر الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه مصادر الشعر الجاهلي .

قرأ شعر الشاعر من نسخته أو يقرأها أحد تلاميذه ثم يعقب الشيخ على الشعر بالشرح والنقد والتحقيق .

ولهذا ومثله فإن الدواوين الشعرية كثيرا ما تعدد بتعدد الرواة الذين توافروا على صنعها ، وروايتها ، وكان نتيجة لتعدد طرق الرواية في ديوان الشاعر ظهور فريق من الرواة كان عليه أن يضم إليه الروايات المختلفة لديوان الشاعر ثم يقارن بينها ويختار منها بعد المقارنة والنقد ما أداه إليه اجتهاده .

ويمكننا أن نعتبر حركة جمع الشعر الجاهلي وتدوينه أول حركة تاريخية لحمايته وتحقيقه ونشره ، ولعله من نافلة القول : أن تراث الجاهلية ظل ينقل مشافهة من قديمه المعروف لنا قبل الإسلام بنحو قرنين إلى أن ظهرت الحاجة الماسة إلى جمعه وتدوينه ، فاتجه الاهتمام إلى ذلك منذ النصف الثاني للقرن الأول الهجري ، ثم ازدهرت الحركة في العصر العباسي الأول ، وأخذت وضعها قوميا ودينيا .

وخلال تلك المرحلة الأولى التي امتدت أكثر من ثلاث قرون كان الشعر خلالها يروى شفاهيا ومن هنا نقول : إن الشعر الجاهلي تعرض لآفات الرواية النقلية فحمل عليه ما ليس منه ، وضاع منه ما ضاع في غمار الزمن ، حتى تصدّت الطبقة الأولى من الرواة وهم ما قلنا عنهم إنهم الرواة العلماء ، أو الرواة المحققون في عصر التدوين لاستنقاذ تراث العربية من الضياع والتشويه والتزوير في مواجهة الشعوبية ، والإعصار الشعبي الذي خيف منه على لسان الأمة ولغة القرآن من فشو العجّمة واختلاط الألسن وغزو الشعوبية .

ولم يفت أولئك الرواة مالحق بالشعر من آفة الوضع والانتحال على ما هو مبسوط في كتاب طبقات الشعراء لابن سلام وعلى ما سنذكر فيما بعد . وحركة الجمع هذه ميزت رواة عرفوا بالضبط والثقة والأمانة ، وجرححت آخرين اشتهروا بالكذب والتهاون والوضع .

ومن المعروف بين الباحثين أن حركة الجمع والتدوين قصد بها أول ما قصد خدمة كتاب الله وفهم ألفاظه وتوجيه إعرابه ولمسح أسرارها في التعبير والبيان .

وقد قامت حركة منظمة في القرنين الثاني والثالث للهجرة على أيدي أئمة من الخبراء ذوي بصر بالشعر ، يعرفون صحيحه من زائفه . وجاءت حركة الجمع والتدوين بتراث ضخمة عكف الدارسون عليه يستخلصون منه معجم ألفاظهم ، ويميزون قواعد النحو والصرف وأسايب البيان وخصائص التعبير .

وآخرون منهم اشتغلوا بدراسته ، فمنهم من شغل بشرح ألفاظه وتفسير غريبه ، واهتم غيرهم بتدقيقه ونقده وأضافوا بذلك رصيدهم إلى الرصيد المجموع من تراث الجاهلية .

وقد اضطلع بجمع الدواوين أبو سعيد السكري (ت ٢٧٥) والسكري هو الذي جمع أهم ما بين أيدينا الآن من أشعار الجاهلية وشعراء صدر الإسلام إلى أيامه ، فجمع شعر القبائل والأفراد وهو في اتجاهه إلى صنع هذه الدواوين كان ناقدا لها كما قدمنا ثم شارحا ومفسرا لغريبها .

وقد استقصى صاحب الفهرست ذكر الشعراء الذين عمل الرواة دواوينهم ثم أعقبهم أبو سعيد السكري يختار من حملة الروايات ما يراه جديراً بالاختيار ، فبلغ عدد الشعراء الذين صنع أبو سعيد دواوينهم قرابة ستة وخمسين شاعرا (١) .

وإذا كان أبو سعيد السكري قد روى ديوان جبران العود النيزي عن محمد بن حبيب شيخه ، فإن استقراء الديوان يدل على أن محمد

ابن حبيب قد اطلع على روايات مختلفة للديوان (١)

وإن المتصفح لديون سحيم عبد بنى الحسحاس الذى صنعه تفتوية أبو عبد الله إبراهيم بن عرفه الأزدي (ت ٣٢٣) ليجد أنه قد وضع أمامه أكثر من نسخة فقارن وقابل بينها ، واختار منها ما أداه إليه اختياره واعتبره أصلا وذكر سائر الروايات المرجوحة لديه فى الشرح (٢) .

والروايات المختلفة التى اطلع السكرى عليها وهو بصنع ديوان هذيل ثلاث روايات :

الرواية الأولى عن الرياشى شيخه عن الأصمعى عن عمارة ابن أبى طرفه الهذلى .

الرواية الثانية عن أستاذه أبى جعفر محمد بن حبيب عن ابن الأعرابى ، وأبى عمرو الشيبانى .

(١) فمثلا عندما ذكر قوله :

فما لحقنا العيش حتى تناضلت بنا وقلنا الآخر المتخلف

أورد رواية مخالفة منسوبة لابن الأعرابى وهى :

« وتلانا الآخر المتخلف » بدلا من « وقلنا ... »

(٢) ومثال ذلك قصيدته التى مطلعها :

عميرة ودع إن تجهزت ، غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
والى منها :

٩ - وهبت لنا ريح الشمال بقرة ولا ثوب إلا يردّها وردائيا

فقال : ويروى « وهبت شمالا آخر الليل قرة »

ومنها :

٢٤ - واشهد عند الله أن قدرأيتها وعشرين منها أصبعا من ورائيا

فقال : ويروى « فاشهد » ويرى « أنى رأيتها »

فانظر إلى هذه الدقة فى المقابلة حتى بين (القاء والوار وقد) ومثل هذا قد يهمله

بعض المحققين اليوم فى مقابلاته .

وينتهي إسناد هذه الرواية إلى هذين الراويين فهي رواية أنقص
من الأولى التي تنتهي إلى راوية ينتسب إلى قبيلة هذيل وهو عمارة بن
أبي طرفه .

أما الرواية الثالثة التي يروي السكري عن طريقها ديون ، الهذليين فهي
عن محمد بن الحسن الأحول عن عبد الله بن إبراهيم الحمصي . (١)

ويتبين لقارئ أشعار هذيل برواية السكري أنه قد جمع العديد من
الروايات ووازن بينها واختار منها ما يعتقد أنه الأصوب . ولقد كان له
منهجه الواضح في الجمع بين الروايات ، فالقصائد التي كانت محل إجماع
الرواة دون خلاف في نسبتها أو في نصها أوردتها دون نص على
هذا الاتفاق . أما الروايات الأخرى التي وقع في روايتها خلاف فإنه قد
نص على أوجه الخلاف في روايتها ، ومن أمثلة هذا قصيدة لأبي جندب
الهذلي فقد نص على أن الأصمعي قد رواها ولم يروها ابن الأعرابي
ولا أبو عمرو ولا الحمصي (١) . ولم يقف جهد أبي سعيد عند حد القصائد ،
فقد نبه أيضاً إلى أوجه الخلاف في رواية الأبيات (٢) .

ويذكر لنا ابن قتيبة أنه لم تختلف الرواة في ألفاظ بيت اختلافها في
بيت للاعشى ميمون بن قيس هو :

إني لأعمر وألدي حطت مناسمها
تُحْدِي وسبقَ إليها الباقرُ العُشَلُ

رواة بعضهم « حطت » يريد خطت التراب ، ورواه بعضهم « حطت »
أي اعتمد في السير ، وروى بعضهم « تُحْدِي » وبعضهم « تُحْدِي » .

(١) شرح أشعار الهذليين ٨٣

(٢) ومن أمثلة ذلك : في قصيدة لأبي المثلث الهذلي ينص بعد ذكر أحد أبياتها على أنه لم
يرو هذا البيت والبيتين الذي بعده أحد غير الباهلي عن الأصمعي ولم يرو هذا أبو عمرو ولا
أبو عبد الله ولا أبو نصر ولا الاخفش .

وروى بعضهم «الباقر العثَلُ» وهي الكثيرة، ورواه آخر «الباقر الغُيْلُ» وهي السَّما ، ورواه آخر «وجدتُ عليها النافر العَجِيلُ» يريد النفار من منى (١) .

ونقرأ شرح ابن الأنباري على المفضليات ، فلا تكاد تجد قصيدة لم ترو بروايات عدة : بزيادة أو حذف ، وتقديم وتأخير ، وتغيير كلمات في الأبيات والأمثلة كثيرة مثبتة في بطون كتب الأدب وشروح الأشعار .

* * *

وعلينا الآن أن نبحث سبب هذه الظاهرة ، ظاهرة اختلاف الروايات ولعل أهم هذه الأسباب هي :

١ - النسيان :

من طبيعة الإنسان التذكر والنسيان ولا يملك كل إنسان شجاعة الاعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق ، ولذلك فمن المتصور أن تكثر الروايات والاختلاف ، فإن الشاعر ينشد قصيدته على ملأ السامعين فيحفظها منهم جماعة ، فربما اختلطت كلمة أو جملة على أذن السامع فبديلها بأخرى .

والأدب الجاهلي والإسلامي ظل سنين طويلة يتناقله الرواة شفاهاً - في الظاهر على الأقل - والحافظة كثيراً ما تخطئ ، وكثيراً ما تضع كلمة مكان كلمة متى استقام الوزن والمعنى . فراوٍ يغير كلمة ، وراوٍ يغير أخرى وراوٍ لا يغير ، والعلماء يروون عن رواية مختلفين فيأتي هذا الاختلاف .

(١) ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه ينص في أحد أبيات قصيدة لفضيل بن يعزب أنه لم يرو هذا البيت والبيت الذي بعده الأصمعي وأبو عبد الله أنظر شرح أشعار الهذليين ٧٥

الشاعر يغير :

وربما عاب على الشاعر آخر شيئاً من تلك القصيدة ، فيغير منها
ما اقتنع بوجوب تغييره .

يقول الأصمعي : إن ذا الرمة أنشد رجلاً
وظاهر له من يابس الشخست
فقال له الراوية : أنشدني

من يابس الشخست

فقال له : إن اليبس من البؤس ١٢

ولقد كان بعض رواة ذي الرمة يقول له نتيجة هذا التغيير :
أنت أفسدت على شعرك (١) .

لهذا فإنه نتيجة لهذه الظاهرة - الملفتة حقاً - في آثار ذي الرمة نتوقع
أن يكون بعض رواة قد حملوا عنه آثاره ، ثم لم يقع لهم تغيير ذو الرمة
لبعض هذه الآثار التي رووها عنه ، فظلت كما هي دون تغيير ، وبعض
رواة حملوا عنه آثاره بعد الحذف أو الإضافة أو التبديل .

٣ - التحريف في القراءة :

ومن أسباب ذلك أيضاً أن العلماء كانوا يأخذون أحياناً من صحف
غير منقوطة ولا مشكولة فيقرأها كل حسبما يصح عنده معناها (فخذالة)
إذا لم تنقط تقرأ : جدالة وجدالة (وحرمة) إذا لم تنقط تقرأ : حرمة
وحزمه . فيأخذها كل حسب اجتهاده ويعمن الفكر في تأويل المعنى على
حسب ما قرأ ! وحسبنا أن نشير إلى بيت الأعشى ميمون ابن قيس .

إني لعمرو اللدي خطت مناسيمها

نحدي وسيق إليها الباقر العثل

وقد سبق أن ذكرنا ما فيه من اختلاف الروايات وتوجيه ذلك .
وأغلب الظن أن ذلك كان نتيجة عدم البقظ والشكل ، وقد روى لنا
الشيء الكثير فيما وقع بين العلماء من نزاع وخصوصة حول البيت يرويه
أحدهم على شكل ويرويه الآخر على شكل آخر مثال ذلك :

« أن الأصمعي أتى ولد سعيد بن سلم الباهلي فسألهم عما يروونه من
الشعر ، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها :

سَمِينُ الضَّوْاحِي لم تَوْرَقْ لَيْلَةً . . . وَأَنعم أَبكارُ الهمومِ وعُونُهَا

فقال الأصمعي : من رواك هذا الشعر ؟ قال : مؤدب لنا يعرف
بأبن الأعرابي .

فقال : احضروه . فقال له : هكذا رويهم هذا البيت برفع
(لَيْلَةً) ؟

قال : نعم . فقال الأصمعي : هذا خطأ إنما الرواية (لَيْلَةً) بالنصب .
يريد : لم تَوْرَقْ أَبكارُ الهمومِ وعُونُهَا لَيْلَةً من الليالي . فقال لأصمعي
سعيد : من لم يحسن هذا القدر فليس موضعاً لتأديب ولدك . فنحاه
سعيد (١) .

ولا ننسى ما ينشأ عن التصحيف والتحريف في الكلمات المتشابهة
فإنه من أسباب الاختلاف أيضاً ، وشواهد كثيرة سنذكر بعضها
في موضعه .

٤ - خصائص اللهجات :

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، ويجري كل منهم في النطق
على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية ، فمن ثم يقع الاختلاف الصرفي واللغوي
الذي نراه في بعض الروايات .

(١) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢/٣٢٢

٥ - الراوى يغير :

يذكر لنا الأستاذ الرافعى أنه قد يغير الراوى من العلماء الكلمة بأخرى يراها أليق بموضعها وأثبت فى معناها . أو تكون الكلمة قد أصابت هوى فى نفسه .. وذلك كقول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهِنَّ الْقَاسِبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ
مُطِيعٌ فَمَا أَدْرِى أَرَشِدُ طَلَابُهَا ؟

وهى رواية أبى عمرو بن العلاء ، ولكن الأصمعى رواه على تقيض هذا المعنى فقال « عصانى إياها للقلب .. » البيت

وظاهر أن هذا التناقض فى الرواية لا يكون من الشاعر ، وإنما هو تفاوت فى الاستحسان لا غير « وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف » .

ويبدو أنه كان هناك شبه عرف بين العلماء على أن الراوى إذا وجد فى المروى ما يعتقد أن غيره أحسن منه فله أن يغير فى متن الرواية بما يتفق مع رأيه .

حكى الأصمعى أنه أنشده خلف ضمن قصيدة لحرير :
فِيَالِكَ يَوْمًا خَيْرُهُ قَبْلَ شَرِّهِ تَغْيِيبَ وَاشِيهِ وَأَقْصَرَ عَمَّا ذَلُّهُ

قال خلف : ويحه ما ينفعه خير يوئول إلى شر ؟ . قلت (الأصمعى) : هكذا قرأته على أبى عمرو بن العلاء . قال : صدقت ، وكذا قال جرير وكان قليل التنقيح لألفاظه ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع . قلت فكيف يجب أن يكون ؟ قال : الأجود أن يكون « خيرهُ دون شرِّهِ » فاروه كذلك : وقد كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل فقلت : والله ما أرويه إلا كذلك (١) :

فعلى الرغم من صحة النص عن قائلة عن رواه وهو أبو عمرو بن العلاء وثبت ذلك أيضا عند الأصمعي وخلف ، وإنما غيرا ويد لا ألفاظه اعتمادا على تلك القضية الخطيرة « كانت الرواة قديما تصلح أشعار الأوائل »

قال بن مقبل : إني لإرسل البيوت عوجا فتأتى الرواة بها قد أقامتها (٢) ومن الرواة من كان يغير فى ألفاظ بعض الأبيات ؛ لتوجيه حجته وإهاض دليله ؛ فيُروى عنه البيت على وجهه المغير ، وذلك فاش بينهم وخاصة فى رواية الكوفيين .

ومن أمثلة تغيير الرواة ما يقوله ابن قتيبة : « وقد رأيت سيبويه يذكر بيتا يحتاج به فى نسق الاسم المنصوب على المنخفض على المعنى لا على اللفظ وهو كقول الشاعر .

معاوى إننا بشر فأصبح فلسنا بالجبال ولا الحديد

قال : كأنه أراد : لسنا بالجبال ولا الحديد ، فرد الحديد على المعنى قبل دخول الباء ، وقد غلط على الشاعر ، لأن هذا الشعر كله منخفض قال الشاعر :

فهبتهما أمة ذهببت ضياعا يزيد أميرها وأبو يزيد
أكلتم أرضنا وجر دتموها فهل من قائم أو من حصيد (١)

٦ - المؤلف يغير :

كثيرا ما كان يملى المؤلف كتابة مرات متعددة ، وهو فى كل مرة يحدث فى إملائه كثيرا من التغيير والتبديل على سبيل التنقيح والتجويد لعمله بعد المراجعة ، والنتيجة الطبيعية لتكرار الإملاء فى مثل هذه الحالة ، اختلاف نسخ الكتاب الواحد بين أيدي من سمعه من الشيخ بطريق الإملاء ومن أمثلة ذلك الأصمعي الذى كان قد أملى كتاب (خلق الإنسان) خمس عشرة

(١) مجالس ثعلب ٤٨١

(٢) الشعر والشعراء ٩٨ - ٩٩ ، وانظر الرافعي ٣٨٨

مرة تختلف اختلافاً كبيراً بعضها عن بعض (٣) وكذلك أملى ابن دريد كتاب (لحمهرة) في فارس ثم أملاه في البصرة وبغداد من حفظه ، فلذلك اختلف نسخ هذا المصنف الهام (٤)

٧ - تزيد الرواة :

وهذا وذلك غير ما يكون من تزيد بعض الرواة في الشعر حتى يخرج إلى الوضع والصنعة ، وكتاب ابن سلام مملوء بهذه النماذج .

ومما استجمع كل هذا الاختلاف القصيدة التي أولها :

تقول ابنة العيسى : قد شئت بعدننا

وكل امرئ بعد الشباب يشيب

ومنها شاهد النحاة المشهور « لعل أبي المغوار منك قريب » وهي مرثية روها القالى في أماليه وقال :

قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن دريد هذه القصيدة في شعر كعب الغنوى . . . إلى أن قال :

وبعضهم يروى هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوى ، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوى ، وبعضهم يروي شيئاً منها لسهم . وزاد أحمد بن يحيى عن أبي العالية في أولها بيتين ثم قال :

وهؤلاء كلهم مختلفون في تقديم الأبيات وتأخيرها ، وزيادة الأبيات ونقصانها ، وفي تغير الحروف في متن البيت وعجز وصدرة ، ثم قال : والمرثي بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار واسمه هرم . وبعضهم يقول : اسمه شبيب ، ويحتج بيت روى في القصيدة « أقام وخلي الظاعنين شبيب » وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح)

(٣) انظر السيوطي في بنية الوعاة ١١٢/٢ والقفطي في إنباء الرواة ١٩٩/٢ والزبيدي في طبقات

الغويين والنحويين ١٨٤

(٤) انظر المزهري ٥٨/١

العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث

إن من يتعرض للدراسة الرواية الأدبية يهجم على ذهنه فوراً ما صنعه علماء الحديث في دراستهم ، إذ أن توثيق الرواة والسند والمتمن أشهر به ابتداء علماء الحديث . ثم التزموا في دراستهم على مدى القرون ، وبناء على ما قدمنا فإنه يجب علينا أن نبين بصورة عامة ومختصرة بداية الخيط العلمي الذي أمسك بطرفه الأول علماء الحديث ، ثم نتبع باختصار مساره بعد ذلك ، لنوضح في آخر الأمر كيف كان التأثير والتأثر بين رواية الحديث ورواية الأدب .

من المتعارف المشهور : أن حديث الرسول لم يجمع أو يتداول بصورة منظمة حتى قرب نهاية القرن الأول الهجري تقريباً ، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرص على منع التدوين أو الإكثار من الحديث ، وذلك خوفاً على القرآن أن يختلط به الحديث ، أو يشتغل الناس عنه بالسنة ، وقد جاء في حديث عمر لو فد أرسله للكوفة « إنكم لتأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جردوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم » (١) .

وليس معنى هذا أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له ، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس بطريقة حرة لا تقييد فيها ، وقد تكون مسندة بأن يروى صحابي عن صحابي آخر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد روى أن أبا موسى الأشعري قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه : « احفظوا عنا كما حفظنا » (٢) وقد ظل هذا العرف السابق عن

(١) طبقات بن سعد ٢/٦ .

(٢) جامع بيان العلم ٢٤١/١ .

الحديث شائعاً بين الناس حتى بدأ تدوينه الرسمي في أواخر القرن الأول الهجري ، وعلى ما هو المشهور في عهد عمر بن عبد العزيز (ت ٨٣) .

وفي هذه الأثناء حدثت تغيرات جوهرية في المجتمع الإسلامي إذ انتهى الصحابة وخلفهم غيرهم من التابعين ، وانقسم الناس شيعاً وأحزاباً متفرقة * دينية وسياسية ، وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى ملك ، ومن شورى إلى رياسة ، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث وروايته فكثُر فيه الوضع والتزييف ، تأييداً لاتجاه أو طعناً في آخر ، أو تقرباً لحاكم أو يثاً للبليلة والتشكيك في الدين ، كما كان يصنع الزنادقة ، وقد أقر بعض هؤلاء الوضاعين الكذب صراحة بما وضعه وافتراه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قال عبد الكريم بن أبي العرجاء - أحد هؤلاء الزنادقة - قبل أن تضرب عنقه : « والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحللت فيها الحرام » (١) بل قد وصل الأمر في ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة ، وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفتراه ١١

والمهم عندنا أنه مع بداية تدوين الحديث كُن الفساد قد تطرق إلى كل من سنده وامتته وكان لا بد من حركة مضادة لمقاومة ذلك وردّه ليحصل العلماء في النهاية على أحاديث مصفّاة صحيحة النسبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد صدرت منه حقاً ، فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث في هذا الوقت المبكر ، فتشددوا في الإسناد والنزموه ، كما تتبعوا رواة الحديث بالتجريح والتعديل .

وواضح أن كل ذلك ضرورة أملت ظروف العصر والتحيز الديني في رواية السنة ، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث ، قال

(١) اللآلئ المسنوعة ٢/ ٢٤٨ .

محمد بن سيرين (ت ١١٠) « لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت الفتنة نظروا ، من كان من أهل السنة أخذوا حديثه ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه » (١) .

وقد سمع الزهري (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : مالك قاتلك الله يا بن أبي فروة ما أجراك على الله !! اسند حديثك ، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمه !! » (٢) .

ويكفي ذلك - مع كثرته - للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكراً في نهاية القرن الأول وبداية الثاني بطرق التوثيق والتزييف وأن دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة (ولما وقعت الفتنة قالوا سمعوا لنا رجالكم) فالدافع إذن ديني أوجدته الفتن والكذب في الحديث وجاءت مؤلفات الحديث في تلك الفترة وما بعدها ملتزمة بضوابط الرواية ، لأن الراوى يشعر بالتحرج الديني وذلك أنه ينقل كلاماً من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى قال في حديثه المشهور : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » (٣) .

هذا فضلاً عن أن الحديث يتضمن جزءاً كبيراً من السنة . أو قل : هو السنة كلها ، وهى ثنائى مصادر التشريع الإسلامى ، أى أنها تتلو كتاب الله فى القيمة ، ولذلك كان من التدقيق والتحقيق ، ومما يبعث الطمأنينة فى نفوس السامعين ويوحى إليهم بالثقة فى حديث المحدث التزام المحدث بالضوابط السلوكية فى رواية الحديث ، والإسناد المتصل الذى

(١) أنظر صحيح مسلم ٨٤/١ واللفظ لابن حجر فى لسان الميزان ٧/١ .

(٢) حلية لأولياء ٣٦٥/٣ .

(٣) أنظر نص الحديث كاملاً وطرق تخريج الخطيب البغدادي « تقييد العلم ٢٩ - ٣٢ » وهوامش الصفحات .

يصل بين عصره وعصر الرسول صلى الله عليه وسلم بسلسلة متصلة من الرواة والمحدثين ، كلهم يشهد أنه سمعه حتى يصل الإسناد إلى الصحابي فالرسول .

من أجل هذا - رأينا الكثير من الصحابة ومن التابعين ، يتخرجون من رواية الحديث ، وقد يتخففون من أعباء هذا الحرج وقسوته فليجأون إلى الشعر وإنشاده ، رأينا روح بن عبادة (١) يقول « كنت عند شعبة فضجر من الحديث فرمى بطرفه أبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري في أخريات الناس فقال : يا أبا زيد .

واستعجمت دارُ مني ما تُكاسمتنا والدَّارُ لو كُلمتْنا ذاتُ أخْبَارٍ إلى يا أبا زيد . فجعلنا يتناشدان الأشعار ، فقال بعض أصحاب الحديث لشعبة : يا أبا بسطام ، نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع منك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فتدعنا وتقبل على الأشعار ؟ قال : فرأيت شعبة غضب غضبا شديداً ثم قال : يا هؤلاء أنا أعلم بالأصاح لي أنا - والذي لا إله إلا هو - في هذا أسلم مني في ذلك .

ومن أجل هذا أيضاً ، كان الأصمعي يتخرج في تفسير شيء من القرآن وكذلك كان يتخرج من رواية الحديث ، ولذلك لم يرفع من الحديث إلا أحاديث يسيره .

فالقوم آنذاك لم يكونوا يرون في رواية الشعر ما يرونه في رواية الحديث . فاشعر آخر الأمر شأن من شئون هذه الدنيا لا يتصل بالدين ولا يشخص الرسول ، ولا يمت بسبب إلى التشريع ، فهم إذن في حلٍّ إذ وجدوا فيه سعة ، ليستريحوا فيها من عناء التضييق الذي كانوا يأخذون به أنفسهم في الحديث .

فالعرب كانوا ينظرون إلى الشعر الجاهلي كأنه طُرْفَةٌ أو مِلْهَتِي ومادة لحسن المحاضرة فلم يكن يعنى به هذه العناية التي بذلت في الحديث .

ولم ير من يتعمد الكذب فيه أن يتبوأ مقعده من النار :

والأصمعي كان فيما يروى من الحديث متحريا شديدا التحري ، فوثقه المحدثون كابن معين وابن حنبل ، وكان في اللغة صادقا غالبا ، إلا أن يجتهد في تفسير الغريب فيخطئ . أما في النوادر والملح وما يحكى عن الأعراب فيرخى لنفسه في ذلك العنان فإذا وجد الحال يستدعي قولاً ظريفاً أو ملحمة تزيد فيها أو اخترعها ، ولا يرى الأصمعي في ذلك ما يمس دينا أو يخرج به عن التقوى ، لذلك فإنه يشاك فيما يرويه الأصمعي من النوادر .

ويحدثنا صاحب العقد : أنه حذف الأسانيد من أكثر الأخبار طلباً للاستخفاف والإيجاز ، وهرباً من الثقل والتطويل ، لأنها أخبار ممتعة وحكم ونوادر لا ينفعها الإسناد باتصاله ولا يضرها ما حذف منها (١)

وغالبا ما نجد الأسانيد في الأدب قصيرة . وأصبح من المتعارف عليه أن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن ، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية ، هذا بالنسبة إلى أسانيد الأدباء واللغويين .

أما بالنسبة إلى سند الحديث ، فقد استمر حتى القرن السابع ، فكان عمر الإسناد العربي ثلاثة قرون تقريباً ، دع عنك ما كان من شأنهم في هذا الإسناد « فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالبا وهي بعض طرق الرواية كما ستعرفه — فيقولون : روينا عن فلان وحديثنا عن فلان ، ويكون بين الراوى والمروى عنه جيلان » والنسب غير الإسناد فيها اصطلاح عليه الرواة لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن على اتصال النسب العلمي بين راوى الشيء وصاحب الشيء المروى ، حتى يثبت العلم بذلك على وجه من الصحة ولم يكن في العرب شيء عن ذلك بالتحقيق إلا بعد قيام دولة بني مروان (٢)

(١) ابن عبد ربه ، العقد الفريد . مقدمة المؤلف

(٢) راجع تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٩٥-٣٠٥

ونخلص من كل ماسبق : إلى أن القوم كانوا يرون في رواية الحديث مالا يروونه في رواية الشعر ، فتشددوا في الأول واستراحوا في الثاني من عناء التضييق الذي كانوا يأخذون به أنفسهم في رواية الحديث .

ومع ذلك فلإننا نرى أن الرواية الأدبية أصل قائم بذاته وجدت عند العرب منذ الجاهلية فكان علماء النسب الجاهليون ومن أدرك منهم الإسلام يأخذون علمهم بالنسب عن شيوخ هذا العلم ممن تقدمهم أو عاصروهم ، وكذلك كان رواية الشعر والأخبار الجاهلية .

وربما كان أوضح ما يمثل تلقى الشعر وأخذه ما يروى من أن عمر ابن الخطاب تمثل بشعر ثم قال لفرات بن زيد الليثي أتدرى من يقوله ؟ فقال فرات : لا أدري يا أمير المؤمنين . قال عمر : هذا شعر أخيك قسامة ابن زيد قال : ما علمته قال : هو أنشدنيه وعنه أخذته .

وقد روى حمزة الأصفهاني : سئل ربيعة بن العجاج عن هذا البيت

نطعنهم سُلُوكِي ومُخْلُوجِي كَرَك لَأَمِينٍ عَلَى نَابِلٍ

فقال ربيعة : حدثني أبي عن أبيه قال حدثني عمي — وكانت في بني دارم — قالت : سألت امرأ القيس — وهو يشرب طلاء له مع علقمة ابن عبده — ما معنى قولك « كرك لأمين على نابل » ؟ فقال : مررت بنابل وصاحبه يناوله لزاما وظهارة ، فما رأيت أسرع منه ولا أحسن فتشبهت به (١) وكما سبق أن بينا فإن العصر الجاهلي كان فيه رواية للشعر والشعراء والأنساب .

بينما كانت رواية الحديث أمر طراً على العرب بعد الإسلام ، فإن لم تكن رواية الحديث من حيث الطور الزمني متأثرة برواية الأدب وفرعا

(١) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٤ لابي القاسم علي بن حمزة البصري مخطوط دار الكتب ٢٢ ش لغة

منها فالروايتان أصلا انبثقا عن الحاجة الملحة انبثاقا طبيعيا (١) بل لقد بلغ رواة الشعر وعلمساؤه من التحقيق والتمحيص وتمييز منحوله والنص على الموضوع منه منزلة جعلت بعض العلماء يميزونهم عن رواة الحديث .

فترى ابن سلام يرد الكوفيين إلى التساهل في الرواية والتجاوز في القبول فيقول : « واتمعتني بعض أهل الكوفة شعرا زعم أنه أخذه عن خالد ابن كلثوم يرثي به حاجب بن زرارته . فقلت له : كيف يروى خالد مثل هذا ، وهو من أهل العلم ؟ وهذا شعر متداع خبيث ؟ ! فقال : أخذناه من الثقات » فيقول معقبا على هذا الخبر : ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله » (٢) .

ولم تكن هذه الملاحظة لتغيب عن الثقات من علماء الأدب ورواته ، منذ جمع الأدب وتدوينه ، فقد تنبهوا إلى ذلك ومثله ، ووقفوا على كثير من النصوص التي ليست أصيلة فعرفوها ولم يقبلوها ، واستطاعوا أن يميزوا بين الأصيل والمختلق ، ويميزوا الصحيح من الزائف ، وكتب الأدب والتاريخ مليئة بذكر ملاحظات هؤلاء الثقات وتنبيهاتهم ، ولنا في ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١ خير مثال في كتابه (طبقات الشعراء) إذ أورد فيه كثيرا من الملاحظات والآراء التي تدل على دراسة وتحقيق :

وقد بدأ الكلام في الجرح والتعديل عند علماء الحديث من عهد الصحابة وذلك أنه لما فتحت الفتوح وأخذ الإسلام في الانتشار ودخل فيه من لا يحصر كثرة من الأمم المفتوحة من فارسي ورومي وبربري ومصري

(١) أنظر مصادر الشعر الجاهلي ٢٥٦

(٢) طبقات فحول الشعراء

وسورى وكان من هؤلاء من لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم ، كثر الوضع كثرة مزعجة ، وقد حمل الوضع على الوضع أموراً أهمها :

١ — الخصومات السياسية :

فكم من الأحاديث وضعت فى فضل قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار والأشعرين ، وكم من حديث وضع فى تفضيل العرب على العجم والروم فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث فى فضل العجم والروم والحبش والترك .

٢ — العصبية للبلد

٣ — الخلافات الكلامية

٤ — الترغيب والترهيب

فروعت هذه الفوضى فى الحديث عن رسول الله جماعة من العلماء الصادقين ، فنهضوا لتنقية الحديث مما ألم به ، وتميز جيده من رديئه ، وسلكوا فى ذلك جملة مسالك منها : أنهم طالبوا بإسناد الحديث ، وعينوا رواه فيقول المحدث : حدثني فلان عن فلان عن رسول الله أنه قال : كذا . ليتمكنوا بذلك من معرفة قيمة المحدث صدقا وكذبا ولينظروا : هل المحدث ينتسب إلى بدعة وضع الحديث ترويحاً لها؟ ثم أخذوا يشرِّحون الرجال فيجرحون بعضا ويعدلون بعضا ، وكان للاختلاف المذهبي أثر فى التعديل والتجريح ، فأهل السنة يجرحون كثيراً من الشيعة ، وبالعكس ، وقد وضع علماء الحديث للجرح والتعديل قواعد ، لكنهم — والحق يقال — عنوا بنقد الإسناد أكثر من عنايتهم بنقد المتن .

فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن مانسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفق والظروف التاريخية الثابتة أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المؤلف فى تعبير النبي ، أو أن الحديث أشبه فى شروطه وقبوله بمنون الفقه وهكذا :

« ولم تظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم »

فلذا رجعنا إلى رواية الآثار الأدبية نجد أنهم نبهوا إلى زيف المتن إذا تراعى لهم ذلك ، مهما كان السند .

ولقد تصدى الرواة العلماء للكثير من الأشعار ، ونبهوا إلى زيفها ونحلها ،

فنجد مثلاً في كتاب السيرة لابن إسحاق كثيراً من هذا الشعر المنحول الموضوع — على كثرة ما فيه أيضاً من الشعر الصحيح الثابت عند العلماء الرواة — فاستدركه عليه ابن هشام وأسقط كثيراً منه وبين زيفه وذكر نقد العلماء له ، وقد نبه ابن إسحاق نفسه إلى ذلك ، فاعتذر عن إيراد مثل هذا الشعر المنحول بقوله « لا علم لي بالشعر ، أوتي به فأحمله » (١) وقد عقب ابن سلام على ذلك بقوله : « ولم يكن ذلك عذراً ؛ فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط وأشعار النساء فضلاً عن الرجال ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود ؛ فكتب لهم أشعاراً كثيرة وليس بشعر ، إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف ؛ أفلا يرجع يرجع إلى نفسه فيقول : من حمل هذا الشعر ؟ ومن أدّاه منذ آلاف السنين ؟ والله تبارك وتعالى يقول « فَتَقْطِيعَ دَايِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا » وقال في عاد « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ »

ونقد ابن النديم ابن إسحاق أيضاً فقال : « ويقال : كان يُعْمَلُ له الأشعار ويُؤْتَى بها ، ويُسأل أن يُدْخِلَهَا في كتاب السيرة فيفعل فضمن كتابه من الأشعار ما صار به فضيحة عند رواة الشعر » (٢) .

ويذكر السيوطي في المزهرة نقلاً عن أبي الطيب اللغوي في كتابه

(١) طبقات فحول الشعراء : ٩

(٢) الفهرست : ١٣٦

مراتب النحويين أنه « قد غلب الجهل وفشا حتى لا يدري المتصدر للعلم من روى ولا من روى عنه ، ولا من أين أخذ علمه !! » وحتى إن كثيرا من أهل دهرنا (أبو الطيب اللغوي) لا يفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد ! وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأصمعي أو أبي سعيد السكري أو أبي سعيد الضرير ! ! ويحكون المسألة عن الأحمر فلا يدرون أهو الأحمر البصري ! ! أو الأحمر الكوفي ! ولا يصلون إلى العلم بمزية ما بين أبي عمرو بن العلاء وأبي عمر الشيباني وحتى يظن قوم أن القاسم بن سلام البغدادي ومحمد بن سلام الجهمي صاحب الطبقات أخوان . ولقد رأيت نسخة من كتاب (الغريب المصنف) وعلى ترجمته تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام الجهمي ، وليس أبو عبيد بجهمي ولا عربي ، وإنما الجهمي (محمد) مؤلف كتاب (طبقات الشعراء) وأبو عبيد في طبقة من أخذ عنه ولقد بلغني عن بعض من يختص بهذا العلم (في عصر أبي الطيب اللغوي) ويرويه ويزعم أنه يتقنه ويدريه أنه أسند شيئا فقال : عن الفراء عن المازني ! فظن أن الفراء الذي هو بإزاء الأنخفش كان يروي عن المازني ! وحدث عن آخر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الاعرابي والأصمعي وهما ما اجتماعا قط ، وابن الاعرابي بإزاء غلمان الأصمعي (١) .

وبهذا ومثله نرى أن العلماء من رواة الأدب كانوا يدققون في نقد المتن كما يدققون في السند أيضا .

سبق أن ذكرنا أن رواية الأدب تكاد تكون فنا متميزا قام به رجال متخصصون في النصف الأول من القرن الثاني ، إذ بدأ ذلك بأبي عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤) وحماد الراوية (ت ١٥٥) وتبعهما المفضل الضبي (ت ١٥٨) وخلف الأحمر (ت ١٨٠) والشيباني (ت ٢٠٦) ثم جاء بعدهم من تلاميذهم أبو عبيده (ت ٢٠٩) وأبو زيد (ت ٢١٥) والأصمعي (ت ٢١٦) ثم رواة القرن الثالث كابن الأعرابي (ت ٢٣١) وأبي حاتم (ت ٢٤٨) وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا في أواخر القرن الرابع من يروي أيضا عن الأعراب أحاديثهم وطرائفهم وأشهرهم الأزهرى (ت ٣٧٠) وابن جني (ت ٣٩٢) وابن فارس (ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك .

وقد استمد هؤلاء مادتهم الأدبية واللغوية من روافد متعددة استمدوها من السابقين عليهم في الزمن حتى العصر الجاهلي ، فقرأوا شعر الشعراء وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم .

فهل استخدم هؤلاء الرواة ضوابط الرواية سنداً ومثلاً ؟ وإذا كان ، فتي حدث ذلك ؟ وكيف حدث ؟

الواقع أن الرواد الأول من الرواة العلماء لم يلتزموا الإسناد فيما روه ، ومن النادر العثور في آرائهم على إسناد متصل تنهى نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء . هذا المبدأ العام لا ينقضه ما حدث في النادر القليل .

ولكن منذ أن اتسع القول في علوم الحديث ووضعت الأصول الكبرى لمصطلحاته ، وشاعت بين الناس تلك القواعد والمصطلحات ، بدأ رواة الأدب يحرصون على رواية ما اتصل من الأسانيد في كل ما أرادوا تعلمه أو تعليمه من الأخبار والسير والأشعار ، وإن كانوا في ذلك كله أحرص على الورع والاحتياط في نقل أحاديث الرسول الكريم ، لكن ضوابط الرواية ظهرت

واضحة عند علماء القرن الثالث ومن تلاهم ، وجاء بصورة رواة الأحاديث التي هي سوق الإسناد بينهم وبين الرواة الأول منذ القرن الثاني بطريقة متصلة أو منقطعة ، فيصل الإسناد إلى أبي عمرو والأصمعي ، أو أبي عبيدة مثلاً ، ثم يساق بعد ذلك النص عن هؤلاء منسوبا إلى صاحبه بلا إسناد ، حتى وإن تقدم به الزمن ، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء الرواد .

وهذه الطريقة واضحة تماماً في مؤلفات القرن الثالث سواء كانت كتباً عامة موسوعية الطابع كالأغاني ومجالس ثعلب — وكل من الأصفهاني وثلعب — من علماء القرن الثالث ، أو في رواية دواوين الشعراء السابقين التي يقدم بين يديها إسناد ينتهي إلى أحد هؤلاء الرواد من رواة الأدب واللغة في القرن الثاني أو الثالث . ولا داعي لأن نسوق الأمثلة فما أكثرها إذا تصفحت كتاب الأغاني أو مجالس ثعلب . ونرى في الكثير من الأحيان أن بعض رواة الحديث كانوا يروون الأدب وشواهد اللغة والنحو من الشعر وما كان من قبيلة ، فكانوا فيها ربما يتخففون شيئاً ما من ضوابط الرواية الدينية ، ولكنهم ما كانوا يتساهلون في شيء من ذلك تساهلهم في الجاهلية ، لأن نقاد الحديث تركوا فيهم من الأثر العميق ما لا يزول حتى بالجهد والمعاناة ، كما أن رواة الأدب كانوا أول من ألف في غريب الحديث فقد كان أبو عبيدة (ت ٢١٣) أول من صنف فيه ، ثم تبعه عديد من الرواة ، كالأصمعي والأشرم وابن الأنباري وابن الأعرابي وأبو زيد الأنصاري وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن قتيبة وابن دريد ومحمد بن حبيب وغيرهم (١) .

وتجريح الرجال وتعديلهم عند رواة الحديث جعل علماء الأدب يعنون بهذه الناحية ، وقد قدم المحدثون في هذا الباب ما يستخرج العجب

فبحثوا عن كل راوٍ وشرحوه وحلّلوه ، وكان عمل هؤلاء المحدثين سبباً في أن رجال اللغة والأدب قلّدوا المحدثين فشرّح الأصمعي والكسائي وأبو عبيدة وقطرب وحماد وخلف الأحمر ، كما شرّح المحدثون رواية الحديث. وقالوا الأقوال المختلفة في تجرييحهم وتعديلهم كما قال المحدثون ، ولم يكتف المحدثون بالنقد بل زادوا في ذلك تاريخ الرجل وشيوخه ، ليعرفوا من ذلك قيمته ، ففعل رجال اللغة والأدب ذلك .

وخطا الأدباء خطوة تقليدية أيضاً فوضعوا الكتب كذلك في تراجم الشعراء وطبقاتهم ، فوضع ابن سلام طبقات الشعراء على نسق طبقات المحدثين ، وأتى بعده ابن قتيبة فألف أيضاً في الطبقات وترجم لكل شاعر .

ومقياس المحدثين زماني ومكاني ، أو تاريخي وجغرافي ، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم ، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه ، وذكروا قصصاً وأخباراً حكوا عليها بالتدليس ، بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه ، وكذلك فعل علماء الأدب ، وقد سقنا لك نصاً ذكره أبو الطيب اللغوي فيما يروي عنه السيوطي .

والمحدثون كانوا أسبق إلى هذا العمل تاريخياً ، ففي العهد الأموي نرى أحاديث قيلت في جرح الرجال وتعديلهم ، ونرى في صدر الدولة العباسية شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان يؤلفان الكتب في نقد المحدثين وبيان صادقهم وكاذبهم ، مع أننا لا نعلم في بدء هذا العصر كتاباً أدبياً يصح أن يقال إن موضوعه تراجم رجال الأدب.

ولعل من أقوى الأدلة على صحة ما ذهبنا إليه أن الكتب التي اصطبغت بها كتب التراجم الأدبية ، صبغة محدثين أكثر منها صبغة أدباء ، خصوصاً ما ألف منها أيام سطوة المحدثين كالأغاني مثلاً ، فإنك ترى

فيه الإسناد على نمط إسناد المحدثين والتعبير في كثير من الأحيان تعبير حديث .

ولعل من أكثر المظاهر التي تأثرت بها كتب تراجم الأدباء بكتب المحدثين احتجاب شخصية المؤلف في بعض الكتب التي ألفت في هذه القرون ، فقد حصروا أنفسهم في دائرة النقل ، نقل ما حدثوا به ونقل ما بلغهم عن الرجل ، وليس هذا مقصور على كتب التراجم ، بل هو في أصول كتب الأدب المؤلفة في ذلك العصر ، فإذا قرأت في البيان والتبيين ، أو عيون الأخبار ، لا تجد للمؤلف شخصية بارزة ، مع قدرة مؤلفيها الفائقة وما لهما من بسطة في العلم والأدب ، ولو أحصيت ما للجاحظ في البيان والتبيين لم تجد له ربع الكتاب ولا خمسة ، وإنما له الاختيار والجمع ، شأن المحدثين في الحديث .

ومن أوجه انتفاع رواة الأدب بجهود رجال الحديث : أنهم وضعوا شروطا خاصة لراوى الأدب واللغة على نحو ما فعل رجال الحديث ، فرجال الحديث يشترطون في الراوية أن يكون ثقة ضابطا لما يرويه ، ويتحقق هذا في المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وأن يكون مع ذلك متيقظا لما يرويه غير غافل ، حافظا إن حدث من حفظه ، فاهما إن حدث على المعنى . فإن اختل شرط من هذه الشروط لم تقبل روايته (١) .

* * *

فوضع علماء الرواية الأدبية شروطا مماثلة إلى حد كبير ، فيقول الصاحبى : « تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ويتقن المظنون » (٢) .

(١) المزهر ١/ ١٨٢

(٢) المزهر ١/ ١٨٣

أما ابن الأنباري فقد صرح بقياس رواية الأدب على رواية الحديث ، ثم ذكر بعض ما ينبغي أن يتوافر عند راوي الأدب فقال : « يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حرّاً كان أو عبداً ، كما يشترط في ناقل الحديث ، لأن به معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقله ما اشترط في نقله (١) ثم أضاف كمال الدين ابن الأنباري قوله « فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله » .

وقد أوجبوا الإسناد قديماً في نقل اللغة لوجوبه في الحديث ، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله ، وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر ، وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب ، فاشترطوا في ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب اللغة ، ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء المبتدعين ممن لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب (٢) ورفضوا المجهول الذي لم يعرف قائله خوفاً من أن يكون مولداً فتدخل الصنعة على اللغة .

بل إن بعض الفقهاء قد عرضوا لأمر رواة اللغة والأدب فاشترطوا العدالة أيضاً في روايتهم ومن هؤلاء الفقهاء العز بن عبد السلام ت (٦٦٠هـ) (٣)

ومما اشترط العلماء في راوي الأدب واللغة : أن يكون الأثر معروفاً ناقله وقائله ، وردوا من الآثار واللغات ما كان مجهول القائل أو الناقل ورفضوا الاحتجاج به ، وهذا الشرط هو في الحقيقة مكمل لشرط العدالة ، لأن الجهل بالناقل أو القائل يوجب الجهل بالعدالة (٤) .

واعتبروا من اللغة متواتراً وأحاداً ومرسلاً ومنقطعاً وأفراداً ونحو ذلك ، ولقد جرى رواة الأدب رواية الحديث في كثير من الدقائق العلمية من

(١) لمع الأدلة : ٣٥

(٢) الرافعي : تاريخ آداب اللغة العربية ١/١٢٥

(٣) المزهري : ١/٨٣

(٤) لمع الأدلة : ٤٧

ذلك : مراتب الألفاظ المستخدمة في الجرح والتعديل فقد فصل أبو حاتم الرازي (ت / ٣٢٧) صاحب الجرح والتعديل هذا الأمر فقال : « ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى » وإذا قيل له (صدوق) أو (محله الصدق) أو (لا بأس به) ، فهو من يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية وإذا قيل (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار « (١)

وقد أخذ رواة الأدب بما أخذ به رجال الحديث ، فكثيرا ما يتلقى الباحث في كتب الرواة بألفاظ مثل (ثبت أو ثقة أو صدوق)

فالخطيب البغدادي عند ترجمته لابن الأعرابي يقول عنه : (ثقة) وفي موضع آخر يقول عنه أيضا : « كان أعلم الناس باللغة موثقا فيما يرويه (٢) .

ويعدل الأصمعي فينقل قول يحيى بن معين (ت ٢٣٣) « الأصمعي ثقة » (٣) كما ينقل عن أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥) قوله عن الأصمعي (صدوق) (٤) .

وقد اختصصت الخطيب البغدادي بالحديث لأنه بما يصدر من أحكام بشأن من يتعرض لتراجمهم من الرواة يجعنا أكثر اطمئنانا فهو من أقدر العلماء على النظر في أمر الرواة وإحلالهم أما كنهم من الوثاقة أو التجرح فهو من رجال الحديث وله كتاب (الكفاية في معرفة أصول الرواية) يبحث فيه شروط الرواية وأحكام قبولها .

(١) الجرح والتعديل ١ : ١ / ٣٧

(٢) تاريخ بغداد ٥ / ٢٨٢

(٣) تاريخ بغداد ٦ / ٣٢٩

(٤) المرجع السابق ١٠ / ٤١٨

أما ألفاظ الجرح فلها أيضا مراتبها عند رواية الحديث ورواية الأدب على السواء فمنها (كذاب) وهي أعلاها ثم (تكلموا فيه) وبلى ذلك (لم يعأ به) ولكل منها مرتبة .

فأبو زيد الأنصاري يسأل عن أبي عبيدة والأصمعي فيقول « كذابان » ويقول القفطي في شأن نصر بن علي بن منصور « تكلم فيه » وفي موضع آخر يقول « هجرت روايته » (١) .

وهناك بعد هذا ، بعض المفاهيم الجزئية الهامة ، التي أخذ بها رجال الأدب عن رجال الحديث في حكمهم على الرواة ، من هذه المفاهيم (المعاصرة حجاب) ويعنون بهذا أن المعاصر إذا أصدر حكما بشأن من عاصره - في مقام التجريح - فإنه ينبغي أن لا يؤخذ بهذا الحكم فرما يكون وراء توهمه المعاصرة بواعث ذاتية من حقد أو منافسة أو خصومة ، وقد يكون لهذا المعاصر من القدر ما يستحقه ، ولكن أهل جيله وأقرانه ومعاصريه عموما لا يقرّون بهذا ، أولا يتبشّنونه بوضوح لما يحجبه عنهم من اعتبارات المعاصرة .

وقد حذا رواية الأدب حذو رجال الحديث فقالوا « كلام الأقران بعضهم في بعض لا يقدح في العدالة » (٢) .

وقد طبق السيوطي هذا المعيار بشأن مناقشته لتجريح نفطوية ، والأزهري لابن دريد وهو معيار جدير بالنظر من جانب الأحكام الصادرة بشأن الرواة .

ومن أوجه تأثير رواية الأدب والفقه برواية الحديث أنهم بدؤوا في رواية اللغة والأدب بدأهم في رواية الحديث فكانوا يذكرون السند فيقول

(١) إنباء الرواة ٢٥٨/٣

(٢) انظر الرافعي تاريخ آداب العرب ١٦١/١

ثعلب - مثلاً - في أماليه : حدثني أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس عن ابن الأعرابي قال : لحن الرجل يلحن لحناً فهو لا حين . إذا أخطأ ، ولحن يلحن لحناً فهو لحن ، إذا أصاب وفطن .

ولكن علماء اللغة والأدب لم يستمسكوا بذلك طويلاً كما استمسك المحدثون ، لما سبق أن ذكرنا ، ولذلك لم يكن لنا معجم لغوي مسند كمسند البخاري ومسلم . والسبب في ذلك أن اللغة أوسع جداً من الحديث فلو اتبع في كل كلمة وكل اشتقاق الإسناد ، لبلغ المعجم حداً لا يقدر ، ولأن اللغة - فيما عدا ألفاظ القرآن - ليس لها من التقديس ما للحديث .

كذلك مما اتبع في اللغة على نمط الحديث ، أنهم رتبوا ماورد من اللغة ترتيب أهل الحديث ، ففصيح وأفصح ، وجيد وأجود ، وضعيف ، ومنكر ، ومتروك ، كما فعلوا في الحديث من صحيح ، وحسن ، وضعيف فقالوا : « إن اللغة التي ورد بها القرآن أفصح مما في غيره ، وقالوا : أوفى بالعهد . أفصح من وفي بالعهد ، لأن الأولى لغة القرآن ، وقالوا : الميزاب لغة في الميزاب وليست فصيحة . وقالوا : الخوى : الجوع مقصور وقدمده قوم وليس بالعالى . وقالوا : رضيت الشاة لغة مرغوب عنها والفصيح ربضت . وقالوا : ديمة عيني (بكسر الميم) لغة رديئة . »

والظاهر أنهم راعوا في تفضيل لغة على لغة ، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض ، وقبول بعض اللغات واللهجات دون بعض أمور كثيرة منها : أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل كانت خيراً من الكلمة تنطق بها قبيلة واحدة ، ومنها أن الكلمة إذا وردت على القياس النحوي والصرفي فضلوها على غيرها ، ومنها أن الكلمة إذا رواها علماء كثيرون كانت أصح من الكلمة التي رواها راوٍ واحد .

التدوين :

المقصود بالتدوين : الكتابة . وقد كانت الكتابة معروفة للعرب في العصر الجاهلي ، بدليل وجود إشارات إليها في أدب ذلك العصر كقول طرفة ابن العبد :

كسَطُور الرقْ رَقَشَه بالضَّحَى مرقش يشمِه

ولكن وجود الكتابة في زمان أو مكان ليس معناه شيوعها وانتشارها ، شأنها شأن كل شيء في الوجود ، فقد تكون موجودة ولكنها قليلة ، وذلك هو ما كان في العصر الجاهلي ، فقد كانت الكتابة موجودة ومعروفة لديهم ولكنها كانت بنسب قليلة قد تصل إلى حد الندرة أحيانا ، فكانت غالبية الشعب لا تعرف القراءة والكتابة وبخاصة بين البدو وسكان الصحراء .

وقد ذهب الكثير من الباحثين (١) إلى أن تدوين العلوم والأخبار لم يحدث إلا في منتصف القرن الثاني للهجرة ولكن هذا لا يمكن أن نسلم به على إطلاقه ، فالتدوين بدأ منذ القرن الأول ، بل كان قبل الإسلام تدوين ، ولقد كان هذا التدوين كثيرا في البلاد المتحضرة ، كاليمن والحيرة ، وقليلًا في بلاد الحجاز ، فالحميريون في اليمن دونوا كثيرا من أخبارهم وحوادثهم ونقشوها على الأحجار ، ولا تزال آثارهم في ذلك تستكشف بين حين وآخر (٢) .

وقد أبان بعض الباحثين عن هذه القضية فذكر أن جماد الراوية —

(١) انظر الرافعي : في تاريخ أداب العرب ٢٩٠ وأحمد زكي (شيخ اللروبة) في تاريخ الحضارة ص ٨٣ و ٨٤ ومحمود المنجودي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ٤ ص ١٠٦ .

(٢) انظر . فجر الاسلام ١٩٩ وما بعدها والأدب الجاهلي ص ٢٠٣ وما بعدها .

كان عنده كتب فيها أخبار الجاهلية وأنسابها وأشعارها بعضها كتبه بنفسه وبعضها كتب من قبله ، فقرأه واستفاد منه في تدوين كتبه :

قال حماد الراوية : « أرسل الوليد بن يزيد إلى بمئة دينار وأمر يوسف بن عمر يحمل إليّ على البريد . قال ، فقلت لا يسألني إلا عن طرّفيه قریش وثقیف ، فنظرت في كتابي قریش وثقیف ، فلما قدمت إليه سألتني عن أشعار بليّ فأنشدته منها ما استحسنته ، ثم قال : أنشدني في الشراب - وعنده وجوه من أهل الشام - فأنشدته » (١) .

وقد كان أمر كتب حماد المشتملة على شعر الجاهلية معروفاً مشهوراً ، حتى إن الوليد بن يزيد بن عبد الملك - حين أراد أن يجمع ديوان العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها - استعار من حماد ومن جناد بن واصل الكوفي ما عندهما من الكتب والدواوين فدوّنه عنده ثم رد إليهما ما كتبهما (٢) .

وقد بُعِثَ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجد لإفشاء العلم في الناس إلا أن يكثر فيهم من يقرأ ومن يكتب فحمل المسلمين على تعلّم الكتابة ، فكان إذا أسر جماعة من العرب وصادف فيهم أناساً يقرأون ويكتبون ، ولم يكن لأحدهم مال يفتدي به نفسه يأمره بأن يعلم عشرة من أولاد المسلمين القراءة والكتابة ، وبهذه الطريقة فشت الكتابة في قریش وغيرها وكان يقول : « قَسِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ » (٣)

وكثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة ، وقوى في أيام التابعين . فعبد الله بن عباس (ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفي سنة ٦٩ هـ) كانت معارفه متعددة الجوانب في الشعرو الأنساب وأيام العرب في الجاهلية

(١) الأغانى ٩٤/٦

(٢) الفهرست ٣٤ .

(٣) محمد كرد علي : الإسلام والحضارة العربية ١/١٦٢

والغزوات وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، فلا يتصور أنه لم يدون كل هذه المعارف (١) .

وتعتبر المصادر الإسلامية ابن عباس أبا جذوة تفسير القرآن وبالتالي رائد دراسات النصوص العربية ، ولذلك فقد أطلق عليه « ترجمان القرآن » .

ولقد نسب إليه أنه كان عالماً بالفقه والتاريخ الجاهلي ، واللغة والشعر وهنا نتساءل : هل كان عالماً بكل هذه المجالات مهماً بتدريسها والبحث فيها دون أن يكون عنده شيئاً مدوناً ؟

إن هذه القضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا أخرى تتصل بالتراث العربي . فهل كان عند العرب في الجاهلية تراث مكتوب ؟

يرى بعض الباحثين - والنفس أميل إلى ما رأوه - أن المعلومات التي وصلت إليهم عن بداية العمل في هذا المجال (التدوين) وكذلك عن الكتب التي جاءتنا عن تلك الفترة ، فترة ظهور الإسلام وعصر الراشدين ، وعلى بحث المواد التي وصلت إليهم ، فتوضح لهم هذه المصادر أن المؤلفين في تلك الفترة (صداق الإسلام) مع ما يبدو من تناقل جهودهم شفاهاً كانوا يتلقون المسادة بعضهم عن البعض اعتماداً على نصوص مدونة . ولقد عرف (فون كريم) و (شبنجر) و (جولد تسير) و (ناصر الدين الأسد) وغير هؤلاء قدرأ من المعلومات الخاصة بهذه المرحلة المبكرة ، ولم يخامرهم الشك في صحتها والمهم عندنا أنه كثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة وقوى أيام التابعين .

فهذه كلها - ومثلها كثير - أخبار صريحة الدلالة على أن هؤلاء الرواة قد وجدوا أمامهم بعض التراث الجاهلي مكتوباً قبل عهدهم ، وأنهم

(١) تاريخ التراث العربي ١/١٧٦

قرعوها و تدارسوها وأخذوا منها . ومن هنا كانت الدواوين التى صنعوها
أو المجموعات التى اختاروها قائمة - فى أسامها - على ما كان مدونا قبل
عصرهم وعلى الرواية الشفوية .

ومن الكتب التى دونت فى عهد الصحابة والتابعين ما روى أن زيد
ابن ثابت ألف كتابا فى علم الفرائض وعبد الله بن عمر كتب الحديث ،
وآلف كتابا فى قضاء على على عهد ابن عباس .

ولعل ذلك من الأمثلة الدالة على وجود التدوين فى صدر الإسلام
وقد قال ابن شهاب الزهري : « خرجنا مع الحجاج بن يوسف إلى الحج
فلما كنا بالشجرة قال : تبصروا الهلال فإن فى بصرى عهدة . فقال له
نوفل بن مساحق : أتدرى مم ذاك لا ذاك من كثرة نظرك فى الدفاتر » (١) .
هذا فضلا عن أن « الدفاتر » قد ورد ذكره فى الشعر الإسلامى المبكر فقد
قال جندب بن المنثري الطهوى .

هَبْلًا بِحَجَرِيَّارٍ بَيْعُ تَبَصْرٍ . . . قد قضى الأمر وجفَّ الدَفْتَرُ (٢)
وهذا عبدة بن عمرو السلماني (ت سنة ٥٧٢ هـ) دعا بكتبه عند قومه
فمحاها وقال : « أخشى أن يلها أحد بعدى فيضعوها فى غير مواضعها » .

ويروى لنا أن موسى بن عقبة أخبر أن كزيب بن مسلم (المتوفى
سنة ٩٧ هـ - ٧١٥ م) تلميذ ابن العباس قد أودع عند موسى بن عقبة
خمل بعير من مؤلفات أستاذه ، وكان على بن عبد الله بن العباس المتوفى
(سنة ١١٨ هـ - ٧٣٦ م) يكتب بين الحين والحين إلى موسى بن عقبة
راجيا أن يرسل إليه صحيفة ما من مؤلفات والده ثم ينسخها
وبعدها . إليه . (٣) .

(١) تقييد العلم ١٤٠

(٢) أدب الكتاب ١٠٨

(٣) تاريخ التراث العربى ١/١٧٦ وانظر طبقات ابن سعد ٢/٢١٦ ومصادر الشعر

فهذه أمثلة بينة على أن القوم قد عرفوا التدوين بالمعنى الذى نعرفه اليوم منذ صدر الإسلام ، وقد وردت ألفاظ مثل : السفر والزبور والتوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى من العرب ، وعلى ما يبدو أن هذه الكتب الدينية قد بلغت فى زمن الخليفة الثانى عمر بن الخطاب من الكثرة والانتشار ما كان يخشى منه الضلال والانصراف إليها عن قراءة القرآن ، فقد قال القاسم بن محمد : « إن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر فى أيدي الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال : (أيها الناس إنه قد بلغنى أنه ظهرت فى أيديكم كتب فأحببها إلى الله أعد لها وأقيسها ، فلا ييقن أحد عنده كتابا إلا أتانى به فأرى فيه رأى) . قال : فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار » (١) .

ويبدو أن لفظة الكتب هنا تعنى : الكتب الدينية ، ولكنها تحتمل أيضا سائر الكتب ، فالخوف من الضلال والانصراف إلى هذه الكتب عن القرآن الكريم ينسحب على الكتب جميعها ، وقد تتضمن هذه الكتب بعض ما كان يدونه الجاهليون من كتب حكمهم وعلمهم ، وقد تتضمن كتب الأدب والأخبار الجاهلية ، التى تقص أخبار الجاهلية وأشعارها بما فيها من أيام ووقائع ومنازعات فتثير الخصومات ، وتحمي حمية الجاهلية ، مما لا تحمد عقباه ، فإذا كانوا آنذاك يهون عن رواية الشعر الجاهلى الذى يحض على هذه المنازعات فإن الأولى أن يحرقوا ويمزقوا تلك الكتب التى تشتمل على هذه الأخبار والأشعار .

ولا يكاد ينتصف القرن الأول حتى نرى قيام نادٍ فى مكة فيه مكتبة عامة تحوى كتباً فى شتى الموضوعات يؤتمها الناس الفقراء ما يشاءون

منها ، فقد اتخذ عبد الحكم بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الحمصي بيتا فجعل فيه شطرنجات ونردات وقرقات ودفاتر ، فيها من كل علم ، وجعل في الحدار أوتادا ! فمن جاء علق ثيابه على وتد منها ثم جرّ دَفْشَرًا فقرأه ، أو بعض ما يلعب به فلعب به مع بعضهم (١) .

فلم يكن الاعتماد على الحفظ فقط ، بل كان يعتمد إلى الصحف ، وهل أدل على هذه النهضة العلمية التأليفية المبكرة في القرن الأول من أن خالد بن يزيد بن معاوية - وقد كان خطيبا شاعرا وفصيحاً جامعاً ، وجيد الرأي كثير الأدب - قد انصرف إلى العلم وتأليف الكتب وترجمة بعضها إلى العربية ، فكان أول من ترجم كتب النجوم والطب والكيمياء (٢) .

وقد كُتِبَتْ صحف من الحديث في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كالذي روى البخاري عن أبي هريرة : أن خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فركب راحلة فخطب فقال : إن الله حبس عن مكة القتلى (٣) ، وسلط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، وأنها لم تحل لأحد قبلي ، ولم تحل لأحد بعدي ، ألا وإنها أحلت لي من نهار ، وأنها ساعتي هذه . حرام لا يختلي (٤) شوكتها ، ولا يعصده شجرها ، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد (٥) فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن يعقل ، وإما أن يقاد أهل القتيل . فجاء رجل من أهل اليمن فقال : « اكتب لي

(١) انظر الأغاني ٤ / ٢٥٣ وانظر محمد كرد علي في الإسلام والحضارة العربية ١٦٢ / ١ .

(٢) البيان والتبين ١ / ٣٢٨ .

(٣) شك البخاري في أنها القتل أو القيل وهذا دليل ساطع على تحقيق البخاري

(٤) لا يقطع

(٥) أي لمن يريد التعريف بها والمناداة عليها .

يارسول الله - يريد أن يكتب الخطبة التي سمعها منه - فقال صلى الله عليه وسلم : « أكتبوا لأبي فلان » .

وكذلك ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص من أنه كان يكتب كل ما سمع من رسول الله (١) .

وقد أراد بعض العلماء التوفيق بين هذه الأحاديث المتضاربة فقالوا : إن النهى عن الكتابة كان وقت نزول القرآن خشية التباس القرآن بالحديث (٢) .

وقد سجلت الأحاديث في هذه المرحلة في كراريس صغيرة ، أطلقوا على الواحد منها اسم (الصحيفة أو الجزء) وتمت هذه المرحلة في عصر الصحابة وأوائل التابعين .

هذه الأخبار في جملتها تدلنا على أن التدوين لم ينشأ في العصر العباسي كما يزعم بعضهم ولكنه كان قبل ذلك .

ويبدو أن التدوين كان على غير نظام ، فالعلم كله في نظرهم شيء واحد ، والعالم غير متميز ، فمسألة في التفسير ومسألة في التاريخ ومسألة في الأدب ومسألة في التشريع وكلها علم ، ليس بينها من فرق ، والعالم يعرض لكل ذلك دون أن يشعر بأنه ينتقل من حدود علم إلى حدود علم آخر ، ثم أخذ العلم يتركز .

فالتحديد الدقيق والتخصص العرف عندنا الآن لم يكن معروفا آنذاك ، فالفصل الحاسم بين من يطلق عليه نحوي أو راو أو أعرابي

(١) فجر الإسلام ٢٥٠

(٢) المرجع السابق ٢٥٠

أو مؤرخ أو أديب أو لغوى لم يتحقق واقعياً ، فقد كانوا يتبادلون المواقف ويتعاونون .

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحاً إذا نحينا من اعتبارنا قيد الدقة ، وأخذنا بعموم الشهرة ، فلننا سنجد أن كثيراً من العلماء في هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة بحيث إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط في الأذهان بصفة قد اشتهر بها فينسب إليها : بنحويّاً ، أو راوياً ، أو مؤرخاً ، أو أديباً أو أعرابياً ، فابو عمر بن العلاء (ت ١٥٤) كان راوية لكلام العرب شعراً ونثراً ، وله آراء نقلت عنه في فهم النصوص ونقدها ، ومع ذلك فهو أحد أئمة القراءات والأصوات والنحو . والأصمعي (ت ٢١٧) أحد أئمة الرواة المشهورين لكلام العرب ، ألف في اللغة والأدب مثل كتاب (فحولة الشعراء) و (الخيل) . والكتاب الأول يفيد فيه دارس الأدب كما يفيد دارس اللغة . وإن الأمر ليزداد صعوبة إذا أردنا أن نفصل بين اللغوي والأدبي .

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة ودارس اللغة الأدب قديماً — يمكننا بصورة حاسمة — فإن الفصل ممكن في مادة الكتاب الواحد الذي يحوى ما ينسب إلى اللغة وما ينسب إلى الأدب ، فمن الممكن استخلاص العناصر التي تنسب إلى صحة النص وما يتعلق بذلك ، والعناصر التي تنسب إلى جماله وفنه ، كما أن الدارسين أنفسهم يغلب على الواحد منهم طابع معين ، يمكن به نسبة الرواة أو النحاة أو الأدباء أو المؤرخين ، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضي لغوي ، وسيبويه بأنه نحوي ، والأصمعي بأنه راوية ، لا باعتبار التخصص الحاسم ، بل باعتبار الطابع الغالب .

ولما اتسعت دائرة العلم وكثرت جزئياته ، أصبح أكثر العلماء لا تتسع قدرتهم للإحاطة بها ، فغلب على كل طائفة منهم ميل خاص إلى بعض المسائل اشتهر به ، فمنهم من غلبت عليه نزعة التشريع ، ومنهم من غلبت عليه نزعة التاريخ وهكذا ، وبوضوح هذه النزعات على توالي الزمان أخذت المسائل

المتشابهة يتجمع بعضها حول بعض ، فتميزت العلوم نوعاً ما ، وفضلاً عن ذلك فإنه حين تميزت هذا التميز لم تكن منظمة في نفسها . فمسائل في الفقه مبعثرة ، وثانية في التاريخ مبعثرة وهذا ...

فجاء العلماء بعد يدخلون عليها التنظيم شيئاً فشيئاً ، يجمعون المسائل المتشابهة في موضع واحد ، ويوبون لها باباً خاصاً ، حتى وصل في آخر العصر العباسي الأول إلى ما رأينا . وزاد من أتى بعدهم في ذلك التنظيم ، حتى كان من ذلك بعد مثل : كتاب الموطأ في الحديث ، وكتب أبي يوسف ومحمد والشافعي في الفقه ، وتاريخ السيرة ، وتاريخ الفتوح ، والطبقات وكان الحديث في أول الأمر يشمل كل ذلك ، ثم أخذت فروعه تنفصل عنه شيئاً فشيئاً وتتميز بأسمائها وكتبها .

وفي العصر الأموي ضُمَّت التسجيلات المتفرقة في الحديث ، وتم هذا في الربع الأخير من القرن الأول للهجرة ، والربع الأول من القرن الثاني .

وأما العلوم اللسانية فكان مبعثها أيضاً دينياً ، فأهم سبب لوضع النحو المحافظة على القرآن من أن يلحن الناس فيه ، وأهم باعث لجمع اللغة معرفة لغة القرآن وتفسير غريبه وهكذا ، ثم تحول بعد ما كان وسيلة إلى غاية تقصد لذاتها .

ويظهر مما عثرنا عليه أن التدوين بدأ بتقييد العلم من غير أن تظهر فيه للمؤلف شخصية ما ، وليس له إلا الجمع ، وكانت الكتب عبارة عن صحف يكتب عليها ، وقد تكون صحفاً مفرقة مبعثرة ، فلما دخل الفرس والروم في الإسلام ، وكانوا ذوي حضارة قديمة وكتب مؤلفة من قبل ، أدخلوا على اللغة العربية ، بعد أن تعلموها ، نظام تأليف الكتب بالمعنى الذي نفهمه الآن من جمع ما يتعلق بالموضوع الواحد في كتاب واحد . ولكن

ما كتب في عصر الأمويين لم يصل إلى أيدينا منه إلا القليل ، وأغلب هذه الكتب أخذت عن العلماء عن طريق الرواية ، وأدمجت في كتب العباسيين التي كانت أتم نظاما وأرقى في فن التأليف ، وبعض هذه الكتب الأموية كانت موجودة في العصر العباسي وما بعده . فابن النديم يقول : إنه رأى صفحات أبي الأسود الدؤلي في النحو ، وإنه رأى كتاب عبيد بن شربة في الأمثال . وابن خلكان يقول : إنه رأى كتابا وهب بن منبه في تاريخ اليمن ، ولكن في عهدنا هذا لم يصل إلينا شيء يصح أن يوثق به إلا قليلا (١) .

ذكرنا أن عصر بني أمية كانت فيه مذكرات أو صحائف ، ثم أقبل العصر العباسي بحضارته العظيمة ، وخالطت العرب أمما ذات مدنية — كما ذكرنا — ولها عهد قديم بالتأليف ، وقد كلت القوة الحافظة من كثرة ما توارد عليها من أنواع العلوم ومسائل الفنون ، فكانت الحاجة إلى التصنيف شديدة ، ولا سيما بعد أن اهتموا إلى نظام طرقه ممن عاشروا من الأمم العريقة في العلوم والحضارة ، فنشطت العقول ، وهبت الفطن ، وثارَت العزائم للجمع والتدوين

ومن الأسباب التي دفعت العلماء إلى التدوين رغبة الامراء في التعلم والتأديب ، وعدم استطاعة بعضهم حضور مجالس العام ، ورغبتهم كذلك في تأديب أولادهم ، وخوفهم من فقدان العلماء بسفر أو بموت أو بسبب آخر ، وقد كان أكثرهم رحالة وكذلك رغبة العلماء أنفسهم في تعليم أولادهم وأفلاد أKBادهم ، وخشيتهم الموت قبل إتمام ذلك .

ومبدأ تلك النهضة المباركة زمن المنصور أي سنة ١٤٣ هـ فإنه تقدم إلى الأئمة والفقهاء أن يجمعوا الأحاديث والفقه ، وبذل لهم في ذلك الأموال الطائلة ، ثم أوعز إلى العلماء والمترجمين من السريان الفرس وغيرهم أن ينقلوا إلى العربية من كتب الألسنة الأخرى فترجم الكثير من الطب والمنطق

وغيرها ، وكانت عبارة التأليف من ابتداء تدوين العلوم إلى حوالى القرن الرابع ، خالية من التعقيد ، حسنة الأسلوب متينة التركيب ، ولا سيما علوم الأدب أصولا وفروعا ، حتى كتب القواعد من اللغة .

أما عصر البويهيين ، أو قل المائة الثانية والثالثة للعصر العباسى ، وهو عصر الإسلام الذهبى للعلم خاصة ، ففيه نصبت العلوم على اختلاف أنواعها وتم نموؤها وظهرت الكتب الوافية فى أكثرها ، وانتقل العلم فى مدائن كثيرة من المملكة العربية ، يتنافس ملوكها وعلماؤها فى ترقية العلوم ، وتأليف الأسفار فكان العلم فى هذا العصر أكثر ثمرا وأصح نتاجا لكثرة أماكنه ووفرة الدين عنوا بتعاهده ، وفيه تكونت المعاجم اللغوية وكتب التاريخ والجغرافيا ، ويمتاز هذا العصر بكثرة المكتبات الكبرى فى مصر والعراق والأندلس وغيرها ، وباشتغال العلماء بالتأليف فى كل العلوم ، وكانت عبارة التأليف لا تزال راقية بديغة فى أكثر الكتب وإن امتدت إلى بعضها يد السجع ، ولكن كان متقنا بليغا .

أما عصر السلجوقيين فهو عصر الجمع والاختصار ، وكأنى بالعلماء لما رأوا ما توالى على المملكة الإسلامية من الفتوح ، وما لحقها من التخريب وشاهدوا أو سمعوا بضیاع الكتب بمصر والشام وفارس والأندلس بسبب الفتن والحوادث ، عمدوا إلى الاحتفاظ بتلك الآثار الباقية واكتنازها بالتلخيص والجمع ، مع حذف الأسانيد بحيث تجتمع الحقائق الكثيرة فى الحجم الصغير ، ويكون الكتاب الواحد زبدة عشرات من الكتب ، فصنفوا مؤلفات وافية بينها طائفة من المعاجم التاريخية والجغرافية وغيرها ، وهى أهم ما بين أيدينا من كتب العلم العربى ، وإن كان بعضها قد صدر بعد هذا العصر بسنين قليلة لكن يعد من ثماره ، ثم كادت جذوة العقول تنحدر ، وقل الابتكار والاقتراح حتى جرف سيل التثار ذلك الأثر الجميل .

وكانت عبارة التدوين في أكثر الكتب سهلة مفهومة ، وتكلف السجع والبديع كان في القليل منها .

ومن أشهر كتاب هذا العصر القاضي الفاضل (توفى بالقاهرة سنة ٥٩٦) وهو كاتب الديار المصرية وزعيم الطريقة الإنشائية الفاضلية ، ووزير صلاح الدين الأيوبي ، وطريقه مؤسس على أصول السجع والبديع ، إلا أنه خالي في التورية والجناس ، حتى أصبحت الصناعة في هذا العصر صناعة عليها سمة الكلفة . ومنهم بالأندلس ابن زيدون المتوفى سنة ٦٢٣ ومن مشهورى الكتاب الحريرى المتوفى سنة ٥١٦ والزنجشري المتوفى سنة ٥٣٨ وابن الأثير صاحب المثل السائر المتوفى سنة ٦٣٧ وغيرهم .

الفصل الثاني

منهج التحقيق عند القدماء من العرب

عنى المتقدمون من علماء العربية بالتحقيق والتدقيق ، وعرفوا بالضبط والإفادة حتى تهيأ لهم منهج قويم قائم على أسس متينة ، بل إنه يعد أدق منهج يحتذى به قلة من المحققين المعاصرين ، ويفر منه الكثرة طلباً للاستخفاف .

وفى هذا الفصل سنذكر أسس التحقيق المعاصر ونرى موقف المتقدمين منه .

ولعل عناية المتقدمين بكلام الله العزيز ، وقراءاته ، والعمل على ضبطها ، ثم عنايتهم بالحديث الشريف ، وأسانيده ، ورواته كل ذلك دفعهم إلى أن يأخذوا أنفسهم بالصعب من المسالك فيضبطوا ويجيدوا في علومهم المختلفة من منظوم ومنثور .

فتحقيق النصوص ليس من مبتدعات عصرنا الذى أخذ فيه المحققون بالمنهج العلمى ، وليس من مبتدعات المستشرقين على إبداعهم وإجادتهم فى نشر ذخائر التراث العلمى العربى ، كما يظن طائفة من شبان عصرنا .

فلقد بدأ علماء المسلمين بهذا المنهج العلمى ، وأخذوا أنفسهم بكل صرامة فى سبيل الوصول إلى الحقيقة ، وليس أدل على هذا من الخدمة الصادقة التى أولوها للحديث الشريف ، فأنهت تلك العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث .

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ فى أوربا وأمريكا أن يكتبوا أحسن من (الإلماع للقاضى عياض) فإن ما جاء فيه من مظاهر الدقة فى التفكير والاستنتاج تحت عنوان (تحرى الرواية والحجىء باللفظ) يضاهى أدق ما ورد فى الموضوع نفسه فى أهم كتب الفرنجة فى ألمانيا وفرنسا وأمريكا وبلاد الإنجليز ... والواقع أن المثنودلوجية الغربية التى

تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث ،
بل تمت لآليه بصلة قوية .

والقواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة
في الحديث تتفق في جوهرها واتجاهها والأنظمة التي اكتشفها علماء أوربا
فيما بعد في بناء علم المثنوية ... وبإمكاننا أن نصارح زملاءنا في الغرب
فنوكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا ، ونحن
أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده (١) :

ولعل أول ما ينبغي الوقوف عنده حين نتحدث عن تحقيق تراثنا
الأدبي وغير الأدبي ما وقع وفي وهم كثير (٢) أن المستشرقين هم الذين
وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمية مستضيئين فيها بما وضعه العلماء
عندهم من قواعد في نشر التصوص اليونانية واللاتينية . وهي قواعد ترد
إلى التثبت من نسبة النص إلى صاحبه وجمع مخطوطاته والمقابلة بينها في
الهامش ، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات .

والواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا بل لقد بلغوا فيها من الدقة
والإحكام ما لم لا يبلغه المستشرقون .

فهذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون للتوثق من صحة الحديث
النبوي ودقة رواية مصنفاته ، وإخراجها على خير وجه علمي ، طبقها
أسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم - منذ العصر الأول - تطبيقاً
واسعاً حتى ينفون عنهما الزيف والتحول . وبدعوا في ذلك بتمييز الرواة
المهمين من الموثقين - وظل تحقيق الشعر القديم يمحس ويبحث ويمتحن

(١) انظر الدكتور أسد رستم مصطلح التاريخ المقدمة .

(٢) يتزعم هؤلاء الفئة الدكتور صلاح الدين المنجد . انظر نقد النصوص له .

سنده و متنه حتى وضع ابن سلام فيه كتابه (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين) وقد اتضح مما أسلفناه في الرواية الأدبية أن رواة العربية الموثقين من أمثال ابن سلام كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار ، ويرفضون رواية الرواة الوضاعين على نحو ما تشدد المحدثون في رواية الحديث النبوي ، وأن يكون أساس الرواية اللقاء والمشافهة ، فكان علماء اللغة والشعر لا يقبلون الرواية من صحيفة ولا من مصنف مكتوب ، بل لابد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت في الرواية وفي اللغة ، وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدثون ، بحيث لانصل إلى أبي الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغاني) حتى نجدده يقدم أكثر رواياته للأشعار والأخبار بسلسلة من الرواة الذين حملوه على مر الأزمنة وهو يستهل السند - غالبا - بكلمة (حدثنا) أو (أخبرنا) وإذا كان للشعر أو الخبر روايتان ساقهما جميعا ، صنيع المحدثين حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروايتين وما ينطوى فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة .

والسند لا يلقي إلقاء دون تمحيص ، وإلا لم تكن هناك حاجة إلى ذكره ، فهو إنما يلقي لكي نتوثق من صحة الخبر أو الشعر بالضبط على نحو ما يتوثق المحدثون من رواية الحديث ، فمن كان منهما من رجال السند نص عليه أبو الفرج ورفض روايته على نحو رفضه لكثير مما يرويه ابن النكابي وابن خرداذبه ، وكثيرا ما يدفعه فحوصه لبعض الأشعار إلى الشك فيها والاتهام ، وحينئذ يفرع إلى دواوين أصحابها كي يطمئن قلبه ، فإن لم يجدها فيها ظل ينتقب عنها حتى يهتدى إليها ويعرف ناظمها معرفة اليقين ، وقد لا يهديه البحث إلى صاحب الشعر الذي اتهمه ، فيحككم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم .

وإذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا في توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد مستضيئين بجهود المحدثين في نقد الرواة ومتون الحديث ، فلأنهم بذلوا نفس الجهد في توثيق المصنفات الأدبية واللغوية

المعرفة في القدم ، وظلوا حتى القرن الرابع الهجري على الأقل يعدون
الإملاء - كما عده المحدثون - أعلى مراتب العلم وحتى مع الإملاء كانوا
يراجعون ما يملى عليهم ويحققونه ويفحصونه مهما كان صاحبه من العلم
والحفظ والرواية والدراسة .

وبعد هذا يقتضى البحث أن نورد نماذج مما جاءت في كتب الشعر
والأدب مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر .

أولا - الثبوت من نسبة النص إلى قائله :

فهل كان القدماء يثبتون من صحة نسبة النص إلى قائله ؟

والجواب على ذلك أيسر من أن نبرهن عليه ، فكتب الأدب
شعرها ونثرها منذ القرن الأول مليئة بما يبرهن على أن قدماء العرب
كانوا يردون المنحول ، وقد قضى الباحثون المعاصرون وقتا طويلا
يتجادلون في صحة الشعر الجاهلي ، والكثير من الأدلة التي كانوا يدعون
بها في القديم هي إلى يومنا هذا ، فيذكر ابن سلام أن « في الشعر
المسموع مفتعل موضوع لاخير فيه ولا حجة في عريته » (١) .

وكما فطن الجهمي إلى أن في الشعر المسموع مفتعل موضوع فطن
إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها ، ولاشك أن هذه هي
أولى عمليات النقد وأساسه المتين إذ كيف نحقق كتابا لا نعرف مصدره
فأبو عبيدة وابن نوح العطاردي يريان فيما يرويه لهما ابن داود مفتعلا
موضوعا ، يخبرنا بن سلام فيقول :

« اخبرني أبو عبيدة أن ابن داود بن مسمع بن نويرة ، قدم

البصرة في بعض ما يقدم له البدوي في الجلب والميرة ، فنزل النحيب
فأثبته أنا وابن نوح العطاردي ، فسألناه عن شعر أبيه متمم وقمنا
بحاجته ، وكفينا ضيعته ، فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار
ويضعها لنا ، وإذا كلامه دون كلام متمم ، وإذا هو يحتذى على
كلامه ، فيذكر المواضع التي ذكرها متمم والوقائع التي شهد بها ، فلما توالى
ذلك علمنا أنه يفتعله « (١) » .

ويذكر أن مما أفسد الشعر وهجته محمد بن إسحاق وكان من علماء
الناس بالسير فقبل الناس عنه الأشعار وكان يعتذر ويقول : لا علم لي
بالشعر أوتي به فأحمله — فيقول ابن سلام :

« ولم يكن ذلك عنراً ، فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا
شعراً قط وأشعار النساء فضلاً عن الرجال ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود
فكتب لهم أشعاراً كثيرة ، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود
بقواف ، أفلا يرجع إلى نفسه ! فيقول : من حمل هذا الشعر ؟ ومن
أداه منذ آلاف السنين ؟ والله تبارك وتعالى يقول (فَتَقُطِّعْ دَابِرُ الْقَوْمِ
الَّذِينَ ظَلَمُوا) أى لا بقية لهم « (٢) » .

ويذكر ابن النديم أنه قرأ في كتاب بخط ابن الجهم أن كتاب
(المدخل) لسند بن علي ، وهبه مؤلفه سند إلى ابن معشر ، فانتحله
أبو معشر ، وهنا نرى ابن الجهم يرد هذه الفرية أو الانتحال فيقول :

« فانتحله أبو معشر لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر ولم يبلغ عقل
أبي معشر صنعة هذا الكتاب هذا كله لسند بن علي « (٣) » :

(١) طبقات فحول الشعراء ٤٠

(٢) المرجع السابق ٩

(٣) الفهرست ١ / ٣٨٤ .

ألا ترى متى أن ابن الجهم كان ناقداً بصيراً بأساليب الكتاب
يستطيع أن يرد المنتحل إلى صاحبه ويحكم في ذلك عامه وعقله وذوقه وهذا
ما يسمى بنقد المصدر .

إن الباحث ليرى أن قدامى العرب قد انبروا لكتاب العين المنسوب
للخليل بن أحمد فأخذوا يدرسون هذا المعجم ويفحصون أسانيده ومادته
وتاريخ شيوخه والمكان الذي شاع منه وذاع ، حتى يستوثقوا من نسبه لخليل
أو عدم نسبه ، وكان في مقدمة هؤلاء العلماء الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩)
أما المكان الذي ذاع منه فعرفوا أنه خراسان ، فهو ليس البصرة دار
الخليل ومستقره ، وأما الزمن الذي ظهر فيه فوجدوه زمناً متأخراً عن عصر
الخليل ، إذ ظهر حوالي منتصف القرن الثالث للهجرة ، أي بعد وفاته بنحو
ثمانين عاماً ، ورجعوا إلى أسانيده فوجدوا العجب ، إذ وجدوا مؤلفه يروى
عن الأصمعي وابن الأعرابي وهما من الجيل التالي للخليل ، فهل يعقل أن يروى
سابق عن متأخر ؟ بل لقد وجدوه يروى عن المسعري عن أبي عبيد ، وقد
توفي الخليل سنة سبعين ومائة في حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة ،
وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين ، فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى
عنه فضلاً عن تلميذه المسعري .

ومضى هؤلاء العلماء الأقدمون يستقصون كتابات جيلين من اللغويين
بعد الخليل : جيل الأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي ؛ وجيل أبي حاتم وابن
العسكيت والرباشي ، فوجدوهم لا ينقاون عن الخليل في اللغة شيئاً ، ولو
أنه خلف حقاً معجم العين لزينوا كتبهم بالنقل عنه ، ولم يكتبوه هؤلاء
الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده ، بل لقد فحصوا مادته ومثته ،
فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة في العالم العربي وكثرة الخلل والفساد في
نصه !! مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه حين ظهوره ،
ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه (١) .

(١) انظر مقدمة المحققين لمختصر العين ص ٧ و ٨ الدار البيضاء .

وتصدي الزبيدي في مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوي فحصباً دقيقاً ، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله ، إذ وجد جميع ما فيه من معاني النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل ، إنما يجرى على مذهب الكوفيين مما ينفي نسبته إلى أي بصرى فضلاً عن الخليل نفسه ، وكذلك الشأن في التصارييف ، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذاهب الكوفيين ، وأيضاً فإنه وجد فيه اختلافاً كثيراً في الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوي ، بل عن شذا شيئاً من النحو ، وبذلك كله طعن في نسبة المعجم إلى الخليل .

على أنه إنما طعن في ألفاظ المعجم وحشوه . أما رسم منهجه فأبقاه للخليل كما أبقاه غيره ممن طعن في الكتاب ، ولكنهم لم يصرحوا بسبب هذا الإبقاء ، ولعل السبب في ذلك أن منهج العين يلتقي بمنهج الخليل في استقصائه لأوزان الشعر العربي فالمنهجان يستلهمان نظرية التبادل والتوافق الرياضية في حصر جميع الأوزان والألفاظ المستعملة في الطرفين والمهملة ، فحري أن يكون رأيهما واحداً .

وعناية الزبيدي بكتاب العين تتجلى في عدة أوجه : فقد عني بتصحيح متنه واختصره ودرسه درساً نقدياً رائعاً ، انتهى به إلى الإقناع بعدم صحة نسبته إلى الخليل ، ثم استدرك عليه ، وكأن الزبيدي أحس أن عليه قبل أن يصدر أي حكم على كتاب العين أن يتأكد من صحة النص الذي سيتخذ منه موضوعاً لدراسته ، ومن هنا عني بقراءته وتصحيحه على نسختين موثقتين إحداهما نسخة القاضي مندر بن سعيد البلوطي ، والثانية نسخة قاسم بن ثابت . وهذه بداية تدل في وضوح على منهج البحث والتحقيق بين العلماء المسلمين منذ القرون المتقدمة ومعرفتهم بطرق النقد الداخلي والخارجي ، وإن كانت هذه المصطلحات لم تعرف إلا في عصر متأخر .

فيذكر الزبيدي : أن مؤلف كتاب العين يروي عن أشخاص

لا يمكن من الوجهة التاريخية أن يروى عنهم لتأخرهم عنه ، فقد جاء في الكتاب « أخبرنا المسعري عن أبي عبيد » وأبو عبيد ولد سنة ١٥٤ هـ وبناء على أن الخليل توفي سنة ١٧٠ هـ يكون سن أبي عبيد يوم توفي الخليل ١٦ سنة وكبر أبو عبيد وعلم وروى عنه المسعري ، ولا يجوز أن يروى مؤلف كتاب العين عن المسعري علم أبي عبيد إلا بعد أن تتعذر عليه الرواية عن أبي عبيد بسبب موته ، وأبو عبيد مات سنة ٢٤٤ هـ ونتيجة لهذا يكون الخليل بن أحمد — على فرض أنه المؤلف (المتوفى سنة ١٧٠ هـ) — قد روى عن شخص امتدت به الحياة حتى سنة ٢٤٧ هـ (١) .

ونظن أن هذا المثال وحده يكفي للدلالة على أن أيادي تدخلت في مادة كتاب العين ، فأفقدت العلماء ثقتهم بنسبته إلى الخليل بن أحمد من جهة ، وهو كذلك دال عن دقة المنهج النقدي الذي اتبعه العلماء المسلمون في نقد المصدر ، وفي مقدمتهم الزبيدي الذي يقول : « ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له والرد عليه ، إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه ، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن روايته ينكرون هذا الكتاب ، ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه .

وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله ورام تثقيف كلام العرب فيه ثم هلك عنه قبل كماله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه ، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به والخطأ الموجود فيه .

وبمثل هذا المنهج ينتقد صاحب كتاب الأغاني ابن خرداداذبه (المؤرخ) لأنه قليل التصحيح لما يرويه ويضمنه كتبه ، فهو يذكر عن معبد المغني أنه غني في أول دولة بني أمية وأدرك دولة بني العباس ، وقد أصابه الفالج

(١) انظر المزهر ١/٨٢ وما بعدها .

وارتعش وبطل صوته ، فيعقب أبو الفرج على هذا الخبر قائلا : « والصحيح أن معبدًا توفي في أيام الوليد بن يزيد وأصابه الفالج فعلا وارتعش وبطل صوته ولكنه لم يدرك دولة بني العباس ، ولم يقل بذلك أحد ، ولا رواه إنسان سوى ابن خرداذبه ، فقد جاء به مجازفة » .

وقد أورد أبو الفرج في كتابه قصيدة لذي الأصبع العدواني التي قالها في قومه حين وقع بأسهم بينهم فتفانوا وهي :

وليس المرء في شيء من الإبرام والنقض
إذا أبرم أمراً خا لـه يقضى وما يقضى
يقول اليوم أمضيه ولا يملك ما يمضى

ثم نقل أبو الفرج عن أبي عمرو بن العلاء أنه لا يصح من أبيات ذي الأصبع الضادية إلا الأبيات التي أنشدها وهي اثني عشر بيتاً وأن سائرها منحول (١) .

ويقول أبو الفرج : يدفع أكثر الرواة أن يكون لعنرة :

هل غادر الشعراء من متردّم
أم هل عرفت الدار بعد توهم ؟

ومن يدفعه الأصمعي وابن الأعرابي ، وأول القصيدة عندهما :

بادار عبلة بالحواد تكلممي

وذكر أبو عمر الشيباني أنه لم يكن يروى هل غادر الشعراء من متردّم حتى سمع أبا حازم العكلى يروي له (٢) .

(١) انظر الأغاني ٩٢/٣ .

(٢) انظر الأغاني ٢٢٢/٩ .

وقد أورد هذين البيتين في الأغاني عند ترجمته للحزين الكناني :

في كفته خيزران ريحه عبق
من كف أروع في عرينه شمع
يغضى حياءً ويغضى من مهابته
قما يكلم إلا حين يتسم

ثم قال : « والناس يروون هذين البيتين للفرزدق في أبيات يمدح بها
على بن الحسين بن أبي طالب عليهما السلام . التي أولها :

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته
والبيت يعرفه والحيل والحرم

وهو غلط ممن رواه فيها وليس هذان البيتان مما يمدح به مثل علي
ابن الحسين عليهما السلام ، وله من الفضل المتعالم ما ليس لأحد (١) .

وقال أيضاً : « والصحيح أنهما للحزين في عبد الله بن عبد الملك ، وقد
غلط ابن عائشة في إدخال البيتين في تلك الأبيات ، وأبيات الحزين مؤتلفة
منتظمة المعاني متشابهة تنبي عن نفسها » ثم ساق أبيات الحزين . والأبيات
أيضاً ضمن أبيات الحزين في المؤتلف والمختلف ٨٨ ، ٨٩ وكذلك نسبهما
المصعب الزبيري في نسب قریش (ص ٦٤) للحزين الكناني ، والمصعب
من أقدم المؤلفين وكتابه من المصادر الأولى المعتمدة ، وتأخذ هذه الأبيات
قضية تحقيق المصدر في مكانها من كتاب الأغاني إذ تحتل ما يزيد على
الخمس صفحات في نقد المصدر .

فإذا انتقلنا إلى ثانٍ من القدماء وليكن ابن المعتز حين روى أبياتاً

لوالبة ابن الحباب أستاذ أبي نواس (ونحلها العامة أبا نواس) والأبيات
منها قول والبة :

قد قابلتُنَا الكُثُوسَ ودَابَرْتُنَا النَحُوسَ
لم تخطه في حسابٍ وذاك مما تَسُوسُ
ونحن عند عَمِيدٍ قد غاب عنا البسوس

فيعلق ابن المعتز على الأبيات قائلا : « وهذا الشعر مما ينحله العامة
أبا نواس ! وذلك غلط ، لأن العامة الحمقى قد طهجت بأن تنسب كل شعر
فيه المحنون إلى أبي نواس ، وكذلك تصنع في أمر مجنون بنى عامر كل شعر
فيه ذكر ليلي تنسبه إلى المجنون (١) .

أما ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ (٢) فيحدثنا عندما تناول ترجمة
سعد الأنصارى ص ٣٣٧ ط الشعب قال : « روى أنس بن مالك أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما أقبل من غزوة تبوك استقبله سعد الأنصارى
فصافحه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : ما هذا الذي أكتبَ يديك ؟
قال : يا رسول الله أضرب بالمرِّ والمسحاة فأنفقه على عيالي فقبل يده
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : هذه يدٌ لا تمسها النار أبداً .
أخرجه أبو موسى ، وقال : في سعود الأنصار كثرة ، إلا أن في رواية
أخرى نسبه إلى سعد بن معاذ وروى بإسناده عن أنس بن مالك

(١) طبقات ابن المعتز ٨٩

(٢) هو المؤرخ الشهير صاحب الكامل ولد في الجزيرة ونشأ بها مع أخويه ضياء الدين
اللغوى ، ومجد الدين المحدث ، ثم انتقل والدهم بهم إلى الموصل وطوف في البلاد العربية
وكان إماما في التاريخ والحديث عالماً بأنساب العرب وأيامهم ووقائعهم وأشهر مؤلفاته :
١ - الكامل ٢ - أسد الغابة ٣ - اللباب ٤ - تحفة العجائب ٥ - تاريخ الدولة الأتابكية انظر
ترجمة في تاريخ آداب اللغة العربية ٨٠/٣ وابن خلكان ٣٤٧/١ .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صافح سعد بن معاذ آخر غير الخزرجي المعروف ، فإنه توفي سنة خمس قبل وقعة تبوك بسنين .

فيحقق ابن الأثير المصدر قائلا : كذا قال أبو موسى ، فلعله سعد بن معاذ آخر غير الخزرجي ، وهو وهم ، فإن سعد بن معاذ الذي مات سنة خمس هو أوسى من بنى عبد الأشهل ، وهو الذي جرح في الحندق ، وتوفي بعد أن حكم في بنى قريظة وهو أوسى لاشبهة فيه ، وقوله : إن موته كان قبل تبوك صحيح ، ولكن هذه الرواية التي فيها سعد بن معاذ ليس فيها لتبوك ذكر فإن صححت الرواية فلعله كان قبل قتله ، على أني لا أعلم أن سعد بن معاذ لم يتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاهما ، بدر وغيرها وإنما اختلفوا في سعد بن عبيدة هل شهد بدر أم لا ؟ والله أعلم . على أن من تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار وغيرهم معروفون ليس فيهم سعد ، ومن تخلف كان أولى باللوم والتشريب . فكيف يقبل يده أو يصافحه (١) .

وعز الدين ابن الأثير هذا يقول فيه النواوي « ضبط وحقق أشياء حسنة » (٢) .

فلذا انتقلنا إلى عبد القادر البغدادي (٣) (سنة ١٠٩٢ هـ) في (خزنة الأدب) وجدنا أنه ينهج منهجا تحقيقيا اعتقد أنه لا يوجد بين محققى اليوم في أوربا والشرق . من يدانيه فأبيات (شرح شواهد الكافية) التي استشهد بها الرضى ، وهى زهاء ألف بيت كانت محلولة العقال ظاهرة الأشكال ، لغموض معناها وخفاء مغزاهما ، وقد انضم إليها التحريف وبان عليها التصحيف وكان البغدادي كما يقول عن نفسه « ممن مرن في علم الأدب حتى صار

(١) أسد الغابة م ٣٣٧/٢ ط الشعب ١٩٦٧ .

(٢) التقريب والتيسير ٣٩٥ ط ١٩٥٩ .

(٣) هو عبد القادر بن عمر البغدادي أصله من بغداد درس في وثرود على القاهرة ومات

بها سنة ١٠٩٣ هـ .

يلبسه من كشب وأفرغ في تحصيله جهده ، وبذل فيه وكثده وكده ، وجمع دواوينه واجتمع عنده بفضل الله من الأشعار ما لم يجتمع عند أحد من هذه الأعصار ولهذا اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح وفحصنا عن قائليلها حتى عزونا كل بيت إلى قائله - إن أمكننا ذلك ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته ، وميزنا الإسلامى عن الجاهلى والصحابى عن التابعى ، وهلم جرا وضممنا إلى البيت ما يتوقف عليه معناه (١) .

ومن الأمثلة التى تبين منهج البغدادى فى نقد المصدر أنه عندما تعرض للبيت الآتى :

يقول الخنئ وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليعجدع

يذكر أن هذا البيت ثانى أبيات سبعة أوردها أبو زيد فى نوادره ، ونسبها إلى الخرق الطهوى ، ثم يذكر سائر الأبيات ومنها :

أتانى كلام الثعلبى بن ديسق ففى أى هذا وبه يتترع

فيعلق عليه : قائلا « أتانى كلام الثعلبى » هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة كما فى نوادر أبي زيد فى نسخة قديمة صحيحة ، نسبة إلى ثعلبة بن يربوع ، أبى قبيلة ، لا بمثناة فوقية ، فغين معجمة ، نسبة إلى تغلب بن وائل بن يربوع ، كما ضبطه بعضهم فلان ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق ابن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع . كما سدد نسبة الأسود أبو محمد الأعرابى العندجاني فى شرحه نوادر ابن الأعرابى ، وأورد له شعراً جيداً تم يقول : « قال الجوهري وتبعه الصغاني » هذا من أبيات الكتاب « وقد تصفحت شواهد سيبويه فى عدة نسخ ولم أجده فيها » .

وعندما تكلم عن صاحب الشاهد قال : « نسب أبو زيد في نوادره
هذا الشعر لذى الخرق الطهوى قال : « وهو جاهلي » ومن لقب من الشعراء
من بنى طهية ذى الخرق ثلاثة .

أحدهم : خليفة به حمل بن عامر بن حمير بن وقدان بن سبيع
ابن عوف بن مالك من بنى حنظلة بن طهية .

والثاني : قرط ويقال له : ذو الخرق بن قرط أخو بني سعيد بن
عرف بن مالك بن حنظلة بن طهية وهو فارس أيضا .

الثالث : شمير بن عبد الله بن هلال بن قرط بن سعيد ، كذا في
المؤتلف والمختلف للأمدى ، ولم يذكرها صاحب العباب .

ولم أر من قيد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهليا فلا يظهر أن هذا الشعر
عن هؤلاء الثلاثة .

وقال العيني : إن ذا الخرق الطهوى صاحب الشعر اسمه : دينار بن
هلال . ولا أرى من أين نقله ، وقال شارح شواهد المغنى ، وفي المؤلف
والمختار للأمدى أن اسمه قرط شاعر جاهلي سمي بذلك لقوله :

* جاءت عجافاً عليها الریش والخرق *

وفيه ثلاثة أمور :

الأول : أن الأمدى لم يذكر هذا الشعر فكيف ينسبه إلى قرط .

الثاني : أنه لم يقيد قرطاً بكونه جاهليا .

الثالث : أن هذا الشعر ليس لقرط وإنما هو لخليفة بن حمل كما تقدم
آنفاً يقى من لقب بذى الخرق من الشعراء غير طهية وهم اثنان :
أحدهما : ذو الخرق اليربوعي

والثاني : ذو الحزق بن إشریح
وهذا والذي قبله من شعراء الجاهلية (١) .

وينبغيما ابن الصلاح صاحب المقدمة إلى أنه يجب ألا ننقل نصا عن نسخة دون أن نتحقق من صاحب النسخة فيقول : « يطالع أحدهم كتابا منسوبا إلى مصنف معين وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلًا : قال فلان كذا ، والصواب ما قدمناه من وجوب الدقة في الرواية ما يؤخذ بالوجادة » (٢) .

ثانياً - جمع المخطوطات والمقابلة بينها في الهامش واتخاذ أقدم النسخ أساسا للنقد كما يفعل محققو اليوم مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات :

كان العالم المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيل من غيرها من المخطوطات ، ولذلك كان يحرص على أوثق النسخ ، ونحن نعلم أن الآمدي (ت ٣٧١ هـ) جاء بعد تراخي الزمن من موت أبي تمام والبحري ، فوجد عدة رسائل في التعصب لهذا الشاعر أو ذاك ، كما وجد ديوانيهما قد جمعا وتعددت منهما النسخ قديمة وحديثة ، فنظر في كل هذه الكتب فوجد فيها إسرافا في الأحكام وعدم دراسة حقيقية ، ويتضح ذلك من بعض وجوهه عند القاضي الجرجاني المتوفى سنة ٢٩٠ هـ في كتابه : الوساطة بين المتي وخصومه (٣) ولما وجد الآمدي ضعفا في التعليل وقصورا في الأداء تناول الخصومة بمنهج علمي ، وأعتقد أن هذا الكتاب « الموازنة بين الطائيين »

(١) انظر الشاهد رقم ١ ص ٤٣-٥١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨٧ .

(٣) انظر ص ١٩ و ٢٣ من الكتاب المذكور .

خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدي الدارسين كمثل يحتذى به للمنهج الصحيح »

فالآمدى يرجع إلى النسخ القديمة ويحقق الآيات ، وإلى هذا يشير غير مرة في كتابه فيقول : « حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد الصولي وأضرابه » وذلك عند نظره في قول أبي تمام :

دار أجل الهوى عن أن ألمّ بهما
في الركب إلا وعيني من منائحهما

ويقول : وقد جاء في شعر البحتري بيت هو عندي أقبح من كل ما عيب به أبو تمام في هذا الباب وهو قوله :

ولماذا تشبّع النفس شيئاً
جعل الله الفردوس منه بواء

يقول : « كذا وجدته في أكثر النسخ وهو خارج عن الوزن » ثم يقول : « وقد رأيت في بعض النسخ .

* جعل الله الخلد منه بواء *

فإن يكن هكذا قال فقد تخلص من العيب » (١)

وهكذا نراه يرجع إلى العديد من النسخ لتحقيق النص قبل الحكم عليه ، وذلك سواء أكان من شعر أبي تمام كما رأينا في البيت الأول ، أو من شعر البحتري كما رأينا في البيت الثاني .

وقد ذكر القاضي عياض بسنده عن أبي العباس المالكى قال . « المالك

(١) الموازنة بين تمام والبحتري ص ٣٨٦ .

شرط في الإجازة : أن يكون الفرع معارضا بالأصل حتى كأنه هو» (١) .

وقد كان الأقدمون يوجبون منع التلفيق بين الروايات فلا أصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة ، فيذكر الراوى إسناد النسخة في أولها ثم يقول وبإسناده إلى آخرها ، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب عن أبي حمزة عن أبي الزناد ، وعن الأعرج عن أبي هريرة .

ونسخة أخرى عند أبي اليمان عن شعيب أيضا عن نافع عن ابن عمر وثالثة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة .

وسوى هذه نسخ يطول ذكرها . فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة ، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد (٢) .

ولقد تشدد رجال اللغة والأدب أيضا في عدم التلفيق بين روايتين فأوجب أبو سعيد السكري في شرح أشعار هذيل عدم التلفيق فقال : « يمتنع التلفيق في رواية الأشعار ، قال : كقول أبي ذؤيب .

دعاني إليها القلبُ إنى لأمره سميعٌ فَمَا أدري أرشدٌ طلابُها

فلأن أبا عمر رواه بهذا اللفظ (دعاني وسميع) ورواه الأصمعي بلفظ (عصاني) ، بدل (دعاني) و بلفظ (مطيع) بدل (سميع) .

(١) الإلماع ٧٥ .

(٢) راجع الكفاية في علم الرواية ٢١٤ .

قال : فيمتنع في الإنشاد ذكر (دعاني) مع (مطيع) أو (عصاني) مع (سميع) لأنه من باب التلفيق « (١) .

أما اللحن : فلأنهم كانوا يقومونه فقد « سئل الأوزاعي عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أيقيمه ؟ قال : نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن » (٢) .

وكانت أعظم النسخ قيمة في نظر العلماء منذ القدم تلك التي كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيعه ، ثم تأتي في الدرجة الثانية - وتكاد تحل محل المخطوطة الموقعة - المخطوطة التي التي نسخها أحد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إمام في حلقة الدرس أو بإشراف المؤلف نفسه ، أو تلك التي يكون المؤلف قد صححها وأجازها .

وإذا لم يستطع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنف كتبها عالم شهير ، أو كانت في حوزة رجل عالم ، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد ، فإن نسخة كهذه كانت أخرى أن تكون موثقة النص ، وكانوا يعتبرون أن في قدم المخطوطة نوعاً من الضمان لصحتها .

ويصور ذلك من بعض الوجوه ما يروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قدماته أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه ، فقال له ابن الزيات : أوظنت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ : ما ظننت ذاك ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة

(١) المزهر ٢/ ٣٣٣ .

(٢) مخطوط ربيع الأبرار ص ١٧٧ أ النسخة رقم ١٥٥ أدب .

الكسائي ، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ . فقال له ابن الزيات : هذه أجل نسخة توجد وأغربها ، فأحضرها إليه فسرّها بها ووقعت منه أجمل موقع (١) .

ويخبرنا روزنتال « أن العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربي في تقدير قيمة المخطوطة التي تحمل توقيع مؤلفها (٢) والبكري (ت ٤٨٧) كان حريصاً على انتقاء المخطوطات ذوات الخطوط المنسوبة مغرماً باقتنائها ، وقد سبقه القالي إلى اقتناء أصول خطية منسوبة كنواندر ابن الأعرابي ، وأمالى ابن الأنباري بخط أبي موسى الحامضي (٣) .

وفي عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة في المعارضة والمقابلة شرطاً أساسياً يجب أن تتوافر لدى المحقق . فيذكر الخليل أنه : « إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات ولم يعارض به تحول بالفارسية (٤) . ويخبرنا الزنجشيري أن طاووس قال لابنه : « هل كتبت ؟ قال نعم . قال : أعارضت ؟ قال : لا ، قال : يا بني لم تكتب ! ثم قال : يا بني أعارضت ؟ قال : نعم ، قال : أعجمت ؟ قال : لا . قال : أعجم فإن العجم نور الكتاب » (٥) .

* * *

وللإقلال من أخطاء النسخ قدر المستطاع كانوا يشترطون على الناسخ أن يكون ملماً بالموضوع الذي ينسخه ، ومع ذلك فإنهم كانوا يعلمون أن الناسخ مهما أوتي من قدرة ، ومهما أوتي من حسن الدقة والأمانة ، لا بد وأن يقع في بعض الأخطاء ، فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج

(١) انظر إنباء الرواة ٣٥١/٢ .

(٢) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٤ .

(٣) انظر مقدمة تحقيق سمط اللآلى .

(٤) انظر ربيع الأبرار للزنجشيري مخطوطة رقم ٤٨٩٤ أدب طلعت ص ٣٧٣ أ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٩ .

نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو ، فصحيح البخاري « النسخة اليونانية » كتب صاحبها الحافظ اليوناني (١) على ظهر آخر ورقة من المجلد ما نصه .

« بلغت مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أئمة الأدب العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائفي الحياتي أمد الله تعالى في عمره في المجلس الحادي والسبعين ، وهو يراعي قراءتي ويلاحظُ نطقي ، فما اختاره . ورجحته وأمر بإصلاحه أصلحته وصححتُ عليه ، وما ذكر أنه يجوزُ فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه (معاً) فأعملتُ ذلك على ما أمرَ ورجتُ ، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر ، والحافظ أبي محمد الأصيلي ، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ، ما خلا الجزء الثالث عشر ، والثالث والثلاثين ، فلئنهما معدومان » (٢) .

وحقيقة أصل النسخة اليونانية أن شيخ الإسلام ابن مالك النحوي لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق ، طلب منه فضلاء المتحدثين والحفاظ أن يوضح لهم ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخاري ، فأجابهم إلى ذلك ، ووضحها وصححها لهم ، وألف لهم (شواهد التوضيح والنصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) (٣) وكتب عند تمام ختم التصحيح ، على أول ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونانية المذكورة ما نصه : « سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة

(١) اليوناني : علي بن أحمد بن عبد الله اليوناني ولد في رجب سنة ٦٢١ وقرأ البخاري على ابن مالك تصحيحاً وسمع منه ابن مالك رواية وأمل عليه فوائد مشهورة . الدر الكامنة ١٧١ / ٣ - ١٧٢ .

(٢) مقدمة صحيح البخاري .

(٣) حقه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ونشره دار العروبة سنة ١٩٥٧ .

سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن أحمد اليوني رضى الله تعالى عنه وعن سلفه ، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها ، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب ، وضبطه على ما اقتضاه علمى بالعربية ، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به إعاما والبيان تاما إن شاء الله تعالى » (١) .

* * *

هذا وقد يكون الاختلاف الذى يقع بين النسخ فى القراءات ، نتيجة تعديلات جوهرية أجراها المؤلف نفسه فى حياته فى نسخة من نسخ مصنفه ، وكثيراً ما كان المملى يكرر على طلابه ما يمليه ، وكان يضيف أحيانا فى المرة الثانية أو فى كل مرة تالية إضافات جديدة ، ويحدث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى ، ويحمل عنه آخرون الرواية الثانية ، أو روايات أخرى تالية على نحو ما هو معروف عن كتاب (الموطأ) للإمام مالك فلما ظل يمليه على طلابه نحو أربعين عاما ، وهو يعدل فى بعض أبوابه وينقح فى أحاديثه ، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذى تلقوه فيه عنه ، وأشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الليثى الأندلسى ، ورواية الحسن بن محمد الشيبانى البغدادى . وهما تختلفان اختلافات كثيرة .

وحدث هذا نفسه فى كثير من المصنفات التى أملاها علماء اللغة والأدب ، على نحو ما يلقانا فى كتاب الإبل للأصمعى ، وقد نشر بروايتين إحداهما ضعف الأخرى ، وهذا فى بعض وجوه صورة لما نراه فى المخطوطات التى بين أيدينا من مقابلات أجراها العلماء على هوامش النسخ ، فالكثير جداً من المخطوطات فيه مقابلات بأقلام علماء أجلاء .

ومع ذلك فليس هذا الحكم على إطلاقه ، فالظاهر أن بعضهم كان يدرك أن الاختلاف في القراءات بعد أن يكون الكتاب قد نشر وشاع ، يحدث تشويشا وبلبلة فلم يكونوا جميعا ميالين إلى إحداث تغييرات في كتبهم التي نخرجت وانتشرت ، فقد ذكر أن الجاحظ روى في كتابه البيان والتبيين بيتين من الشعر لمالك بن أسماء الفزارى ، ووردت فيه لفظة (الحن)

وحديث السده هو ممّا ينعت الناعثون يوزن وزنا
منطق صائب وتلحن أحيا نأو خير الحديث ما كان لحننا
وأبي الجاحظ أن يغير النص وقال : « فكيف لي بما سارت به الركبان »

ومن أسباب وقوع اختلاف القراءات في المخطوطات : الإصلاجات التي كان يجريها العلماء الذين كانوا يقرعون الكتاب ، أو النساخ الذين ينسخون على ممر الأيام ، ولقد كان العلماء يتفاوتون في نظرهم إلى هذه الإصلاحات ، فمنهم من كان يكتفى بجمع القراءات المختلفة على هامش النسخة ويقف عند هذا الحد ، كما يفعل الكثير من المستشرقين في نشراتهم في العصور الأخيرة ، ومنهم من كان يشعر أن من واجب العالم اختيار أحسن القراءات وإيثارها على غيرها (١) وقد أخذ بهذا الرأي الأستاذ الميمنى في سمط الآلىء ، والأستاذ أحمد شاكر في تحقیقاته للشعر والشعراء وغيرهم .

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول : إن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على ألا يمسوا نص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل ، فإنهم كانوا يدركون جيدا أن في الإقدام على عمل كهذا (النقد الجديبي) فيه كثير من المزالق التي لا يمكن تفاديها .

« فأفهام البشر مختلفة ، وآراؤهم متفرقة ، والمرء مفتون بكلامه ، ويغيبط بفهمه واستدلالة ، والمغتر يعتقد الكمال في نفسه ، فلو فتح هذا الباب ، وسومح في نقل منها لدوى الأبواب ، على معنى ما يفتح ، لتغير المسموع ، ولم يتحقق

(١) انظر المسقلاني ١/٨٩ ، ١٩١ وما يليها .

أصل المشروع ، ولم يكن الآخر بالحكم على كلام الأول بأولى بكلام من بعده عليه ، فيتعارض التأويل ، وتهاافت الأقاويل ، وكفى حجة على دفع هذا الرأي الأفييل ، دعاؤه بالنصرة لمن سمع قوله فأداه ، على حسب ما وعاه ، حجة وكفاية ، تدفع رأى من رأى تبديل لفظ الرواية ، بل نقلها على حسب ما سمعت هو الواجب ، ثم تسليم التأويل لأهل الفهم والفقهاء لازم ، فهم أحق بالتأويل وأهدى إلى السبيل ، كما قال عليه الصلاة والسلام : « رب حامل فقه ليس بفقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » وفيه التنبيه على اختلاف منازل الناس في الفقه ، وتفاوتهم في الفهم ، فتعين الصواب من هذين الرأيين في رأى من رأى إقرار الرواية والسماع على ما روى وسمع ، فإن رزق فضل فهم وزيادة فقه نبه على ما ظهر له فيها من خلل ، من غير أن يغير فيها أو يبدل ، فيجمع بين الأمرين ، ويترك لمن جاء بعده النظر في اللفظتين .

وهذه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل كانوا يوردونه كما سمعوه ، وينبهون عليه في حواشي كتبهم لمن جاء بعدهم ، ومنهم من كان يسقط ما بان له اختلاله مما لاشك فيه ، ويبقى مكانه أبيض وهي السليمة ، ومذاهب الأئمة القويمة ، وأما الجسارة فربما عادت بخسارة ، فكثيراً ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب وتولج المنزل من غير الباب (١) .

ويعد هذا المنهج الذي أخذ به القدماء أنفسهم شهادة بأسبقية علماء المسلمين في مقابلة النسخ بمقابلة دقيقة . يقول روزنتال : « إن أسلم طريقة بل الطريقة الوحيدة للتثبت من صحة نص مخطوطة هي معارضة المخطوطة المراد التثبت من صحتها بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معارضة

(١) انظر القاضي عياض . المتوفى سنة ٥٤٤ هـ في مقدمة مشارق الأنوار واللفظ لابن قراول إبراهيم بن يوسف المتوفى سنة ٥٦٩ هـ في كتابه مطالع الأنوار على صحاح الآثار المقدمة مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور ٤٠٣ .

دقيقة ، وهذه الطريقة العملية السليمة بدأت تباشرها عند مسهل الحضارة الإسلامية ، عندما بدأ عصر الترجمة من لغات غربية إلى العربية في القرن التاسع (الثالث الهجري) .

..... ولا شك في أن المستوى العلمي الذي كان يعمل عليه (حنين) لم يصل إليه المشتغلون بالأدب العربي فيما بعد ، ولا فاقوه من حيث الجودة والأمانة ، غير أن المشتغلين بالعلوم الدينية والإسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطا جوهريا وهذا أمر معروف عندهم يعود إلى زمن النبي نفسه (١) .

• • •

وإن المخطوطات إلى جانب كونها تتضمن متن المصنف كانت تحتوي على معلومات وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للمحقق ، وقد توجد في كثير من الأحيان على حواشي المخطوطات نظرات قيمة في النقد ، فالمحقق الذي يدقق النظر في هذه الملاحظات التي يجدها في مقدمة المخطوط أوفى آخره ، وفي الإجازات والسماعات وما شابهها من تعاليقات ماثلة هنا وهناك ، وسيجد ما قد يعينه على تحقيق ما غمض في تاريخ الأدب ، ومن المواضيع التي يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة : الغلافات الداخلية للمخطوطات ، وفي جلد الكتاب الداخلية ، وعلى ظاهر الكتاب ، وأحيانا على وجه الجزء ، وقد عرف السيوطي أن الراغب الأصفهاني صاحب محاضرات الأدباء لم يكن معزليا من ملاحظة عشر عليها على ظاهرة الكتاب (٢) ، وقد يستطيع المحقق في بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد

(١) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٧٢ وما بعدها .

(٢) طاش كبرى زاده . مفتاح السعادة ١/ ١٨٣ .

التي يجدها على الغلاف ، ومن تواريخ المخطوطات ومن العصر الذي عاش فيه هؤلاء العلماء .

ومن الأمور المفيدة التي تعين المحقق في تحقيق قضية تاريخية اختيار النسخ العبارات التقليدية التي تلي ذكر اسم المؤلف أو الأديب في كتاب كـقولهم : (رحمه الله) أو (غفر الله له) أو (أطال الله عمره) أو (أمده بالقوة) . فإن في مثل هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن النسخ كان ينسخ في زمن كان المصنف فيه قد مات أو لا يزال حيا .

وقد ورد في في آخر رسالة الشافعي أنها بخط الربيع بن سليمان (١٧٤) — ٢٧٠ هـ) وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد شاكر في مقدمة الطبعة المحققة ص ١٧ — ٢٣ ويرجع أن الربيع كتبها بين سنة ١٩٩ التي دخل فيها الإمام الشافعي مصر ، وسنة ٢٠٤ التي توفي فيها « لأنه لم يذكر الترحم على الشافعي في أي موضع جاء اسمه فيه ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم » (١) .

والواقع أن مثل هذه الملاحظات التي يفتن إليها المحقق في أول المخطوط أو في آخره أو على جوانب الصفحات أو في المتن نفسه أو في السماعات والقراءات والإجازات ، أهمية بالغة بالنسبة للمحقق ، فهي تساعد أولا على تحديد تاريخ المخطوط في حالة عدم وجوده ، فإن وجد التاريخ فننبغي الاحتراس أمام هذا التاريخ المثبت في آخر النسخة ، فقد يحدث مثلا أن ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجري نسخة عن أصل كتب في القرن الرابع الهجري فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عن نسخة ، وهذا لا ينكشف إلا لمن يعرف تطور

الخط العربي وصوره المادية في العصور المختلفة ، ويستطيع من يحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا وتطورها الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي لم ينص كاتبها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها .

* * *

وإذا فقدنا في النسخة المخطوطة إشارات الوقف والتمليك والإجازات والسماعات وتوقيعات العلماء ، كما فقدنا فيها أسانيد رواتها ، كانت نسخة غير منسوبة ، وفي مثل هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوثيق من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه ، مستعيناً في ذلك بوسائل كثيرة ، كأن يحيلها مؤلفها في بعض نصوصها على مؤلفات أخرى وثيقة ، أو يروي عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته .

وفي كتب أسلافنا ظاهرة عامة ؛ وهي كثرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم ، وقد يطول هذا الاقتباس طويلاً مسرفاً ، وهو سواء طال أو قصر يدخل في الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه ، وإنها نسبة صحيحة ، وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة ، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا تطابق مع نصوصها . ومما يلقي أضواء قوية على صحة النسبة في النسخة ما يذكر في مقدمتها أو تضاعفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف .

وكان أسلافنا كثيراً ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الأمراء ، أو الشخصيات البارزة ، ويصرحون بذلك في فواتحها ، وقد ينوهون بهم دون تصريح بالإهداء .

وينبغي للمحقق ألا يقف في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات ، بل لابد أن يعود إلى الكتب

التي صنعت بعده لعله يجد فيها اقتباسا منه ، أو آراء مضافة إلى مؤلفه .

والواقع أن مثل هذه الأمور تكشف للمحقق عن قيمة المخطوط ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعض عصره ، بل بمدى الثقة به ومؤلفه ، وهي آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية ، ومدى انتشار الثقافة ، بل مدى عمقها في عصر من العصور .

ثالثاً - رموز القدماء للنسخ التي كانوا يقابلون عليها :

يرى الباحث أن رجال الحديث كانوا يضعون رموزاً لنسخهم في كثير من الأحيان ، وقد أخذ بها المنهج الحافظ اليوناني (ت ٧٠٩) في نسخته صحيح البخاري ، إذا قابلها على عدة نسخ وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز تماماً مثل ما يفعل المحققون المعاصرون . ويرى المتصفح لصحيح البخاري (النسخة اليونانية) أنها مقابلة على الكثير جداً من النسخ ، وقد كان يرمز إليها برموز اصطلاح عليها ، لأسماء أصحابها فيقول : «علامات ما وافقت عليه أباذر ((ه)) ، والأصيلي ((ص)) والدمشقي ((ش)) وأبا الوقت ((ظ)) فليعلم ذلك» (١)

ولم يفته أن ينبه على هذه المصطلحات في أول المخطوط فيقول : « وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز » (٢).

بل لقد بلغ من الدقة أنه كان يشير إلى المكتبة التي كانت توجد فيها مخطوطات صحيح البخاري وكذلك فعل من بعده القسطلاني (٣) ، وإننا لنجد

(١) مقدمة صحيح البخاري .

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع إرشاد الساري ٤٠/١ وما يليها ، وروزنتال في مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٦ .

العلماء قد نبهوا إلى هذا الصنيع منذ أقدم العصور، فيقول القاضي عياض: « وهذا (المقابلة) مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه ، وإلا تسوّدت الصحف وأخلطت الروايات ولم يحل صاحبها بطائل ، وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة ، ثم ما كان من زيادة الأخرى ألحقت ، أو من نقص أعلم عليها ، أو من خلاف خرج في الحواشي ، وأعلم على ذلك كله علامة صاحبه : من اسمه ، أو حرف منه للاختصار ، لاسيما مع كثرة الخلافات والعلامات »

ولا يغفل المهتم بهذا ، عند كثرة العلامات واختلاف الروايات ، تقييد ذلك في أول دفتره أو على ظهر جزئه أو آخره ، والتعريف بكل علامة من هذه لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذكر ، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه « (١) ».

هذا ما كان من علماء الحديث ، أما ما كان من رجال الأدب فنجده أنهم يحرصون على جمع الروايات في الأشعار ، لكنهم لا يرمزون إلى صاحب الرواية إلا في قليل من الأحيان ، فنفظويه (ت ٣٢٣) مثلاً عندما صنع ديوان سحيم عبد بن الحسحاس ذكر الكثير من الروايات للبيت الواحد لكنه كان يقول (ويروي) ثم يذكر الرواية المغايرة ، وكذلك فعل المعري في شرحه لأبي تمام والمتنبي والبحتري ، وفي بعض الأحيان يقولون : « وفي نسخة كذا » دون أن يرمزوا إلى هذه النسخة ، ويذكر الأستاذ عبد العزيز الميمنى في مقدمة تحقيقه لديوان سحيم صنعة نفظويه أنه « يتخلل بين سطورها روايات وتعليقات بخط الأصل تدل على عناية الأوائل بالضبط وحرصهم في جمع الروايات النادرة » (٢).

(١) الإلماع ١٨٩ .

(٢) ديوان سحيم ٧ .

وقد ذكر الأزهري صاحب تهذيب اللغة أن البشتي ذكر « في باب العين والهاء والجيم » (العوهج) الحية في قول ربيعة :

* حصب الغسوة العوهج المنسوسا *

« قلت (الأزهري) وهذا تصحيف دال على أن صاحبه أخذ عربيته من كتب سقيمة ونسخ غير مضبوطة ولا صحيحة والحجة يقال لها العومج بالميم ومن صيره (العوهج) فهو جاهل أكن» (١).

ولما كان البكري (ت ٤٨٧) وقف على الأصول التي أملى منها أبو علي القالي أماليه ، أمكنه أن ينبه على مظان الوهم والخطأ والاختلاف في الأمالي بعد معارضتها بتلك الأصول — ومخطوطة (إصلاح المنطق) لابن السكيت المودعة في دار الكتب برقم ٢٧ لغة م « تحوى في أثنائها مقابلات لنسخ مختلفة من الكتاب ، يشار إليها برموز مختلفة ، كما نجد فيها عناية خاصة بنسبة الأشعار والأرجاز إلى قائلها » .

رابعاً — مقدمة التحقيق :

وجدنا أن المخطوط يبدأ عادة بالبسامة ، تليها مقدمة للمؤلف يستهلها بحمد الله والصلاة على رسول الله ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه ، وموضوعه والغرض منه ومنهجه في العمل وطريقة ترتيب المادة فيه «

فيقول ابن قرا قول في مقدمة مطالع الأنوار : « ثم ليعلم قارئ هذا الكتاب أنني لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعاني ، وتبيين وجوه الإعراب بل لحفظ الرواية وتقيد السماع ، وتمييز المشكل وتقيد المهمل ، وفتح

ما استغلق من تلك اللغات ، وتوجيه ما اختلفت فيه الروايات ، ويجبذ منادها إلى جهة الصواب» (١).

ويعد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض ، وكذلك مطالع الأنوار لابن قرا قول من أهم الكتب التي نهجت نهجا تحقيقا على أحدث ما وصلنا إليه اليوم من حيث المقدمة والمنهج ، وقد سبقتهما البكري إلى ذكر منهجه التحقيقي في اللآلئ فيقول : « هذا كتاب شرحت فيه من النواذر التي أملىها علي أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي ما أغفل ، وبينت من معاني منظومها ومنشورها ما أشكل ، ووصات من شواهدنا وسائر أشعارها ما قطع ، ونسبت من ذلك إلى قائله ما أهمل ، وكثيرا ما يرد البيت المفرد والشرذم الغفل المجرد وذكرت اختلاف الروايات فيها نقله أبو علي ، ذكر مرجع ناقد ، ونهت على ما وهم فيه ، تنبيه منهج ، لا متعسف ولا معاند ، محتج على ذلك بالدليل والشاهد» (٢).

ولعل هذه الكتب التي سبق ذكرها تعتبر نماذج طيبة لما حققه القدماء بلغت من المستوى التحقيقي ما لم يصل إليه جهابذة المحققين في القرن العشرين .

خامسا - الهوامش :

للهمام أهمية عظيمة في عرض النتائج التي توصل إليها المحقق ، واختلاف الروايات والقراءات التي وقف عليها ، والغاية منها : تجريد المتن من الاستطرادات التي لا تعد جزءا رئيسيا من الكتاب ، وفي الوقت ذاته فإنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة لاختلاف القراءات

(١) ابن قرا قول (٥٦٩) مخطوط مطالع الأنوار المقدمة رقم ٨٦ لغة ثمور .

(٢) سبط اللآلئ ٣/١ .

وشرح اللغويات ، و ترجمة الأعلام وكل ما يتطلبه منهج التحقيق ، فما موقف الأسلاف من هذه الهوامش .

منذ نشأة المخطوط العربي كان النساخون يتركون هامشا أبيض على جانبي الصفحة المكتوبة ، وكانت مساحة الهوامش تتناسب مع حجم الصفحة نفسها وكان القدماء يعدون الحواشي - التي تعد هوامش اليوم في عصر الطباعة ، من أهم ما ينبغي أن يعنى به المحقق وينبهون على أنه « لا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندي مثلا ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (ح) . ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل : تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك ، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغربية ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب » (١).

وذكر الزمخشري أن العرب كانوا يقولون : « حاشية الخرائد : الخلق في ذفازيها ، وحاشية الدفاتر : اللحق في حواشيها » والمغاربة يقولون : « الدرر في الطرر » وقيل لأبي بكر الخوارزمي عند موته ما تشتهي ؟ قال : « النظر في حواشي الكتب » (٣).

والكثير من المخطوطات الأدبية واللغوية التي وقعت لنا ووقفنا عليها في أثناء عملنا في هذا الحقل ترى على جانبي الصفحة منها مقابلات وشروحات لغوية ، لكن قل أن نجد فيها رموزا إلى نسخ معينة ، بل كان المقابل

(١) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ١٣٩ وانظر الدار النصير للبدر الفزى مجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤ ، وانظر السنن البيهقي ل ترى صورة حية لها . العمل في المخطوط رقم ٢٢٤١ - حديث ١٠٤/٨ ، ١٢٠ والفرد الكبير لابن جني .

(٢) انظر ربيع الأبرار مخطوط رقم ٥٩٢ أدب تيمور ورقة ٧٧ .

في « نسخة كذا » دون أن يرمز للنسخة ، وإذا كثرت التعليقات
والشروح رأينا من يفرد لها كتابا مستقلا كما فعل المعري في بعض كتبه
التي منها ذكر حبيب « وعيثة الوليد » فإنه يقول في مقدمة (عيثة الوليد) .

« أثبت ما في ديوان البحري مما أصلح من الغلط الذي وجد في النسخة
المكتوب في آخرها إنها بخط ظفر بن عبد الله العجلي ، وإنما أثبت ذلك
ليكون مولاي الشيخ الجليل أدام الله عزه كأنه حاضر للقراءة ولم يمكن إثبات
جميع الأغلاط لأن أكثرها غير مخيل » (١) .

فيفهم من هذا أن أحد الرؤساء (٢) من معارف أبي العلاء كان عنده
نسخة من ديوان البحري ، ولظفر العجلي فيها أغلاط استعصى تقويمها
على ذلك الرئيس العجلا بها إلى أبي العلاء ليقوم من أودها واعوجاج
أوزانها ففعل إن كان أبو العلاء كتب تلك التعليقات في كتاب
مستقل ، أو . . . علقها على هامش النسخة وأعادها إلى صاحبها فجاء من
جردها في كتاب . . .

وكيفما كان الحال فقد سمي أبو للعلاء هذه التعليقات « عيثة الوليد »
ونرى ابن مالك بعد ذلك يفرد كتابا لتحقيقاته على صحيح البخاري
سماه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » وكذلك
فعل القاضي عياض في « مشارق الأنوار » ومثله فعل ابن قراول في
« مطامع الأنوار » ولعل المتصفح السريع لهذه الكتب يرى فيها - كما سبق
أن ذكرنا - منهجا دقيقا للتحقيق العلمي لا يكاد يطاوله أحد الآن .

(١) مقدمة عيثة الوليد لأبي العلاء المعري .

(٢) هو : أبو اليمن المسلم الحسن بن الحسين بن غيات الكاتب الحلبي وصاحب الديوان

في حلب . الجامع في أخبار أبي العلاء ٧٧٧ .

يحدثنا القاضي عياض عن منهجه في تحقيقه للكتب الثلاثة : ١ - الموطأ .
٢ - صحيح مسلم . ٣ - صحيح البخاري فيقول : « فتولينا إتقان ضبطها بحيث
لا يلحقها تصحيف يظلمها ، ولا يبقى بها إهمال يبهما ، فإن كان الحرف
مما اختلفت فيه الروايات ، نهنا على ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك
بحكم ما يوجد في حديث آخر رافع للاختلاف مزيج للإشكال ، مريح من
حيرة الإبهام والإهمال ، أو يكون هو المعروف في كلام العرب أو الأشهر
أو الأليق بسياق الكلام والأظهر ، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء
وقدوة الأئمة على المخطئ والمصحف فيه أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة
البحث » (١) .

والواقع أن الباحث لا يكاد يقع نظره على كلمة من كلمات هذه الكتب
إلا ويجدها محققة في غاية الدقة ، وليس أدل على ذلك من أن نسرد بعض
النماذج .

عندما تعرض القاضي عياض للفظ (مَيْسَطَان) قال « مَيْطَان :
المذكور في شعر بني قريظة في مسلم كذا . وهو : بفتح الميم وسكون الياء
بائنتين تحتها ، وطاء مهملة وآخره نون ، وكذا ضبطناه عن أكثر الرواة
وكذا صوته الحياتي وكذا ضبطه أبو عبيد البكري ، وقال : هو من
بلاد بني مزينة ببلاد الحجاز ، إلا أنه قيده بكسر الميم ، وكذا رواه بعض
رواة مسلم . وكان عند العلوي (منطار) بنون أو لا بعد الميم وآخره راء
كذا قيده عن بعض أصحابه وعن غيره (مِمطار) بميم . وكان عند ابن مهران
(محيطان) بحاء مهملة وكلاهما خطأ (١) » .

ونسوق النموذج الثاني عن ابن قرا قول فعندما ذكر (رودس)

(١) مقدمة مشارق الأنوار .

(٢) مشارق الأنوار ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

الجزيرة المعروفة قال : « رودس : بضم الراء ضبطناه عن الصدفي والأسدي وغيرهما ، إلا الحشني والقيمي فإنه عندهما بفتح الراء ، ولم يختلفوا في الدال أنها مكسورة ، وقيداه عن بعضهم في غير الصحيحين بفتح الدال ، وكلهم قالوه بسين مهملة ، إلا الصدفي عن العنري فإنه عنده بشين معجمة ، وقيدناه في كتاب أبي داود من طريق الرملی بذال معجمة وسين مهملة ، وقال هي جزيرة بأرض الروم » (١) .

وهذه الكتب فيها من التحقيقات الاخوية والأدبية ما لا يكاد يتوافر في كتاب آخر . وغالباً ما يكون هذا الصنيع عندما تكثر التعليقات والتهميشات ولا يحتملها الهامش المخصص له على جانبي الصفحة .

هذا والقارئ لكتاب البخلاء للجاحظ بتحقيق الدكتور طه الحاجري يجد أن المحقق أفرد للتعليقات والتهميشات قسماً خاصاً ألحقه بآخر الكتاب وقد سبقه بعض المستشرقين .

ورأينا من يجعل للقراءات أرقاماً بالهامش وللتعليقات أرقاماً أخرى ويميز بينهما بجدول في نفس الصفحة (٢) ويقول : « رأيت أن أفصل بين الحواشي التي للمقابلات وبين الحواشي التي للشروح والتعقيبات فجعلت لهذه أرقاماً مستقلة ولتلك أرقاماً مستقلة ثم فصلت بينهما فصلاً يرفع الابس فجعلت أرقام الأولى بالإفرنجية وأرقام الثانية بالعربية » (٣) هذا وكثيراً ما ترد تحقیقات أسلافنا في أثناء الشرح وفي بطون الكتب أو الدواوين التي تشرح ، فالشارح عليه أن يتأكد من الرواية قبل شرحها ، وقد يروى اللفظة المراد شرحها بعدة روايات ويوجه كل رواية على معنى ، وقد

(١) مطالع الأنوار ٢٢٩ . ورودس : جزيرة ببحر إيجه تابعة الآن لليونان

(٢) انظر منهج المعارف لابن قية بتحقيق الدكتور ثروت عكاشة

(٣) الدكتور ثروت عكاشة المعارف . المقدمة

يضعف بعضها. ويصحف ثانية فإذا قرأنا شروح أبي العلاء مثلاً في ذكرى حبيب وعيث الوليد ومعجز أحمد نرى أن شرحه يتميز بكثرة رواياته « فأبو العلاء أكثر الشراح ذكراً لرواية آخر » (١) وأكثر كذلك احتيالا على وجه آخر في تخريج المعنى ، فعندما تعرض لشرح بيت المتنبي :

أتى خبّر الأمير فقيل كُروا
فقلت نعم وقد لحقوا بشاش

يقول : « روى « أجل » و « البشاش » بلدة بالترك وروى « كُروا » بفتح الكاف وهو رواية ابن جني » (٢)
وعندما تعرض للبيت :

إذا صعدت إلى ذا مال ذا رهبا

وإن صعدت إلى ذا مال ذا رهبا

يقول : « روى في المصراعين « رهبا » وروى في الثاني « رهبا » « ورهبا » بالغين المعجمة ، فالمعنى على هذا أن أحدهما كان للسطوة والنكال ، والآخر للرغبة والنوال » (٣) ومثل هذا كثير فيما تعرض له أبو العلاء بالشرح ، فهو يعتبر من المحققين المدققين في شرحه . وأحيل القارئ على ما ذكرت من الكتب وعلى الآلي لأبي عبيد البكري فيسجد في هذه الكتب وأمثالها من التحقيقات العلمية ما يستقل بجواره عمل المعاصرين من المحققين أو عمل المستشرقين .

هذا وسأعرض نموذجاً يتضح فيه تحقيقات ثلاث :

١ - أبو العلاء ٢ - البكري ٣ - الميمنى .

(١) عمدة مزام مقدمة ديوان أبي تمام .

(٢) مخطوط معجز أحمد ٢٥ أدب قوله ١٦٦ .

(٣) المرجع السابق : ص ١٥٠ .

ذكر البكري أن أبا علي أنشد لفاطمة بنت الأحجم (١) :

: قَدْ كُنْتُ لِي جَبَلًا أَلُوذُ بِظِلِّهِ الشَّعْر

يقول البكري معلقاً على ذلك : « قال السكري : هذا الشعر لليلى بنت يزيد الصعق ترثي ابنها قيس بن زياد بن أبي سفيان بن عوف بن كعب . وقال الأخفش : إنه لامرأة من كندة . وأول رواية من رواية لفاطمة كما قال أبو علي :

يَا عَيْنَ جُودَى عِنْدَ كُلِّ صَبَّاحٍ

بِجُودِي بِأَرْبَعَةٍ عَلَى الْجَرَّاحِ

والجراح زوجها . وفيه :

* وَإِذَا دَعَتْ قَمَرِيَّةً شَجَنًا لَهَا *

أخبرني غير واحد عن أبي العلاء المعري أنه كان يردد هذه الرواية ويقول : إنها تصحيف وينشده :

وَإِذَا دَعَتْ قَمَرِيَّةً شَجَبًا لَهَا

يعني فرخها الهالك وهو الهديل والشجب : الهلاك (٢) .

ثم يقول البكري مفاضلاً ومرجحاً لرواية أبي العلاء : « وهذه رواية حسنة مقبولة والحق أحق أن يتبع » :

من هذا - ومثله كثير - نرى أن بعض الشراح يمتازون بالتحقيق

(١) يقول الميمني معلقاً : الأبيات لما في الحماسة ١ / ١٨٩ وعنه في ح ١٢ / ٢ قال وتمثلت بها فاطمة ، والميمني ١ / ٤٣٨ وفي المقاطعات ١٣١ لامرأة من خراطة ترثي أباه ، ولعائشة رضي الله عنها عند البلوى ٢ / ٤٤٤ بزياده ه أبيات عن الأوائل وفي بعض نسخ الحماسة زيادة .

(٢) نسط اللاتى ص ٦٢٦ .

والتدقيق ، وقد برز فيه أعلام أجله من أمثال أبي العلاء والبكري والمرزباني في الموشح والبغدادى في جزالة الأدب وأبي الفرج في الأغاني وغيرهم .

وقد رأينا أنه منذ العصور الأولى وضع جمهور العلماء الجذور الأولى للتحقيق . وبعد أول من تكلم في هذه الناحية ووضع أسسها رجال الحديث في كتيب مصطلح الحديث وأنجز بالذكر منهم أبا محمد الحسن بن عبد الرحمن ابن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ والخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ في كتابيه (الكفاية في علم الرواية) و (الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع) ثم القاضى عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٥٤ هـ في كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) وفي مقدمة كتابه (مشارق الأنوار) وابن قراقول في معتمدة كتابه (مطالع الأنوار) ومن بعدهم الإمام الحافظ تقي الدين بن الصلاح الشهير زورى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ والذي جمع فأوعى في كتابه الشهير (معرفة أنواع الحديث) المشهور (بمقدمة ابن الصلاح) .

ومن الغريب حقاً أن يدعي سنوبوس : أن نقد التحقيق أسلوب حديث في البحث ، وأن الشرقيين وأهل العصور الوسطى لم يفتنوا إليه ولم يستخدموه .

ولا ريب أنه كان يجهل ما قدمه دارسو الحديث من خدمات في النقد الخارجى (التحقيق) وما وضعه ابن خلدون من ضرورة هذا النقد .

* * *

ولقد وجه قديماى الحرب النظر إلى ضرورة الدربة والممارسة بأسلوب الكتاب المراد تحقيقه وبأسلوب مؤلفه فيذكر أبو العلاء المعرى في مقدمة كتابه المعروف بذكرى حبيب أنه : « إنما أغلق شعر الطائي أنه لم يؤثر عنه ،

فتناقله الضعفة من الرواة ، والجهلة من الناسخين فبدلوا الحركة بالحركة ، فأوقعوا الناظر بما جنوه في أم أدراس وتغلّس ، وغيروا بعض الأحرف بسوء التصحيف ، فغادروا الفهم خابطاً في عشواء ، لأن تغيير الضمة إلى الفتحة والكسرة ينشِبُ الفطن في الحباله ، فأما نقل الحاء إلى الخاء والذال إلى الدال ، فيحدث عنه إلباس تقرر عنه بلادة ، وانتكاس (١) ثم يجيء التبريزي فيضم صوته إلى صوت أبي العلاء قائلاً: في شعر أبي تمام صنعة لا يكاد يخلو منها مواضع مشكلة تصعب على كثير من الناس لاسيما من لا يستأنس بطريقته (أبي تمام) فيقع لذلك فيه خلل لأن شعر غيره يقرب مثأوله .

وفي القرن العاشر ألف الشيخ عبد الباسط العلموي المتوفى ٩٨١ هـ كتاباً سماه (المعيد في أدب المفيد والمستفيد) وهو اختصار لكتاب (الدر النضيد) وكذلك ألف ابن جماعة كتابه (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم).

وهذه الكتب تمثل في بعض أبوابها منهجاً تحقيقياً طيباً ولا مجال للشك في قيمة هذين المؤلفين (المعيد ، التذكرة) لمن ينشد الدقة والأمانة .

وقد رأينا رجال الأدب يطبقون هذه الأسس ، وإنها ليست في الكتب الأدبية واللغوية من مثل اللآلئ وسمط اللآلئ ومعجم البلدان ، وأسد الغابة وخزانة الأدب وشواهد التوضيح إلى غير ذلك الكثير مما ذكرنا وما سنذكر .

ولعل عصرنا لم يظلمه الباحثون المعاصرون من عرب ومستشرقين كما

(١) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي المقدمة .

(م ٧ - تحقيق التراث العربي) .

ظلم العصر الممتد من سقوط بغداد في أيدي المغول سنة ٦٥٦ هـ إلى سقوط دولة المماليك المصرية الشامية في أيدي العثمانيين سنة ٩٢٣، فقد سمي بالعصر المغولي ونعت بأنه عصر انحطاط وضعف في جميع شئون الحياة العقلية والأدبية .

ومن الظلم البين لهذا العصر الذي محققنا فيه المغول والصليبيين ودمروا جموعهم تدميرا ، أن يوصف في ديارنا المصرية الشامية بأنه كان عصر انحطاط وإعياء فكري وعقم شديد ، لا مآرِد إلينا منه . من قوانا الحربية الضاربة فحسب ، بل أيضا لأننا حملنا في قوة حينئذ أمانة الحضارة العربية ، مما جعل بلادنا ملاذا لعلماء صقلية وأدبائها منذ سقوط جزيرتهم في أيدي النورمان ، كما جعلها ملاذا أيضا لأدباء الأندلس وعلمائها ، منذ أخذت مدنها تسقط في قبضة الإسبان وفي هذه الفترة أيضا وجه صلاح الدين وآل بيته العناية البالغة إلى تأسيس المدارس وازدياد المعرفة ، وفي نفس هذا الاتجاه دفعت السلاطين المماليك في هذا العصر ، بحيث لم تكد تخلو مدينة بل قرية كبيرة فيه من مدرسة ترسل الضوء العلمي والأدبي إلى كل ما يحيط بها مما هيا للديار المصرية الشامية نهضة ثقافية محققة ، وقد مضت تضم إلى صدرها في إعزاز ، كثيرين من علماء الأقطار العربية وأدبائها الذين وفدوا عليها في القرنين السابع والثامن الهجريين وفتنوا فتنة شديدة بنهضتها فنزلوها وقطعوا صلتهم ببلدانهم وأوطانهم الأصلية تذكروا منهم على سبيل المثال : ابن مالك الطائي الجبائي نزير دمشق إمام النحو المشهور ، وابن سعيد الغرناطي المؤرخ الأدبي نزير القاهرة وحلب ، وابن خلدون التونسي مؤسس علم الاجتماع الذي اتخذ القاهرة دارا له ، ومثله ابن منظور اللغوي الإفريقي صاحب لسان العرب .

وبذلك كانت تنتظم في هذا العصر بين أبناء القطرين : المصري والشامي أبناء الأقطار العربية الأخرى ، هذا فضلا عن السيوطي ومؤلفاته ،

والسخاوى ، وصاحب نهاية الأرب والقلقشندي . و بن تيميه ، وابن الصلاح ، وابن جماعة ، والعمري صاحب مسالك الأبصار .

ولكى يحقق العلماء والأدباء المصريون والشاميون كل ما ابتغوا لحضارتنا من نماء وازدهار وإثمار ، نراهم يعتمدون فى ذلك على الحفاظ على التراث العلمى والأدبى ، بحيث تظل مصادره التى أبدعتها الأجيال السابقة بل بحيث نحيا فيها الأجيال الجديدة حياة خصبة ، حياة تتغذى عقولهم فيها بكل ما خلفه الأسلاف من معارف علمية كما تتغذى قلوبهم بكل ما خلفوا من آيات أدبية .

وقد اتخذت عنايتهم بالتراث العلمى والأدبى وسيلتين كبيرتين . وسيلة لإحياء التراث بعرضه عرضا دقيقا وشرحه وتفسيره ، ووسيلة تجديده بما يضاف إليه من زاد علمى ومتاع أدبى ، حتى ليصح الوصف الدقيق لهذا العصر أنه عصر إحياء التراث العربى وتجديده .

وكان أول ما عنى العلماء المصريون والشاميون فى إحياء مصادر التراث العلمى تحرى روايتها ، وألا يدخل على ألفاظها أى تحريف أو تغيير ، ولذلك طلبوا فيها ألا تؤخذ من الصحف المكتوبة مباشرة ، بل يجب أن يضاف السماع من أفواه العلماء الذين اشتهروا بدقتهم وشدة تحريمهم ، وأنهم لا يحرفون الكلم عن مواضعه مهما كان عندهم من ثقبوب الفهم والقدرة على التصرف بالألفاظ والعلم بدلالاتها ومقاصدها . وهداهم تدقيقهم فى رواية التراث على هذا التشدد فى التمسك بكل حروفه وألفاظه أن يفردوا مباحث طويلة لطرق السماع عن الشيوخ ، ومتى يصح لتلميذ أن يروى عن أحد شيوخه كتابا من الكتب القديمة ، واشترطوا فى كل تلميذ يروى كتابا أن يكون شيخه قد أذن له بذلك ، لا إذنأ شفويا بل إذنأ مكتوبا يكتبه الشيخ على نسخته المخطوطة ومموا ذلك (إجازة) ونجدها مسجلة على كثير

والسخاوى. ، وصاحب نهاية الأرب من مخطوطات العصر ، إذ يكتب الشيخ مثلاً أجزت فلانا برواية هذا الكتاب غنى .

ويبهرنا أنهم نفذوا في أثناء ذلك إلى وضع المنهج القويم لإخراج نسخة وثيقة من كتاب تعدد أصوله وطرق روايته ، ونخير ما يصور ذلك : إخراج اليوناني الحافظ الدمشقي المشهور لصحيح البخارى كما سبق أن ذكرنا ، فقد رأى أن يحكم إخراجهم في أدق صورة ممكنة وأخرج من الروايات العديدة والأصول التى كانت بين يديه نسخة علمية وثيقة ، مشتملة فيها كل وجه من وجوه الخلاف ، مع نسبته إلى راوية والأصل الذى ، ورد فيه . وصنع ذلك في واحد وسبعين مجلساً حضره جماعة من العلماء ، كان كل منهم ينظر في أثناء قيامه بصنيعه في نسخة معتمدة من الصحيح لغرض المراجعة والمقابلة ، وابن مالك العالم النحوى المعروف به كما يسمعون ويوضح — بطلب اليوناني — بعض مشكلات الألفاظ والتراكيب وهذه صورة تبلغ الذروة في التحقيق العلمى الدقيق للتراث العربى وإحياء مصادره على خير وجه ممكن .

وواضح من هذا العمل اليوناني أنهم لم يكتفوا في إحياء التراث بالحفاظ على نصوصه وآدائها أداء دقيقاً ، بل امتد طموحهم إلى تحقيق هذه النصوص والمقارنة العلمية المتصلة بين الأصول والروايات . والنسخ التى اشتمل عليها مقارنة تنهى بالتحقق لنص من النصوص إلى استخلاص نسخة وثيقة بعد طول الفحص والتثبت والتوقف في مواضع التوقف والصدور عن يقين .

سادسا - ذكر المراجع التي استقى منها المحقق ما سجله في هامش الكتاب
هل كان ذلك خافيا على القدماء ؟

يذكر لنا أبو عبيد القاسم بن سلام أنه قال : « من شكر العلم أن تستفيد
بالشيء فإذا ذكر قلت : خفى على كذا وكذا ولم يكن لي به علم حتى
أفادني فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم » (١) وقد رأينا الأقدمين إذا
أخذوا شيئا من عالم أو كتاب نسبوه إلى صاحبه (٢) .

(١) الإلماع ٢٢٩ وانظر هامشه .

(٢) راجع الأمالى وسمط اللاتى ومطالع الأنوار ومشارك الأنوار .

الباب الثاني

تحقيق التراث في العصر الحديث وتطور مناهجه

مقدمة

كانت القرون الثلاثة (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ) التي سيطر فيها الحكم التركي قد علمت عملها في إغماض العيون وتكبييل العقول ، فقد فرض الأتراك على البلاد نوعاً من الاحتلال هو في حقيقته محاولة لقتل البلاد مادياً وأدبياً ، فقد أصبحت مصر - بعد أن كانت دولة ومقراً للخلافة - ولاية عثمانية يقيم فيها وال تركي لا يعنيه من أمرها إلا أن تخضع وترضى نهمهم سلاطين الباب العالي بما تدر من مال .

وقد اتسم حكم الأتراك في كل البلاد التي حكموها بالجهور والبطش ومصادرة الأموال والأموال ، وفداحة الضرائب ، فعم الخوف والضيق وانتشر الفقر ، وفي هذه الفترة المظلمة نهبت نفائس التراث العلمي والأدبي من الكتب والمؤلفات إذ حملها عملاء السلاطين العثمانيين من شتى العواصم العربية إلى القسطنطينية ، كما نقلوا إليها عدداً كبيراً من العلماء والأدباء والوراقين وأرباب الصناعات وناهيك ما تيسر جمعه من المخطوطات النادرة في مدن مصر والعراق وما بين النهرين وسوريا وفلسطين وغيرها من البلدان ، فلما شحنت إلى الآستانة وتألفت منها خزائن للكتب ألحقت بأهم الجوامع والمدارس وبعض القصور السلطانية .

كما نهب العثمانيون أموال الأوقاف التي حبست على العلم وأهله ، وأوجه الخير ، وألغى الولاية الأتراك ديوان الإنشاء الذي احتضن - في عصر المماليك - أكابر الكتاب ، وساهم في الإبقاء على حياة اللغة العربية وآدابها ، ثم بلغت المأساة ذروتها بفرض اللغة التركية لغة رسمية على البلاد التي يحكمها الترك العثمانيون باسم الإسلام .

(١) ذكر ابن لياس في تاريخه كثيراً من أسماء هؤلاء وقال إن عددهم بلغ نحو ثمانمائة ألف .

وكانت النتيجة أن انطفأت شعلة الحياة العلمية في البلاد إلا وميضاً ينبعث من الأزهر الذي ظل الملاذ لما بقي من علوم الدين واللغة .

وفسدت اللغة العربية بما كثر فيها من التزكي والعامي ، وحادت عن قواعد الإعراب وابتعدت عن سلامة التركيب العربي الأصيل .

ومع هذه الحالة التي لا تسر فقد ظهر من الغير «على اللغة قلباً من الأفراد اتجهوا اتجاهاً تحقيقياً للتراث العربي نذكر منهم : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) صاحب خزنة الأدب والسيد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) صاحب تاج العروس (١) .

(١) خصصتهما بالذكر لما رأيت في كتابيهما من التحقيق الدقيق والمنهج الثاقب .
وقد نشأ الزبيدي في اليمن ثم جاء إلى مصر سنة ١١٦٧ وحضر دروس أشياخ الوقت في الأزهر وكان يعرف التزكية والفارسية والكرجية . وقد سعى أيضاً بعض شيوخ الأزهر للأخذ عنه . المخطوط التوفيقية ٢٨٨/٣

الفصل الأول

أسباب التطور ومنهج التحقيق في بدء النهضة ، والطباعة وأثرها
في منهج التحقيق

أسباب التطور :

بدأت النهضة العربية الحديثة مع مطلع القرن التاسع عشر ، ومن المتفق عليه بين باحثينا المعاصرين أن النهضة العربية الحديثة استمدت إلهامها وقوتها من تفاعل عاملين أساسيين :

الأول : تنبّه الوعي القومى فى البلاد العربية ، وديب روح اليقظة السياسية وكفاحها فى سبيل حياة حرّة ، وكيان عربى مستقل وبلد لها الجهود الدائمة للبشر التعليم بين ربوهم وإقامة حياتها الجديدة على أركان تراثها وعناصر شخصيتها : من دين ولغة وأدب وثقافة.

ولم تنفصل حركة إحياء التراث عن حركة اليقظة القومية ولا قامت بمعزل عنها ، وإنما كانت عنصراً جوهرياً فى برنامجها .

وكان من نتائج هذا الوعي النامى أن أحس كثير من المثقفين بوجوب إبراز عظمة بلادهم وإشراق تاريخهم ورقى ثقافتهم وجلال حضارتهم ، وأنهم هم وحضارتهم ليسوا عالة على ما جاء من الغرب ملكاً فى الحقيقة لأولئك الأجانب الذين يمثلون السيطرة والاستغلال والتعالى .

وفى كل مجال كان الاهتمام البالغ باستقراء ماضى تاريخنا ، لا قصداً إلى الرجوع إليه والوقوف عنده ، وإنما كان القصد إلى الانطلاق بالأمة من حيث انتهت ، وهكذا أراد هؤلاء المثقفون أن يواجهوا الثقافة الغربية

الوافدة بثقافة عربية أصيلة ، ولم يكن من الممكن أن تكون الثقافة التي خلفتها عصور التخلف في القرون الثلاثة الأخيرة هي الثقافة التي يمكن أن تسد حاجة هؤلاء المثقفين حينذاك ، أو تصلح لمواجهة الثقافة الغربية المتحدية ، فاتجهوا إلى التراث العربي القديم وإلى انتقاء جمهرة من نواتجه لإحيائها ونشرها .

ومن واقع تاريخ اليقظة نرى أن مهمة السعي لاكتشاف ذاتنا والبحث عن جذورنا لم يحمل عبثها الأميون الذين يعيشون بعقلية الماضي ، وإنما نهض بها عصريون مجددون ممن اتصلوا بالغرب الحديث وأتى اتصال ونهلوا من موارد ثقافته .

الثاني : اتصال الشرق بالغرب عن طريق البعثات الدراسية إلى أوروبا ، واستقدام الأساتذة الغربيين للتدريس في معاهد ، واشتراك بعض باحثي الشرق في المؤتمرات العلمية الدولية وما إلى ذلك من وسائل الاتصال الثقافي (١) :

وقد أخذ المبعوثون المصريون - في أثناء دراستهم بأوروبا وبعد عودتهم يشاركون في هذا الميدان ، كل في ناحية تخصصه :

(١) في سنة ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٩ م عين عبد الله فكري رئيسا للوفد العربي المصري في مؤتمر المستشرقين الذي انعقد في العام نفسه في استوكهولم وقدم (عجالة البيان في شرح ديوان حسان) وقد سلك في إعداد الديوان مسلك العلماء المحدثين في التحقيق فتشبع نسخ الديوان المتعددة في القاهرة والقسطنطينية وغيرها من النسخ التي ظفر بها نسخة مكتوبة في أوائل القرن الثالث وبها مشها ما يشير إلى أنها منقولة من نسخة قرئت على رابعها في منتصف القرن الثالث ، وقد قيد ما وجد في النسخ من اختلاف رواية ونقش أو زيادة :

وكان من أعضاء المؤتمر الشيخ محمود الشنيطي ، ومن البحوث التي أقيمت : تاريخ الحكماء للقنطري ، ومعجم الأدباء لياقوت انظر معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها .

ومن أبرز أعضاء هذه البعثات رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ — ١٨٧٣ م) الذى يعد أول رائد من رواد النهضة الحديثة ، وقد حمل لواء الدعوة إلى إحياء التراث عدد من قادة الفكر ورواد النهضة مثل : الشيخ محمد عبده وعلى مبارك وأحمد زكى (شيخ العربوبة) وأحمد تيمور .

و كانت أول خطوة جديدة فى سبيل نشر التراث خطاها على باشا مبارك حين ألف هيئة برئاسة رفاعة بك الطهطاوى (١) ثم حذت جمعية المعارف فى سنة ١٨٦٨ م حذو الهيئة الرسمية وما لبثت أن نمت نمواً سريعاً ، وعينت كثيراً بإحياء عدد كبير من الكتب التاريخية والأدبية ، كما عنت بنشر طائفة من الدواوين الشعرية التى أنتجتها العصور العربية الزاهرة فى المشرق والأندلس (٢) .

ولكن يلاحظ أن التحقيق فى هذه الكتب لم يهجم نهجاً علمياً دقيقاً ، فقد كان المصحح يفسر بعض الألفاظ ، ويشير فى بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ ، دون أن يرمز إليها ، ولا يعلل لم اختار هذه الرواية وترك الثانية ، ولم توضع لها المقدمات العلمية التى عرفها التحقيق فيما بعد ، ولا أعدت لها الفهارس التى عرفناها فى التحقيق .

وفى سنة ١٨٩٨ م ألفت جمعية جديدة لنشر الكتب القديمة وإحيائها وكان من أعضائها : حسن باشا عاصم وأحمد باشا تيمور وعلى بك

(١) انظر المخطوط التوفيقية ١٣/٥٥ - ٥٦ والأدب الحديث لعمر الدسوقي ١/٧٤ و ٢/١٧٦ ومن الكتب التى نشرت على يد هؤلاء الرواد تفسير الفخر الرازى ، ومعاخذ التنصيص ، وخزانة الأدب ، ومقامات الحريري .

(٢) من الكتب التى نشرتها جمعية دار المعارف : شرح التنوير على سقط الزند تاج العروس ، أسد الغابة ، ألف بيا البلوى ، الفتح الوهيبى شرح تاريخ العتبى ، زهر الآداب ، ديوان ابن خفاجة الأندلسى .

بهجت وغيرهم ، وطبعة عدة كتب مفيدة (١) وفي سنة ١٩٠٠ تكونت
هيئة أخرى برئاسة الشيخ محمد عبده لإحياء الكتب القديمة (٢) فأخرجت
كتابي عند القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ونشرت
كتاب المخصص لابن سيده في سبعة عشر مجلدا ، وقد قام بتصحيح هذه
الكتب والتعليق عليها الإمام الشنقيطي ، ونظر فيها الشيخ محمد عبده ،
وقد شارك الشيخ محمد عبده الشنقيطي في كثير من التحقيقات ، ومنذ
ذلك الوقت دأبت دور النشر على إحياء الكتب القديمة .

وسأعرض نماذج من تحقيقات الشيخ محمد عبده وغيره في تلك الفترة ،
لنرى منهج التحقيق فيها .

كان التحقيق في هذه الآونة يدور حول مقابلة النسخ المتعددة للمخطوطة
الواحدة ، وتصحيح النص على هذا الأساس ، أي أساس المقابلة بين
النسخ وقد يشير المصحح في بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ فيقول : وفي
نسخة كذا دون أن يذكر لنا ما هي هذه النسخة ، ولا من أين هي ،
ولا يعطينا مقدمة دراسة الكتاب ومخطوطاته وتوصيفه ، وهذه المقدمة
العلمية التي عرفناها في التحقيق المعاصر ، وقد يعدون للكتاب فهارس
لكنها ليست الفهارس الفنية التي نعرفها اليوم ، وكثيراً ما كان مصححو
ذلك الوقت - وأخص بالذكر منهم الشيخ محمد عبده والسندوبى - يكترون
الشروح اللغوية والتعلقات الأدبية التي قد تطول طولاً يشبه الخواشي
القديم .

(١) طبعت الموجز في فقه الإمام الشافعى ، وسيرة حميد الدين الأيوبي ، وفتوح البلدان
للبلذرى ، والإحاطة في أخبار غرناطة ، وتاريخ دولة آل سلجوق وغير ذلك .

(٢) أخرجت كتابي عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، ونشرت
كتاب المخصص لابن سيده ، وابتدأت في طبع كتاب المبدونة للإمام مالك . تاريخ الامام

وفي هذا الوقت بدأ الاهتمام بجمع المخطوطات للكتاب الواحد من أنحاء العالم بغية التصحيح عليها ، في سبيل إخراج الكتاب ، فيذكر لنا الشيخ محمد عبده أن أسرار البلاغة للجرجاني « كان كنزاً مخفياً لا تصل إليه يد الباحث ، حتى يسر الله لنا نسخة بعث بها إلينا أحمد أهل العلم من طرابلس الشام ، وكان فيها نقص وتحريف ، فأرسلت أحد طلبة العلم إلى الأستاذ العالية ليقابلها على نسخة هناك ، ثم أكمل تصحيحها في أثناء التدريس » (١).

ثم يقول صاحب المنار عن دلائل الإعجاز :

« وقد كان هذا الكتاب كالذي قبله (أسرار البلاغة) كنزاً مخفياً ، فظفر الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية بنسخة منه ، وكان عند الأستاذ العلامة اللغوي الشيخ محمد محمود الشنقيطي نسخة أخرى ، وكلاهما كان عرقاً ومبدلاً ، فعلم الأستاذ الإمام أن في المدينة المنورة نسخة منه ، وفي بغداد أخرى ، فعمل على استنساخهما وصحح الكتاب هو والأستاذ الشنقيطي بمقابلة النسخ الأربع ، فكان الكتاب الوحيد الذي اجتمع على تصحيحه علماء العصر في المعقول والمنقول (٢) .

وفي بعض الأحيان كان المصححون يشيرون إلى النسخ باسم البلد التي جاءت منه مثلاً في المخصص ١ / ٣٥ عند قوله كلجة يقول الإمامان محمد عبده والشنقيطي : « هذا هو الصواب في اللفظ ، وفي النسخة المغربية (طلحة) وربما كانت تحريفاً لقرب الشبه في الرسم بين صورة اللفظين ، خصوصاً إذا خفي سن الحاء ، وقد وجد اللفظ على الصواب في الظكم وغيره من كتب اللغة » .

(١) المنار م ٤ - ص ١٥٤ .

(٢) المنار م ٤ ج ٥ .

وفهم من. هذا أن المصحح كان يرجع إلى كتب اللغة والأدب ليصحح الكلمة التي يقف أمامها ، لكنه غالبا لا يذكر المرجع الذي رجع إليه .

وكانت مهمة المصحح أن يشرح بعض اللغويات ، ويذكر بعض المقابلات ، لكنه غير مضطر إلى تخريج الأحاديث النبوية والآيات القرآنية ولا يترجم للأعلام ويعرف بالبلدان ولا يضع الفهارس الفنية ! كل هذا لم يوجد عند الشيخ محمد عبده ومن عاصروه من العلماء العرب فيما وقع لنا من كتب .

وفي الكتب التي انفرد الشيخ محمد عبده بشرحها نجد أن التحقيق يأتي عرضا في أثناء الشرح ، لكنه رسم لنا منهجا في تصحيحه المتن فيقول :

« وأما تصحيح المتن فقد وفق الله بتعدد النسخ لدينا وإن عظمت مشقة الاختيار علينا ، لتباين الروايات وانفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه ، ولا يستجاذ مبناه . فكان الوضع اللغوي أصلا نرجع إليه ، والاستعمال العرفي مرشدا . نعول عليه ، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزانا للترجيح ومقياسا نعتد به في التصحيح ، فإن تعددت الروايات عن معايير صحيحة أثبتنا في الأصل أولها بالوضع ، إما لتأييده بالاتفاق مع أكثر الروايات ، وإما لتمييزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاء القول ، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى في التعليق » (١) .

وقدر رأى . يرحمه الله . أن لا انتفاع بمقامات بديع الزمان الهمزاني .
كان عسيرا لسيلين .

الأول - ما عاث به النساخ في ألفاظه من تحريف يفسد المبني ويغير

(١) مقدمة مقامات بديع الزمان الهمزاني ط سنة ١٩٢٤ .

(م ٨ - تحقيق التراث العربي)

المعنى ، وزيادة تضر بالأصول ، ونقص يهزج الأساليب وينقص التراكيب
فمست الحاجة إلى تصحيحه ورد افظه إلى صريحه .

الثانى - غرابة بعض كلماته ، فعمد إلى تفسير غريبه وتبيين خفيه
وتوضيح غامضه .

يقول :

« وأقدمت على ذلك بلا سابق اقتفيه ولا ذى مثال أحتذيه ولا مادة
لى إلا طبع عربى وذوق أدبى ، وأمهات اللغة الحاضرة وأمثال العرب
السائرة ومقالات لهم على الألسن دائرة » (١).

وقد ذكر الشيخ رشيد رضا فى تاريخ الإمام رسالتين وجه أولاهما
الشيخ محمد عبده إلى سلطان المغرب يعرض عليه « أنه قد تألفت فى
مصر جمعية لإحياء العلوم العربية وخاصة عملها أن تبحث عما كاد
يفقد من كتب السلف وتصحيح نسخه وطبعه ، حتى يحيا بذلك ما اندرس
من علوم الأولين واحتجب عنا بمحدثات المتأخرين » (٢).

روجه الثانى إلى قاضى قضاة المغرب يأمل إرسال نسخة من مدونة
الإمام مالك مودعة فى مسجد القرويين بفاس ، ليكن الطبع والتصحيح
عليها ، لأنهم لم يجسدوا نسخة كاملة يوثق بصحتها فى مصر ولا فى
تونس ، وقد تأكد للإمام أن نسخة كاملة من الكتاب توجد فى جامع
القرويين ، فطلب من قاضى القضاة فى المغرب « أن يرسل إلينا هذه
النسخة ، إما بتمامها لنقابل عليها ما عندنا ونتم منها ما ينقص نسختنا

(٢) مقدمة المقامات .

(٢) تاريخ الامام ٢ / ٥٤٥ - ٥٤٦ .

ونعيدها إليه ونهلهى الجامع عشر نسخ من الكتاب عند نهاية طبعه إن شاء الله تعالى ، وإما مفرقة جزءاً بعد جزء فكلما انتهى الغرض من جزء أرسل إلى مقره « (١) » .

ويتضح مما ذكرنا أنهم كانوا يصبون اهتمامهم في هذه الفترة على جمع النسخ ليخرجوا منها نسخة صحيحة المبنية بمصوبة بقدر الإمكان .

والناظر في مقدمة أدب الكاتب لابن قتيبة ، المطبوع في مطبعة الوطن سنة ١٣٠٠ هـ يجد الناشر يقول : « مقابلاً على نسخة بخط الأستاذ الإمام الفاضل المرحوم الشيخ نصر أبو الوفا الهوريني بغاية الضبط ، وهو نقلها من نسخة مقابلة مضبوطة بخط حمزة بن الحسين ، تاريخها سنة أربع عشرة وخمسمائة » .

ولقد كان الأستاذ الإمام يحجوب البلاد بحثاً عن المخطوطات العربية فأخبره بعض أصحابه أن في صقلية من الآثار العربية ما يهم العربي أن يراه ، وفيها دور للكتب لا تخلو كل منها من كتب عربية قديمة ، ربما يستغرق الاطلاع عليها زمناً (١) ف قضى فيهما فترة يبحث عن المخطوطات وكان يستنسخ ما يهمه منها ، ورأى وهو منفي في بيروت سنة ١٣٠٤ هـ كتاب البصائر النصرية قال « فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب » (٢) .

وقد رأينا في بعض الأحيان ينفي نسبة الكتاب إلى من شاع عند الناس أنه مؤلفه محتجاً بأدلة منطقية لغوية على منهج تحقيقى فريد .

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر المنار المجلدين ٦ ، ٧ .

فقد نفى أن يكون كتاب فتح الشام للراقدي فقال : « إني لو حكمت بأنه مكنوب عليه مخترع النسبة إليه لم أكن مخطئاً ، وذلك لأن الواقدي كان من أهل المائة الثانية من الهجرة ، كان من العلم بحيث يعرفه المؤمن ويواصله ويكاتبه ، وصاحب هذه المنزلة في تلك القرون إذا نطق في العربية فلنما ينطق بلغتها ، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المعهود منها من متانة التأليف وجزالة اللفظ وبداعة التعبير ، والناظر في كتاب الواقدي ينكشف له بأول النظر أن عباراته من صناعات المتأخرين في أساليبها يجسد أسلوبه من أساليب القصاصيين في الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة أو التاسعة ، ولا يرى عليه لهجة المدنيين ولا العراقيين ، والرجل كان مدني المنبت عراقي المقام » (١) .

هذا اللون من التحقيق (مقابلة النسخ لإخراج نص سليم) هو الذي عرفه مصححو مطبعة بولاق ، وجهودهم تبدو واضحة فيما أخرجوه لنا من كتب التراث أمثال : صحيح البخاري ، وخزانة الأدب ، والأغاني ، ولسان العرب ، وصحاح الجوهري ، والقاموس المحيط ، وكتاب سيبويه ، وشرح الحماسة للبريزي ، وشرح المقامات للشريشي ، وقلائد العقيان للفتح بن خاقان ، وكثير غيرها من أمهات الكتب .

ويذكر لنا التاريخ أسماء شيوخ عظام كانوا يقومون - في أمانة ودقة بإخراج تلك الكتب على قدر طاقتهم العلمية ومنهجهم في الإخراج ، نذكر منهم : الشيخ نصر الهوريني ، والشيخ قطة العدوي ، والشيخ محمد الحسيني ، والشيخ طه محمود ، والشيخ محمد عبد الرسول ، وغيرهم .

(١) البصائر النصرية ص ٢ - المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ - ١٨٩٨ م .

(٢) مجلة ثمرات الفنون سنة ١٨٨٦ م (من كتب المغازي وأحاديث القصاصيين)

محمد عبده وهو منفي في بيروت .

أما دار الكتب المصرية :

فإليها يرجع الفضل الأخير في القدوة المثالية للمحققين المعاصرين ، ولعل أول نافخ في البوق على أحدث المناهج هو المغفور له أحمد زكي باشا (شيخ العروبة) صاحب مشروع إحياء الآداب العربية الذي قام بتحقيق كتاب نكت العميان في نكت العميان سنة ١٩١٠ رامزا إلى النسخ برموز لاتينية على طريقة المستشرقين ، وذكر زكي بك - آنذاك - في مقدمته لهذه الطبعة أنه طبعه مقابلا على أربع نسخ عثر عليها في القسطنطينية ، فنقلها بطريق التصوير الشمسي وقد ضاهى هذه النسخ بعضها على بعض ، وذكر اختلافها في حواشي النسخ المطبوعة ، ومما يجدر نقله عن زكي باشا « أنه ذكر ما جرى عليه من الفصل بين الحمل والفقرات بعلامات جديدة ولاحظ على ذلك أنها في الحقيقة قديمة ، لأن أغلبها مأخوذ عن الكتب العربية المخطوطة التي بين أيدينا ، أو الموجودة في خزانة الكتب العمومية أو الخصرية (١) ثم نشر كتابي : أنساب الخيل والأصنام لابن الكلبي ، وطبعها في المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤ باسم لجنة إحياء الآداب العربية .

(١) انظر مقدمة نكت العميان - والنص عن المؤيد ٢٦ مارس سنة ١٩١١ م ٦ ص ١٠٨ .

أحمد زكى وأثره فى التحقيق

وأحمد زكى يعتبر الرائد الأول لإحياء الآداب العربية ، وأن لنا أن نقف قليلا لنرى ماهية هذا المشروع .

وجد المغفور له زكى باشا - نتيجة بحثه وتنقيبه - أن فى اللغة العربية كنوزاً ومعارف مطمورة لم يفك أحدٌ أرصادها حتى وقته ، وما هى إلا نفائس من الكتب مبعثرة فى خزائن المكاتب فى الغرب والشرق ، محجوبة منافعها عن طلاب العلوم ، لعدم العناية بطبعها ونشرها ، وقد كان الفضل فى كشف الحجاب عما عرفناه منها - حتى زمنه - لكبار المستشرقين الذين لم يألوا جهداً فى البحث والتنقيب والدرس ، حتى تمكنوا من إبراز عدد كبير من تلك المؤلفات إلى عالم الطباعة ومنهم من ترجم شيئاً منها إلى لغاتهم .

وفى سنة ١٩١٠ تقدم شيخنا بمذكرة لمجلس النظار ضعتها ما عن له من وجوه الإصلاح وضروب الوسائل التى من شأنها إحياء الآداب العربية ، وذيّلها بنبد قصيرة عن عدة كتب مخطوطة توصل إلى نقل صورها بطريقة التصوير الشمسى فى القسطنطينية والبلاد الأخرى ، وقد وافقت الحكومة على هذا المشروع ورصدت له المال اللازم لتنفيذه ، والمشروع ليس وليد عامه إنما هو ثمرة لبحت توالى عشرين سنة قبل ذلك ، وشيخنا يوالى البحث والتنقيب عن آثار العلوم العربية . فاقتراحه إذن نتيجة درس طويل وبحث عميق .

ولقد عهدت الحكومة إلى أحمد حشمت باشا ناظر المعارف آنذاك أن ينظر فى هذا المشروع ، فوافق عليه وطلب البدء - منذ وقته - فى طبع الموسوعتين الكبيرتين :

١ - نهاية الأرب . للنويرى .

٢ - مسالك الأبصار . لابن فضل الله العمرى .

وقد نشرت (اللواء في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٠) كشفنا بالخطوط التي قدمها صاحب المشروع (١)

ولعل اتجاه أحمد زكي قد تحدد فعلا إلى التحقيق العلمي ووجد نقطة البدء الحقيقية عندما اختاره الخديوي عباس لتمثيل مصر في مؤتمر المشرقين في لندن (أغسطس سنة ١٨٩٢) فقد عمقت هذه الرحلة جوانب شخصيته التحقيقية والفكرية وأعطتها دوافع الانطلاق .

فقد لقي المشرقين وتحدث معهم ، واستمع إليهم ، وزار مكتبات أوروبا بحثاً عن التراث العربي ، وقد ظلت هذه الأعمال ممتدة طول حياته ، فقد توالى رحلاته لأوروبا ، وتوالى مقابلاته للمشرقين والباحثين ، وتوالى حضوره لمؤتمرات المشرقين ، وتوالى بحثه عن المخطوطات العربية ، في مكتبات الشرق والغرب . ولعل من آيات نبوغه تمثيله لمؤتمر المشرقين سنة ١٨٩٢ ولم تكن سنة تتجاوز الخامسة والعشرين .

عاش زكي باشا يدافع عن تراث العرب وتاريخهم وأعلامهم ، يفظا لكل ما ينشر عنهم ، متحرّيا عنهم ، دافعا أخطاء المشرقين وأوهام الباحثين ، منقبا عن صحيح الآراء .

ولعلنا نستطيع أن نجد ملامح هذه النظرية (جمع التراث وتحقيقه) في مذكراته التي سطرها من أجل الدعوة إلى تبنى الحكومة لمشروع إحياء الآداب العربية سنة ١٩١٠ .

فيقول : « إن المشرقين يتهافون على الوقوف على كل ماله ارتباط بالحضارة الإسلامية ، ولا شك أن الحظ الأوفر في هذه النهضة يجب أن يكون لمصر » .

(١) لمن أراد المزيد أن يرجع إلى الأهرام في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ وجريدة مصر في التاريخ المذكور والبصير في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ واللواء في ١١ ديسمبر والمؤيد في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ .

ويقول : « إن المستشرقين لا يألون جهداً في العمل على نشر الكتب التي صنفها جهابذة العرب ، وبحوثها فيها غنى شتى الموضوعات ، وتنشر لهم طائفة كبيرة من أمهات الكتب العربية النفيسة وقد يترجمونها إلى لغاتهم » (١)

وتحقيق التراث وجمع مخطوطاته كان العمل البصم الذي وهب له نفسه منذ مطالع حياته ، وقد بذل له من اهتمامه وماله كل ما يملك وفوق ما يملك .

وقد كان هذا العمل متمثلاً في الحصول على المخطوطات العربية من روائع التراث العربي المفقودة ، فرأى أن بعض هذه المخطوطات قد طبعت بمعرفة المستشرقين ، فتطلع إلى أن يقوم بمثل هذا العمل في التحقيق والفهرسة ، فلأت نفسه الرغبة في أن يقوم بجهد في هذا الاتجاه ، واستهل جهده حين قدم باؤتمر المستشرقين في لندن سنة ١٨٩٢ عشرة كتب قديمة نقحها وصححها ، وواصل عمله في سبيل البحث عن المخطوطات وتحقيق التراث وهي المهمة التي جرد نفسه لها وما كان يرتضى بشيء سوى ما فيه تصديق الدماغ ووجع القلب وتعب العين في التوفر على مغازلة الكتب المخطوطة .

وكان اتجاهه إلى استخدام التصوير الشمسي في نقل هذه المخطوطات عملاً جديداً خطيراً لم يسبق إليه سابق من العرب ولم يمض إلا القليل حتى استطاع أن يقدم مشروع إحياء الآداب العربية ، وقدم كشفاً بأسماء الكتب التي تتخذ نواة للمشروع ، واعتمد مجلس النظار للمشروع مبلغ ٩٣٩٢ جنياً في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠ .

وبرز مشروع إحياء الآداب العربية وصار من حق المجلس الأعلى للدار الكتب الإشراف عليه ، وفعلاً بدأت العمل بطبع موسوعتي : نهاية الأرب في فنون الأرب ، ومسالك الأبصار ، ولكنه توقف منذ أيام الشيخ حتى اليوم !!! وهناك محاولات لاستكمال هاتين الموسوعتين فما سبب توقفه !!!

إنه أحب أن ينفرد وحده بهذا العمل ، ولما كان يحب التدقيق ولا يثق بتحقيقات غيره ، أبطأ بالطبيعة في إخراج العمل فاسترجع المبلغ (١) ولا تزال هذه الكتب رفينة الهيئة المصرية العامة للكتاب والكتاب الأول رهن الطبع بعد أن تم تحقيقه بواسطة خيرة أساتذة التحقيق منذ عشرات السنين ، أما الكتاب الثاني فقد طبع منه الجزء الأول فقط وبعض الملازم من الجزء الثاني بواسطة أحمد أحمد زكي باشا وما زال الكتاب منسوخاً لم يتم تحقيقه حتى اليوم منذ أن مات زكي باشا .

ولقد بلغ من اهتمام زكي باشا وتحقيقه أن سافر إلى فلسطين ومعه مسودة مسالك الأبصار ، فكان يقرأها على بعض علماء الفرس الأثريين ويقارن بين ما ورد فيها من آثار القدم وما هو موجود اليوم .

يقول : « وقد عنيت كل العناية وبذلت غاية الجهد في تحقيق هذا الجزء (الأول) وسافرت إلى فلسطين في صيف العام الماضي ، لتطبيق ما أورده المؤلف عن المسجد الأقصى من البيانات الفنية المعمارية ، والاصطلاحات الهندسية البنائية ، التي لم يجر في قلم كاتب قط ، لا من العرب ولا من العجم ، لا قديماً ولا حديثاً ، أبرزته على هذا المثال الذي

أرجو أن ينال قبولا عند العارفين من أهل العلم ، وأمل في الله كبير أن
يعدني بالتيسير لإكمال على هذا النحو من الخدمة (١) .

وكثيراً ما كان يرفع عقيرته جاثاً لقومه بضرورة التحقيق العلمي والكف
عن العبث الذي كانت تخرجه المطابع آنذاك قائلاً : « وما امتازت به الطباعة
الألمانية أنها احتكرت تقريباً الكتب الشرقية ونحن أعرف الناس بأن هؤلاء
القوم ينقرون عن آثار أسلافنا التي لانكاد حتى الآن نسمع بها أو نتصور
وجودها ، هم يطبعونها ويستفيدون منها علماء ، وأما نحن ... نحن أبناء
العرب الكرام وسلالة الشرقيين الأماجد فقد قمنا بالافتخار بالعظيم الرحيم !!
وأصبحنا في هذا الأمر الخاص بنا ، عالة عليهم نستقي من بحرهم ونتناول من
فضلاتهم !! نعم فقد طبع الألمان أهم كتب أئمتنا في التاريخ والجغرافيا
والآدب ، ثم نجىء بعض مطابعنا فتسرق عنهم ولا تنجل من عدم نسبة
الفضل إليهم في هذا الباب ، وليت أصحاب المطابع في مصر يعادلونهم في
صحة الطبع وتقريب تناول وتسهيل المآخذ ، بل إن الكتاب المطبوع أولاً
في ألمانيا ثم في مصر بعد عشرات من السنين لا يزال يساوي في القيمة -
« حسناً ومعنى » - عشرة أمثال تلك الهديات التي يطبعونها في مصر (٢) .

أما التحقيق العلمي الصحيح فهو فيما يقول : براعة امتحى أثرها
لأنزرا يسيرا ، ننشدها هنا وهناك فلا نجد لها غير ثمامة زهيدة عندنا ،
مزهود فيها عند غيرنا ، أما نفحاتها الحقة وأما مظاهرها فقد ودعت
بلادنا من زمان بعيد ، ثم طاب لها القرار في ديار الفرنج ، لأنهم أكرموا
مشواها ولا يزالون يبالغون في الحفاوة بها . . .

حقاً إنهم أخذوا عن أجدادنا في الأندلس ، والمغرب ، ومصر ،

(١) مقدمة مسالك الأبصار - ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٤ .

(٢) للدنيا في باريس ط سنة ١٩٠٠ مصر .

والشام ، والعراق ، والجزيرة المقدسة ، وما وراء ذلك حتى مطلع الشمس بيد أنهم واصلوا البحث والدرس حتى وصلوا إلى تسخير العناصر لخدمتهم ، وإلى ابتكار الصنائع واختراع البدائع التي يصح وصفها بأنها « مالا عين رأت ولا أذن سمعت » هم يتوافدون على أقطار العروبة من أقصاها إلى أقصاها ، فيبحثون عمّا جهلنا من آثار أجدادنا الأولين ، هم ينتقبون عن مفاخر أقوامنا في كل فن ومطلب ، فيعيدونها إلى الحياة ونحن نيام ولا أقول غير ذلك .

على أننا نحمد الله قد بدأنا نأخذ عنهم ، ثم أنشأنا ننسج على منوالهم . فدخلنا طور التجربة وسيتبعه دور الانتقال ، فنكون جديرين بالأجداد .

بدأت بشائر هذه النهضة في مصر فجاءتها الشامات ثم جاء الدور لبغداد وهو آت بلا شك إلى الجزيرة المقدسة» (١) .

كما أنه أثار في مؤتمر المستشرقين في أثينا سنة ١٩١٩ مسألة هامة في تحقيق التراث وهي أمانة النقل عن الأسلاف ، وهل يجوز لطابع كتبهم للقديمة أن يتصرف في نقله بالحذف والإصلاح والتهديب ، أو يبقى الأصل كما ورد ؟ واستقر الرأي على ضرورة بقاء كتب التراث على حالها الأصلي (٢) .

وقد أثارت المخطوطات التي حققها زكي باشا وطبعها ، اهتمام الباحثين من عرب ومستشرقين ، فقد قدّم لهذه المخطوطات بدراسة عن المؤلف وسيرته وتأليفه ، ووصف النسخ ، وفهرس للكتب التي حققها فهرسة فنية ، وعلق عليها تعليقات تاريخية وشرحها شروحاً لغوية .

(١) مقدمة الصائبة قديماً وحديثاً سنة ١٩٣١ .

(٢) حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢ . مجلة العلم ٢٥ أبريل سنة ١٩١٢ وبهذا المقياس المتفق عليه فإننا لنخرج كتاب (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) الذي نشرته وزارة الثقافة في ذكرى رفاعة الطهطاوي عن أن يكون كتاباً محققاً فهو أقرب إلى الطبقات المدرسية . وكذلك بعض كتب التراث التي تنشر وقد حذف منها شيء .

ومن هذه المخطوطات التي أثارت مناقشات متعددة : كتاب التاج في أخلاق الملوك الذي نشره ١٩١٤ وخدمه من حيث التعليق على متنه وتحقيق رواياته وإثبات أجودها بالاعتماد وتفسير مهماتها مع مقدمة باللغة الفرنسية ذكر فيها فضائل الجاحظ وقال : إنه في الأدب العربي كقولتيير ورينان في الأدب الفرنسي .

ويقول عن نفسه : « جرت عادتي أن أحتاط في البحث فأسال من أتوسم فيه العلم بما أجهله وأقيد كلامه ، ثم أسأل غيره ، فإن تطابقا صح الأمر عندي ، وإلا رجعت إلى غيرهما ، وهكذا دواليك ، حتى أقف على الحقيقة فأنشرها بين الناس » (١) .

وقد أفاد غير واحد من أساتذتنا الذين كانوا يعملون في دار الكتب المصرية أنه كان يتردد على القسم الأدبي بدار الكتب ويبدى ملاحظات وإرشادات للمحققين ، ويعده النقاد أول مصري عرف بالبحث العلمي والتحقيق الجامعي ، ويرون أنه أول مصري استطاع أن يرفع رأسه بجانب المستشرقين في الجامعة وأن يملأ الدنيا بأبحاثه (١) .

* * *

ولعل هذين الكتابين (أنساب الخيل والأصنام) مع كتاب التاج للجاحظ الذي حققه أيضا ، من أوائل الكتب التي كتب في صدرها كلمة (تحقيق) وقد كان المستشرقون قبل ذلك يقولون : نشرة فلان ، أو تصحيح فلان ، وفي المطابع العربية كانوا يقولون تصحيح فلان ، كما أن تلك الكتب قد حظيت بإخراجها على أحدث المناهج العلمية للتحقيق مع استعمال المكملات الحديثة من تقديم النص للقراء ووصف النسخ والرمز لها عند الاختلاف ومن إلحاق الفهارس التحليلية .

(١) أحمد زكي ١٨٦

(٢) مراثي أحمد زكي - الأهرام - يناير سنة ١٩٣٥ .

هذا فضلا عن أنه أول من أشاع إدخال علامات الترقيم الحديثة في المطبوعات العربية كما سبق أن ذكرنا ، فقد كتب سنة ١٩١٠ : « رأينا تقدم العصر في الكتابة ، والفكر يوجب إتخاف أبناء العربية بالإرشادات المستعملة في أغلب اللغات الأوربية لإرشاد القارئ على مواقع الوقوف القليل والمستطيل ، ومواقع التعجب والحيرة والاستفهام ونحو ذلك ، لاجرم أن هذه الإشارات خير مرشد له في حسن التلاوة ، وعدم خلط الحمل مع بعضها ، كما هو حاصل في أغلب المطبوعات العربية (١) .

وألف في ذلك كتابا سماه (الترقيم في اللغة العربية) طبع في بولاق سنة ١٩١٣ ويقول في مقدمة تحقيقه لكتاب الأصنام: «أقدمت الآن على إظهار هذا الكتاب بعد أن بالغت في عنايتي بتحقيقه وجريته في طبعه على الطريقة التي يتوخاها علماء الإسلام في أيامه الزاهرة ، من تحقيق الكلمات كلها واحدة واحدة ، والتدقيق في مراجعة الموضوعات موضوعا موضوعا ، مع الاحتفاظ الشديد بضبط الألفاظ وتفصيل المطالب ، وقد عانيت في ذلك كثيرا من المشقة ، وراجعت دواوين اللغة ومتون الأدب وأسفار التاريخ وعلقت عليه كثيرا من الحواشي...»

ثم ختمت الكتاب بفهارس تحليلية وأضفت إليه جدولا بأسماء الأصنام التي لم يذكرها ابن الكلبي .

مضى جيل الرواد المتمثل في محمد عبده وأحمد تيمور وأحمد زكى ومحب الدين الخطيب ، وتقدم إلى الميدان خلف لهم من علماء العربية والإسلام نذكر منهم : عبد السلام هارون وإبراهيم الإبياري وأبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى وأحمد شاكر ومحمود شاكر وأمين الخولى وعائشة عبد الرحمن تاهوا نشر ذخائر تراثنا على منهج علمى رسمه زكى باشا ، ومن ناحية أخرى يذكر تاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة أن الأستاذ أمين الخولى فرض منهج التحقيق العلمى على طلاب الدراسات العليا بقسم اللغة العربية ، ثم ألزم كل من يتقدم لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه بأن يقدم نصا محققا لمخطوط من تراثنا يتصل بموضوع الرسالة (١) وبمثل هذا نادى الأستاذ عبد عبد السلام هارون وغيرهما .

والمراد بهذه الصيغة أن يزيد عدد المتخصصين الذين يحملون أمانة التحقيق ويسدون بعض الفراغ الذى اقتحمه تحار الكتب وقدموا كتباً مطبوعة من تراثنا لم تخضع لاي ضابط من ضوابط التحقيق الذى يصون حرمتها وقيمتها ، ويحميها من العبث والتشويه .

ومع النصف الثانى من القرن العشرين رأينا الدكتور رمضان عبد التواب يحاضر فى منهج التحقيق لطلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس ومثل ذلك ما يقوم به الآن الدكتور خليل العطية فى جامعة البصرة بالعراق ، وما يقوم به الكثير من أساتذة الجامعات والمتخصصين اليوم فى مركز التراث بدار الكتب المصرية .

ومن أوائل مطبوعات دار الكتب المصرية صبح الأعشى للقلقشندي فى ١٤ مجلدا سنة ١٩٢٠ وقد طبع فى المطبعة الأميرية باسم دار الكتب ،

(١) أنظر التراث العربى دراسات ص ٢٧ .

وتعد هذه هي الطبعة الثانية إذ طبع قبل ذلك في بولاق سنة ١٩٠٥. ثم نهاية الأرب الذي بدأت طبعه محققا سنة ١٩٢٣ بمطبعتها ولم يتم طباعته باقى أجزاءه حتى اليوم .

ثم نشر القسم الأدبي بدار الكتب : عيون الأخبار فنشر الجزء الأول سنة ١٩٢٤ والثاني سنة ١٩٢٦ والثالث ١٩٢٨ والرابع سنة ١٩٣٠ .

وكانت الصيحة الداوية لدار الكتب تبنيها لطبع كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني بإشراف القسم الأدبي الذي كان يرأسه المغفور له أحمد زكي العلوي بناء على اقتراح السيد علي راتب الذي تكفل بنفقات طبعه ، وصدر الجزء الأول منه سنة ١٩٢٧ وحظي بعناية فائقة في إعداد وضع الفهارس التحليلية وعمل مقدمة دراسية ضافية ، ثم أعادت طبع الجزء الأول مرة ثانية سنة ١٩٥٢ وفيه عدل بعض الشيء عن الطريقة الأولى التي اتبعت في إخراج الطبعة الأولى من الاعتماد على رواية ديوان الشاعر وإثباتها في صلب الكتاب - وإن خالفت رواية الأصول - إلى إثبات الأصول في الصلب مع التنبيه على رواية الديوان في الهامش طبقا لأصول قواعد النشر (١) .

وقد كان للطابع المميز الذي ظهرت به منشورات دار الكتب أثر بالغ في اقتداء بعض الافراد العلماء بذلك المنهج .

وقد ظل عصرا طويلا بعد وفاة زكي باشا إلى سنة ١٩٣٨ لم يكن في مصر من يضع اسمه على كتاب محقق اللهم إلا جماعة محدودة لا يزيدون على أصابع اليدين وهم سبعة على وجه التحديد : محب الدين الخطيب ، وأحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ومحمد مصطفى زيادة ، ومصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، وكلهم ناهل من حياض القسم

(١) انظر مقدمة الجزء الأول من كتاب الأغاني - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ .

الأدبي وقاطف من رياضه إما مباشرة أو بالواسطة ، وعلى ضوء مجهودات هذا القسم ومجهودات هذه الجماعة الأولى ، وجدنا ثبت أسماء المحققين يزداد يوماً بعد يوم ، حتى أصبحوا الآن لا يعدون كثرة في العالم العربي .

* * *

أما دار المعارف فلم تأخذ دورها في إحياء التراث على التحقيق المعاصر إلا في سنة ١٩٤٢ حين فكر الأستاذان عبد السلام هارون وأحمد شاكر في نشر مجموعات من عيون الشعر سمياها « ديوان العرب » وبدأ في نشر المفضليات ثم الأصمعيات ، ثم اقترحا على دار المعارف أن تخصص نشرها منظمًا لعيون التراث العربي ، فأصبح ينشر التراث تحت (ذخائر العرب) ويشترك في تحقيقه في هذه الدار علماء الشرق والغرب .

وكان باكورة ذخائر العرب (مجازن ثعلب) بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . وكذلك (إصلاح المنطق) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وعبد السلام هارون ولا تزال المجموعة في تزايد ونجاح . وجاري طبع كتابي (شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري) و (إشارة التبيين في تراجم النحاة واللغويين) تحقيق الدكتور عبد المحيد دياب .

تقول دار المعارف : التقت رغبة حضرات المحققين — وهم من أعلام التحقيق — مع رغبة دار المعارف في ضبط النصوص بالشكل وفي مغارضة النسخ المخطوطة من الكتاب الواحد بعضها ببعض وعمل القهارس العلمية والفنية الدقيقة المتنوعة التي تجعل الانتفاع بالكتاب مطلباً سهلاً المنال (١) .

الطباعة وأثرها في التحقيق

من المعروف أن الطباعة قديمة جداً ، والمشهور أن الصينيين أقدم من طبع على الحجر والخشب المحفور ، وذلك أقدم طرق الطباعة ، وعثر في آثار بابل على قوالب بارزة الحروف كان الأكاديون يطبعونها على الآجر وهولين ، فيذكر التاريخ أن الشرقيين هم أسبق الأمم في فن الطباعة وصناعة الورق ، ويذكر صاحب تاريخ آداب اللغة العربية : أنه جاء في بعض الآثار ما يستدل منه على أن عرب الأندلس كانوا يعرفون الطباعة لكنها طباعة على الحجر والخشب (١) .

أما في أوربا فقد بدأت الطباعة بالألواح الخشبية ، وكانت الصفحة المراد طبعها تكتب بحروف على لوح من الخشب بعد تسوية سطحه وتنعيمه .

وكان العامل أو الفنان يقوم بحفر أجزاء الخشب الخالية من الكتابة وفي نهاية هذه المرحلة كانت الحروف تظهر بارزة على اللوحة فيقوم العامل بتحبيرها ويضع عليها الورقة التي يراد طبعها ويمرر عليها اسطوانة فتظهر الكتابة واضحة على الورقة (٢) .

ومهما يكن من أمر . فإنه من المجزوم به أن جوهان جنفايش Yohenncon Bich المشهور بـجو تنبرج هو أقدم من اخترع صناعة الحروف المتفرقة التي ما زالت بعض المطابع تطبع بها ، وهو أول من لجأ إلى المكبس كوسيلة آلية للطبع بعد أن كانت الورقة توضع على اللوحة

(١) جرجى زيدان - ٤٤/٤

(٢) راجع تاريخ الكتاب لجروليه ٨٦

الحشبية ويضغط عليها بالفرشاة أو المدلكة (١) ولكن ما هي طبعات جوتنبرج الأولى؟ يذكر جرولييه أنها عبارة عن أربع أجروميات ونشرة من اثنتي عشرة صحيفة موجه ضد الأتراك ... وظهر أخيراً قبل ٢٤ أغسطس سنة ١٤٥٦ أول كتاب هام وهو التوراة المعروفة باسم توراة جوتنبرج (٢) .

ثم شاع اختراع هذه الصناعة في أوروبا وحسنوا فيها حتى بلغت ما هي عليه الآن .

وكانت المطبوعات الأولى شديدة الشبه بالخطوط، « مما دعا بعض الطابعين إلى بيعها على أنها مخطوطة » (٣) .

ويذكر جرولييه أن « الثلاثمائة نسخة المطبوعة من التوراة ذات الاثني والأربعين سطراً (توراة جوتنبرج) كانت مطبوعة على ورق الرق حتى يتيسر زخرفته بأحرف الزينة وبالحواشي (٤) »

وكان كبار الطابعين يستخدمون العلماء للقيام بتصحيح الكتب « وفي أول الأمر كان أغلبهم من رجال الدين » (٥) .

وتذكر المصادر التاريخية أن الطباعة العربية ظهرت في أوائل القرن

(١) المرجع السابق ص ٨٨ ويذكر جرجي زيدان أن أول كتاب طبع فيها هو التوراة سنة ١٤٥٠ م

(٢) المرجع السابق ص ٩٨ ويمكن الاستزاد أن يرجع إلى معرض الكتاب في دار الكتب ليرى أوائل المطبوعات .

(٣) خايل صابات - تاريخ الطباعة في الشرق ص ١٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١٠٢ .

(٥) وصف سر كيمس في كتبه معجم المطبوعات ١٣٠ - ١٣١ تلك الطبعات ويمكن رؤية قانون ابن سينا في أوائل المطبوعات بمعرض دار الكتب المصرية .

السادس عشر في أوروبا، وأول طبعة عربية وأحدها عربية ظهرت في
فانوا بإيطاليا بأمر البابا يوليوس الثاني سنة ١٥١٤ م وأول كتاب عربي
طبع فيها في تلك السنة كتاب ديني « صلاة السواعي » ثم سفر الزبور
سنة ١٥١٦ هـ .

ثم مطبعة البندقية وفيها طبع القرآن الكريم للمرة الأولى .

ثم طبعت أول ترجمة إيطالية للقرآن سنة ١٥٤٧ هـ .

وفي مطبعة روما سنة ١٥٩٣ طبع قانون ابن سينا في الطب ، ومعه
المنطق والطبيعيات وكتاب النجاة له أيضاً .

ثم تعددت المطابع العربية في أوروبا وطبع فيها مئات من الكتب
العربية والشرقية وأكثرها في لندن ، وليبزج ، وليدن ، وعوتنجن ،
وروما ، وفيينا ، وبرلين ، وبطرسبورج .

وفي الشرق ظهرت الطباعة العربية في كل من الآستانة وسورية
ولبنان في القرن الثامن عشر ، ففي سوريا طبع الإنجيل وطائفة من الكتب
المسيحية سنة ١٧٠٦ .

أما تركيا فقد عرفت الطباعة قبل غيرها من بلاد الشرق الأدنى
والأقصى وكان القوم في حالة تردد في طبع كتب الحكمة واللغة والتاريخ
والطب والفلك التي لم يجرؤ أحد على طبعها إلا بعد ظهور فتوى شيخ
الإسلام عبد الله أفندي ١١٢٩ هـ - ١٧١٦ م بجواز ذلك ما عدا الكتب
الدينية ، والسبب في ذلك أن السلاطين العثمانيين خافوا من أن يعتمد
أصحاب الغايات والأغراض إلى الكتب الدينية فيحرفوها ويشوهوها (١)،
ثم استصדרوا فتوى بطبع الكتب الدينية استناداً على « أن الأمور بمقاصدها »
ثم تعددت المطابع في الآستانة تطبع كتباً عربية ، ومن أشهرها مطبعة
الجوائب لأحمد فارس الشدياق .

(١) انظر الطباعة في الشرق ص ٢١ والمراجع المبينة بها .

تلت سوريا وتركيا : لبنان - وكان من أقدم مطابعه مطبعة أنشئت بدير قزحيا بلبنان عام ١٠١٩ هـ - ١٦١٠ م وكانت سريانية عربية وكان اهتمامها بالمطبوعات الدينية (١) ، ومطبعة الشوير التي أسسها عبد الله زاهر ١١٤٠ هـ - ١٧٣٣ م ، والروم الأرثوذكس مطبعة القديس جارجيوس في بيروت سنة ١١٦٧ هـ - ١٧٥٣ م.

وهذه المطابع كانت مطبوعات قليلة وأكثرها دينية ولم يكن لها أثر يذكر في نشر الثقافة العربية ، والمتتبع لقائمة الكتب التي طبعت بتلك المطابع منذ تأسيسها حتى سنة ١٨٣٤ يحكم على أن نشاطها كان ضعيفاً ، مما يدل على أن الحالة الفكرية في لبنان لم تكن تدعو إلى الإكثار من المطبوعات ، خاصة خلال القرن الثامن عشر حينما اقتصر إنتاج المطابع على الكتب الدينية .

وأول نهضة جدية للطباعة بدأت بإنشاء المطبعة الأمريكية التي يقول فيها أحمد عباس الأزهرى :

لله مطبعة يحسن طباعتها أحيت عظام الكتب وهي رميم (١)
أنشئت هذه المطبعة في مالطة سنة ١٨٢٢ للمبعوثين الأمريكان ، ثم نقلت إلى بيروت سنة ١٨٣٤ وطبعت كثيراً من الكتب المدرسية ، وطائفة من كتب الأدب والتاريخ ودواوين من الشعر .

ويمكن اعتبار المطبعة الأمريكية في هذه الفترة من حياتها من أكبر مطابع لبنان إن لم تكن أكبرها جميعاً ، وكان نشاطها مضرباً للمثل ، وكانت طباعتها نموذجاً يحتذى أصحاب المطابع في بلاد العروبة .

(١) في كتاب تاريخ الطباعة في الشرق صفحة مصورة من كتاب مزامير مطبعة قزحيا ٣٥

(٢) تاريخ الطباعة ٤٤

تم المطبعة الكاثولوكية من بعد ١٢٦٥ - ١٨٤٨ وكان لها فضل عظيم
فى نشر كثير من أمهات كتب التراث العربى .

ثم المطبعة السورية لخليل الخورى سنة ١٨٥٧ .

ثم مطبعة المعارف للبستاني سنة ١٨٦٧

* * *

أما مصر فإن أقدم مطبعة ظهرت فيها هى مطبعة الحملة الفرنسية
التي أحضرها نابليون معه سنة ١٧٩٨ - ١٨٠١ م لطبع المنشورات السياسية
والأوامر باللغة العربية ، وكانت تعمل وهى على السفينة فى عرض
البحر ، وأطلق على هذه المطبعة اسم « المطبعة الأهلية » ثم نقلت إلى
القاهرة واستمرت فى عملها إلى سنة ١٨٠١ م (١) حيث تم انسحاب
الفرنسيين ، ومن أظهر إنتاجها كتاب فى الهجاء باللغات العربية والتركية
والفارسية .

وظلت مصر بعد خروج الفرنسيين منها عشرين سنة بلا مطبعة
حتى استقر الأمر لمحمد على ، فأنشأ مطبعة على أنقاض المطبعة الأهلية
الفرنسية وسميت بـ « المطبعة الأهلية » أيضاً .

وفى سنة ١٨٢١ م نقلت إلى بولاق فعرفت « بمطبعة بولاق » وعهد
بإدارتها إلى نقولا مسابكى السورى ، وكان قد بدأ دربته الفنية على الطباعة
فى ررما زهاء أربع سنوات ، ولم يكن فيها حتى سنة ١٢٤٧ هـ - ١٨٣١ م
سوى مصصح واحد اسمه عبد الوهاب أفندى ، ثم زاد العدد ، وكان
من بينهم السيد شهاب الدين إسماعيل المصحح الأول بمطبعة بولاق سنة
١٨٣٦ وكان محررو مطبعة بولاق من الطلبة الأزهريين الذين درّبوا
للملك تدريباً خاصاً استغرق نحو ست سنوات .

(١) انظر النموذج من طباعتها ص ١٢٢ من كتاب تاريخ الطباعة .

ومن ألمع نظار مطبعة بولاق « حسن حسنى باشا » الذى بدأ أمره مصححاً وكاتباً بالتركية فى الوقائع المصرية سنة ١٨٥١ ثم عمل فى المطبعة إلى أن ولى نظارتها سنة ١٨٨٠ وهو أول من أنشأ مصنعاً للورق فى مصر ، إذ كان معظمه قبل ذلك يستورد من إيطاليا ، وقد استمرت مطبعة بولاق فى عملها أكثر من ٩٠ سنة لم تركد فى أثنائها إلا بضع سنوات فى الفترة التى انقضت بين عهد محمد على وإسماعيل .

وتعتبر هذه المطبعة أهم المطابع العربية جميعاً وأبعدها أثراً فى نشر الثقافة العربية ، وما تزال تحتفظ لنفسها بهذه المكانة حتى اليوم ، فهى أكبر مطبعة عربية فى العالم العربى دون استثناء (١) ولو أنها فى السنين الأخيرة تراجعت عن رسالتها الأدبية وأخذت تعنى بالكتب المدرسية ، حاجات الدولة من اللوائح والقوانين .

وكانت إلى جوارها عشرات المطابع الحديثة والمتخصصة لنشر التراث العربى والإسلامى ونتاج العلماء والأدباء المحدثين ، وهذه المطبعة هى نواة المطبعة التى عرفت منذ عهد قديم باسم « المطبعة الأميرية » .
أما المطابع غير الأميرية فلم تظهر إلا بعد مضى نحو أربعين سنة من إنشاء مطبعة بولاق ، وأولها المطبعة الأهلية القبطية التى عرفت فيما بعد « بمطبعة الوطن » أنشئت سنة ١٨٦٠ « ومطبعة وادى النيل » سنة ١٨٦٦ وظهرت كذلك مطابع عربية أخرى فى بلاد غير عربية منها مطابع كلكتا وبمبائى ودلهى ولاهور وخيبر أباد فى الهند ، وكان لهذه الأخيرة فضل كبير فى نشر مؤسوعات من التراث العربى .

• • •

(١) يمكن للمستزيد أن يرجع إلى فهرس أوائل المطبوعات فى دار الكتب المصرية ليرى نتاج هذه المطبعة — وقد أخذ هذا الفهرس جمال الشورى بحسب .

هذه نظرة خاطفة إلى تاريخ الطباعة العربية في عصورها الأولى أما في العصر الحديث فإن الحصر لا يحيط بعددها خاصة في بيروت بلد الطباعة اليوم .

هذه كانت المطابع فما جهود هذه المطابع في نشر التراث - هذا ما سنتناوله فيما يأتي :

• • •

من الجدير بالشكران والوفاء وله يد طولى في هذا الحقل المرحوم محمد أمين الخانجي (١٨٦٥ - ١٩٣٩) كان من العلماء العارفين لقيمة المخطوطات الذين عملوا على إذاعة التراث العربي ونشره ، وفيه يقول الأستاذ أحمد شاكر :
وقل أن تجد عالماً أو أديباً في زمنه لم يكن لهذا الرجل النجيل الضئيل فضل عليه ، يذكره المذاكر محسناً في ذكره ، وينساه الناس مسيئاً في نسيانه (١) .
ذلك هو محمد أمين الخانجي الذي أحب الكتاب العربي كأنه تراث أبيه وأمه .

ويشهد له كل من عرفه من المحققين المعاصرين ويعرف فيه الإخلاص للعلم وحده ، إذ لم يكن المال غنله إلا في المرتبة الثانية ، ولقد قدم إلى قارئ العربية مجموعة من كتب التراث يكفي أن نذكر منها : معجم البلدان وذيله عليه الذي سماه منجم العمران ، وكذلك حلية الأولياء لأبي نعيم ، وبدائع الصنائع في سبع مجلدات ، والإصابة لابن حجر في ثمان مجلدات ، والعتد الفريد ولزوميات أبي العلاء ، وجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر وتيسير الوصول للشيباني

ومن المعروف عنه أنه كان يرحل إلى البلدان العربية ويعود منها حائلاً بالمخطوطات النادرة التي لا تقدر بثمن ، وكان له دور مبكر في منهج نشر

(١) مقدمة طبقات محول الشعراء لابن سلام بتحقيق أحمد شاكر .

الكتب وترقيمها واختيار الصالح منها للنشر ، وكان يعاونه في هذا العمل ابنه محمد نجيب الخانجي (١) فورث عنه الرغبة الملحة في إحياء التراث عن صدق ، واليوم حمل الرسالة عنهما حفيده محمد محمد الخانجي فنهج نهج أبيه وجده في المساهمة في حركة إحياء التراث العربي ونشره .

وفي سنة ١٢٧٦هـ - ١٨٥٩م أسس أحمد الباب البابي الخاوي النواة الأولى لمؤسسة دار إحياء الكتب العربية ، وظلت تؤدى رسالتها متطورة مع الزمن مسيرة لمقتضيات النمو والتدرج ، واختصت بطبع الكتب العلمية والدينية والأدبية ، وفي أوائل القرن العشرين خطت خطوات نحو التحقيق العلمي فعهدت إلى فئة كريمة من المعروفين بالتحقيق في هذا العصر بتحقيق عدة كتب نذكر منها :

البرهان في علوم القرآن لأزركشى ، وأحكام القرآن لابن العربي ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، وتلخيص البيان في مجازات القرآن للشريف الرضى ، والفائق للزنجشوى ، والوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني ، والصناعتين لأبي هلال العسكري ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، ومقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني ، وزهر الآداب للحصري ، والوزراء للصاوي إلى غير ذلك .

وفي وقت مبكر ظهرت جهود الآباء اليسوعيين في بيروت ، إذ نشر كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري بتحقيق سعيد الخورى الشرتونى اللبنانى سنة ١٨٩٤ ، وتهذيب الألفاظ للتبريزى بتحقيق الأب لويس شيخو سنة ١٨٩٥ ، ويذكر كراتشكوفسكى : أن الأب لويس شيخو طبع ديوان

(١) من منشوراته المحققة : البيان والتبيين للجاحظ والاشتقاق لابن دريد ورسائل الجاحظ ونوادر المخطوطات وصون المنطق وطبقات الصوفية إلى غير ذلك الكثير .

سلامة بن جندل مقابلا على نسختي الإسكندرية واستانبول ، وكانت
استانبول هي الأصل (١) .

واستمرت جهودهم في النشر زمناً ليس بالقصير ولا تزال المطبعة إلى
وقتنا هذا تماوس نشاطها وتنشر كثيراً من تحقيقات المستشرقين .

وفي القاهرة أنشأ محب الدين الخطيب وعبد الفتاح قتلان سنة ١٩٢٠
المطبعة السلانية ومكتبها ، ثم استقل بها محب الدين الخطيب ونشر كثيراً من
كتب السلف نذكر منها : أدب الكاتب لابن قتيبة سنة ١٩٢٧ ، ويذكر
الأستاذ عبد السلام هارون أنه اشترك في إخراجها وتتلهم على محب الدين
الخطيب في ذلك الوقت الذي كان فيه طالباً في تجهيزية دار العلوم فيقول
عن محب الدين الخطيب : « فهو كان أستاذاً في ذلك » (٢) ومما نشره الأستاذ
محب الدين الخطيب كتاب الميسر والقдах لابن قتيبة ، وصنع له فهارس
فنية في هذا الوقت المبكر ، وكذلك كتاب الموشع للمرزباني ، ونشر كذلك
كتاب الملاحن لابن دريد ، والأربعة أجزاء الأولى من خزانة الأدب
للبيغدادى بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وإضافة تعليقات لأحمد تيمور
وعبد العزيز الميمنى .

وفي سنة ١٩١٩ أنشئ المجتمع العلمى العربى بدمشق وكان من
أعضائه المبرزين زكى باشا ، وقد قام المجتمع الدمشقى بنشر بعض
كتب التراث في مجلته نذكر من هذه الكتب : نشوار المحاضرة وبحر

(١) مع المخطوطات العربية ص ٧٥ .

(٢) عبد السلام هارون : أحياء للتراث وما تم فيه - بحث في مجلة المجلة ١١٤ يونيو

العلوم ، وديوان الوليد بن يزيد . كما قام المجمع بنشر كتب أخرى مستقلة نذكر منها :

رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ، وديوان ابن عنب ، والأشربة لابن قتيبة ، وديوان علي بن الجهم ، وديوان الواواء الدمشقي ، وثلاثة أجزاء من الحريرة في شعراء الشام .

وقد اشتركت جامعة القاهرة ببعض المجهود نذكر من ذلك : نشرها لكتاب الدخيرة في الطب لثابت بن قرة سنة ١٩٢٨ بتحقيق جورجى صبحى ومنتخب جامع المفردات للخافقى بتحقيق ماكس مايرهون وجورج صبحى سنة ١٩٣٢ ، ونقد النثر لقدامة بن جعفر بتحقيق طه حسين وأحمد مختار ، دى سنة ١٩٣٣ (١) ، ومسائل فلسفية للرازي بتحقيق بول كراوس سنة ١٩٣٨ وبعض أجزاء من الدخيرة لابن بسام بتحقيق عبده عزام وعبده العزيز الأهواني وخليل عساكر وعبده القادر القط من سنة ٣٩ — ١٩٤٥ ومايزال الدكتور لطفى عبد البديع يوالى تحقيقها استكمالاً لما قام به سابقوه وذلك فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية . وكذلك نشرت جامعة القاهرة كتاب الأصل للإمام الشيبانى بتحقيق محمد شفيق شحاته سنة ١٩٥٤ وبعض السير الكبير له بتحقيق محمد أبو زهرة ومصطفى زيد سنة ١٩٥٨ .

(١) هذا الكتاب هو كتاب (البرهان فى وجوه البيان) لابن وهب كما أثبت محققه . وقد نشرت المجلة الزمالة مقالاً للأستاذ محمد إسماعيل الصاوى ينقل فيه لثرة الدكتور طه حسين ويقول فيه : نقد النثر المنسوب لقدامة لوصى لقدامة .

وشاءت جامعة الدول العربية - رسالتها الثقافية - أن تنشئ قسماً لجمع ما يمكن جمعه من صور المخطوطات القيمة وفهرسة المكتبات العامة والخاصة ونشر فهرسها ، وفي ذلك هداية للباحثين وتيسيراً على الدارسين .

وقد بدأ هذا القسم عام ١٩٤٧ واستمر ينمو على مر الزمن وأصبح اليوم معهداً للمخطوطات العربية له مكتبة ومجلته ومطبوعاته ونشرته التي يصدرها منذ عام ١٩٧١ باسم أخبار التراث وتصدر كل خمسة عشر يوماً ، واستطاع هذا المعهد في نحو خمسة وعشرين عاماً أن يرسل عشرات البعثات إلى سوريا وتركيا والهند ولبنان والمملكة العربية السعودية وتونس والجزائر ومراكش وإسبانيا وليبيا وغير ذلك من بلدان العالم العربي والغربي ، وأحرز صوراً لمخطوطات قيمة ، وتصدر ذخيرته إلى نحو خمسين ألف مخطوط مصور وميكرو فيلم ، ولا يتردد في أن - يمكن الباحثين من الاطلاع عليها أو الحصول على نسخ مكبرة منها ، وقد يعبرها لبعض المؤسسات العلمية ، وهو جاد في تبويبها وفهرستها ، وأخرج بالفعل قدراً كبيراً من فهرسة ويحاول أن ينشرها لا يقوى الأفراد على نشره ، وقد أخرج أجزاء من سير أعلام النبلاء للذهبي ، والسير الكبير للشيباني ، والمحكم لابن تيمية وتلك - ولا شك - مساهمة كبرى في نشر التراث العربي وتحقيقه - وإنا نترجو لهذا المعهد أن يواصل نشاطه - هذا فضلاً عما ينشر محققاً من التراث العربي في مجلة المعهد .

وقد جاء في العدد التاسع عشر من نشرة أخبار التراث العربي التي يصدرها المعهد أنه بحث في المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم شئون معهد المخطوطات في مؤتمره الذي عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، واتخذت توصيات بشأن إدخال التحقيق العلمي للمخطوطات ضمن المنهج الدراسي في مرحلة التعليم الجامعي وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة

غربية تنفذ هذه التوصية بناء على بحث المجلس الأعلى للجامعات في الجمهورية العربية السورية في جلسته المنعقدة في ١٥ ، ١٦ / ٣ / ١٩٧٢ .

أما مجمع اللغة العربية في مصر فقد نصت المادة الثالثة من مرسوم إنشائه على أن ينشر على الطريقة العلمية من النصوص القديمة ما يراه لازماً لأعمال المعاجم وفقه اللغة ، ولم تظهر له جهود - منذ إنشائه سنة ١٩٣٢ - في إحياء التراث . اللهم إلا بعض اقتراحات نفذ بعضها في خارج المجمع منها : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، وتهذيب اللغة للأزهري ، ومحاولة أخرى فريدة لتشجيع إحياء التراث إذ أعلن في سنة ١٩٤٩ عن مسابقة أدبية لمحققي التراث ظفر فيها الأستاذ عبد السلام هارون بالجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمي عن كتابي الحيوان للجاحظ ومجالس ثعلب ، كما ظفر كتابان آخران بالجائزة الثانية هما : رسالة الغفران لأبي العلاء المعري بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن وكتاب البخلاء للجاحظ بتحقيق الدكتور طه الحاجري .

وفي السنوات الأخيرة حصل عليها الدكتور عبد المجيد قطامش عن تحقيق كتاب الأمثال .

يذكر الدكتور مذكور أنه : « بقي إحياء التراث فيه حتى الآن سنة ١٩٦٦ - مهملًا . وبين محرويه من تمرسوا زمنا طويلا بتحقيق المعاجم وكتب اللغة وأخرجوا منها قلداً غير قليل في ربع القرن الأخير » (١) .

• • •

وفي مصر ألفت لجنة التأليف والترجمة وكان لها طائفة من مدرسة المعلمين ومدرسة الحقوق يقول فيهم أحمد أمين :

(١) مجمع اللغة في ثلاثين عاماً من ٢٢ - ١٩٦٢ ص ١٠٦ ط القاهرة سنة ١٩٦٤ .

طائفة من الشبان "تمتلي" نفوسهم غيرة على العالم الإسلامي ويطلبون التفكير في رسائل إصلاحه والنهوض به ، ألف بين أفرادها شعور بالآلم من موقف الشرق وخموله والإيمان بوجوب العمل على تنبيهه والأخذ بيده ورفع مستواه . (١)

نذكر من بين أعلامها أمين مرسى قنديل ، وعبد الحميد العبادي ، ومحمد بدران ، ومحمد صبري أبو علم . وكان كل عضو منهم يسهم بعشرة قروش في كل شهر ، ثم جعل ثمن السهم جنيها واحدا . وتولى رياستها الأستاذ أحمد أمين فظهر نشاطها في إحياء التراث ، ونشرت السلوك للمقرئزي بتحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة سنة ١٩٣٤ ثم المختار من شعر بشار الخالدين ، وغيره من نفائس التراث ، كالعقد الفريد ، ومعجم ما استعجم للبكري بتحقيق مصطفى السقا ، وشرح الحماسة للمرزوقي ، والروضتين لابن أبي شامة بتحقيق الدكتور محمد حلمي ، وفي هذه السنوات توقف نشاطها تماما .

* * *

ويساهم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب في نشر التراث الأدبي المحقق تحقيقا علميا (المكتبة العربية) وقد أعاد نشر بعض الكتب التي حققت بمعرفة القسم الأدبي في دار الكتب مثل شروح سقط الزند ، تعريف القدماء بأبي الجلاء ، ديوان زهير بن أبي سلمى وديوان الهذليين والأصنام لابن الكلبي وغيرهم ، ونشر الأمثال للسدوسي ، والبشر لابن الأعرابي بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، وفي سنة ١٩٧٠ منح جائزة تشجيعية في منهج التحقيق للدكتور محمد رشاد سالم لتحقيقه كتاب جامع الرسائل لابن تيمية .

(١) كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر في عشرين عاما أصدرته اللجنة سنة ١٩٣٤ .

وتسهم لجنة إحياء التراث التابعة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية
ينشر طائفة من كتب التراث نشرًا علميًا - نذكر منها تحرير التحبير لابن
أبي الأصبع ، والمقتضب للمبرد ، وبصائر ذوي التمييز ، وغير ذلك .

• • •

وقد قامت إدارة إحياء التراث في وزارة التربية والتعليم منذ إنشاء
هذه الإدارة في سنة ١٩٤٦ بنشر ديوان أسامة بن منقذ ، ورفع الإصر
لابن حجر ، وتحفة القادِم ، والأيام والليالي والشهور .

وفي سنة ١٩٥٧ ضمت الإدارة السابقة إلى الإدارة التي أنشئت
بوزارة الثقافة والإرشاد وسميت بـ (الإدارة الثقافية) وقامت بنشر
بعض الكتب نذكر منها ، الشفاء لابن سينا ، وطيف الخيال للشريف
المرتضى ، والفاخر للمفضل بن سلمة ، والمسلسل في غريب اللغة لأبي
الطيب اللغوي ، والمعارف لابن قتيبة . وذلك في سلسلة تراثنا وقامت
بتيسير بعض كتب التراث .

ثم ضمت الإدارة السابقة إلى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
ونذكر فيما نشرته في ذلك الوقت : إعادة طبع الكتب الآتية :
الأغاني ، نهاية الأرب ، صبح الأعشى ، عيون الأخبار ، النجوم
الزاهرة ، ونشرت ديوان إسماعيل صبري (أبوأميمة) وكتاب الروضتين
(القسم الثاني) والقبول المقتضب ، المغني في أبواب التوحيد والعدل
للقاضى عبد الجبار ، مفاكهة الحلال في حوادث الزمان ، وغير ذلك .

• • •

ثم انتقلت إلى الدار المصرية للتأليف والترجمة وخصصت إدارة فيها
لإحياء التراث كان من منشوراتها مختار الأغاني ، التهذيب للأزهري ،

معاني القرآن للفراء ٢ ، الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي
والمكتبة الأندلسية إلى غير ذلك .

* * *

ثم انتقلت إلى الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ثم إلى دار الكاتب العربي ،
ونشرت الأجزاء الأربعة الأولى لمن خزانة الأدب للبغدادى بتحقيق
عبد السلام هارون ، وغاية الأمانى فى أخبار القطر البمانى ، نفاضة الحراب
لابن الخطيب .

ثم إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب وتضم دار الكتب المصرية والهيئة العامة
للتأليف والنشر السابقة والدار القومية للطباعة والنشر .

* * *

وفى مصر أيضا قامت دار الجمهورية ودار الشعب بنشر بعض كتب
التراث فى طبقات شعبية وهو مجهود يشكرون عليه وإن كان لا يساير
أصول التحقيق العلمى ولا ينكر فضلها ، نذكر من منشوراتهما صحيح
البخارى ، وصحيح مسلم ، ومقدمة ابن خلدون ، وأساس البلاغة ، وحياة الحيوان
للدميرى وغير ذلك . ولكن هذه المجهودات كلها محتاجة إلى رقابة علمية صارمة .

* * *

وقد قام المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة بنشر كثير من الكتب المحققة نذكر
منها : جامع ابن وهب ، والجمانة فى إزالة السرطانة ، وطبقات الحكماء لابن
جلجل ، وخطط المقرئى ، ونشر المعهد نفسه فى دمشق تعبير الرويا لحنين
ابن إسحاق ، وكتاب التواوين لأبى قدامة المقدسى ، والمعتمد فى أصول الفقه لأبى
محمد بن على البصرى المعتزلى ، وزبدة الحلب من تاريخ حلب لابن العديم
وكثير غيرها .

وفي سنة ١٩٦٥ ساهمت مديرية الثقافة العامة بالعراق بنشر « سلسلة كتب التراث » ظهر منها الدر النقي في علم الموسيقى ، وديوان عدى بن زيد العبادي ، والفسر لابن جني إلى غير ذلك .

تصدر دار المطبوعات والنشر بالكويت سلسلة عنوانها « التراث العربي » وقد بدأت نشاطها سنة ١٩٥٩ فأصدرت مجموعة من روائع التراث منها :

المصون لأبي أحمد العسكري ، ومجالس العلماء للزجاجي ، وديوان لبيد ، ولعل أقوى أعمالها نشر تاج العروس للزبيدي محققا بعناية علماء متخصصين ، تراجع لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت وسيظهر في نحو خمسين جزءا .

وقد بدأت أيضا مديرية إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة بسوريا التي بدأت نشاطها سنة ١٩٦٠ بنشر ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي بتحقيق عزة حسن ، وكتاب المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني بتحقيق عزة حسن أيضا .

ولعله من الملاحظ أنه لم يرسم لنشر التراث العربي خطة ولم تحدد فيه أولويات ، وإنما ينشر كل ما يروقه . وهو تراث طويل عريض متعدد الألوان والأبواب ويظهر أن النصوص الأدبية واللغوية كانت أكثر حظا من غيرها ، وتليها النصوص التاريخية والتراجم ، ونشر شيء في الفقه

والحديث والكلام والتصوف والعلم والفلسفة .
هذا وقد ظهرت جهود فردية في نشر التراث على منهج علمي متقارب
تذكر من هؤلاء الأفراد :

فوج الله زكي الكردي :

الذي أنشأ مطبعة سماها كردستان العلمية وبدأت نشاطها سنة ١٩١١
ونشرت طائفة من كتب التراث منها تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة .

محمد منير الدمشقي :

نشر عمدة القارئ للعيني ، وتفسير الألومي ، والكامل لابن الأثير
وغير ذلك .

حسام الدين القديمي :

وهو ناشر معاصر لا يزال يوالى نشاطه في إحياء التراث على وجه قريب
من السلامة ، وقد أخرج من تاريخ الإسلام الذهبي خمسة أجزاء ، واليوم
حمل الراية عنه مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ويعد هذا الكتاب
للطبع .

...

إن متابعة النقد لما يظهر محققا من كتب التراث كانت ذات أثر فعال
في تقويم منهج النشر ، وهنا يقتضي الواجب أن أنوه بالجهد البارع الذي
بذله الأساتذة الدكتور عائشة عبد الرحمن في نقد طائفة كبيرة من الكتب
التي حققت نقداً منهجياً وموضوعياً وتوجيهياً ، اضمحل على أثره ذلك العبث
الذي كان يمارسه بعض ناشري التراث ، كما أنوه بجهد الأساتذة
عبد الرحمن بدوي ، وحمد الحامر ، والسيد صقر ، ومحمد عبد الغني حسن ،
وشوقي ضيف ، وعبد الستار فراج ، وعبد العزيز مطر ، ورمضان
(١٠٢ - تحقيق التراث العربي)

عبدالتواب ، وعبد الفتاح الحلو ، ومصطفى جواد ، ومحمد جبار المعيد ،
وعبد السلام هارون ، والأب أنستاسى مارى الكرملى ، وبشر فارس ،
وقد كانت تنشر مقالاتهم النقدية التوجيهية فى مجلات كثيرة نذكر منها :

الشرق ، ومجلة المعهد العلمى العربى بدمشق ، ومجلة المجلة فى القاهرة ،
ومقدمات بعض الكتب المختلفة كما فى مقدمة الشعر والشعراء إلى غير ذلك .

واعتقد أن هذه الحركة النقدية لابد من استمرارها للإسهام فى تقويم
المناهج المنحرفة والرقابة الواجبة للحفاظ على هذه الأمانة الغالية .

وأصدرت وزارة الثقافة فى مصر قراراً وزارياً رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦
بإنشاء مركز لتحقيق التراث مقره دار الكتب فى القاهرة ، وبدأ المركز
فعلاً يستقبل طلابه فى عام ١٩٦٧ فيدرسون طبقاً لللائحة وضعها مجلس
الأساتذة الذين ندبوا للعمل فى المركز محاضرين ومدرسين .

ومع أن وزارة الثقافة تؤمن بمجدوى المركز وتقتطع له من ميزانيتها
نحو خمسة آلاف جنيه فى العام لكن المركز لم يصد به قرار جمهورى
بأخذ به مكانه المعترف به بين المعاهد الفنية العالمية التابعة لوزارة
الثقافة .

وقد توفقت الدراسة النظرية فيه تماماً بعد سنتين من افتتاحه واقتصر
العمل فيه على مساعدى الباحثين الموظفين بحكم عملهم فى المركز ، وانتدب
له من أساتذة الجامعات والمتخصصين فى التحقيق بعض الأساتذة ، وأسند
إليهم تحقيق كتب بعينها ، وأصبح المركز أداة لنشر التراث على غرار القسم
الأدبى الذى كان فى الدار قبل ذلك ، وليس معهداً علمياً .

ومنذ سنة ١٩٧١ نظمت جامعة الدول العربية دورات تدريبية كل عام بمعهد الدراسات العربية ، يلرب فيها الطلاب الذين أتموا مرحلة الدراسة الجامعية من مختلف بلدان العالم العربي ، وانتدب للتدريس في دورتها بعض أساتذة الجامعات المعروفين بعملهم في هذا المجال ، ومع غيبتنا بمثل هذه الدورات فإن مدة التدريب فيها قصيرة لا تتجاوز الشهرين للدورة ، ويتخرج الطالب بعد ذلك ويعود لعمله الذي بعث منه ، مما يجعلنا نشك في جلاوها في تخريج المحقق الذي يعتمد عليه .

وأيا ما كان الوضع فإن مجرد قيام مركز لتحقيق التراث ملحق بدار الكتب المصرية ودورات تدريبية تنظمها الجامعة العربية ، وإدخال بعض الجامعات منهج التحقيق في رسائلها الجامعية ، كل هذا بؤادر تقدير ومشاعل على الطريق ، ومن الخير أن تظل قائمة إلى أن تشكل هيئة عليا للتراث تتولى النظر في أمره ويكون لنا فيها العهد الذي نرجوه ، ولاشك في أن انتماء معهد التراث إلى جامعة الدول العربية يوسع من أفقه المحدود بحكم امتداد مجال عملها على مستوى الوطن العربي كله .

...

ولا يفوتنا أن ننوه بالجهد الذي قامت به جمعية الأدباء في القاهرة ، إذ حرصت على أن تقيم حلقة للتراث العربي للتعريف بما فيه من كنوز ثمينة وليبيان دوره في الحضارة الإنسانية فشكل مجلس إدارة الجمعية لجنة تحضيرية قامت بالتحضير لهذه الحلقة التي بدأت في المدة ما بين ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ و ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ ، وقد شارك في هذه الحلقة بالأبحاث الأساتذة المختصون والمهتمون بالتراث في جميع فروعته نذكر منهم الأساتذة الدكتور :

إبراهيم مدكور وعائشة عبد الرحمن وأحمد هيكل ومحمود الحفني

وأحمد شلبي وعبد الصبور شاهين وهدوى طبانة وسعيد عاشور وعلى
عبد الواحد وافي وكمال بشر .

والأستاذة محمد عبد الغنى حسن وأحمد سعيد الدمرداش وإبراهيم
الإبيارى ومصطفى السحرى .

وكررت هذه الحلقة سنة ١٩٨١ وكان مقررها الدكتور أحمد الحوفى .
وانتهت الحلقة الأولى بالتوصيات الآتية :

أولاً : السعى لدى البلاد العربية لتقوم كل بلد باستكمال ما لديها من
فهارس لما عندها من مخطوطات ، حتى يتسنى بعد ذلك جمع هذه الفهارس
تمهيداً لإنشاء فهرس موحد للأمة العربية كلها .

ثانياً : تصوير المخطوطات الموجودة فى أنحاء العالم وجمع مصوراتها
فى مكان واحد .

ثالثاً : تقديرًا للمبادرة التى قامت بها وزارة الثقافة فى إنشاء مركز
للتراث أوصت اللجنة بإنشاء هيئة مقرها دار الكتب المصرية على غرار
القسم الأدبى ، يرعاها أساتذة معروفون من رجال تحقيق التراث ، للإشراف
على إعداد أجيال جديدة قادرة على حمل أمانة العمل فى ميدان تحقيق التراث .

رابعاً : وصل الشعب العربى بترائه وذلك على النحو التالى :

١ — يقدم للعامة طرائف من التراث على شكل قصة أو خبر أو حكمة
أو برنامج إذاعى أو تليفزيونى فى أسلوب ميسر ليتفق مع جماهير الشعب .

٢ — تشجيع المؤلفين على استيحاء التراث ليعرضوا لنا من صفحاته
رصيداً فنياً على صور قصص أو مسرحيات أو أفلام سينمائية .

٣ — السعى لدى وزارة التربية والتعليم لتزويد الطلبة بصور من صفحات
التراث تتفق مع مختلف المستويات .

- ٤ — السعى لدى وزارة التربية والتعليم العالي لتركز على ما يخص التراث العربي في المواد الخاصة بالتاريخ للعلوم والفنون في الجامعات والمعاهد العليا.
- ٥ — العمل على إنشاء موسوعات خاصة لتنظيم فروع المعرفة العربية لتصل الناس بتراثهم .

خامساً : السعى لدى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ليخصص جائزة من جوائز الدولة التشجيعية سنوياً للتراث العربي .

سادساً : السعى لدى الجامعات لتخصيص منح دراسية للمتفوقين من طلاب الدراسات العليا لتشجيعهم على إعداد رسائل علمية في تحقيق التراث .

سابعاً : السعى لدى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب لدعم لجنة التراث العربي التي أنشأها حديثاً والتي تضم صفوة المشتغلين بتحقيق التراث بشئ فروعها إلى أن يتسنى إنشاء مجلس التراث العربي .

ثامناً : إنشاء مكتب دائم للتراث لمواصلة الجهود في سبيل تحقيق التوصيات السابقة على أن يشكل هذا المكتب من اللجنة التحضيرية التي أعدت هذه الحلقة ومن السادة الاساتذة الذين اشتركوا فيها .

تاسعاً : توصي الحلقة المكتب الدائم لاتحاد الأدباء العرب بالعمل على عقد حلقة للتراث العربي على مستوى الأمة العربية ، أو إدخال موضوع التراث العربي ضمن بحوث المؤتمر السابع القادم (١) .

• • •

وفي آخر عام ١٩٧٢ وعلى التحديد في شهر نوفمبر من هذا العام عقدت

(١) انظر — التراث العربي — دراسات . نشر جمعية الأدباء سنة ١٩٧٩ القاهرة .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماع (بلخنة الطب والصيدلة في ظل الحضارة العربية والإسلامية) ودعت للعودة إلى التراث العربى لنختار منه المصادر الكبرى الأساسية فى الطب والصيدلة عن العرب ، وتكليف عدد من العلماء والأطباء القيام بدراسة هذه المصادر دراسة موضوعية تحليلية تقرب هذه المصادر إلى الفكر الطبى الحديث ، وأن تلحق بهذه الدراسة فهرس مفصلة ، ومعجم للمصطلحات يتضمن المصطلحات الأجنبية الحديثة التى تقابل المصطلحات العربية الواردة فى الدراسة .

كذلك اختيار عدد من أعلام الطب والصيدلة عند العرب ، ليتولى عدد من العلماء والأطباء المحدثين دراستهم دراسة شاملة لكل نواحي طبهم فى جميع مؤلفاتهم وبيان شخصيتهم من مجموع هذا النتاج (١) .

(١) ذر - نعمة أعمار التراث العربى العدد ٢٢ الجامعة العربية .

الفصل الثاني

ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه

التَّحْقِيقُ في عرف أهل العلم : إثبات المسألة بالدليل (١) .

وأحقُّ الأمر : أَوْجِبَتْهُ وصيْرته حقًّا لا بُشْكُ فيه .

ومَحَقَّقٌ : أى مُحْكَمٌ ، يقال : « كَلَامٌ مَحَقَّقٌ » أى مُحْكَمٌ منظمٌ .

وَحَقٌّ "الأمرُ بِحَقِّقٍ" — بكسر الحاء وضمها في المضارع — حقًّا : أى
ثبت ووجب .

وَحَقٌّ له — بفتح الحاء وضمها — ثبت له أو أثبت له .

وَأَحَقُّ الله السَّحَقُ : أى أَظْهَرُهُ وَأَثْبَتَهُ للناس .

والحقُّ : هو الثابت الصحيح ، وهو ضدُّ الباطل . وهو لفظ كثير
الورود في القرآن الكريم ، والمراد به على سبيل التعيين يختلف باختلاف
المقام الذى فيه الآيات ، ومعناه العام لا يخلو من معنى الثبوت والمطابقة
للمواقع (٢) .

والتحقيق في اصطلاح أهل الفن : عملية مركبة تقتضى إخراج نص
مضبوط يكون على الصورة التى قاله عليها صاحبه ، أو أقرب ما يكون إلى
ذلك على الأقل .

فيستأهل المحقق بالنسبة لذلك النص عدة تساويات .

(١) التهانوى (كشاف اصطلاحات الفنون) ط كلكتا سنة ١٨٦٢ وذلك نقلا من الصادق
الحلوانى في حاشية بديع الميران .

ويقول الجرجاني في كتاب التعريفات ص ٦ ط التحقيق : إثبات المسألة بدليلها .

(٢) معجم الفاظ القرآن ١/ ٢٨٨ وما بعدها .

١ — هل نسبة النص إلى مؤلفه صحيحة؟ وإذا لم تكن صحيحة فهل النص منسوب خطأ إلى غير صاحبه ، أو أنه نص منتحل بأكمله؟

٢ — هل النص نقي كامل خالٍ من التغيير أو التشويه أو النقص أو الزيادة؟

٣ — ما هو تاريخ النص؟

والمحقق عرضة فيما ذكر للخطأ ، ويجب أن تكون نخشية الخطأ باستمرار طريقه العلمى.

فالكتاب المحقق هو الذى صح عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التى تركها مؤلفه .

وعلى ذلك فالجهود التى تبذل فى كل مخطوط يجب أن تتناول البحث فى الزوايا التالية :

١ — تحقيق عنوان الكتاب .

٢ — تحقيق اسم المؤلف .

٣ — تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه .

ولما كان من العسير وجود نسخة المؤلف — خاصة فى القرون الثلاثة الأولى للهجرة — اعتبرنا الإملاء الذى يراجع المؤلف مساويا للنسخة التى بخط المؤلف .

وبدئنا أن وجود نسخة المؤلف أو الإملاء الذى راجعه ، لا يوجبنا إلى مجهود إلا بالقدر الذى نتمكن به من حسن قراءة النص ، نظراً إلى ما قد يوجد فى الخط القديم من إهمال النقط والإعجام ، ومن إشارات كتابية لا استطاع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف ، وهذا الأمر يتطلب علماً فى الفن الذى وضع فيه الكتاب ، متمرساً بمخطوط القدماء .

ثقافة المحقق والمواد المساعدة على التحقيق

ولملاحظ قبل كل شيء أن محقق النص الأدبي لا يستطيع أن يستغنى عن طائفة من العلوم المساعدة ، فهو مضطر مثلا إلى الأمور الآتية :

أولا - أن يتقن (فقه اللغة) فكيف يمكن أن يكون محققا للأدب ولا يتقن لغة الأدب التي يريد أن يحققها .

وهو مضطر أيضا إلى أن يتقن علوم النحو والصرف والبيان والتاريخ وإلى أن يتقن بنوع خاص مناهج هذه العلوم كلها ، ثم هو مضطر فوق هذا كله إلى أن يتقن مناهج البحث الأدبي نفسها ، فيعرف كيف يستكشف النص الأدبي ، فإذا استكشفه فكيف يقرأه ، فإذا قرأه فكيف يحققه ويضبطه .

وأيا ما كان الأمر فإن دارس المخطوطات لينشرها أو ليفيد منها باحثا في حاجة إلى أن يواجهها متسلحا بالثقافة الواسعة ، وعلى نحو خاص : بمعرفة تطور الخط العربي وألوانه عبر العصور المختلفة ، فإذا كانت بعض المخطوطات قد كتبت في لغة واضحة فإن بعضها الآخر وصل إلينا في رسم يعسر تبيين ملامحه إلا على خبير مقتدر ، وإذا جاءنا بعضها سليما معاني ، فبعضها الآخر عدت عليه الأرضة أو الرطوبة فتآكلت هوائيه وتمزق لجانبيه منه ، ويتطلب رأيا صديقه وإقامة نصه معاناة وصبرا .

ويقتضى الأمر كذلك أن يكون المحقق ملزما لتطور دلالة الألفاظ فنحن لا نستطيع فهم نص قديم فهما جيدا ومستقيما إلا إذا فسر على أساس معاني الألفاظ والقواعد النحوية التي كانت سائدة في العصر الذي كتب فيه .

ويجب أن يكون المحقق على معرفة بمظان البحث وإطلاع على البرامج وكيفية الاهتداء إلى النصوص التي تتصل بالكتاب المراد تحقيقه ، مع خبرة بالفن الذي يدور حوله الكتاب ، حتى لا يظهر شيء مما يحققه يادى النقص مملوءاً بالتحريف .

وأى قيمة لكتاب يكون محرف الكلمات ! مختل الأوزان في الشعر ، أو فاسد الضبط أو كثير الغموض ؟

ويقتضى العمل كذلك المعاشة للمخطوط الذي يراد تحقيقه ، يقول كراتشكوفيسكى : « الاشتغال بدراسة المخطوطات يحمل في ثناياه السرور والحزن معا ، شأنه في ذلك شأن أى شئ في الحياة ، إلا أن المخطوطات غيرة ، فهي تطمع دائماً في أن تستحوذ على كل اهتمام الإنسان ، وعندئذ فقط تعرض أسرارها وتكشف عن روحها ، وروح أولئك الناس التي كانت مرتبطة بهم أمماً للمتطلع العابر فلانها تظل خرساء لا تنبئ عن شئ ، وهي كأزهار (الست المستخبية) تقفل أوراقها عندما تلمس بدون حذر ! وهي لا تقضى بشئ إلى من يتطلع إليها بنظرة موحشة ملولة ! وهو بالتالى لا يرى أى شئ فيها ، اللهم إلا تلك السطور المتشابهة غير الواضحة ، والتي تكون عادة على ورق ردىء رخيص ، يحتويها جلد بال ممزق ، ولكن المتخصص في دراسة المخطوطات تظهر له أفراح الأعياد أيضاً ساعة يتلأل أمامه أى اكتشاف يلهم في البداية كشرارة صغيرة ، بل يظل المتخصص خائفاً من أن يكتشف أن هذه الشرارة ليست إلا خداع بصرى (١) هذا هو ما قاله

كواتشكوفسكى المستشرق الروسي وأحد أساطين التحقيق في القرن العشرين .

وتحقيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه تحتاج إلى دراسة مستفيضة للمؤلف ومعايشة للنص ، لأنه بالرغم من أننا نعلم جيداً أنه في المخطوطات تضيع منها في الواقع أوراقها الأولى والأخيرة بصفة خاصة — وذلك تبعاً لنظام تخزينها في وضع منسطح وهو المتبع في الشرق ، وليس في وضع قائم كما هو متبع لدينا فإن تجديد المخطوط يحمل دائماً على التساؤل عن أصالته ، وكثيراً ما كان يحدث أن مالك المخطوط أو أى تاجر للآثار القديمة يقوم بتقليد بداية ونهاية المخطوط حتى يعطى له شكلاً أكثر قدماً ، أو ينسبه إلى أى مؤلف مشهور (١) .

واعل من الأمثلة على ذلك أن السيوطى لم يذكر واجد من ترجموا له كتاباً في غلطات العوام غير أن ريزتانو ذكره في قائمته بناء على ما ذكر في فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية ، كما نشر في مجلة معهد المخطوطات (نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٢٢٠) أن في مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية نسخة من هذا الكتاب أيضاً ، ويصف فهرس المخطوطات المصورة النسخة تحت رقم (١٨٩) لغة بقوله : « غلطات العوام : تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ نسخة كتبت سنة ٩٨١ كبريل إلى ١٢٤٠ ، ٢٨ ورقة ١٢ × ٢٠ سم » .

ومن نسخة كبريل إلى هذه مصورة بالمجمع اللغوى المصرى عن معهد المخطوطات برقم ٦٩٢ . ويفحص الدكتور رمضان عبد الثواب لهذه المخطوطات تبين له أنها نسخة أخرى من كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزى وقد كتب في آخرها خطأ « قد انتهت هذه الرسالة الموضوع في

(١) كواتشوفسكى مع المخطوطات ص ١٦٦ .

أغلاط العوام لجلال الدين السيوطي بعد العصر من يوم السبت الحادى عشر من شهر ربيع الأول من شهور سنة إحدى وثمانين وتسعمائة . وبأولها فى صفحة العنوان (غلطات العوام للسيوطي) أما نسخة مكتبة طلعت فتوجد فيها برقم (٣٤٨ لغة) وتصنفها البطاقات بما يلى : (أغلاط العوام للسيوطي) ضمن مجموعة فى مجلد مخطوطة بقلم تعليق معتاد . أوائل الكتب محلى باللازورد ، وباقيها مجدول بالذهب والألوان ، وبها تقييدات فى ١٣٥ ورقة . ومسطرتها ٢١ مسطرا فى حجم الثمن .

يقول الدكتور رمضان عبد التواب فى كتابه (لحن العامة والتطور اللغوى) وقد فحصت هذه المجموعة فتبين لى أنها تضم أربعة كتب هى :

١ - درة الغواص للحريرى ١ ب - ٨٤ أ

٢ - تكملة درة الغواص للجوالقى ٨٤ ب - ١٠٠ ب

٣ - تقويم اللسان لابن الجوزى ١٠١ ب - ١٢٥ أ

وهو - أى الكتاب - بدون عنوان وفى خاتمته ما يلى : « قد انتهت هذه الرسالة الموضوع فى أغلاط العوام لجلال الدين السيوطي بعد العصر من يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة سبع وثمانين وتسعمائة .

٤ - التنبؤ على غلط الجاهل والنبية . لابن كمال باشا ١٢٦ ب إلى آخر الكتاب ، وهو بدون عنوان كذلك ، غير أن المؤلف سماه فى صفحة ١٢٧ ب ، وهكذا نرى أن ما ينسب للسيوطي من أغلاط العامة ليس فى مخطوطة إلا نسخة جديدة من كتاب « تقويم اللسان » لابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .

ولعل السبب في نسبة هاتين النسختين خطأ إلى السيوطي أنهما ربما نقلتا عن نسخة بخط السيوطي من كتاب « تقويم اللسان » ضاع منها العنوان وأمهرها السيوطي بتوقعه في آخرها ، فترتب على ذلك أن وهم النساخ فنسبوا ما نسخوه منها في عامي ٩٨١ هـ / ٩٨٧ هـ إلى السيوطي رحمه الله تعالى في مخطوطي (كبريلالي) و (طاعت) السابقتين .

ومن المعروف أن الجاحظ كان مؤلف الكتب وينسبها إلى غيره حتى تروج وتشهر ، فلا بد للمحقق من الثقافة الواسعة بالمؤلف ومجموعه اللغوي وبالعصر الذي كتب فيه الكتاب ، حتى يستطيع أن يرد الكلمات إلى أصولها .

ويبدو في تاريخ الأدب العربي أن كتباً بجملة كانت تتحل وتتحل وذلك بتغيير الاسم فيحل اسم المتحل محل اسم المؤلف الحقيقي ، فقد ذكر ابن النديم أنه قرأ في كتاب بخط ابن الجهم ما هذه حكايته :
« كتاب المدخل ، لسند بن علي وهبه لأبي معشر » ، فانتحله أبو معشر

لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر ، ولم يبلغ عقل أبي معشر صنعة هذا الكتاب ولا التسع المقالات في المواليد ، ولا الكتاب في القرانات المنسوب إلى البازيار ، هذا كله لسند بن علي (١) .

وللقارئ أن يستخرج من هذا النص مقدار ثقافة ابن الجهم فيرى أنه رجل ناقد ذواقة ، يستطيع إعادة الكتب إلى مصادرهما ، ويعرف أساليب الكتاب ويحكم علمه وعقله وذوقه ، وهذا هو ما يسمى عند الغربيين بنقد المصدر .

وكذلك كان تزوير الوثائق التاريخية لصالح فئات ، أو لإلحاق الضرر بها فاشياً على نطاق واسع بين الناس ، وقد اعتبر علماء المسلمين أن من واجبهم أن يضعوا مبادئ وقوانين لمعرفة الصحيح من المزور . فقصه الخطيب البغدادي حين فضح الوثيقة التي مُنحَ يهودُ نجير بموجبها امتيازات خاصة وأظهر أنها مزورة أمر مشهور أكسب البغدادي شهرة واسعة باقية ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطيب البغدادي لم يصف بذلك شيئاً جديداً ، بل فعل ما كان يفعله العلماء المسلمون (١) .

بعد هذا أقول : إن تحقيق التراث مسلك وعر ، ومركب بعيد المنال ، لا يستطيع أن يعاينه إلا من آنس في نفسه سلامة الذوق ، وصفاء النفس ، وغزارة الاطلاع ، ووفرة الحصول ، وأن يكون بصيراً بالأساليب العربية في مختلف مناحيها ، عارفاً بموارد الكلام ومصادره ، فطنا لصحيحه وفاسده ، صادق الخدس في مواضع الخطأ والنقص ، كتيساً في معالجة الأساليب المضطربة ، وكشف النقاب عن الألفاظ المستعجمة ، إلى جانب أن تكون له مشاركة في الكتاب الذي يحققه ، وخبرة بمصادره وأهدافه ومراميها ، بعد أن يكون أميناً مخلصاً حريصاً على سلامة العربية مما يطرأ عليها من التحريف والتصحيف والإيهام .

وأعتقد - ويشاركني الكثير رأيي هذا - أن عمل المحقق قد يكون أشق من عمل المؤلف ، لأن المؤلف حر طليق من كل قيد يكتب ما شاء وكيفما شاء ، ويعبر عن آرائه وأحاسيسه بالطريقة التي يريد ، على حين أن المحقق يقف على أرض المؤلف لا يتزحزح عنها ، ويضطر المحقق أن يتقمص شخصية غيره ويعبر عن آراء سواه ، ويظل رهيناً في محبس الفكرة مقيداً بسلاسل اللفظ والمعنى .

فمؤرخ الأدب محتاج إلى من يستكشف له النصوص ويحققها ويفسرهما ويعدها للدرس والفهم ، وإذا كان المؤرخ لا يستطيع أن ينهض وحده ببعض هذا العبء فلا بد من أن ينهض بهذا العبء قبله هؤلاء المحققون الذين يتفقدون حياتهم في دور الكتب ويرون أنفسهم أسعد الناس يوم يظفرون باستكشاف نص أو تحقيقه وفهمه .

ومن واجب المرء الذى يتعرض لمهمة التحقيق أن يحيط علما بكل شيء : فلسفة ، وتاريخ ، وعلم أجناس ، وجغرافيا ، وعلوم طبيعية ، ودلالة ألفاظ وتطورها .. إلخ

لأنه — لاشك — سوف يصادف أثناء في قراءته للنصوص الأدبية أشياء من هذا القبيل ..

ثانيا — من المواد التى تساعد على التحقيق : القدرة على قراءة المخطوط ، فلنفرض أن لدينا « مخطوطة » فى الأدب مثلا فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع قراءتها ؟

إن الوثائق المصرية القديمة المكتوبة بالحروف الهيروغليفية ظلت حروفا ميتة حتى جاء شميليون ، ولذلك إذا أراد المرء القيام بالتحقيق فمن الحكمة أن يدرس كيف يقرأ المخطوطات ، فالذى يتعرض للتحقيق دون معايشة للمخطوط القديمة وتطورها يمكن تمييزه من حين إلى آخر بارتكابه أخطاء فاحشة فى القراءة . أما التمرسون بقراءة هذه المخطوط فقليل ما يخطئون فى القراءة فالقدرة على قراءة المخطوط (paleography) من العلوم الأساسية لدراسة المخطوط ، منذ أقدم العصور حق العصر الحديث ، فالحقق يصادفه

أنواع مختلفة من الخطوط تبقى كالطلاسم حتى يتدرب على قراءتها ،
ودراسة هذه الخطوط تحفظ له الوقت وتجنبه الوقوع في كثير
من الخطأ .

والخطوط العربية لها أشكال عدة منها الطومار ، ومنها النسخي ،
والرقعة ، والكوفي ، والفارسي ، والتعليق ، والنستعليق ، والمغربي ، والأندلسي ،
والسوداني والغيار ، وتوجد أنواع لكل هذه الخطوط في المخطوطات
العربية ويحتاج قراءة بعضها إلى انتعيم والتدريب .

* * *

ولنفرض مرة ثانية - أن المخطوطة أمكن قراءتها لكن القارئ لم يفهمها ،
فستظل أيضا بلا فائدة ، فكثير من الأشعار الجاهلية وغيرها يمكن قراءتها ،
ولكن لا يمكن فهمها ، فكم من الأخطاء تقع للمحقق لسوء فهمه ، مع
وضوحه لمن فهم ، وما أكثر الأخطاء التي تقع لسوء الفهم ، أو التفسير
التقريبي للنصوص الصريحة من جانب محققين لا يحسنون اللغة والدلالات
اللفظية الدقيقة وتطور الألفاظ كما قلنا . إذن فعلم فقه اللغة كما ذكرنا
أو ما يسمى بالفولولوجيا (Philology) من العلوم التي تساعد المحقق ،
بل هو من العلوم الضرورية له ، إذ يتوقف فهم النصوص التاريخية والأدبية
على معرفة لغة العصر التي كتبت به ، لأن اللغة كما نعرف كائن حي ينمو
ويتطور ويتغير تبعا لظروف الزمان والمكان ، ولتغير الإنسان واختلاط
الثقافات ! فكم من الألفاظ اليونانية والفارسية وغيرها دخلت العربية
(١١ م - تحقيق التراث العربي)

بل إن لكل شاعر أو كاتب معجمه اللغوي الخاص به تقريباً ، وبه تعرف خصائصه ، وقد تدل كلمة واحدة على معانٍ متفاوتة أو مخالفة أو متضادة (١) . ولذلك يجب على المحقق أن يعرف تطور دلالة الألفاظ حتى لا يفسر ما يقرأ على غير حقيقته ، فبعض التراكيب لم يستعمل إلا في بعض الأماكن وفي بعض العصور .

ثالثاً - لنفرض أن المخطوطة مقروءة ومفهومة ، فليس من التحقيق أخذها بعين الاعتبار قبل التحقيق من صحتها في نفسها وصحة نسبتها إلى صاحبها بصورة قاطعة ، وهذا هو ما يسمى بنقد المصدر .

ويحتاج المحقق في هذه الحالة إلى الرجوع إلى أسماء الكتب التي ألفها المؤلف المنسوب إليه المخطوطة في التراجم المعقودة له ، وفي كتب التعريف بالكتب مثل فهرست ابن النديم وكشف الظنون لحاجي خليفه ، وفي كتب المؤلف الأخرى وفي مقدمة الكتاب نفسه . فبعض المؤلفين يذكرون عناوين كتبهم صراحة في مقدماتها ، وبعضهم الآخر يذكرها تلميحاً بين مجموعة من الأسجاع الحامدة لله ، أو المصلية على الرسول الكريم ، أو الداعية ، فإذا وجدنا عنوان الكتاب نصّاً أو قريباً من النص ، أو معنى ، معزواً إلى المؤلف تمت أولى خطوات التوثيق ، أما إذا لم نجده فلا يقطع ذلك بعدم صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف ، فما أكثر ما وجدنا للمؤلفين من كتب لا تختلف في صحة نسبتها إليهم على الرغم من عدم العثورنا على من ينسبها إليهم من الكتاب .

(١) انظر الدكتور إبراهيم انيس : دلالة الألفاظ .

فلدينا خطوات أخرى للتوثيق ، فنحن نستطيع عن طريق دراسة سند رواية الكتاب — إن ذكر في المخطوط — ودراسة تراجم الرواة نستطيع معرفة العصر الذي ألف فيه ، فإن لم نذكر روايته كان علينا أن نجمع أسماء الرجال المذكورين فيه ، وخاصة ومن تدل الدلائل على أن المؤلف التقى بهم أو عاشرهم فإذا عرفنا عصرهم كان هو عصر المؤلف (١) .

وعلم الوثائق أو علم الدبلومات (Diplomatics) :

من العلوم المهمة لدراسة المخطوطات ونسبتها إلى عصرها ، فينبغي أن يعرف نوع المداد في الكتابة ، والقلم الذي كتب به المخطوط ، وأنواع الورق المستعمل وخضائصه مثل : العلامات المائية ، والألياف التي تتضح عند تعريض الورق للضوء . واليوم تستخدم بعض الوسائل العلمية لفحص الخط والحبر والورق ، وكذلك يمكن بواسطة المجهر أو التحليل الكيميائي معرفة عمر الورق ، وأحيانا يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء ، والبنفسجية ، لإظهار الخطوط غير الواضحة أو المطموسة أو المغيرة عمدا .

وعلى المحقق أن يستوثق من تاريخ نسخ المخطوط سواء ذكر في آخر الكتاب ، أو أوله ، أو لم يذكر البتة .

ونفعل ذلك بدراسة الورق والمداد والخط ومضاهاتها بما نعرف من العصور المختلفة فإذا وجدنا مخطوطة من القرن الأول أو الثاني للإسلام مكتوبة بخط فارسي ، أو نسخي عادي ، فيجب الحذر من صحة

(١) انظر مقدمة مختصر كتاب العين ط الرباط للمحققين : علال الفاسي ومحمد بن تاووت الطنجي وكذلك الدكتور حسين نصار في محاضرات في الأدب واللغة الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١ .

نسبها . وإذا وجدنا مخطوطة في القرن الرابع أو الخامس مكتوبة بخط كوفي قديم قد خلا من النقط والإعجام فمن المرجح أن تكون منحولة .

وعلىنا أن ننظر في اللغة التي كتبت بها ، فهناك ألوان من الخصائص اللغوية ، وأنواع من العبارات والمجازات لا توجد إلا في عصر دون عصر آخر .

وبمثل ذلك نستطيع أن نحدد عصر المخطوطة ، فهناك الكثير من التعبيرات جددت في الإسلام لم يكن لها وجود في العصر الجاهلي ، ويمكن أن نستخدم هذا المنهج في تحديد أدب العصر الجاهلي لكن يحذر ودقة متناهية وعين فاحصة وقراءة واسعة معايشة للنصوص المختلفة في هذا العصر ، وذلك لأن المقياس الذي يتخذ في هذه الحالة غالبا هو : الجزالة وحوشية اللفظ باعتبار أن هذا هو الذي يتناسب مع الأدب الجاهلي ، فيظن أن كل أثر شعري يتم بالركة وسهولة التعبير ، لابد أن يكون منتحلا ، ولكن هذا المنهج خطر كل الخطورة .

فليس بصحيح مطلقاً أن الشعر الجاهلي كان كله جزلا ، وإنما اختلفت طبيعة الشعر في الجزالة والركة باختلاف بيئات الشعراء ، فشعر عدي بن زيد ، وشعر عبيد بن الأبرص ، يتسم برقة لا تكاد نظفر بها حتى في العصر العباسي في بعض الأحيان ، فلا يدل هذا مطلقا على أنها منحولة ، وعلى العكس من ذلك نجد في عصرنا الحديث شعراً يمتاز بالجزالة التامة مثل شعر الشيخ عبد المطلب ، فهذه الجزالة لا تعد مطلقا على أنها من العصر الجاهلي ، إنها تمتاز بالجزالة التامة ولكنها لا تنسب - كما هو واضح - إلى العصر الجاهلي .

والذي يجب أن نعتبره مقياسا دقيقا هو طبيعة التراكيب الخاصة بالشاعر ومعجمه اللغوي ، وبعض الخصائص المتعلقة بحروف الجر واستعمال

المجاز والأفعال، فهذه الخصائص الدقيقة الجزئية، هي التي تضع أيدينا على حقيقة العصر التي كتبت فيه، خصوصاً إذا لاحظنا من ناحية أخرى أن المتحايين قد تنبهوا إلى هذه المسألة، فكانوا أمكر من أن يكتشف انتحالهم بسهولة، فاضطروا إلى تزييف لغة الأصل، كما نجد مثلاً في الأشعار المنتحلة التي اختلقها خلف الأحمر وحمام وغيرهما، فاقد افتن هؤلاء الرواة الذين روا هذه الأشعار في استعارة لغة الأصل فأغربوا ما شاعوا الإغراب كي يغفوا على كل أثر لاتهمهم بالانتحال! فعلينا إذن أن نكون دقيقين كل الدقة حين نرى كل الخلل في استخدام هذا المنهج، فقد سبقنا إليه علماء العربية الأقدمون ففطنوا إلى ضرورة الدربة والممارسة عند الناقد، وفطنوا أيضاً إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها « وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم... وليس يشكل على أهل العلم زيادة الرواة ولا ما وضعوا ولا ما وضع المولدون (١) ».

يقول ابن سلام وهو يرد الكوفيين إلى التساهل في الرواية والتجوز في القبول: « وأسمعي بعض أهل الكوفة شعرا زعم أنه أخذه عن خالد بن كاثوم يرثي به حاجب بن زرارة. فقلت له: كيف يروي خالد مثل هذا؟ لا وهو من أهل العلم، وهذا شعر متداع خبيث. فقال: أخذناه من الثقات (٢) ».

يقول ابن سلام تعقيباً على الخبر: « ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله » وفي موضع آخر يقول عن حسان بن ثابت: « وقد حمل عليه ما لا يحمل على أحد، لما تعاضبت قريش واستتبت، ووضعوا عليه أشعاراً كثيرة لا تليق به (٣) ».

(١) ابن سلام الجعفي: طبقات فحول الشعراء ٤٠

(٢) المرجع السابق: ١٢٣

(٣) المرجع السابق

وبمثل هذا المقياس شك الدكتور محمود قاسم في نسبة كتاب « مشكاة الأنوار » للإمام الغزالي قائلا : « مثال ذلك ما يجده المختص عند قراءة كتاب « مشكاة الأنوار » للإمام الغزالي إذ سوف يجد أسلوبا متفاوتاً ! بخالف أسلوب الغزالي وآراء تتعارض مع نظرياته ! مما دعى إلى انشاك أن يكون الفصل الثالث من هذا الكتاب من تأليفه . ونميل نحن شخصيا إلى الشك في نسبة الكتاب كله إليه وبخاصة أنه نسب إلى ابن المصفر السبتي أستاذ ابن عربي في أواخر القرن السادس الهجري » (١) .

التصحيح والتحريف

يتحتم على من ينصب نفسه لمهمة التحقيق أن يكون ذا دراية كاملة بالتصحيح والتحريف ، وأن يكون فطنا لمواقع التصحيح ، يستطيع أن يرد الأمور إلى نصابها ، وأن يصيب قول المؤلف ، ففن التصحيح والتحريف فن عظيم ، لا يتقنه إلا الحفاظ الحاذقون ، وفيه حكم على كثير من العلماء بالخطأ ، ولذلك كان من الخطر أن يقدم عليه من ليس له بأهل .

يقول النواوى عنه : « هو فن جميل ، وإنما يحققه الخلاق ، والدراقطنى منهم ، وله فيه تصنيف مفيد » .

ويكون تصحيح لفظ ، وبصر ، فى الإسناد والماتن ، فمن الإسناد (العوام بن مازم) بالراء والجيم ، صحفه ابن معين فقال له بالزاي والحاء . ومن الثانى : حديث زيد بن ثابت ، إن النبى صلى الله عليه وسلم احتجر فى المسجد ، أى اتخذ حجرة من حصير ونحوه يصلى فيها ، صحفه ابن لهيعة فقال : احتجم ! وحديث : من صام رمضان وأتبعه ستا صحفه الصولى فقال شيئا بالمعجمة (١) .

والتصحيح والتحريف :

لفظتان بينهما رباط قوى ، فقد جمعهما العلماء كثيراً ، عنوانا لمؤلف واحد ، كما فعل أبو أحمد العسكري فى كتابة (شرح ما يقع فيه

التصحيف والتحريف (وكما فعل الصفدى بعده في كتابه (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف).

وقد غنى بمعرفة التصحيف والتحريف جهابذة العلماء ، وخاصة حفاظ الحديث ، وجامعو اللغة والدواوين ، وأكبر القوم من يحذقه واعتبروه حكماً على غيره ، وعدوه من جملة نقاد عصره .

وكان المتقدمون من رجال الحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرّف فكلاهما يقع فيه الخطأ ، لأنه مأخوذ عن الصحف . وقد شرح الثعالبي في كتابه (كشف اصطلاحات الفنون) المراد بهما في مكان واحد .

والصلة التي بين اللفظتين - مع التجاوز عما فيهما من جناس لفظي - أن مجال البحث فيهما - كما فهمه المتقدمون من العلماء - واحد ، وهو يدور في البحث عن الخطأ ، ومصدر هذا الخطأ الذي يحدث في نطق أو كتابة الكلمة العربية ، نتيجة الخطأ الإملائي في قراءة الحروف المكتوبة ، سواء كان هذا الخطأ في نقط الحروف أو شكلها ، أو تبادلها الأمكنة . فالتصحيف والتحريف مظهران للخطأ في قراءة الخط المكتوب ، أو اللفظ المسموع . فهناك تحريف قراءة ، وتحريف سماع ، أو تحريف بصر وتحريف سمع ، ويترتب على تحريف البصر قراءة كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى ، ولكنها غير الكلمة التي قصدتها المؤلف حين كتب مؤلفه أو أملاه .

قال حمزة الأصفهاني : وأجاب أهل المعاني في معنى التصحيف

فقالوا : أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراد كاتبه ، وعلى غير ما اصطلاح عليه في تسميته .

وأما لفظ (التصحيف) فإن أصله - فيما زعموا - أن قوما كانوا أخذوا العلم عن الصحف ، من غير أن يلقوا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغير ، فيقال عندهما : قد صحفوا فيه ، أي روه عن الصحف ، ومصدره (التصحيف) ومفعوله (مُصْحَفٌ) وأما (المصحف) فمأخوذ من (أصحف إصحافا) وأصله ، أن الصحف جمعت فيه فقل : قد أصحف ، ولو سمي التصحيف تغييرا أو تبديلا جاز (١) .

وقال أبو أحمد العسكري : « فأما معنى قولهم (الصحف والتصحيف) فقد قال الخليل : إن الصحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف (٢) » .

ولقد كان المتقدمون من العلماء ونقاد الأدب والحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرّف ، فكلاهما يقع فيه الخطأ ، لأنه مأخوذ عن الصحف ، وتبعاً لهذا الترادف الموجود بين اللفظين (التصحيف والتحريف) سمي العسكري كتابه في هذه المباحث (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وهذا الكتاب من أجل المؤلفات في بيان ما وقع فيه العلماء من تصحيف القرآن ، والسنة ، ولقد أراد العسكري أن يخبرنا بتساوي التصحيف والتحريف في نظره فقال : « شرحت في كتابي هذا الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخط ، فيقع فيها التصحيف ويدخلها

(١) التنبيه على حدوث التصحيف : ٣٦ .

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٣ .

التحريف» (١). وقال في موضع آخر : « أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير (٢) » .

* * *

لكن المتأخرين من العلماء مالوا إلى التفرقة بين المصحف والمحرّف وإن جاءت تفرقتهم لفظيّة شكلية .

فما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط سمي (مصحفاً) وما كان فيه ذلك في الشكل سمي (محرفاً) فمثال المصحف — على هذا الاصطلاح — حديث : « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال » صحفه أبو بكر الصولي فقال : « شيئاً » بالشين المعجمة والياء ومثال المحرف كحديث جابر : « رمى أبتى يوم الأحزاب على أكحلة فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم » صحفه غندر وقال فيه (آبي) بالإضافة وإنما هو أبتى بن كعب ، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد (٢) .

ويخبرنا التهانوي أنهم قالوا : « مخالفة الراوى للثقات إن كانت بتغيير الحرف أو الحروف ، مع بقاء صورة الخط في السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط يسمى ذلك الحديث (مصحفاً) وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب يسمى (محرفاً) وابن الصلاح وغيره سمي القسمين بمحرفاً » .

وعلى أيّ فالتصحيح والتحريف كلاهما وضع حرف مكان آخر غير

(١) التصحيح : ٣ .

(٢) التصحيح : ٩ .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه : ٢٥٥ والباحث الحديث : ١٧٢ .

أن التصحيف لا يقع إلا بين الحروف المتشابهة في الرسم الإملائي كالباء والتاء والنون والياء - أو الجيم والحاء والحاء - أو الميم والذال كما يقول في (مضر) : مصر ، فهو إذاً تغيير في النقط فقط .

أما التحريف : فهو استبدال حرف بحرف آخر لا يشبهه في رسمه مقارب له كما تقول في (الرجل) : الدجل أو بعيداً عنه كما تقول في (الرجل) : (الأجل) .

ومن الروايات التي ذكرناها ، لا يخرج المرء بتحديد حاسم موحد للمقصود بكل من التصحيف والتحريف ، والمطلع على نماذج التصحيف والتحريف في مصادرهما يلاحظ أن الأمثلة التي ترد على ذلك يتنوع التغيير فيها دون أن ينص على أن هذا تصحيف وذاك تحريف ! وإن كان منها ما يتعلق بتغيير النقط أو الشكل وأحياناً الحروف والإعراب .

ولكننا نلاحظ أن كلمة تصحيف لها شهرة تفوق كلمة تحريف ، وربما كان ذلك لقرب دلالتها على النوع ، وارتباطها بسببه الذي هو القراءة من الصحف ، لكن ما هو السبب أو الأسباب التي جعلت هذه الظاهرة تحدث في الكتابة العربية ؟

والإجابة عن ذلك في عبارة مختصرة هي : الخط العربي وقابليته للتصحيف والتحريف ، ذلك أن حروفه متشابهة يميز بينها النقط الإعجازي ورسم الحروف نفسها يقرب بعضها من بعض ، فمثلاً تجد محقق كتاب الأغاني يثبت قول أبي الفرج الأصفهاني : « حدثني حمزة بن ربيعة » (١) ومحقق ثان لنفس الكتاب يقول إنما هي (حدثني ضمرة بن ربيعة) (٢) ولكل وجهة نظرة وبرهانه ومراجعته .

(١) الأغاني : ١٧٠ : ٣٦٠ ط الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧١ .

(٢) الأغاني : ١٧٠ : ٦٦٩٠ ط الشعب سنة ١٩٧١ .

ولنضرب مثلاً ثانياً من نفس المرجع يقول محقق الجزء السابع عشر ص ٢١٢ : « رحم الله معاوية إن كنا لنخمدعه فيستخادع لنا ! وما ابن أنثى بأكرم منه ، وإن كنا لنعرفه يتفارق لنا ، وما الليث (المجرب) بأجراً منه ، ثم يأتي محقق ثان فيثبتها « وأما ابن أنثى بأمكر منه وما الليث المجرب بأجراً منه » ، والكل من المحققين وجهة نظره وحده وثقافته التي يبرهن بها على صدق نظره ، والمهم عندي أن أثبت أن الخط العربي في أصل وضعه كان أهم أسباب التصحيف والتحريف ، والأمثلة كثيرة جداً يمكن للاهتمام أدنى تأمل أن يلاحظها عند المقارنة بين الجزء السابع عشر نشر الهيئة العامة للتأليف والنشر ، وما يقابله في نشر دار الشعب ، هذا فضلاً عما ماثت به بطون الكتب من الأمثلة التي لا تحتاج إلى مقارنة ولا إلى تأمل .

والذي يترتب على تبادل الحروف المتميزة بالنقط في التصحيف حدوث كلمات جديدة ذات معنى يخالف معنى النص أصلاً وقد تكون الكلمات المحدثه من التصحيف لا معنى لها إطلاقاً ، وإنما هي هراء لغوي لا يفيد شيئاً . قال الجاحظ : « مزرت بعمام وهو ياقن صبيّاً :

يَا أَبَا الْفَيْيَاشِ جَبْنِي أَخْرَجَ الْفَتَيَانَ غَتَا
لَيْشَ فِي الْأَرْضِ أَبَاسَ شَرَنُوا أَيَّاحَ مَشَا

فقلت بالعبرانية هذا ؟ قال : لا . هو بالعربية ، فاما تأملاته إذا هو مكتوب :

يَا أَبَا الْعَبَّاسِ حَبْنِي أَخْرَجَ الْفَتَيَانَ عَتَا

(١) تناول هذه الظاهرة من المعاصرين الأستاذ الدكتور محمد نبيه حجاب في مجلة كليه دار العلوم العدد الثالث سنة ١٩٧١ ، فليرجع إليها من أراد الاستزادة .

لبس في الأرض أناس شربوا أمتح منّا

فقلت : أيها المعلم ، إنك ضائع بهذا البلد ! قال : نعم ، قلور و مرزيق^(١) ، فتغير نقط حروف الكلمات أنتج كلمات لا معنى لها ، حتى ظنها الجاحظ كلاما بالعبرانية ، وقدم للمعلم بسببها النصيح الساخر قائلا : أيها المعلم إنك ضائع بهذا البلد .

والأصل في التصحيف : أن يكون من أخطاء النظر في الصحف كما رأينا ، ومنه كانت تسميته . ولكن منه نوعا يسمى تصحيف سمع : وهو أن يكون الاسم واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه أو اسم آخر واسم أبيه . والحروف مختلفة شكلا ونقطا ، فيشبه ذلك على السمع كحديث عاصم الأحول رواه بعضهم فقال : « عاصم الأحذب » قال ابن الصلاح : « فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك ممالا يشبهه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمع من رواه »^(٢) .

وكنزة وقوع التصحيف في أسماء الرواة ورجال السند حمات النقد على العناية بالمتشابه من هذه الأسماء ، بل جاوزه إلى معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وكنائهم وصنائعهم ، وإلى معرفة من له أسماء متعددة ومن اشتهر بالاسم دون الكنية ، والمؤلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب ، وصنعوا في ذلك كتباً كثيرة طبع بعضها ولا يزال الكثير منها مخطوطا . يقول ابن كثير

(١) محاضرات الأدباء : ٦٣/١ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح : ٢٣٢ وانظر الباعث الحثيث : ١٧٢ .

عند حديثه عن ما يجب أن يعرف من أوطان الرواة وبلدانهم ، «وهو مما يعتنى به كثير من علماء الحديث ، وربما ترتب عليه فوائد مهمة منها : معرفة شيخ الراوى ، وربما اشتبه بغيره ، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالبا ، وهذا مهم جليل ، وقد كانت العرب إنما ينسبون إلى القبائل والعمائر والشعائر والبيوت ، والعجم إلى شعبها ورسا تيقها وبلدانها ، وبنو إسرائيل إلى أسباطها ، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم نسبوا إليها أو إلى مدنها أو قراها » (١) .

والتصحيح في جميع صوره غالبا ما يغير المعنى ويشوه الحقائق صوب محقق الأغاني طبعة الهيئة نص أبي الفرج على النحو التالى : « إن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أخذ من رجل سوما على فرس ، فحمل عليه رجلا ، فعطب الفرس فقال عمر : اجعل بينى وبينك رجلا فقال الرجل ... » (٢)

والنص في طالشعب « فحمل عليه رجلا فعطب الفرس »

ومن القصص الطريفة في التصحيح ما حكاه ابن النديم رواية عن أبي الحسن الراوندى قال ابن الرواندى : « مررت بشيخ جالس ويده مصحف وهو يقرأ (والله ميزاب السموات والأرض) فقلت : وما معنى ميزاب السموات والأرض ؟ قال : هذا المطر الذى ترى . فقلت : ما يكون التصحيح الا إذا كان مثلك يقرأ . ما هكذا إنما هو (مِيزَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) فقال : اللهم غفرا أنا منذ أربعين سنة أقوؤها وهى فى مصحفى هكذا » (٣) .

(١) اختصار علوم الحديث : ٢٤٨ .

(٢) ١٧٠ : ٢١٧

(٣) ملحق الفهرست : هـ

قال الإخفش أنشدت أبا عمرو بن العلاء :

قالت قُتَيْبَةُ ماله قد جَلَسَتْ شَيْبَا شَوَاتِهِ

فقال أبو عمرو : كبرت عليك رأس الرء فظننتها واوا . فقلت :
وما سراته ؟ قال سواة البيت ظهره ، قال الإخفش : ما هو إلا (شواته)
ولكنه لم يسمعها (١) .

وفي كتاب (الشعر والشراء) قصيدة لحميد بن ثور الهلالي في
وصف ذئب وامرأة :

تري ربة اليهم الفرار عشيّة إذا ما عمداني بهنمها وهو ضائع
رأته فشكت وهو أكحل مائل إلى الأرض مثنىً إليه الأكارعُ
هكذا جاء في الطبعين (دى غويه والشيخ شاكر) (أكحل مائل)
وهو خطأ وصحة التحريف :

رأته فشكت وهو أطحل مائل إلى الأرض مثنىً إليه الأكارعُ

وكذلك جاء في ديوان الشاعر ص ٣٧ رأمالى المرتضى ١٢١/٤ ،
وحماسة ابن الشجرى ص ٢٥٧ وفي لسان العرب (١٣ : ٤٢٤) قال
ابن سيده : (الطحلة لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل كلون الرماد .
ذئب أطحل وشاة طحلاء) (٢) .

(١) اللزهر : ٣٦٥/٢ .

(٢) انظر مقدمة الشعراء والشعراء ٥١٤ .

ويحكى لنا شيخ العروبة طرقاً مليحة من أنواع التصحيف منها : أن رجلاً من المحدثين قال : « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله (عن رجل) فجعل الله شيخاً . ولو قال (عز وجل) لكان صادقاً ، ومن ذلك الذى قال : (مسح وجهه من القبح) ولم يعرف أن يقرأ (زمن الفتح) ، ومنه أن تلميذاً قرأ على معلم : (إِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا) فقال المعلم : ويحك زبناً (١) .

وليس الأدباء أو المحدثون فقط هم الذين اهتموا وحدهم بالتصحيف فتلاعبوا به ، بل نرى رجالاً عظماء فى عصور الإسلام الزهراء عالجوا مشكلاته وحاولوا حلها ، فهناك أبو الريحان البيرونى يشكو فى كتابه (الصديقة) خطر التصحيف فى أسماء النبات والعقاقير فى العربية وفى سائر اللغات المحررة بحروف عربية إذ يقول : « ولكن للكتابة العربية آفة عظيمة هى تشابه صور الحروف المزدوجة واضطرارها فى التمايز إلى نقط المعجم ، وعلامات الإعراب التى إذا تركت استبهم المفهوم منها ، فإذا انضاف إليه إغفال المعارضة وإهمال التصحيح بالمقابلة وذلك بالفعل عام عند قومنا . تساوى به وجود الكتاب وعدمه ، بل علم ما فيه وجهه » .

وكذلك يروى أن جنين بن إسحاق كان يحتاط فيما يباغىه من أسماء الأدوية ففزع من الحرف ذى اللبس إلى آخر يضعه مكانه ، فمن ذلك أنه كان يكتب (الصعتر) ويقول أخاف أن يقرأ (الشعير) فيصير به الدواء داء (٢) .

إذاً فطريقة الرسم العربى فى تشابه الحروف يعود إليها المسئولية

(١) الحضارة الإسلامية : ٧٢

(٢) انظر المتقى : ١٨٠

الأولى عن ظاهرة التصحيف والتحريف ، ومع ذلك فقد عاون على إشاعة هذه الظاهرة الوراقون الذين تنحصر جهودهم في احتراف الوراقاة لنسخ الكتب وبيعها للناس ، ولم يكن للنساخ والوراقين غالبا علم باللغة حتى يتمكنوا من التمييز بدقة بين كلمة وكلمة يعتمد التمييز بينها على نقطة أو حركة أو تغيير أحد الحروف ، وحينئذ يحدث الخلط بين ذلك في الكتابة ، وهذا نفسه معنى (التصحيف والتحريف) ويشترك في ذلك علماء اللغة أنفسهم — على قلة — فإن أحدهم قد يفهم الكلمة فهما خاصا يسوغه السباق له أو يسوغه هو لنفسه ، ثم يقرؤها ويرويها كما فهم وإن لم يتفق ذلك الفهم مع أصلها وما قصده منها صاحبها .

فهذه الأمور الثلاثة السابقة :

١ — الرسم العربي .

٢ — النساخ .

٣ — وهم العلماء

يعود إليها مجتمعة مسئولية التصحيف والتحريف ، وإن كان الرسم الكتابي أعظمها مسئولية في ذلك .

قال الجاحظ عن تحريف النساخ : « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشریف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام ... ثم يصير الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدي الجانبية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطا صرفا وكذبا مصمتا » (١) .

(١) الحيوان : ٧٩/١

وقال أبو أحمد العسكري : « الاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم خبير وزواية كثيرة ، وبمعرفة مقدمات الكلام ، وما يصلح أن يأتي بعدها ، مما يشاكلها وما يستحيل مضاهته لها ، ومقارنته بها ، ويمتنع من وقوعه بعدها ، وتميز هذا مستصعب عسر » (١) .

هذا وقد تحرف النصوص عمدا مع سبق الإصرار ، وهذا ما يسمى بالتزييف ، ويكون ذلك نصرة لرأى مع معرفة وجه الحق فيه ، وهذا من أخطر الأمور على المحقق الذي يتصلى لنشر كتاب ، يخبرنا حمزة الأصفهاني أن سيبويه صدر كتابه بباب ضمنه أشعارا على روايات توافق ما بنى عليه الباب ، ويخالفه رواة الشعر في أكثرها ، فمنه روايته لقول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَسْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَتَّى زِيَادٍ ؟

ورواه غيره (أَلَمْ يَبْلُغَكَ) وإذا روى هذا لم يكن لسيبويه فيه حجة (٢) .

وقال أبو أحمد العسكري : « مما غلط فيه النحويون من الشعر وزواؤه موافقا لما أراؤوه ماروى عن سيبويه غلبه الاحتياج به في غلط الاسم المنسوب على المخفوض قول الشاعر :

مَعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَعُ فَكَسْتَنَا بِالْحَبَالِ وَلَا التَّحْدِيدَ

وغلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها :

مَعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَعُ فَكَسْتَنَا بِالْحَبَالِ وَلَا التَّحْدِيدَ
أَكَلْتُمُ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف ٢

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف : ١٥٠

فَهَبَهَا أُمَّةٌ هَلَكَتْ ضِيَاعًا . يَزِيدُ يَتَسَوَّمُهَا وَأَبَوُ يَزِيدُ (١)

فإرادة النجاة موافقة الباب هي السبب في تحريف الرواية على الشعراء ، وكان لبعضهم دور في هذا التحريف فلأنهم كانوا يميلون إلى الرواية التي تتفق وغايتهم ! راجحة كانت أم مرجوحة ، ما دامت تخدم القضية التي تعرضوا لها . وثبتت القاعدة التي يرونها ويريدونها .

وليس تحريف النصوص خدمة للرأي مقصور على علماء اللغة فقط ، بل وجدت بالصفة نفسها بين علماء الفقه ، والقزوع ورجال الحديث وغيرهم .

يتلخص لنا مما سبق أن الدوافع وراء تحريف النصوص تتلخص في الآتي :

١ - غلط الدارسين في فهم الرواية ، فأنحرفت لديه عن حسن فنية ، وهو ما يسمى بتصحيح السماع .

٢ - غلط القارئ في رسم الحروف وهو ما يسمى تحريف القراءة .

٣ - تحريف النص نظراً للرأي منع معرفة وجهة الحق فيه .

والحديث عن التصحيح والتحريف لا ينتهي كثرة وطرافة وهو متفرق في كتب الأدب مجموع في مظانه ، والأخبار متضاربة على أن التصحيح وقع في القرآن مثلاً وقع في الحديث واللغة والأدب .

الأخطاء النحوية .

ويلحق بالتحريف الأخطاء النحوية التي ارتكبها النساخ ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ الأصلية ، فكثير ما يبدلون الصحيح في الأصل بالدارج في لغتهم ، فتراهم مثلاً يبدلون النصب والجزم بالرفع ، والمؤنث بالذكر ، والفاء بالواو إلى غير ذلك ، وقد يكثر خطوهم في الأعداد الحسابية ، لأن العادة جرت أن ينطقوا بالأعداد طبقاً للغة الدارجة « ولهذا السبب فإن النسخ التي لا خطأ فيها في الأعداد نادرة » .

وبحث الخطأ النحوي يحتاج إلى ملاحظة دقيقة ، فقد يكون هذا الخطأ من الناسخ ، كما أنه قد يكون من المؤلف ، والوصول إلى الحقيقة ليس سهلاً فيجب أن يتعرف المحقق على شخصية المؤلف ، ليرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء النحوية منه أو لا ؟ ويجب أن يقدر قيمة النسخة ، فإن كانت قديمة مشكولة بعناية تامة تدل على أن كاتبها حسن الفهم ، رأينا أن خطأ الكاتب في النحو بعيد الاحتمال .

والمقابلة بين النسخ غير المناسبة ، أي التي ليست من فئة واحدة ، فإذا اتفقت على الخطأ عزوناه في مثل هذه الحالة إلى المؤلف ، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطرباً في كل الكتاب عزوناه إلى المؤلف أيضاً .

وهذه القواعد كلها احتمالية ، فإذا وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ كان هناك احتمالان : إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف ، وإما أن يكون من المؤلف وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه ، ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا وقعنا على النسخة الخطية التي كتبها بيده .

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوحة ، أجدر بالإثبات

منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ ، كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معها المعنى أو ينعكس أو يستغاق فهمه هي رواية مرجومة ، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب .

وهذا كله في النسخ الثانوية ، أما النسخ العالية فإن المحقق حرى أن يثبت ما ورد فيها على علته ، خطأ كان أو صوابا ، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ ، حرصا على أمانة الأداء .

وقدما قال النووي : « ينبغي ألا يروى بقراءة لحمان أو مصحف ، وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيح ، وطريقه في السلامة من التصحيح الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق ، وإذا وقع في روايته لحن أو تحريف فقد كان ابن سيرين وابن سبيرة يرويه كما سمعه . والصواب . وقول الأكثرين يرويه على الصواب وأما لإصلاحه في الكتاب فجوز به بعضهم ، والصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضييب عليه وبيان الصواب في الحاشية » (١) .

أما برجشتراسر فيروى قاعدة مؤداها : « أن النص الأصعب هو الصحيح » أي أناء إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بسهولة والأخرى تفهم بصعوبة فضلنا الثانية . ويحتج بذلك على أنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئا مفهوما بشيء غير مفهوم ، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة ، والمحتمل ضد ذلك . وعلى هذا يجب أن نحتز مما يسهل فهمه فكثيرا ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم فعلينا إذن أن نستخرجه (٢) .

(١) التقريب والتيسير : ٣١٧ - ٣١٨ .

(٢) انظر برجشتراسر : ٨٦ .

المبنتشرقون وأثرهم في تحقيق النصوص العربية

ظهرت كتب قليلة في البلاد العربية تتحدث عن المستشرقين وتبرز جهودهم في مجالات الدراسات الشرقية عامة والعربية خاصة ، ولكن هذه الكتب — أو ما تمكنا من الاطلاع عليه برغم قيمتها العلمية وبرغم تعدد جوانب دراستها — لاتعطينا تعريفاً ثابتاً محدداً للمستشرق ! فيظل بذلك الفراغ قائماً ، وفي حاجة إلى مزيد من الجهد لنصل إلى التعريف بالمستشرق .

عرّف المفكر الألماني المعاصر (رودى بارت) (١) الاستشراق فقال : « كلمة استشراق مشتقة من كلمة شرق ، وكلمة شرق تعني مشرق الشمس ، وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق ، أو علم العالم الشرقي » .

ولكنه يجد نفسه في حيرة فيتساءل : ما معنى كلمة شرق ؟

إن مفهوم الشرق يختلف تبعاً لاختلاف المكان والزمان ، فقد تعرضت لفظة شرق في أعقاب الفتوحات العربية الإسلامية لتغيير كبير في معناها ومدلولها ، وفي نهاية الأمر لا يصل بارت إلى تحديد ثابت نهائي لمفهوم كلمة شرق ، ويعترف هو بذلك (٢) وإذا كان من الصعوبة وضع تحديد ثابت للشرق فإنه من العسير أيضاً تعريف المستشرق تعريفاً جامعاً مانعاً !! ولكن يمكننا أن نرتضي .

إن مفهوم الاستشراق : هو تخصيص علماء غربيين في الدراسات الشرقية على اختلاف محالها .

إذا فالمستشرق في أبسط صورة : عالم غربي يهتم بالدراسات الشرقية .

(١) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية .

(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

والمستشرقون : جماعة من علماء الغرب تخصصوا في لغات الشرق وعنوا بالبحث فيها .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن - متى كان ذلك ؟

ترجع بداية الاستشراق إلى القرن الثانى عشر ففى عام ١١٤٣ م تمت ترجمة القرآن لأول مرة إلى اللغة اللاتينية ، وكان ذلك على أرض الأندلس ، وفى هذا القرن أيضاً ظهر أول قاموس لاتينى عربى .

وفى القرن الثالث عشر ، والرابع عشر بلبل راييموندوس لالوس - المولود فى ميورقة - جهوداً كبيرة لإنشاء كراسى لتدريس اللغة العربية وكان قد تعلم العربية .

« وكان الهدف من هذه الجهود فى ذلك القرن والقرون التالية هو التبشير : وإقناع المسلمين بلغتهم ببطلان الإسلام واجتذابهم إلى الدين المسيحى » (١) .

فحركة الاستشراق قامت أول ما قامت فى رعاية الكنيسة الكاثولوكية ، وخضعت لإشراف مباشر من كبار أجبائها ، يذكر المؤرخ المبنانى المسيحى فليب دى - طرازى أنه « راح البابوات فى القرنين الثانى عشر والرابع عشر يغرون قصّادهم ورسلمهم ورهبانهم بتعلّم العربية ترويحاً لخطتهم الكاثولوكية ، وقرر مجمع فيينا المنعقد فى سنة ١٣١١ م برياسة البابا إقليميس الخامس : أن تؤسس دروس عربية وعبرية وسريانية فى روما ، على نفقة الخبر الأعظم ، وفى باريس على نفقة الملك ، وفى أكسفورد ، وبولون على نفقة الرهبان ، وذلك لكى يكون منهم

(١) بارت ص ٩. الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية .

المبشرون والوعاظ الذين يطوفون بالبلاد الشرقية ، وكان سفراء الفاتيكان مكلفين من قبل البابا بمراقبة دروس العربية (١) .

ومن المعروف أن النهضة الأوروبية قامت في أواخر القرن الخامس عشر لتخلص الأوربيين من الاعتقادات والتقاليد البالية والفاسفات الرثة والرجوع إلى العلوم اليونانية والرومانية ، وتلك هي النهضة الفكرية المعروفة بـ *Renaissance* وفي الأدوار الأخيرة من هذه الحركة ازداد ميل القوم في أوروبا إلى معرفة الشرقيين وطرق تفكيرهم ، إذ أن بين اليونان والرومان وبين الشرق صلاة دموية ، وعلاقات روحية أدبية ويصعب فهم فريق دون فهم الفريق الآخر فجاء الانتقال من العلوم اليونانية اللاتينية إلى العلوم الشرقية سهلاً طبيعياً .

ويعدون من متأثر البابا « لاون العاشر » أنه احتفل سنة ١٥١٤ م بافتتاح أول مطبعة عربية في فانو على ساحل الإذرياتيك (٢) .

• • •

وإذا كان الاستشراق هو اهتمام الغربيين بعلوم الشرق كما قلنا ، فأعتقد أن بداية الاستشراق على هذا الأساس هي ولاشك .

فتوحات العرب في الأندلس ، واستيطانهم بها حيث أنشأوا مدينة زاهية زاهرة بالمعازف والفنون ، اقتبس منها الأوربيون قسطاً وافراً ، فقد كانت أوروبا قبل الفتوحات الإسلامية تسبح في دياجير الظلام ، وقد بددت الجبضيرة العربية هذه الدياجير الجالكة ، وأصبح العرب أساتذة

(١) دي طرازي - خزائن الكتب العربية ٥٧٧/٢ وانظر المستشرقون لنجيب المصطفى ١٥٢/١ .

(٢) انظر - دي طراز - خزائن الكتب العربية ٥٧٨/٢ .

للأوربيين . ، وأصبح العرب فيما بين القرن الثامن وأوائل القرن الثالث عشر الميلاديين حملة مشاعل الثقافة والحضارة في ربوع العالم أجمع ، وكانت الحضارة العربية هي أساس النهضة في أوروبا ، وقد كتبت إسبانيا العربية الإسلامية صفحة من أروع صفحات تاريخ الحضارة في القارة الأوروبية والعصور الوسطى . يشهد بذلك الكاتب الإسباني الكبير بلاسكو ايبا في كتابه (في ظل الكاتدرائية) حين يتحدث عن بلاده فيقول : « في إسبانيا لم تأت النهضة من الشمال مع الجحافل البربرية ، وإنما أتت من الجنوب مع الفاتحين العرب ، لقد كانت حملة حضارية أكثر مما كانت غزوا . ومن هنا أتت إلينا هذه الثقافة الشابة القوية سريعة التقدم بطريقة مذهلة . . . فقد جاء من الشرق مع هؤلاء الغرباء الحرير والقطن والبن والليمون والبرتقال والرمال وكذلك السجاد والمنسوجات والتيل والمعادن الدمشقية والمساحيق ، ويفضلهم كذلك عرف العك العشري والجبر والكيمياء والطب وعلم الكون والشعر المقفى - إن فلاسفة اليونان بعد أن كانوا على وشك الانطواء في الذسيان قد استعادوا مكانتهم حين لازموا العربي في فتوحاته ولقد سيطر أرسطو على جامعة قرطبة الشهيرة » (١) .

ويذكر جازودي المعاصر أنه قبل نهاية القرن التاسع الميلادي ترجمت إلى العربية مؤلفات أرسطو وجاليلوس وأفلاطون وبطليموس وأرشميدس وكذلك ميكانيكا هيرون وكتاب (الأشكال القمعية) ومن سنة ٨١٣-٨٣٣م فترة لم تكن أوروبا قد تعلمت القراءة ! أنشأ المأمون في بغداد أكاديمية ضخمة (بيت الحكمة) أصبح بفضلها معرفة الثقافة اليونانية ميسوراً لجميع قراء القرآن وهكذا فإن الثقافة العربية تعبر عن الوجه الأساسي لعصر النهضة الأوروبية ، وهو الوجه الإنساني : أي بحث الماضي .

(١) روجيه جازودي - أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية مجلة الطليعة العدد ١ سنة ١٩٧٠ .

ومن الجسور التي اجتازت عليها علوم الشرق إلى الغرب : الحروب الصليبية التي تعتبر من أهم وسائل الاحتكاك الفكري بين العالم الإسلامي والعالم الأوربي ، وبها تعرف أبناء أوربا بذخائر العرب الرياضية والفلكية والطبية والفلسفية .

يقول برنال : إن "فضل أعظم الفضل للعلماء العرب في الحفاظ على هذا التراث وتدوينه ونقله والتأليف فيه ، وإن العلماء العرب قد بلغوا في ذلك شأواً ، وأنهم تفوقوا على الإغريق ، إذ جعلوا العلم سهلاً مستساغاً فأقبل الناس على النهل منه ، وكانت ميزة تفرد بها العلم العربي .

لقد أدرك الغربيون فضل العلماء العرب ، وكانت الجامعات الإسلامية في الشرق معقد آمالهم ، وكعبة قصادهم ، وكان علماء المسلمين في تلك الجامعات يرحبون بضيوفهم وتلاميذهم ، وأخذوا ينقلون هذه الدفاتر العنصرية ويترجمون هذه الكتب العربية إلى اللاتينية .

تقول المستشرقة الدكتورة « سيجريد هونكة » في كتابها فضل العرب على أوربا أو شمس الله على الغرب : إن أوربا تدين للعرب وللحضارة العربية ، وأن الدين في عنق أوربا وسائر القارات الأخرى للعرب كبير بجداً ، وكان يجب على أوربا أن تعترف بهذا الصنيع منذ زمن بعيد ، ولكن التعصب واختلاف العقائد أعشى عيوننا ! وترك عليها غشاوة حتى إننا نقرأ ثمانية وتسعين كتاباً من مائة فلانجد فيها إشارة إلى فضل العرب ومنا أسلوهم إلينا من علم ومعرفة ! اللهم إلا هذه الإشارات العابرة

(١) المستزيد أن يرجع إلى كتاب حضارة العرب لمستاف لوبون ، والعرب في أوربا للدكتور أنطونيو بونيتو وبنيامين الدكتور فيليب حتى دراسة المشرقيات في أوربا . مجلة الهلال نوفمبر سنة ١٩٢٤ تجد كثيراً من التفاصيل التي توضح أثر الحضارة .

إلى أن دور العرب لا يتعدى دور ماعى البريد الذى نقل إليهم التراث اليونانى .

ويذكر المؤلف فيليب دى طرازى فى الفصل التاسع من كتابه خزان الكتب :

« إن الاستشراق قام فى بداية أمره لغاية دينية محضة ، ثم توسع علماء الاستشراق فجعلوه سياسيا ولغويا معاً » .

وقد مضى الكلام عن التوجيه الدينى للاستشراق كما ذكرنا عند بارت الألمانى وكما رأيناه من فعل البابوات .

ولنقف عند قول طرازى « سياسيا » لئلا نرى نصيب السياسة فى توجيه حركة الاستشراق .

• • •

رأينا أن حركة الاستشراق بدأت دينية فى أول نشأتها ، وأخذت الطابع الثقافى قبل الغزو الاستعماري ، وأول جماعة أسست لخدمة الاستشراق والانتفاع بجهد رجاله سياسيا قامت فى فرنسا فى سنة ١٧٨٧ م تحت إشراف وزارة المستعمرات ، ولم يكن حرص ملوك فرنسا بأقل من حرص أعيان الكنيسة على إيفاد بعثات إلى الأمصار العربية لحلب ذخائر تراثها ، وكان سفراؤهم يندبون رسميا لهذا العمل السياسى ، فيذكر صاحب المستشرقون (نجيب الحقيقى ج ١ / ١٥٥) أن مكتبة باريس الوطنية المنشأة

(١) انظر مجلة الهلال فبراير سنة ١٩٢١ العلوم الشرقية فى مدارس أوروبا وعدد نوفمبر سنة ١٩٢٤ تاريخ دراسة الشرقيات فى أوروبا .

سنة ١٦٥٤. تحوى ستة ملايين من الكتب والمخطوطات منها سبعة آلاف مخطوط عربي ، بينها نفائس علمية وأدبية وتاريخية قلما توجد في غيرها ! وقد تكونت هذه المكتبة على أيدي المستشرقين الذين أوفدهم الوزير كولبر إلى الشرق وما أرسله لها نابليون من حملته على مصر ، وما ابتاعه قنصل فرنسا بالقاهرة ! وهكذا تجمع للمكتبة قطع من القرآن على الرق من القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة .

وفي كتاب « خزائن الكتب العزبية » ٥٨٧/٢ أن في مكتبة دير الشوير ببلبنان مخطوطة من كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان على هامشها حاشية أثبتها (أبو النصر الخازن) الذي كان قنصلا لفرنسا في بيروت على عهد الملك لويس الرابع عشر ، وتنص الحاشية على أنه :

« في سنة ١٦٧١ م أرسل على الجناح الملك لويس الرابع عشر رسوله إلى جميع بلدان الإسلام لشراء المخطوطات وزود مبعوثيه بأوامر شريفة إلى جميع القناصل الفرنسية ليضمخوا رجالهم وأموالهم في خدمة هؤلاء المبعوثين »

وتفيد الحاشية أن مستشارا للملك توجه إلى قبرص ، فالشام ، وقصر قسلا ميول ، في بغداد ، وظفر من كل بلد منها بكثير من المخطوطات .

وقد أدت الأطماع الأوروبية الاستعمارية إلى حرض دول أوروبا على اقتناء كنوز الشرق العربي والإسلامي والكشف عن الحضارة العربية والتراث الإسلامي ، فأنشئت كل دولة إلى مستشرقين فضمهم ملوكها إلى حاشيتهم أمناء أسرار ، وتراجمة ، وانتدبوا للعمل في سلكي الجيش والدبلوماسية إلى بلدان الشرق ، وولاهم كراسي اللغات الشرقية في كبرى الجامعات والمدارس الخاصة والمكتبات العامة والمطابع الوطنية ،

واجزّلوا عطاءهم في الحل والترجال ، ومنجّوهم : ألقاب الشرف
وعضوية المجامع العلمية (١)

ومضى الاستشراق والغزو الاستعماري فترة طويلة في طريق واحد
فأخذ المستشرقون يقلّبون البحث في الآداب الغربية ولغتها وتاريخها
وساعدوا على تحقيق عدد من المخطوطات التي نقلوها إلى مكتبات بلادهم
أو استنسخوها على ذمة نشرها محققة ، وقامت من أجل ذلك صناعة
نشر التراث العربي الإسلامي في عدد من العواصم والمدن الكبرى في أوروبا ،
والمستشرق (كابتاني) الذي أنفق جهده وباله في تاريخ حركة الفتح
الإسلامي سجل في مقبلة (جولات الإسلام) : اعترافاً صريحاً بأنه إنما
يريد أن يفهم سر المصيبة الإسلامية التي انتزعت من الدين المسيحي ملايين
من الأتباع في شتى أنحاء الأرض (٢) .

والبحث العالمي متى انحرف عن غايته سواء كان هذا الانحراف
لمصلحة دينية أو سياسية ، أعوزته النزاهة التي هي جوهر البحث ، والحرية
التي هي مناط سلامته .

وقد رأينا تفسيرات بعض هؤلاء المتعصبين مشحونة بأباطيل يزعمون
أنها مما هدي إليه استقرار أوثم لبرائنا ، ويفرضون لها حرية علمية حيث
يسوقون أدلة وشواهد من نصوص في التراث انحرف بها الهوى والتعصب
فصلوا ضلالاً بعيداً .

وزأيتا منهم من يجرد نفسه للبحث النزيه ثم يخون الحق ، ، أثر أنما
يسيطر على ذهنه ويسجّله عقله الباطن من أفكار سابقة عن عقيدة المسلمين
وتاريخهم ، يعز عليه أن يتخلص من احتكامها في توجيه النصوص .

(١) المستشرقون ١١٤٩/٣

(٢) تراثنا بين ماضٍ وحاضر ٥٤ .

والمستشرقون ثلاثة ضروب :

١ - ضرب لم يملك ناصية اللغة فأخطأ في نشر الكتب ، وفي فهم النصوص ، لكنه حفل بأمور شكلية لا فائدة لنا منها .

٢ - وضرب أثرت في دراساتهم مآرب السياسة والتعصب للدين ، فوجهوا الحقائق وفسروها بما يوافق أغراضهم أو ما يسعون إليه ، ولعل هذا الضرب هو الذى دفع الشرقيين من المسلمين العرب أن يرتابوا بالمستشرقين جميعا ، لأن من المؤسف أن يستخر هؤلاء العلم الذى يسمو به الإنسان لإذلال الإنسان أو استعباده أو الطعن على تراثه وعقيدته بغير الحق .

٣ - لكن فريقا ثالثا أوتي الكثير من سعة العلم والتمكن من العربية والإخلاص للبحث ، والتحرر والإنصاف ، فكانت دراساتهم مثمرة وأعمالهم مباركة وكانوا جديرين بكل إجلال .

وفي العصر الحديث :

ظهرت دوافع أخرى للاستشراق منها : الدوافع الاستعمارية والدوافع العلمية البعثة الخاصة ، وانكشبت الدوافع الدينية وتضاءلت ولكنها لم تنعدم ، وكثيرا رأيناهم يوازنون بين الآداب العربية والآداب الأجنبية ، أو بين العلوم العربية والعلوم الغربية ، ليخرجوا دائما بتفضيل الآداب الغربية على الآداب العربية والإسلامية ، وبالتالي إلى إبراز نواحي النشاط الثقافى للغرب ، وتفضيلها على أمثالها في تاريخ العرب وآدابهم .

فإذا عندما تناولوا تصحيح النصوص رأينا من يقول : إن هذا منهج اتبعوه في نشر آدابهم القديمة ، ثم انتقل إلى العرب بعد ذلك ، وإننا لاننكر أن هذا المنهج اتبعوه في نشر تراثهم ، لكن الذى ننكره أننا أخذنا

هذا عنهم : !! فهذا المنهج عندنا كما سبق أن رأينا بالتفصيل منذ العصور الأولى للإسلام ، ولكي لا أعظمهم حقهم أقول :

إنهم هم الذين أدخلوا هذا المنهج عن العرب ، فأحيوا به تراثهم ، ثم نقلوه إلينا بعد أن أفادوا به وأضافوا إليه .

أخذ الأوروبيون عن العرب كل ما نفعهم يوم نهضتهم من ضروب المعارف البشرية ، وهامهم اليوم يعيدون إلينا شيئا مما تعلموه من أجدادنا وزادوه بعلمهم ، وبارتقاء الزمن وتداول الأيام ، وهذه سنة المدنيات التي درجت عليها أجناس البشر ، والعالم فريسة العامل ، ومن كدح ربح ، تقلبت على الحضارة أيد كثيرة ، منذ دون تاريخها ، واليوم وصلت إلى هذا المظهر الباهر ، ولا غضاظة على المتأخر إذا أخذ عن المتقدم وما غاينهم من هذا التفاضل إلا خلاق تحاذل وروحي وشعور بالنقص في نفوس الشرقيين ! وحملهم من هذا الطريق على الرضا بالخضوع للمدنية العادية الغربية .

وإن الباحث يرى أن الأطماع الاستعمارية الأوروبية بدأت في العالم العربي والإسلامي منذ مطلع التاريخ الحديث ، حينما كان الشرق العربي خاضعا للحكم العثماني ، وسارت حركة الاستشراق مع هذه الحركة الاستعمارية في طريق واحد ، ولما أصاب الدولة العثمانية الضعف الشديد كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هي الصورة الإيجابية العسكرية لبداية الأطماع الاستعمارية في الشرق العربي ، ونستطيع أن نقول باطمئنان : إنها أيضا بداية الاستشراق القائم على دواعي استعمارية .

وكانت حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) أولى الحملات الغربية في التاريخ الحديث ، كانت هذه الحملة مجهزة ببعثة علمية قوامها (١٣ م - تحقيق التراث العربي)

علماء أعلام في كل ضرب من ضروب ثقافة ذلك العصر منها : الإثريون والمهندسون والأطباء والمؤرخون والمستشرقون والمترجمون ، اللبنانيون والمصريون والسوريون من أمثال ميخائيل صباغ (١٧٨٠ - ١٨١٦) الذى اتصل بالمستشرق دى سامى والمستشرق كاترمير وعمل فى المكتبة الوطنية بباريس ، وإلياس بقطر من مصر (١٧٤٨ - ١٨٢١) أستاذ العربية فى مدرسة اللغات الشرقية بباريس ، ونقولا الترك ، ورفائيل زخور المولود فى القاهرة من أصل حلبى ، وقد علّم العربية فى باريس ، ثم جعله محمد على مديراً لمطبعة بولاق فترجما فى مدرسة الطب ، وكان العضو الشرقى الوحيد فى المجمع العلمى المصرى .

قدم هؤلاء الفرنسيون مزودين بمدنيّتهم الحديثة ، وتقابلوا بهذه المدنية الحديثة مع مدنية العثمانيين ، فكانت الغلبة للمدنية الحديثة .

ومنذ ذلك الوقت أدرك العرب والمسلمون أهمية الحضارة ، وأيقنوا أنه لا حياة لشعوب الشرق العربى إلا باتخاذ الوسائل الحديثة حتى تقاوم الغرب بأساليبه .

نشرت حملة نابليون بحوث علمائها ورسومهم وخرائطهم فى كتاب وصف مصر (١٨٠٩ - ١٨١٣) ثم حلّ شامبليون رموز الكتابة الهيروغليفية بقراءة حجر رشيد (١٨٢٢) وألف لها أجرومية ومعجما (١٨٣٢) فوضع أساس علم الآثار المصرية ومهّد السبيل للعلماء للتقريب عن عالم عظيم مفقود .

وفى فترة حكم محمد على فى مصر توافد عدد كبير من المستشرقين ، فقد رأى محمد على تدعيم الجيش المصرى من أجل تحقيق سياسة تكوين

دولة واسعة يحكمها طوال حياته ويتوارث أبناؤه الحكم فيها من بعده ، كما رأى أن ينشئ المعاهد والمدارس العليا ، من أجل مدّ الجيش بحاجاته من الأطباء والمهندسين والمهنيين وغير ذلك ، واعتمد على خبراء أجانب في تدريب الجيش ، وفي المعاهد والمصانع ، ولذا قدم إلى مصر كثير من هؤلاء الخبراء واستشرق بعضهم وعاش طوال حياته في مصر وتأثر بالحياة الشرقية .

دخل المستشرقون بلدان العرب والإسلام لأغراض غير علمية أول الأمر كما ذكرنا ، ثم استحوّلت حركة الاستشراق إلى أغراض عامة بعد ذلك .

ريخارد المستشرق (بارت) (١) منتصف القرن التاسع عشر موعداً أصبح فيه الاستشراق علماً بعد أن تخلص المستشرقون من الآراء القديمة ومن كل ألوان الانعكاس الذاتي ، وبعد أن اعترفوا للشرق بكيانه الخاص وحياته الخاصة ، وعند ذلك اجتهد المستشرقون في نقل صورة موضوعية للشرق وفهم الموضوعات الشرقية فهما موضوعياً ، واستمرت جهود المستشرقين نحو تنقية الاستشراق من شوائبه الدينية والاستعمارية حتى تاريخنا المعاصر حيث وصل الاستشراق إلى مرحلة التحول النهائي فأصبح علماً قائماً على النقد « فلماذا وضعنا — بقصد التبسيط — منتصف القرن التاسع عشر فلاننا نعني بهذا فقط أن الصفة العلمية بالمعنى الحديث ظهرت في هذا الوقت على الاستشراق بوضوح أكثر من ذي قبل » .

وقد ظهر نشاط الاستشراق والمستشرقين خلال القرن التاسع عشر في صور متعددة منها :

(١) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية ص ١٧ .

١ - الجمعيات الآسيوية والمعاهد الشرقية :

وهي جمعيات أنشأها المستعمرون أول الأمر للدراسة شئون المستعمرات التي يحكمونها ومعرفة لغاتها، وتاريخها، ومن أشهرها : الجمعية الآسيوية بلندن التي أسست سنة ١٧٢٣ م ، والجمعية الآسيوية بفرنسا سنة ١٨٢٠ ولكل منهما مجلة مشهورة تعنى بالبحوث الإسلامية والشرقية والعربية ، كما تقوم بنشر الكتب العربية المخطوطة نشرأ علمياً ، تعنى فيه بالتعليقات والفهارس المنظمة وترجمة المختارات من النصوص .

وقد صار لكل من ألمانيا وإيطاليا وأمريكا جمعيات آسيوية ذات نشاط ملحوظ وتعددت معاهد الدراسات الشرقية ، ومن أشهرها معاهد روما وموسكو وطشقند ومليد ولندن وباريس .

٢ - المؤتمرات :

ومن نشاط المستشرقين المؤتمرات التي تعقد في المدن الكبرى ، ويدعى إليها المستشرقون من مختلف الدول ، كما يدعى إليها الأفذاذ من علماء الشرق ، وتلقى فيها البحوث وتدار المناقشات ، وقد كان لهذه المؤتمرات أثر واضح في نهضة التحقيق عند العرب إذ كان من علماء الشرق الذين حضروا هذه المؤتمرات عبد الله فكري وأحمد زكي وأمين الحولي وعائشة عبد الرحمن وغيرهم من الأوائل الذين لهم باع في هذا الحقل .

وقد عقد أول مؤتمر في باريس سنة ١٨٧٣ ثم توالى المؤتمرات وصارت تعقد دورياً كل ثلاث سنوات . وبلغ عدد الدورات ستاً وعشرين دورة عقدت كلها في مدن أوربية ما عدا الدورة الثالثة والعشرين التي عقدت في تركيا سنة ١٩٥٤ والدورة السادسة والعشرين التي

عقدت في نيودلهي سنة ١٩٦٤ وتقرر فيها عقد الدورة التالية في أمريكا « (١) .

٣ - جمع نفائس المخطوطات :

وقد عتوا بجمع المخطوطات أيام محنة المسلمين في الأندلس وضمولية وفي أيام الحروب الصليبية ، وعند ما دخلوا بلادنا فاتحين ، حتى تجمع في مكتبات الغرب ما يزيد على ربع مليون كتاب !!! ومن أشهر هذه المكتبات : مكتبات برلين ، وباريس ، والمتحف البريطاني بلندن ، وليندن في هولندا والإسكوريال بإسبانيا ، وروما وضمولية بإيطاليا ، ولينتنجراد ومونسكو بالاتحاد السوفيتي وبرنستون بأمريكا (٢) .

أشهر المستشرقين :

لا يتسع المجال للذكر أشهر المستشرقين في كل بلد فهم كثير وللمجال سأكتفي بذكر عدد قليل ممن ذاعت شهرتهم ، وكان لهم أثر واضح في نهضة التحقيق ، وأدوا خدمات عظيمة للغة العربية وآدابها وعلومها . ومن أشهر المستشرقين الفرنسيين .

دي ساسي : وهنا أستمح بحكم الوقفة هنية لما لهذا المستشرق بالذات من أثر واضح في سائر المستشرقين في أنحاء أوربا إذ يسميه بعضهم (أبا المستشرقين) فالكثير منهم تتلمذ على يديه في فن التحقيق والنشر ، ويعتد من أساتذة العربية الأول في أوربا كلها .

« كان سلفستر دي ساسي ، بالإضافة إلى ما قام به من نشرات ، يعمل

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتابي السفر إلى المؤتمر لأحمد زكي ومؤتمر المستشرقين الدولي في نيودلهي (عائشة عبد الرحمن ضمن كتاب تراثنا بين ماض وحاضر) .

(٢) للمستزيد أن يرجع إلى كتاب المستشرقين لنجيب المصطفى ١ : ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٤٤٠ .

مدرسا أولا وقبل كل شيء ويرجع إليه فضل تحول باريس إلى مركز الدراسات العربية وكعبة أمتها التلاميذ والعلماء من مختلف البلاد ، ليتعلموا على يديه .

ذهب إليه من ألمانيا على سبيل المثال لا الحصر جيوج فياهلم فرايتاج (١٧٨٨ - ١٨٦١) مؤلف المعجم العربي اللاتيني الذي لا يزال يستعمل إلى اليوم ، وجوستاف فلوجل (١٨٠٢ - ١٨٧٠) الذي نشر القرآن ونشر فهرسا لآيات القرآن ، وكتاب الفهرست لابن النديم ، وكتاب كشف الظنون لحاجي خليفة وهانرش ليبرشت فلايشر (١٨٠١ - ١٨٨٨) ...
اللى أخرج طبعة دقيقة من تفسير البيضاوى ما زالت تستعمل إلى يومنا هذا (١) .

تثقف دى ساسى بالأدبين ، اللاتينى واليونانى ، وحببت إليه العربية فأخذ يدرسها مع العبرية والفارسية والتركية ! وقد أحسن من اللغات الأوربية : اللاتينية ، والألمانية ، والإسبانية ، والإيطالية ، والإنجليزية ، ثم تعرف إلى يهودى يقيم فى باريس ، فزاده تصلعا من العبرية والعربية فأكب عليهما إكباباً هزله وأرغمه على الاكتفاء بهما .

وفى سنة ١٧٧٨ عينه الملك واحداً من ثمانية أعضاء فى جمعية نشر كنو المخطوطات الشرقية فى مكتبة باريس الوطنية ، فلما باغ الثانية والثلاثين من عمره كان فى طليعة المستشرقين العالمين ، ومن أعضاء مجمع الكتاب والآداب سنة ١٧٨٥ .

وفى سنة ١٨٢٢ ألف بمساعدة بعض مريديه الجمعية الآسيوية وأنشأ مجلتها الشهيرة ، فانتخب رئيساً لها ، وقام على رئاستها ست عشرة سنة

(١) انظر الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية ص ١٨ .

ومات سنة ١٨٣٨ بعد أن قضى حياته في خدمة الاستشراق بالتعليم والتصنيف والتحقيق والترجمة ، وتأسيس الجمعية الآسيوية وإصدار مجلتها فعد إمام المستشرقين في عصره ، واختلف العلماء من أوروبا قاطبة عليه ، وأخذوا عنه ، ونظموا الاستشراق في بلدانهم على نمطه (١) .

ونعرف ممن تتلمذ عليه من العرب : رفاعه الطهطاوى وميخائيل صباغ ، وغيرهما ، ونعرف من آثاره التي نشرها : جزءاً من كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ونبذة من المواعظ والاعتبار - وكلاهما للمقريزى - ومقامات الحريري .

ونعود إلى المستشرقين على وجه العموم فنذكر مع غيرنا أن الجهد الذى بذله المستشرقون في إحياء التراث العربى جهد لا يستطيع إنكاره ، فهم كانوا أساتذة الحيل الحاضر في الطريقة العلمية التي جروا عليها ،

ومع هذا فلنبي أكرر القول :

إن تحقيق النصوص وتوثيقها فن عربى أصيل يتجلى في معالجة أسلافنا الأقدمين لرواية كتب الحديث واللغة والشعر والأدب والتاريخ في دقة وأمانة ونظام بارع ، ولكن المستشرقين تبنا إحياء هذا الفن في هذه العصور القريبة ونبغ من بينهم علماء أمناء قاموا بنشر عيون ثمينة من التراث العربى على الوجه الأمثل منهم :

وستنفيلد الألمانى (١٨٠٨ - ١٨٩٩) الذى ألف وحقق نحو مائتى كتاب بين صغير وكبير (١) .

(١) انظر المستشرقون ١/ ١٧٩ .

(٢) معجم . مطبوعات سر كيسى للنشر ١٩١٧ - ١٩١٨ .

وبيفان البولندي (١٨٥٩-١٩٣٤) ناشر نقائص جرير والفرزدق ،
وتحقيقه لها وتفسيره للألفاظ التي لم ترد في المعاجم مما يذكر له بالتقدير .

لايل الإنجليزى (١٨٤٥ - ١٩٢٠) محقق شرح المفصليات لابن
الأنبارى .

نجابر الألماني (١٨٦١ - ١٩٢٩) محقق ديوان الأعشى في عناية
فائقة وتخرىج مستفيض :

ونعرف من المستشرقين الإنجليز أيضاً :

مرجليوث ونيكلسون وجب .

ومن الألمان غير من ذكرنا : تولدكه وبروكلمان ومن الهولنديين
دوزى ١٨٨٣ ودى غويه ١٩٠٩ وجولد تسهر ١٩٢٩ وجويدى الكبير
وابنه جويدى الصغير من إيطاليا .

وقد استعانت بالكثير منهم الجامعة القديمة في التدريس ، وتتلهم
عليهم كثير من كبار أدبائنا في مقدمتهم : الدكتور طه حسين وقام
المستشرق الألماني (١) برجشتراسر بتدريس (أصول نقد النصوص ونشر
الكتب) في كلية الآداب سنة ١٩٣١ وقد طبعت هذه المحاضرات في دار
الكتب المصرية سنة ١٩٦١ بمعرفة أحد تلاميذه (٢) .

(١) كتاب المستشرقون لنجيب العقيقى كفىل بأن "يبين ضخامة الجهود التي قام بها
هؤلاء المستشرقون وهذا الكتاب في طبعته الأخيرة بدار المعارف يقع في أربعة أجزاء
أى في ١٤١٤ صفحة .

(٢) جمعها الدكتور محمد حمدى البكرى وأشرف على طبعتها تحت عنوان (أصول
النقد النصوص ونشر الكتب) في مركز تحقيق التراث ، وأخلاف إلى المطبوع من عنده
كما حذف منه - وبذلك فهذه النشرة لا تمثل وجهة نظر برجشتراسر تماماً بل هي خليط من
برجشتراسر والبكرى .

وإلى جانب من ذكرنا لالتزال فلمس صنيع المستشرقين المعاصرين في خدمة التراث ، ولعل أقرب مثال : ما رأينا بأعيننا في الجامعة العربية حيث كان استقبال الدكتور سلفادور جوميز نوجاليس ، أستاذ تاريخ الفلسفة الإسلامية في جامعة مدريد بإسبانيا ورئيس جمعية الصداقة العربية الإسبانية ونائب رئيس الجمعية الدولية لفلسفة العصور الوسطى :

وبهمنا في الموضوع أنه مدير مشروع إحياء الفلسفة الإسلامية الأندلسية الذي يشرف عليه المجلس الأعلى للبحوث بوزارة الثقافة الإسبانية التي خصصت لهذا المشروع ستة ملايين بيزيتا .

وقد استعان في هذا المشروع بالعلماء العرب نذكر منهم : الدكتور محمود قاسم والدكتور صلاح فضل في أثناء دراسته في إسبانيا .

والدكتور أنوجاليس المذكور يعمل منذ سنة ١٩٧٣ ، في تحقيق كتاب النفس لابن رشد ، وقد قام بهذه الجولة في البلاد العربية بحثا عما يكون هناك من مخطوطات للفيلسوف العربي ابن رشد (١) .

وجمعية المستشرقين الألمان المنشأة سنة ١٨٤٥ في هاله أخذت على نفسها دراسة تراث العرب ، وتحقيق ونشر ذخائره ، ومواصلة مباحثه في المعاهد والجامعات ، أو أنشأت عدة فروع في الشرق من أهمها : فرع الآستانة سنة ١٩١٨ الذي تولى الإشراف عليه وتأسيس مكتبته المستشرق ريتز فقام مع غيره بنشر طائفة من كتب التراث الهامة منها مقالات الإسلاميين للأشعري ، والوافي بالوفيات للصفي بت تحقيق ريتز ، والمختضب لابن جني بت تحقيق بربجشتراسر .

(١) انظر نشرة أخبار التراث العربي (معهد المخطوطات بالجامعة العربية)

ثم فرغ القاهرة الذى سمي بمعهد الآثار وكان يديره رومر الذى حقق الجزء التاسع من كنز الدرر وجامع العصر للداوى ، ثم معهد الدراسات الشرقية فى بيروت سنة ١٩٦٠ ومن جهوده إتمام نشر كتاب الوافى بالوقيا للصغلى ، وطبقات المعزلة بتحقيق السيدة فليتسر دى فالد من معهد إستانبول وكتاب نور القبس المختصر فى المقتبس للمرزبانى ، اختصار الحافظ اليونى بتحقيق زهايم من جامعة فرانكفورت .

* * *

وفى القرن الماضى عندما نشطت حركة الاستشراق رأى المستشرقون أنفسهم أمام خضم زاخر من مخطوطات التراث العربى ملأت مكتباتهم ، واتى جُمعت قبل ذلك على أيدي غيرهم ، من الباحثين عن كنوز الشرق الدارسين لعقليته وتاريخه وحضارته ، هذا التراث الذى لفت أنظارهم ووجه اهتمامهم إلى ما فيه من علوم وفنون من أدب وحكمة ، هذا التراث الذى كان يوما من الأيام درر مكتبات المشرق والمغرب العربيين مثل :

بيت الحكمة ببغداد ، والعزير بالله الفياطمى بالقاهرة ، والمدرسة النظامية ، وخزائن كتب النجف الأشرف ، وخزانة سيف الدولة بحلب ، والمدرسة النورية ، ومكتبة أبى الفداء بحماه ، والظاهرية بدمشق ، وبنى عمار بطرابلس .

وكذلك فى المغرب :

مكتبة الزهراء بقرطبة ، والجامع الأعظم بالقيروان ، وجامع الزيتونة بتونس ، وجامع القرويين بفاس ، والحكمة بمراكش ، والجامع الأعظم بمكناس .

هذا التراث الذى ملأ كل هذه المكتبات وظهرها لم يبق محفوظا

بل تشتت شمله وتفرق جمعه ! وتلف بعضه على أيدي الحملات الأوربية
التي أغارت على الشرق فأضاعت منه الكثير وحملت معها ما استطاعت
حملة ، كما تلف بعضه على أيدي العرب أنفسهم نتيجة اختلافهم في
المذاهب والآراء وقضى على معظمه في الشرق (هولاء) التتري في
حملته المشهورة على بغداد سنة ٦٥٦ هـ .

وانتقل الكثير من هذا التراث الضخم إلى أوروبا الظافرة التي كانت
تجاول جهلها جمعه من كل أنحاء العالم العربي ، الذي كان في سبات عميق
لم يفق منه إلا وقد رأى أنه باعه بثمن بخس دراهم معدودة ، وهكذا استطاع
الغرب أن يمتلك من تراثنا أكثر مما نملك ! ولعل هذا يفسر لنا السرف في
ذلك الخضم الزاخر من مخطوطاتنا العربية التي نجدها ونسمع عنها في
مكتبات العالم الأوربي وغيره .

ومما لا شك فيه أن العلوم العظيمة والحكم الغالية والخبرات الجمة التي
احتوتها هذه المخطوطات كانت أول بصيص من النور أضواء للغرب طريقه
كما أسلفنا ، حيث ترجمت أكثر المخطوطات العلمية وتمثلها كثير من
الباحثين ، وأخذوا ما فيها من نظريات غيرت مجرى حياتهم من بداوة
إلى حضارة ، ومن عصور وسطى سيطرت عليهم فيها خرافات الجهل
وأساطير الأوهام ، إلى عصور حديثة راقية مملوءة بالعلم والعرفان !!!

وإذا كان تراثنا بهذه القيمة فلا عجب أن يهتم المستشرقون بجمعه
وفهرسته وتقديمه إلينا محققا مدروسا ، وقد يقضى المحقق عمره في نشر
كتاب واحد من هذا التراث (١) .

(١) استمر كراتشكوفسكى يعمل عشرين عاما في تحقيق رسالة الملائكة لأبي العلاء المصنف
مع المخطوطات المبرية ١٢٦ . وفلوجل استمر ٢٠ عاما في جمع المخطوطات لكتاب الفهرست =

لكن يمكن القول بصيغة عامة : أن تحقيق المستشرقين للمخطوطات العربية فيما قبل القرن التاسع عشر كان متواضعا ساذجا ، وأن ما تم خلاهه وابعده كان جيدا ، فقد توافرت للقائمين عليه وسائل المعارضة بين النسخ المختلفة للكتاب الواحد ، والثقافة الواسعة ، والتمكن من العربية ، فقد تموا النص و صححوا أخطائه ووضحوا إشاراته ، و ضبطوا أعلامه ، وألحقوا بكل كتاب فهرس فنية متنوعة .

لم يقف جهدهم في جمع المخطوطات على مجرد الاقتناء ، بل فهرسوا ما جمعوه من تراثنا فهرسة علمية دقيقة . تصف معالم المخطوط وتبين حظه من الأصالة ، وتحقق نسبة المخطوط ، وتعرف بمؤلفه وتتبع تنقله بين أيدي المالكين جيلا بعد جيل . ومن ثم انتقلوا إلى المرحلة الثانية فعكفوا على ذلكم التراث في رهبة علمية ينشرون نقائسه تباعا نشرا يعتمد على أدق منهج التوثيق والتحقيق ، وكانوا — والحق يقال — أمناء على النصوص ، لا يبيع أحدهم لقلمه أن يغير كلمة ، أو حرفا منه ، فإذا بدا له أن يستبدل فاء بواو أثبت في المتن رواية الأصل وجاء باللفظ المعدول إليه حاشية على هامش مع بيان وجه العدول عن رواية المخطوط لا

وصحونا من سباتنا فإذا ألوف الذخائر العربية بين أيدينا محورة موثقة نلوذ بها في دراساتها العالية ، ونعد الرجوع إليها في أبحاثنا المتخصصة مدعاة للفخر والمباهاة .

= لابن النديم من مكنتات فينا وباريس وليون ولكنه توفي ولم يتم تحقيقه قتولاه رويدجر وأوجست هويلس فنشراه في ٢٦٠ صفحة ليبزج سنة ١٨٧١ ثم ألحقا ذيلًا في ٢٧٩ صفحة تتضمن التفاسير والتعليقات والاستدراكات بالعربية والألمانية وختماه بفهرس للأعلام (ليبزج ١٨٧٩). ثم جازل المستشرقون على جزمهم ساقط منه في لندن ، أشروا في المجلة الشرقية الألمانية سنة ١٨٨٨ : "وعن : طبعة للولجلال الشمر في القاهرة ، سنة ١٩٣١ ، الناظر نجيب العقبة في ١٧٩/٢ .

ونحن في النشر أعجب !! نقابل صنيع من اشتغلوا من العرب
بنشر المخطوطات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين
بصنيع المستشرقين فروعنا المقابلة ! فأمانتهم في نقل النصوص يقابلها
عندنا عبث بالنصوص ، فيتناولها بالإضافة والحذف والتغيير !! إلى حد
يهدر كل حرمة للنص كأثر تاريخي . ودقتهم في مقابلة النسخ الخطية للنص ،
والتماس الأصالة فيها ، أو التثبت من أصح نسبها ، يقابله عندنا ، إغفال للذكر
النسخة المنقول عنها أو إخراج طبعاث ملفقة مرقعة تنسب إلى المؤلف
القديم دون أن يتصل به نسبها .

وبدا واضحا أن أكثر القوم هنا لم يقصدوا إلى شيء من النشر العلمي !
ولا عناهم أن يثقلوا على أنفسهم ببعض أعبائه وتبعاته ، ولا أن يضبطوا
أقلامهم بشيء من نظمه ومناهجه ، وإنما اتخذوا النشر وسيلة ارتزاق
فحسب ، وجعلوا طبع المخطوطات تجارة لا مجال فيها لتقدير حرمة النصوص ،
أو احترام أمانة العلم .

وليكلم ما يقوله أحد المؤرخين : عارض ما نشره العلماء الغربيون من
المخطوطات العربية بما نشرناه نحن ! قابل مثلا تاريخ الطبري طبعة مصر
بتاريخ الطبري طبعة لندن ، أو تاريخ المسعودي طبعة مصر وطبعة باريس ،
أو الشهرستاني طبعة مصر بطبعة لندن — فماذا نجد ؟ ! نجد أن — مطبوعاتنا
لا تكاد تكون صالحة للاستعمال بالنسبة لرداءة ورقها وكثرة أغلاطها ،
وخلوها من الفهارس ، والخواشي ، والتعليق ، والملاحظات الانتقادية !
فكأنما الغاية من طبعها تجارية ، فقط ، بخلاف الطبعاث الأوربية المحملة
في الغالب بالمقدمات ، والفهارس ، والخواشي ، والتدقيقات ، فلا يكاد
يستغنى عنها طالب (١) .

(١) فيلب حتى . تاريخ دراسة المشرقيات في أوربا مجلة الهلال نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

ولسنا نريد أن نجحف أحداً من جلمائنا في ذلك الوقت حقه ولكننا نحب الحقيقة أكثر مما نحب علماءنا ، أو سواهم ، فقد سمعنا صرخات تتعالى بوجوب النشر العلمى خلال هذه الفترة .

وإذا عدنا إلى المقابلة بين صنيع المستشرقين وصنيع تجارنا كادت تنسينا أننا أصحاب عهد قديم بمثل تلك الدقة المنهجية في الرواية والأداء ، في الشعر والأخبار قبل أن تسمع الدنيا بكلمة الاستشراق .

ونعود إلى تتبع سيرة تراثنا بين أيدي المستشرقين فنراهم بعد أن جدوا في جمعه وفهرسته بتحقيقه ونشره ، انتقلوا به إلى المرحلة الهامة التي من أجلها كان الجهد المبذول فعكفوا على دراسة ذلكم التراث وقد توزعوه فيما بينهم ، بعد أن استعانوا على تحقيقهم بإجادة عدة لغات ! شرقية وغربية فانتسبت آثارهم بالتحقيق ، ودلائل المثابرة والاطلاع ، بعد أن منحهم دولهم المال والرعاية والتشجيع ، ووضعت تحت أيديهم المكتبات العامرة بالبحوث والمخطوطات النادرة . يقول بارت المستشرق الألماني .

« ونحن جميعاً لمتمتعين بهذه النظم ونعترف شاكرين بأن المجتمع متمثلاً في الحكومات والمجالس النيابية يضع تحت تصرفنا الإمكانيات اللازمة لإجراء بحوث الاستشراق وللحفاظ على نشاطنا العلمى في هذا المضمار » (١) .

يلذكر فيليب حتى أن أبناء العربية اعتادوا أن ينظروا إلى لغتهم كأنها موضوع للدرس قائم بذاته ، لعلاقة له بغيره ، أما علماء أوروبا فينظرون إلى العربية باعتبار أنها فرع من اللغات السامية وشقيقة للعبرية ،

والسريانية ، ولا يجيزون لأحد أن يدرسها ما لم يكن قد ضم في دائره اختصاصه الفيلولوجيا السامية ، واللغات المجانسة للعربية المشتقة من نفس الأم التي اشتقت منها العربية (١) .

ولعله بسبب من هذا ما يلقائنا من تهميشات المستشرقين . من إعادة الكلمة العربية إلى ما اشتقت منه أصلا في القديم .

* * *

قدر المستشرقون المخطوطات العربية ، فجمعوها أو ساعدوا على جمعها بهمة لا تعرف الكلل ، ولئن اقتنوا بعضها بالأثمان البخسة ، ومنها ما حمل حملا في عقر دارهم ، فقد طلبوها بالأسفار الطويلة والنفقات الباهظة في مختلف الأصقاع ، حتى توفر لديهم من المخطوطات العربية وحدها أعلاق نفيسة تعد أكثرها من النواذر والأمهات التي خلت منها مكتبتنا .

والمنهج العلمي الذي انتهجوه في نشر مخطوطاتنا عصم معظم أعلامهم من الزلل ، إلى حد بعيد ، فأنطوني ييفان حقق نقائض جرير والفرزدق في ١١٠٢ من الصفحات وحين عثر على خلل في وزن أحد أبياتها بعد نشرها اغتم له غما شديدا (٢) .

وعندما أخذت مطابعا تعيد نشر الكتب التي سبق أن نشرها هؤلاء المستشرقون أغفل بعضهم أسماء المستشرقين ومقدماتهم ومعاجمهم ؟ وشوهت شروحهم واستلزا كتابهم ؟ كتشويه مطبعة السعادة لطبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين للجهمي بتحقيق جوزيف هل ، فقد

(١) انظر تاريخ دراسة الشرقيات في أوروبا . مجلة الهلال يناير سنة ١٩٥٢ .

(٢) العقيقى ١١٢٧/٣ .

تصرفت في نصوص المخطوطات ونسبت بعضها إلى غير صاحبه ، ولن أدع قلمي يثقل عليكم بكثرة المطبوعات التي رأيناها يتجلى فيها العبث ، ولكن سأعطي القلم لأحد أساتذة التحقيق الذين عانوا من هذه الطبعات فإن الدكتور طه الحاجري محقق كتاب البخلاء للجاحظ يقول في مقدمته :

« لم تكد هذه النشرة التي نشرها فان فلوتن (للبخلاء) تصل إلى مصر حتى تلقفها أحد أولئك الذين يتجرون بنشر الكتب ، وهو الحاج محمد الساسي المغربي ، فقلد بها إلى المطبعة (١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م) . دون أن يتكلف شيئا من أوليات ما ينبغي في نشر الكتب ! فلم يحاول مراجعة المخطوط ، وهو قريب منه في دار الكتب المصرية في مجموعة كتب الشنقيطي نسخة مخطوطة عن مخطوطة كبريالي ، التي صدر عنها فان فلوتن - بل لا ملاحظة القراءات التي أثبتتها فان فلوتن في هوامش الصفحات ، أو الملاحظات والإيضاحات التي ذيل بها نشرته - وهي ملاحظات لها قيمتها - بل لم يكلف نفسه الإشارة إلى النشرة التي طبع عنها ، وبذلك جاءت هذه الطبعة المصرية الأولى صورة مشوهة من النشرة الأوروبية ، وظاهر أنه ما كان لنا - والأسف تنفطر منه قلوبنا - أن ننتظر غير هذا في ذلك العهد ، ما دامت آثارنا العقلية ومظاهر مجدتنا الأدبي قد بلغت من الهوان علينا حتى ندعها لعبث الاتجار الغفل وأهوائه ، فترى القائمين على نشر الكثير منها قوما هم بطبيعة تكوينهم والغاية التي تحذوهم أبعد الناس عن الروح العلمية التي يكتب أن تكون صاحبة المكان الأول في هذا العمل الخطير » (١) هذا فضلا عما رأينا في صرخات أبي العلا عفيفي (٢) وغيره .

ولما كانت طبعات المستشرقين قد تفضل طبعات أواخر القرن التاسع

(١) البخلاء ص ١٠ المقدمة

(٢) انظر تصدير مشكلة الأنوار بتحقيق أبو العلا عفيفي ص ١

عشر وأوائل القرن العشرين ؟ فقد باشرت الآن - مكتبة المثنى ببغداد إعادة طبع أهم منشورات المستشرقين بطريق الأفيست فنيقت على مائة كتاب .

ويكتب بعض الناشرين من الغرب - على قلة مما ينشرونه - قورنت هذه النسخة بالنسخة المطبوعة في أيدي أو غيرها من بلدان أوربا . حتى أولئك الذين لا يذكرون الاستشراق إلا بالنقمة عليه ، كان لابد لهم من الرجوع إلى تحقيقات المستشرقين .

فلو لم يقدر لثرائنا أن يجمع الكثير منه أيدي المستشرقين ، وتكشف عنه ثم تتربه وتصونه وتفهرسه وتيسر سبل الانتفاع به لما قدر لكثير من مخطوطاته أن ترى ضوء الشمس ، ولقد قدر عظيم منها وظل آخر طي الكتمان إلا من أسمائه في الفهرست لابن النديم وكتب الأعلام والسير ، ولغنى النسيان على غيره مما ضاعت أصوله ، ولما استطعنا تصويره - كما فعل معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية والمكتبات العامة والعلماء - وتحقيقه والتصنيف فيه ولا عرفنا قدره وأثره في الأمم الأخرى . ولو أنهم أرادوا به شراً لما استنفدوا أوراقه من الضياع ، بل عمدوا إلى طيه إن لم يكن عن العالم فعنا .

وقد أفادني أحد الزملاء الذين ذهبوا إلى تركيا وإسبانيا لتصوير بعض مخطوطات مكتباتها بالحنفاة التي كانوا يقابلون بها في الوقت الذي لا يعبأ الكثير من أبناء العربية بالرد على استفساراتهم .

والمستشرقون لم يكتفوا بجمع مخطوطاتنا ، وصونها وفهرستها ، بل عمدوا كما ذكرت إلى إحيائها بنشرها عن كفاية وجلدوا افتنان على أحدث منهج علمي من قراءة نصوصها الصعبة في أوراق طمس الزمن الكثير من ملاحظاتهم مقابلتها (م ١٤ - تحقيق التراث العربي)

بنظيراتها ، والتماس الأصالة فيها ، والتثبت من صحة نسبها إلى أصحابها بمتعدد الأقلام وفي مختلف الأزمان مهما كلفهم ذلك من عناء ووقت ومال .

وقد وفر لنا المستشرقون ألوف الذخائر العربية مرتبة محررة موثقة ، تجلها مكاتبنا وتعتمد عليها جامعاتنا ، ويستند إليها علماءنا ، إذ سبقنا المستشرقون إلى نشرها . ولقد أحصى المستشرقون تراثنا الأدبي واللغوي والديني والعلمي من منابعه وتأثره بغيره إلى تطوره وأثره في غيره لتحديد الدور العلمي الذي اضطلع به ، لا حصره في النطاق العربي الذي درجنا عليه ، وعكفوا عليه في جلد وأناة وشغف ، وبلغ من دقتهم أن أحصوا الكثير مما فات معاجمنا القديمة من مفردات جمعوها من أمهات الكتب وأرجعوا المفردات إلى معانيها الأولى وذكروا المولد منها : « فأبوحيان والمسعودي وابن خلدون والبيروني ونظراؤهم من الكتاب الذين نشأوا في الأندلس أو شمال أفريقيا أو آسيا الوسطى استعملوا ألفاظا في غير معانيها التي وضعت لها أصلا ، أو محدثة أو مبتدعة من اللغات المجاورة ، وكتب كارلو ألفونسو نالينو عن التصحيفات العربية في معجمات اللغة ، ووضع ليفي دلافيد إضافات إلى المعاجم العربية . . . ثم اعتمدوا على مخارج الأصوات في اللهجات كمعجم فيشر للغة العربية ، وقد قضى أربعين سنة في ترتيبه على المصادر وأقر الجمع اللغوي في مصر طبعه وبوفاة مؤلفه استعادته المانيا وياشر مستشرقوها نشره سنة ١٩٥٤ (١) .

والمنهج العلمي في النشر :

لم يبتدعه المستشرقون ابتداءً ، بل لا أكون مغاليا إذا قلت : إن النشر العلمي لم يعرف في أوروبا إلا في القرن التاسع عشر ، فيذكر لنا

لأنجلوا الفرنسي « أن العلماء المحصلين أنفسهم - ومهتهم أن ينشروا الوثائق - (وهم من يعرفون عندنا اليوم بالباحثين) لم يكتشفوا فن تصحيح النصوص من أول وهلة ، فمنذ عهد غير بعيد كانت الوثائق تنشر عادة وفقا لأية مخطوطات اتفقت للناشر ! صحيحة كانت أو سقيمة ، مختلطة ومصححة كما اتفق . إن نشرات النصوص القديمة صارت غالبيتها اليوم (١٨٩٦ - ١٨٦٧) (١) نقدية ، ولكن النشرات النقدية الأولى لمؤلفات العصور الوسطى الرئيسية لم تتم إلا منذ أقل من ثلاثين عاما ، ولا يزال النص النقدي لبعض مؤلفات العصور القديمة الكلاسيكية (مثل نص كتاب پاوسانياس) بحاجة إلى من يقوم بنشره » (٢) .

ويذكر في موضع آخر : « لقد كان على العلماء المحصلين في الماضي ومثلهم الناشئون في هذه الأيام ، كان عليهم في مثل هذه الحالة أن يكبحوا حركة أولية بغیضة تصدر عفوا ، ألا وهي : الاستعانة بأية نسخة تقع في متناول اليد ، والحركة الثانية ليست خيرا من الأولى ، إذا كانت النسخ المختلفة ليست من عصر واحد فيستعان بأقدمها ، والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها نظريا وواقعا في كثير من الأحيان أية أهمية » (٣) فحتى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن العلوم المساعدة والوسائل الفنية للتحقيق والنشر منظمة آنذاك ، وفي منتصف القرن التاسع عشر أنشئت في فرنسا (مدرسة الوثائق) ولا يزال حتى اليوم خير إعداد للمحقق أول للناشر هو ما يتم في مدرسة الوثائق وعلى أوفى ما يكون ، وذلك بفضل دروس متدرجة طوال ثلاث سنوات تتألف من الفيلوجيا القديمة ، وعلم الخطوط القديمة (٤) .

(١) في هذه الفترة المذكور كان يلقي لأنجلوا أو سنيوبوس محاضراتهما في السوربون من المنهج التاريخي .

(٢) لأنجلوا . النقد التاريخي ص ٧٥ .

(٣) النقد التاريخي ٨٠-٨١ .

(٤) انظر النقد التاريخي ٦٢ .

قالبأوريون لم ينشر تراثهم 'نشرأ علميا إلا في القرن التاسع
والنشر الذي سبق هذا العصر كان نشرأ ساذجا بسيطا .

ويقول برجشتراسر في مقدمة كتابه أصول نقد النصوص ونشر الكتب :
« وقد نشأ هذا العلم وتعرعت هذه الصناعة في أوروبا منذ القرن الخامس
عشر بعد الميلاد ، وذلك حينما أهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية
واللاتينية ، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتابا من كتب القدماء قاموا بطبعه ،
لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ولا يصححون إلا أخطاءه
البسيطة ، فلما ارتقى علم الآداب القديمة عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة
لكتاب من كتب القدماء ، وإلى إحدى الروايات المختلفة ، ووضعوها في
نص الكتاب ، وقيدوا ما بقي من الروايات في الهوامش ، ولكنهم مع
ذلك عملوا لانتقاء المهم منها واستتجوا اصطلاحات حديثة يخالفون بها
ما هو مروي في النسخ ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا
قواعد متبعة ، لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب ،
وأى الطرق تؤدي إليه ، وأبها لا تؤدي ، بل قد تؤدي إلى غرض باطل
فاسد . وما زال الأمر كذلك حتى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا
أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة ، وكان أول ما وصلوا
إليه من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب
القرن الوسطى ، فألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص (١) .

وبعد من أدق المناهج التي عرفت في نشر النصوص ما يمثله « كتاب
نقد النص » لبول ماس الذي نشر أول ما نشر سنة ١٩٢٧ (٢)

(١) مقدمة أصول نقد النصوص ونشر الكتب وانظر المراجع المبيته به
(٢) « بوضفه » القسم السابع من موسوعة « جوركة » ونوردن بعنوان (المدخل إلى علوم
الأوائل) ثم نشر على حدة في ليبسك سنة ١٩٤٩ تحت الناشر توييتز ثم نشرة ثالثة سنة ١٩٥٧
ولقد قسم ماس كتابه إلى قسمين : الأول نظري والثاني أمثلة تطبيقية على الأسس التي وضعها
في القسم الأول ولما كانت هذه الأمثلة مستمدة كلها من الأدبين : اليوناني واللاتيني ولا =

وبالمثل فإننا نجد النشرات الأوربية للكتب العربية فيما قبل القرن التاسع عشر نشرات هزيلة بسيطة ساذجة حتى فيما نشره دى ساسى نفسه ، أما نشراتهم فى القرن التاسع عشر حتى الآن فهى نشرات لها وزنها العلمى ومنهجيتها المتقن ، ولم أصدر هذا الحكم اعتباطا فقد رجعت إلى ما أمكننى الرجوع إليه من طبقات أوربا قبل القرن التاسع عشر ، أذكر منها شرح أشعار الهذليين وطبقات فحول الشعراء إلى غير ذلك من الكتب التى طبعت فى القرن الثامن عشر (١) .

وبما أنهم دخلاء على التراث الشرقى فقد اصطنعوا التمهيص والدقة فيه ، لعلمهم بأن الأخطاء الفاحشة والتحريف والتضليل تنال من أقدارهم فى أعين الشرقيين وتصرف الأنظار عنهم ، وكان المستشرقون عديدين لآمن دول متعددة يقرعون ما يكتب فى موضوعهم بسائر اللغات ، ويصحح بعضهم للبعض الآخر ، وينزلون على الصواب متى أيقنوا الخطأ ، إنا نحن المستشرقين لا نعرف العربية ، فهذا أمر مشهور مجمع عليه لا ينكره عالم ولا يدحضه عارف ، فلذلك نحتاج إلى تقويم العلماء وإرشاد الفضلاء ! أمثال مرشدى الفاضل الذى نهى إلى ١١٦ خطأ لا غير (مائة وستة عشر (٢)) .

تفيد إلا من يتفنن هاتين اللغتين فقد ترجم الدكتور عبد الرحمن بدوى القسم الأول فقط ، وهوشمل ثلاثة أخصاس الكتاب لأنه وحده الذى يفيد فى كل لغة وبالنسبة إلى كل تاريخ وأدب .

انظر الدكتور عبد الرحمن بدوى فى مقدمة النقد التاريخى ١٤ - ١٥ والكتاب المذكور منشور ضمن هذا الكتاب .

(١) انظر طبقات فحول الشعراء المطبوع فى ليدن سنة ١٧٨٥ .

(٢) شارل بيلا المستشرق حول كتاب البغال : مجلة معهد المخطوطات م ٣ - ١ ص ١٦٢ وكان قد انتقده الأستاذ عبد السلام هارون .

وقد التمس بعض علمائنا العذر لأخطاء المستشرقين في النشر فقال :

« إن الأسفار الأدبية الأولى كانت تنسخ نسخا ، وكانت سوق النساخ رائجة دفع بعضهم إلى الصنعة التجارية فيها ؛ فوقع تحريف كثير ، ونصبت الكتابات ! فما يستطيع المحقق اليوم بعد طول عهد الكتابة أن يتميزها فاعتصت على بعض المستشرقين كلمات ، كما وقع في ذيل المعاجم العربية لدوزي منها : أتان وصحيحها آثار ، — مؤدى — مودة ، الإبريسم الإبرسيم ، ألف مائة دينار — مائة ألف دينار ، وقد صححها الشيخ إبراهيم اليازجي (١) »

وكذلك قابلتهم صعوبة الشرح في بعض فنون الأدب ، وفي قواعد اللغة العربية وأصولها ، وترجمة بعض النصوص (٢) : كجمع بعضهم لورد على لوردين ! بدلا من لوردات ، لأنها جمع مذكر عاقل ، وقد أجزت من بعد ، وتفسر كازانوفا : أمي بشعبي ، وترجمة كازيرسكي قوله تعالى :

(اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى) باعبدوا آدم .

وفي رساله الغفران للمعري في الحديث عن شعراء الجنة قال أبو العلاء : « فيبتدئ بزهر يجده كالزهرة الجنة » فسر المستشرق نيكلسون الجنة بالثمر ! جنى لساعته ؟ وواضح أن أبا العلاء يصف زهير بن أبي سلمى بالشباب في الجنة بطول ماشكا الشيخوخة في الدنيا ، وسئم تكاليف الحياة الأولى ، لكن نيكلسون ظن أن الزهرة الجنة عكس لشخص .

وفيها أيضا « كم تتظاهر باعتزال ، يقنط على رهط الأخبار ، ويسند

(١) انظر المستشرقون ج ٣ ص ١١٥٢ والمراجع المبينة به .

(٢) انظر مقدمة رسالة الغفران للدكتورة عائشة عبد الرحمن .

إلى عبد الجبار » وظاهر أن عبد الجبار هنا هو القاضى المعتزلى المشهور صاحب المغنى أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد - القرن الخامس الهجرى - لكن نيكلسون ترجمه بمحمد .

تخبرنا محققة الغفران أنه « طالما عرفنا للمستشرقين أثرهم فى نشر تراثنا القديم واعترافنا لهم بالفضل فى وضع منهج للنشر العلمى الحديث ، وأن أكثرنا قد بهره منهم ههنا الجهد الشاق فى درس الأدب العربى ، وتلك العناية الفائقة الكبيرة بنشر مخطوطاته ، فلم يعنه وراء ذلك أن يقف طويلا أمام النصوص التى ينشرونها ، ليسأل عن مدى فهمهم للنص العربى ومقدار حظهم من التوفيق فى قراءته وأمانتهم فى توجيهه ... أول ما نذكره لنيكلسون ههنا تلك الدقة المنهجية التى اتبعها فى قراءة مخطوطته وعرضها ، وتبدو هذه الدقة فى مظهرين :

أولهما - الأمانة فلم يغير شيئا من النص دون أن ينبه على ذلك ويثبت الرواية الأصلية بها ، وقد أشار إلى ذلك فى مقدمته ، كذلك لم يبيع لنفسه حق زيادة شىء على الأصل ، فإن احتاج السياق عنده إلى كلمة أو كلمات وضعها بين أقواس ، ونص بصراحة على أنه مسئول عنها وأنها ليست من الأصل .

والثانى - لدقته المنهجية : أنه وصف المخطوطة التى نقل عنها وذكر ونسبها وتحرى عنها .

أما فهمه للنص ففيه أخطاء كثيرة ! بعضها هين يمكن التجاوز عنه ، أما الكثيرة الباقية فتعرض صورا غريبة لفهم هذا المستشرق الكبير للنصوص العربية (١) »

(١) أحيل القارئ على مقدمة رسالة الغفران ط : دار المعارف سنة ١٩٦٩ ففيها مقارنات عجيبة توضح الفرق بين فهم أبناء اللغة العربية لنصوصها وفهم المستشرقين لنصوص العربية .

والحق يقال : إن بعض المستشرقين كانوا يرفضون بعض تصحيحات أبناء العربية لهم ، كما فعل بروكلمان في نقده لنشرة دار الكتب لعيون الأخبار (١) ، وعلمهم بمعنى الأدب والبلاغة علم معجمي ، يضع الكلمة أمام الكلمة ، ولا ينفذ منها إلى اللباب (٢) .

يذكر الأب ألتامسي ماري الكرملي أن « علم المستشرقين عرضه للنقد والتحقيق ، كسائر الناس » ، ولا بد أن ينتقدوا الانتقاد الصحيح ليظهر الغشاء وينبذ ، ويبلغ إلى صميم الحق فيتبع ، ولقد وجدنا هفوات لا تغتفر لهؤلاء المستشرقين من جميع الأمم وفي جميع التصانيف وما نشره من الكتب ولا يمكننا أن نتعرض لجميع هفواتهم فهذا يدعونا إلى وضع سفر ضخيم (٣) .

يقول المستشرق ستوري : « إنكم في البلاد العربية تعتقدون أن المستشرقين متعصبون على الإسلام ، وما أرى هذا الاعتقاد صحيحاً دون قيد ، نعم إن هناك فريقاً تعصب بحكم صنعة التي يرتزق منها ، ولكن هذا الفريق معروف عندنا كما هو معروف عندكم ، وليس من الإنصاف أن يشمل الحكم جميع الباقيين . إن الذين خدموا العربية كثيرون ، وقد حاولوا أن يكونوا منصفين في أبحاثهم بقدر ما يمكن للإنسان أن يكون منصفاً ، وإن أخطأ باحث من غير قصد فليس السبيل إلى تقويمه أن يجرح ويقلب ، ثم إننا نبحث لغات بعيدة عنا ونخوض في موضوعات في غاية الدقة مستعينين بالأساليب الحديثة ، وكما أنه يشفع للطبيب الجراح — إن

(١) أنظر مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ سنة ١٩٢٦ ١١١/١ - ١٢٦ وانظر كذلك مجلة معهد المخطوطات م ١٦٢/١٣ .

(٢) المستشرقون ١١٥٤/٣ .

(٣) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ١٤ ٢٣٥/٧ وما بعدها فقد سجل الكبير من أغلاط المستشرقين وتابع أخطاءهم ونشرها في هذه المجلة .

أخفق في عملية جراحية — حسن نيته ، كذلك يجب أن يشفع للباحث طبيب طويته وحرصه على الوصول إلى النتائج دون تعصب (١) .

ولقد عقدت مقارنة بين أكثر من كتاب منشور بمعرفة المستشرقين ثم أعيد نشره بمعرفة العلماء العرب ، وذلك بعد نهضة التحقيق عندنا في العربية فرأيت العجب : فمثلا في قصيدة كعب بن زهير المنشورة في مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ ج ١ بتحقيق المستشرق البولوني تداوسين كوفلسكى البيت المشهور ذكر في تحقيق المستشرق .

تَزِنُ الْجَبَّالَ وَزَانَةَ أَحْلَامِهِمْ وَأَكْفَهُمُ خَلْفًا مِنَ الْأَمْطَارِ .

ولم أحيّل القارئ إلى تحقيق الشعر والشعراء لدى غوييه وليقارنه بتحقيق الأستاذ أحمد شاكر فقد نبه على أخطاء لدى غوييه في مواطن كثيرة لاداعي لتعدادها .

وقد وضع لدى غوييه للكتاب فهرسين للأعلام والأماكن فقط فيسر للباحث سبيل البحث والاستدلال ، وعندما أعاد تحقيقه الأستاذ أحمد شاكر وضع له فهرس جملة متقنة للكتاب على أبوابه ، وللأعلام عامة وللأماكن والقوافي ولأيام العرب ، ووقائعها ، والفهرس المهم فهرس الألفاظ المفسرة في الكتاب .

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات ، فقد طبع لأول مرة في ليدن سنة ١٧٨٥ وهذه الطبعة ساذجة بسيطة وتوجد نسخة منها في أدب تيمور بدار الكتب المصرية ، ولعل قارئها يجد فيها دليلا على ما ذكرته أن تحقيق

(١) المستشرقون ١١٦٢/٣ ناقلا هذا النص من علماء المشرقيات في إنجلترا ص ١٤ للدكتور إسحاق الحسيني ج ١ القدس سنة ١٩٤٠ .

المستشرقين فيما قبل القرن التاسع عشر كان سادجا بسيطا ، ثم أعيد طبعه في ليدن أيضا سنة ١٩٠٢ بعناية المستشرق دى غويه . ثم طبع بعد ذلك في مصر عدة طبعات سقيمة مبتورة كثيرة التصحيف والتحريف على ما هي العادة في طبع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مصر ، فهذه الطبعات لا تعد شيئا مذكورا بالقياس إلى طبعة ليدن الثانية ، ولكنها أقرب إلى طبعة ليدن الأولى سنة ١٧٨٥ حيث إن الطبعة الثانية في ليدن قد عني بها دى غويه فراجعها على خمس مخطوطات استحضرها من فيينا وبرلين وباريس ودمشق والقاهرة وأثبت ما بين النسخ من اختلاف في هامش الكتاب ، وبذل مجهودا كبيرا في مراجعة كل موضع من المواضع التي اقتبسها المؤلفون من الكتاب .

وقارن - إذا أردت - البخلاء الذي حققه الدكتور طه الحاجري بالبخلاء التي حققه المستشرق فان فلونن .

وبعد : لقد تغيرت صورة الاستشراق اليوم عما كانت عليه في مطلع القرن العشرين ، أو في القرن التاسع عشر ، أو في العصور الوسطى ، وذلك نتيجة تغير الأوضاع السياسية في الشرق العربي ونتيجة النهضة القومية واليقظة الفكرية التي نشهدها اليوم ، ونتيجة تطور العلاقات السياسية بين الدول العربية والدول الأوروبية ، فأصبح الاستشراق في السنوات الأخيرة يعيش في دائرة محدودة ضيقة بعد السيول الجارفة من أبحاث المستشرقين ونشراهم لكتب التراث ، شهدناها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وأصبح الاستشراق الآن يعيش في البيئات الأوروبية بعد أن أغلق الشرق العربي أبوابه في وجه المستشرقين ، حينما كانت الدول العربية في مطلع القرن العشرين تحت انتداب الدول الأوروبية كانت الأبواب مفتوحة على مصاريحها أمام المستشرقين ، وتمتع المستشرقون بحرية تامة في التجول بين مكتبات الشرق العربي يسطون أحيانا على مخطوطاتها ، أو يصورونها

أو ينسخونها ، على حسب رغبتهم ، وينبشون الآثار القديمة في البلاد العربية ، ويسلبون معظمها ليملاؤها بها المتاحف الأوروبية ، وكان العرب لا يزالون في مطلع القرن العشرين في أول طريق النهضة والثقافة ، مما جعلهم في حاجة إلى تلك البضاعة الأجنبية المستوردة التي يقدمها لهم المستشرقون ، وكان كثير من المستشرقون يظهرون في ثوب البراءة ويؤكدون حسن نيتهم ، وأنهم إنما يريدون الكشف عن التراث العربي والإسلامي ودراسته ، تبعاً للمنهج العلمي الحديث ، خدمة للعلم والحضارة فحسب ، وكان العرب إذا أرادوا الاطلاع على التراث العربي لا يجدون أمامهم إلا ما حققه المستشرقون ونشروه ، حتى أصبح الميدان مقصوراً عليهم ، وكما سبق أن ذكرت فلاني عقدت أكثر من مقارنة بين تحقيق العرب خلال القرن العشرين وتحقيق المستشرقين ، فرأيت : أنه بدأت نهضة فكرية وعلمية في أرجاء الشرق العربي ، وظهر من بين علماء العرب أفذاذ في فن التحقيق بل في سائر فروع المعرفة ، وقاموا بنشر وتحقيق أمهات الكتب العربية القديمة على أحدث الطرق التي وصل إليها الأوروبيون بل زادوا على هؤلاء المستشرقين لفقههم بلغة قومهم ولغة أسلافهم .

فالشيخ رفاعة الطهطاوي امام البعثة العلمية الأولى إلى باريس والذي تعلم على إمام المستشرقين دى سامى (١) نقل إلينا ما نقل من حضارة الغرب ، وحرص في الوقت نفسه على أن يجمع ما استطاع من مخطوطات تراثنا عمرت بها خزانة كتبه في سوهاج .

والإمام الشيخ محمد عبيد الله ألقى به الصراع السياسي إلى أوروبا حيث عاش زمناً يتابع جهاده من هناك هو الذي جعل مطبعة بولاق الأميرية تلدور لطبع ذخائر العرب ، وشيخ العروبة أحمد زكى كم نادى بوجوب

(١) أنظر تلخيص الأبريز .

تحقيق تراثنا على الطريقة العلمية طريقة الأسلاف كما سبق أن ذكرنا في موضعه ، وقام برحلات متعددة لجمع كنوز تراثنا ، ونقل إلينا ما استطاع نقله منها ، والعلامة أحمد تيمور العصري الثقافة والنشأة في جيله هو الذى أوفق ماله بسخاء على ذخائر المخطوطات العربية ووهب لها حياته جامعا ودارسا ومفهرسا .

وهؤلاء الرواد حين أرادوا تدعيم حركة اليقظة القومية بأصول من تراثنا ألفوه مبعثرا في شتى أنحاء الدنيا ، فحجزوا عن استيعاب ما في خزائن الغرب منه ! بل عجزوا كذلك عن أن يحيطوا علما بما بقى لنا من ذخائره ، ومنها ما كان مدفونا في خزائن خاصة لا يدرون عنها شيئا ! أو نخزونا في سراديب الجوامع وأقبية القصور ! أو مكدسا في كهوف اليمن ملكا خاصا لحكام من الأئمة لا ينتفعون به ولا يريدون له أن ينفع الناس ! فلا غرابة ولا ملام أن قصر جهد الحركة في فجر اليقظة على جمع ما أمكن جمعه من مخطوطات التراث وصيانتها في مكاتبهم الخاصة كمكتبة رفاة الطهطاوى بسوهاج ، ومكتبة محمد عبده ، والمكتبة الزكية ، والمكتبة التيمورية ، من المكتبات الخاصة بدار الكتب وقد حفظ بعضه الآخر في مكتبات عامة أتاحت الانتفاع به ، ونشر عدد غير قليل من ذخائره أدت دورها في حركة اليقظة القومية بقدر ما واثت ظروف المرحلة وأعانت طاقتها . ومضى جيل الرواد وترك الأمانة في أعناق التابعين فوجدوا الطريق معبدا فوقوا برسالتهم على المستوى العلمى الذى بلغه نضجهم وإدراكهم ، وتقدم الزمان بهم ، ونرى هؤلاء التابعين فاقوا الرواد المستشرقين ، وكثيرا ما كانوا يصرحون بذلك فيذكر الأستاذ أحمد شاكر في مقدمة شرح للترمذى ص ٦٤ : « إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف ، ومثالا يحتذى في التصحيح والتنقيح ، وأصلا موثوقا به حجة ، وليعلم الناس أننا نتقن هذه الصناعة من تصحيح وفهارس ونحوها — أكثر مما يتقنه كل المستشرقين ولا أستثنى »

وإن المتصفح للطبقات فحول الشعراء طبعة ليدن سنة ١٨٧٥ يجد فيها بعض المقابلات القليلة جداً ، ولم توصف النسخ أو النسخة التي أخذت عنها وهي أقرب ما تكون في إخراجها إلى طبعة بولاق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، أما طبعة ليدن سنة ١٩٠٢ ، نشر دي غويه ففيها دقة المستشرقين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، إذ وصف كل النسخ التي أخذ عنها وعمل لها فهرسين للأعلام والبلدان ومقدمة باللاتينية وحرص على إثبات فروق النسخ بكل دقة وأمانة مع الرمز لها ، أما طبعة باريس سنة ١٩٤٧ فقد اعتمدت على نشرة دي غويه ، وكذلك طبعة القاهرة بتحقيق أحمد شاكر فتقيد اعتمداً عليها إلا أنه شرح بعض الألفاظ الغربية ، ولم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلاً ، ولعله رأى أن اختلاف الروايات ما هي إلا أخطاء نسخ ظنها غير أبناء العربية أخطاء جهرية ولئن كانت طبعة القاهرة تمتاز ، فإن نشرة دي غويه تمتاز بميزة عظيمة أيضاً فقد حرص الناشر كل الحرص على إثبات كل خلاف بين النسخ — على عادة المستشرقين — مهما كان شأنه ليكون القارئ على بينة منه ، فيختار ما يختار ويزد ما يرد بذوقه الخاص ورأيه المستقل ، ولا يكون مقيداً بذوق الناشر ورأيه فقد يكون الناشر مصوباً للخطأ أو مخطئاً للصواب وهو لا يدري ! والأنظار متباينة والأفكار متفاوتة ، وقد لاحظت أن المستشرقين لسعة درايتهم باللغات السامية فلأنهم يرجعون اللفظ المعرب إلى أصله الأعجمي أو اليوناني أو غير ذلك من أصوله .

والمستشرقون على وجه العموم يهتمون بفروق القراءات أكثر مما يهتمون بالشروح والتعقيبات وما من شك في أن الأمرين مطلوبيان ، فنحن بإثبات المقابلات ملزمون ثم نحن — أصحاب هذا التراث — نحس بعد هذا حاجة القارئ إلى تيسير وتوجيه وتبيين ويمثل الأستاذ أحمد شاكر الجهد العربي قائلاً : « واجتهدت في تخريج ما في الكتاب من شعر وغيره على ما ونسجه جهدي

أى بيان: أما كن وجوده فى الكتب الأخرى على نحو اصطلاح المحدثين فى
تخريج الأحاديث (٢) .

وبالمثل فإن مقارنة البخلاء للجاحظ ط. دار المعارف سنة ١٩٥٨ بتحقيق
طه الحاجرى ، ونشره فان فلو تن تدل على أن فان فلو تن بدل غاية
جهده، فى مراجعة المخطوطة الوحيدة التى أتيت له ومقارنة ما عسى
أن يوجد من نصوص البخلاء فى بعض المصادر الأخرى ، واستشارة
بعض العلماء المستشرقين مثل دى غويه فى تحقيق نصه ، واستجلاء بعض
مشكلاته وتحرير بعض عباراته حتى يجرى الكتاب أقرب ما يكون إلى ما كتبه
الجاحظ على ما هو الأصل فى النشر العلمى ، ومع ذلك كله فإنه لم يمنع
أن يجرى الكتاب مليئاً بالأخطاء التى تجعل النص فى بعض المواضع غامضاً
مستغلقاً كما نجعله فى مواضع أخرى ركيكاً سقيم العبارة متنافراً مع
الصياغة العربية .

ويذكر الدكتور طه الحاجرى فى مقدمته: لذكرته أن جزءاً كبيراً من تبعة
هذا يقع بطبيعة الحال — على اضطراب النص فى المخطوطة ، واشتباه الحروف
العربية بعضها ببعض فى كثير من الكلمات ، مما يحتاج فى تبين الوجوه فيه إلى
بصيرة قوية تمدها الروح العربية، وإلى مراعاة تامة فى قراءة المخطوطات ، وتبيين
ما عسى أن يعرض للناسخين الذين يتعاورون الكتاب من حالات .

على أن هناك كثيراً من مواضع الخطأ فى نشرة فان فلو تن لا يرجع إلى
المخطوط قدر ما يرجع إلى فان فلو تن نفسه ! فقد يكون النص فى المخطوطة
صحيحاً مستقيماً لا تكاد تداخله شبهة فيضطرب فى عيني الناشر فيسىء قراءته
فيحرفه عن أصله ، أو يضطرب فى إدراكه إذ لا يتبين وجهه ودلالته فيعدل به
عن موضعه بقصد تصحيحه وهو لا يدري أنه بذلك يزيد النسخة فساداً
إلى فساد .

ويذكر الدكتور رمضان عبد التواب أنه رأى كتاب قواعد الشعر لشعلب نشر سيكا بريالى فرأى أن الناشر أو المحقق - على حد تعبيره - لم يحاول أن يدرس نص الكتاب أو يتفهم معناه فأبقى عليه كما هو - إلا في النادر - مع ما فيه من أخطاء فاحشة واضطراب في ترتيب الصفحات حتى ظن سيكا بريالى أن في المخطوطة خروما لعدم اتصال الكلام ببعضه ببعض في الأماكن التي حصل فيها هذا الاضطراب .

يقول : « وظننت أول الأمر أن الناشر لم يوفق في قراءة المخطوطة التي اعتمد عليها في نشر الكتاب وهي مخطوطة الفاتيكان رقم ٣٥٧ فجاءت نشرته لذلك مضطربة النص معوجة الأسلوب وكانت بعض الأخطاء واضحة فاهتديت إلى وجه الصواب فيها بسهولة » ثم يقول بعد ذلك وبعد أعمال الفكر اهتديت إلى الترتيب الأصلي لنصه ، وتبين لي بالطريق العملي أن ورقتين متجاورتين من أوراقه قد قلبتا في المخطوطة التي نقل عنها كاتب نسخة الفاتيكان ، فانقطع اتصال الكلام لذلك ! في خمسة مواضع من الكتاب وبدا كأن به خروما (١) .

ويكفى ما قدمته دليلا على فقه المحققين المعاصرين من أبناء العربية عن المستشرقين وليس هناك من داع لتعداد الكتب التي قورن بينها فما أكثرها .

(١) قواعد الشعر لشعلب ، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ص ٦٠٥

الفصل الثالث

منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون

المنهج : يدل معناه اللغوي على الطريق الواضح ، والمنهاج كـالمنهج (١)
في المعنى ، وفي التنزيل : (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) (٢)

والمنهج في اصطلاح الباحثين من المناطق : يدل على طائفة من القواعد
العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم . أو هو طريق كسب
المعرفة ، أو هو علم التفكير .

وقد تطورت وسائل كسب المعرفة بتطور البشرية ، وكل طور منها
ينتفع بالجهود السابقة ويخطو بها خطوة جديدة على درب المعرفة ،
وتكسب المعرفة بأكثر من منهج والذي يعيننا هنا هو :

المنهج النقلى : الذى يعنى رواية الأخبار والنصوص ، ليوفر الثقة بها
والاطمئنان إليها ، وهذا المنهج هو أساس الدراسات اللغوية والأدبية
والتاريخية التى تعتمد اعتماداً جوهرياً على ما نقل إليها من نصوص وأخبار مروية ،
والنصوص قد تكون مسموعة بالنقل شفاهاً ، أو مقروءة بالخط ،
أو مطبوعة ، أو مصورة ، أو منطوقة بالتسجيل .

وقد كانت الرواية الشفوية أسبق الروايات فى التاريخ ، ثم كان
المخطوط أسبق من المطبوع ، والمطبوع أسبق من المصور ، وهو أسبق من
المسجل الصوتى .

وفى كل هذه الأحوال ينبغى الاطمئنان إلى سلامة المروى عن أى
طريق جاء .

فالرواية الشفوية — مثلاً — عرضة لآفات مقصودة وغير مقصودة ،
من تحريف وانتحال ، أو من سهو ، ونسيان ، وغفلة نظر .

(١) الأزهري . تهذيب اللغة ٩/٦٢ ولسان العرب ٣/٣٠٦ والمعجم الوسيط .

(٢) سورة المائدة الآية ٤٨ .

والمخطوطات عرضة كذلك لأخطاء النساخ ، والمفهرسين ، ومنحولات المزيفين . .

والنص المطبوع قد تلحق به آفة التزوير .

والنسخ المصورة يلحقها ما يكون لحق بأصلها الذي أخذت منه من تشويه وتزوير وتدليس ، وقد يكون فيها شوائب في ورق التصوير فيكون هناك نقط حيث لا نقط مثلاً ، وبريق يفضل حيث الوضوح في الأصل .

والتسجيل الصوتي يقتضي التحقق من صوت المتحدث .

وبحثنا هنا يتجه إلى تحقيق مخطوطات تراثنا ، فيجب علينا أن نلم بقواعد المنهج النقلي للرواية الذي اهتم به علماء العرب منذ عهد مبكر كما بينا ، نظراً لحاجتهم إلى ضبط الرويات من نصوص الحديث والسنة ، وكذلك الرويات من تراث العرب ، اللغوي والأدبي ، في عصر الفصحى ، للحاجة إلى هذه المواد في فهم كتاب الله وخدمته .

توثيق النص أو المخطوط

و معنى توثيق النص أن نطمئن إلى أنه وثيقة ، صحت نسبتها إلى مؤلفها وعصرها ، فتعطينا أثراً مادياً : لمعجم ألفاظه ، وأساليب آدائه ، ونمط شخصيته كما تعطينا في نفس الوقت وثيقة من الوثائق المؤرخة لعصرها .

ويقتضى هذا ألا يكتفى في التوثيق بصحة نسبة النص إلى صاحبه ، بل ينبغي أن نطمئن كذلك إلى أن النص وصل إلينا كما تركه مؤلفه ، فلم يلحق به تزوير ، أو تحريف ، أو حشر ، أو إكمال .

لأ والمرحلة الأولى : التي يجب أن نتبعها في توثيق المخطوط هي أن نجري عليه عملية التوثيق جملة : بالتثبت أولاً من أن للمؤلف كتاباً يحمل عنوان المخطوط المنسوب إليه ، ويكون ذلك بالرجوع إلى ما جاء في ثبت مؤلفاته في كتب التراجم والطبقات ، مع استقراء ما في فهارس الكتب العربية التي تصل إلى عصر النص من رصيد الكتب المؤلفة في مادته وموضوعه ومن تلك الفهارس : الفهرست لابن النديم إلى حوالي منتصف القرن الرابع ، ثم كشف الظنون لحاجي خليفة إلى آخر القرن العاشر ، ثم الفهارس الحديثة نسبياً مثل : فهارس بروكلمان ، ومعجم المطبوعات لسركيس ، وفهارس دور الكتب ، وخزائن المخطوطات . وقد يزداد على ذلك سؤال أهل العلم في هذا الحقل عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره .

فلذا لم تهتد إلى المخطوط فيما ذكرناه ، فإن هذا لا يقطع بكونه منحولاً للمؤلف ، وإنما يحتاج الأمر في مثل هذا الموقف إلى فحص من المخطوط التماساً لما يرجع نسبته إلى المؤلف ، أو حمليه عليه ، وهذا هو ما يعرف بالنقد الداخلي ، وهذه مهمة بالغة الدقة تقتضي الخبرة بشخصية المؤلف ، وأسلوبه ، ومعجم ألفاظه ، وطريقة استعمال الحجاز ، وأدوات الجر مثلاً ،

والدراية بعصره وبيئته ، بحيث لا يفوت الموثق التنبيه إلى عبارات أو آراء ليست مما يطمأن إلى نسبتها إلى المؤلف ، والالتفات إلى أعلام ومواضع ودلالات ، والألفاظ المتأخرة عن زمن المؤلف ، أو غير معروفة في بيئته .

والمرحلة الثانية : هي مرحلة المقابلة . فبعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب يجب أن نقابل هذه النسخ ، ونثبت الفروق في الاختلاف ، فإذا كانت هذه النسخ كثيرة جداً بحيث لا يمكننا مراجعتها كلها ، فنختار أهمها وأنفسها كما سنفصل ذلك فيما بعد . وبذلك نكون قد وثقنا النص .

والعرب عرفوا مقابلة التوثيق منذ فجر الحضارة الإسلامية واعتبروا هذه المقابلة شيئاً أساسياً كما بينا .

قلنا يجب أن يكون الكتاب صحيح النسبة ، ولا يمكن أن يكون هناك تاريخ أدب لا يعتمد على النصوص ، هذه النصوص قد تكون خطية كما عرفنا ، ولهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى هي البحث عن المخطوط وهي ما يسميه المؤرخون الألمان باسم (Heuristik) وهي مأخوذة من كلمة يونانية تدل عن البحث عن المخطوطات أو الوثائق .

فعلينا أن تجمع كل ما يمكن جمعه من النسخ موضع التحقيق أياً كان نوع هذه النسخ ونضعها جميعها في مكان واحد ولتكن هي النسخ بعينها ، أو على الأقل صوراً لمسا لا يمكن وضعه في هذا المكان .

ولعل من البديهي أنه لا يمكن أن نعثر بوجه قاطع على جميع النسخ التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريبي ، وبالتجربة فإننا رأينا أنه مهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من النسخ ، فإنه قد يجد وراءه معقبات يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه ، وذلك لأن الذي يستطيع المحقق

أن يصنعه هو البحث في الفهارس التي ذكرناها على ما بها من قصور وتقصير ! ومع ذلك فهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق ، ويبقى بعد ذلك المكتبات الخاصة ، وليس يمكن للمحقق أن يدعى إلماماً تاماً بما فيها ، أو يفكر في استيعاب ما تضمنته من نفائس المخطوطات ، فإنا حتى الساعة تأتينا الأخبار بوجود نسخ مختلفة لصحيح البخاري وغيره من الكتب ، ففي البلاد العربية الإسلامية الكثير جداً من المكتبات الخاصة حوت نسخاً فريدة لنفائس المخطوطات العربية . هذه المكتبات يتوارثها أصحابها جيلاً بعد جيل .

فليس وراء المحقق بعد ما ذكرنا إلا أن يقارب البحث بمقارنة مجتهدة ، ويسأل من يظن أنه يعرف عن هذا الكتاب المخطوط شيئاً . لعله يحصل على نسخة تكون قد نلت عنه ، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد .

وإذا عرفنا أن المخطوطات اليوم لا تعار ، وثبت لنا وجود نسخة خطية في مكان ما ، فالمفروض أن نسعى في سبيل تصويرها على ميكرو فيلم نقرأه أولاً على قارئ الأفلام Reuder فإذا احتجنا إلى تكبيرها طلبنا تكبيرها .

ونضيف إلى هذا النسخ - إن أمكن - كل المصادر غير المباشرة التي تعيننا على التحقيق ، كالمصادر التي استقى منها المؤلف ، أو التي أخذت عن المؤلف .

* * *

وقيمة النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً ، فمنها ما لا قيمة له أصلاً في تصحيح نص الكتاب ، ومنها ما يعول عليه ويوثق به ، ووظيفة المحقق

أن يقلر قيمة كل نسخة من النسخ التي تقع له ويفاضل بين هذه النسخ ،
متبعاً في ذلك قواعد لعل أهمها :

١ — النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة .

٢ — والقديمة أفضل من الحديثة .

٣ — وواضحة الخط أحسن من غير الواضحة .

٤ — والنسخ التي قوبلت بغيرها ومثبت عليها هذه المقابلات أحسن
من التي لم تقابل .

وأحسن نسخة تعتمد للتحقيق نسخة كتبها المؤلف بنفسه ، فإنها تحمل
شهادة الزمن على صحتها ، وتكاد تلحقها في الثقة : النسخة التي يكون
المؤلف قد أشار بكتابتها ، أو أملاها ، أو أجازها على أن يكون في هذه
النسخ ما يفيد إطلاع المؤلف عليها ، أو إقراره لها ، فإذا كتب له عليها
مما عا أو عرضاً أو إجازة أصبحت لا تقل عن النسخة الأصلية ، وأمثال
هذه النسخ يطلق عليها (الأمهات) ويمكن التحقق من ذلك بملاحظة نوع
الورق والخبر ودراسة خط المؤلف وذلك من كتاباته الأخرى إن وجدت .

ويلي ذلك النسخة التي قرئت على عالم تحرير ، وخاصة إذا كان الذي
قرأها عليه وعارضها لا يقل عنه علماً وفضلاً ، ويصور ذلك من بعض
الوجوه ما سبق أن ذكرته عن الجاحظ أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض
قدماته أهدي إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم نسخة من
كتاب سيبويه ، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه ،
فقال له ابن الزيات : أو ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب ؟ فقال
الجاحظ : ما ظننت ذاك ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي ، وتهذيب

عمرو بن بحر الجاحظ ، فقال له ابن الزيات : هذه أجل نسخة وجد وأغربها : فأحضرها إليه فسر بها ووقعت منه أجل موقع .

وقد تعرّض حالات فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة تفضل نسخة أقدم منها فيها تصحيف أو تحريف . أو نسخة متأخرة جلدًا نسخت نسخًا جيّدًا عن نسخة المؤلف رأسًا ، أو نسخة من عصر المؤلف ، أو غير ذلك من الحالات الخاصة فليكن هدف المحقق دائمًا — إذا لم يحصل على نسخة المؤلف — الحصول على أقرب شكل بعيد عن التصحيف والتحريف لما تركه المؤلف .

لأننا إذا اعتبرنا بقديم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف ، ويتضح ذلك في عدم إقامته للنص ، أو عدم دقته ، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغًا لتقديم النسخة ، فقد نجد نسخة أحدث تاريخًا منها ، وكاتبها عالم دقيق ، ويظهر ذلك في حرصه وإشاراته إلى الأصل فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخًا .

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء ، ولكنها تمتاز بأنها أصبح متنًا وأكمل مادة ، ويظهر ذلك لدارسها وفاحصها .

ومثال ذلك كتاب (معجز أحمد) شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المهرى فإنه يوجد منه في دار الكتب المصرية ثلاث نسخ إحداها في مكتبة قولة ٢٥ أدب ، والثنتان مصورتان عن المتحف البريطاني وعليهما خطوط بعض العلماء (١) .

(١) النسخة رقم ٢٤٦ أدب دار الكتب المصرية في صفحة الغلاف ما يشير إلى أنها كانت في حوزة أحد قضاة شرق الأردن والثانية رقم ٢٤٢٠ أدب دار الكتب المصرية في هامشها ما يشير إلى أن أحد علماء دمشق (محمد الميان) قد قرأها وعارضها بشرح الواحد .

غير أننا فضلنا اعتبار النسخة (رقم ٢٥ أدب قولة) أصلاً للنسخ ويقابل بها لعدة اعتبارات لعل أهمها : أنها أكمل هذه النسخ وأدقها وأجسدها خطأ برغم حداثةها .

وعلى ذلك يستحسن مراعاة المبدأ العام ، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق ، مالم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان ، كصحة المتن ، ودقة الكاتب ، وقلة الإسقاط ، فإذا ما توصل المحقق إلى أجود النسخ اتخذها عماداً للتحقيق يمتدئ به دون أن يلتزمها التزاماً تاماً ؟ ويمكن أن نقسم الأصول المخطوطة من ناحية تحرى اللفظ وتحقيق النص إلى ثلاث حالات :

الحالة الأولى

النسخة بخط المؤلف

قد يظن أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كفى المحقق مؤنة تقويم ما قد يكون بها من تصحيقات وتحريفات ، وهو ظن لا يستقيم إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدل على أنه راجعها وصححها ، وقوم ما بها من بعض العوج ، والاضطراب ، إذ كثيراً ما يسهو المؤلف في أثناء كتابته وخاصة إذا كان عجلاً فيسقط منه غلط ، في النقط أو في الشكل ، أو تسقط منه كلمة أو كلمات ، ويتضح الساقط في الشعر بأكثر مما يتضح في النثر ، لارتباطه بموازن العروض ، وقد يخطئ في بعض أسماء الأعلام والأماكن ، ومن أجل ذلك ينبغي مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذي ينشره حتى نسخة المؤلف ، وفي مثل هذه الحالة أيضاً نلاحظ فرقا بين مسودة المؤلف ومبيضة فالمسودة قريبة إلى الأصل ، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في مبيضة ، ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة واختلاط الأسطر ، وترك البياض ، والإلحاق بحواشي الكتاب ، وأثر المحو ، والتغيير ، إلى أمثال ذلك .

ومسودة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول (١) ما لم تعارضها المبيضة ، فإنها تجبها بلاريب ، وفي مثل هذه حالة تعتبر المسودة أصلاً ثانوياً يستأنس به لتصحيح القراءة فحسب .

(١) ورد في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني : أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرماني وهو ابن الكرماني شارح البخاري صنع هوائضا شرحاً للبخاري وسماه مجمع البحرين وجواهر البحرين إل وقد رايته وهو في ثمانى أجزاء كبار بخط مسودته القسطلاني ٤٢/١ بولاق وقد ذكر ياقوت في معجم الأدباء أن الجاحظ ألف كتاب البيان والتبيين مرتين والثانية أصبح وأجود معجم الأدباء ١٠٦/١٦ .

على أن وجود نسخة المؤلف لا يدل دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف ، فإننا رأينا بعض المؤلفين ألف كتابه أكثر من مرة « وعندنا من خبر الباقوته في اللغة لأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب المتوفى عام ٣٤٥ هـ - ٦٥٩ م ما يرى كيف كان ينشأ الكتاب من الإملاء : ابتداء المؤلف بإملاء هذا الكتاب يوم الخميس ليلة بقيت من المحرم سنة ٣٢٦ هـ في جامع المنصور ببغداد . ارتجالاً من غير كتاب ولا دستور ، ومضى في الإملاء مجلساً مجلساً ، إلى أن انتهى إلى آخره ، ثم رأى الزيادة فيه فزاد فيه أضعاف ما أملى ، وكتب هذه الزيادة أحد تلاميذه ، ثم قرأه عليه أبو إسحاق الطبري وسمعه الناس ، ثم زاد فيه بعد ذلك وقرأ عليه بالزيادة يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ذي القعدة سنة ٣٢٩ هـ و فرغ منه في ربيع الثاني سنة ٣٣١ هـ .

وحضرت نسخ جميع من كتب فقورنت ، ثم زاد المؤلف بعد ذلك أشياء أخرى ! كتبها محمد بن وهب ، ثم جمع الناس ووعدهم بعرض أبي إسحاق عليه هذا الكتاب ، وتكون آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب ولا يكون بعدها زيادة (١) فانظر كم مرة زاد المؤلف في إملائه بين سنتي ٣٢٦ و ٣٣١ تجد أنها ست مرات فإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية .

• • •

وأحياناً تسهل مراقبة المؤلف ، وأحياناً تصعب ، فتسهل حين ينص على من نقل عنهم كما فعل الذهبي في مقدمة كتابه تاريخ الإسلام ، فقد نص في مقدمته على الكتب التي نقل عنها وسردها . أما حين يحجم المؤلف

(١) آدم متر : الحضارة الإسلامية.

عن ذكر مصادر كتابه فإن مراقبته تصبح صعبة ، وعلى المحقق حينئذ ألا يدخر وسعاً في مراقبته عن طريق الكتب التي تشترك معه في مادته ، والكتب التي تنقل عنه وتضيف بعض التحقيقات إلى ما تنقله .

فلذا وثقنا من أن النسخة بخط المؤلف نفسه فيرى بعض الباحثين أنه « ما علينا حينئذ إلا أن ننشر النص بدقة كاملة » (١) .

ولكني لا أميل إلى هذا الرأي ولا يتفق مع المنهج المستقيم وذلك أن المؤلف قد يسهو نتيجة لاعتبارات كثيرة ذكرنا بعضها فيما سبق فيجب على المحقق أن يصلح سهوه ، وينبهه على ذلك ولعل خير مثال على ذلك بكتاب حتمقه (٢) الدكتور حسين نصار لابن سعيد المغربي فأصلح نسخة المؤلف وأشار إلى ذلك .

وللمحقق أن يتبع الرسم الإملائي الحديث عندما ينشر كتاباً بخط المؤلف بالرسم القديم ، ويشير إلى ذلك في مقدمته .

هذا ، وقد أصبح مراقبة كتاب المؤلف في بعض الأحيان ضرباً من العنت وبخاصة في الكتب الأدبية التي تشبه دوائر المعارف مثل كتاب (ربيع الأبرار) للزنجشري إذ يعزو كل قول إلى صاحبه فلا بد للمحقق أمثل هذا الكتاب من تصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف من المعاجم ، والكتب اللغوية ، والتاريخية ، والجغرافية^٣ وخواص الشعراء ، وكتب الشعر والأدب ، حتى لا يفوته غلط في كلمة ولا في علم ، ولا في اسم مكان ، ولا بيت شعر .

(١) انظر النقد التاريخي ٧٦ ومنهج البحث التاريخي ١٠٣ ومناهج البحث العلمي ١٨٨-١٨٩

(٢) هو كتاب النجوم الزاهرة في حل حضرة القاهرة . القسم الخاص بالقاهرة من كتاب

المغرب في حل المغرب ط دار الكتب سنة ١٩٧٠

وينبغي أن يفرق المحقق بين الغلط الناجم عن السهو عند المؤلف ، والغلط الذي جاء من استخدام الكلمات ، والعبارات العامة ، وهو غلط شاع منذ القرن السادس الهجري على ألسنة المؤلفين ومن عاصرهم من الشعراء! وهذا الغلط ينبغي ألا يصلح لأنه غلط مقصود يستدل منه على الأدب في مثل هذه العصور خاصة إذا كان المؤلف كتبه بنفسه ، فلننا إذا صححناه أنزلنا النهج عن صوره الحقيقية ، ونضرب مثلاً للثلاث مؤلفات ابن تغري بردي ولعل أقربها إلينا النجوم الزاهرة ، والمنهل الصافي ففيهما ألفاظ لغوية وتعبيرات عامة لاحظها المحققون في أثناء النشر ، والمعروف أن المؤلف أحد المؤرخين المشهورين في القرن السابع الهجري .

الحالة الثانية

نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف

ولكن ما يصنع المحقق إذا ضاعت نسخة المؤلف ولم يبق أمامه إلا نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف . ما العمل ؟

إن دراسة مثل هذه النسخة تستلزم الدقة ، والحذر ، للتثبت من صحة ألفاظها ، ونصوصها ، فهما كانت دقة الناسخ وأمانته ، فإنه قد يتعرض للخطأ في النقل من الأصل : إما بلهمل من جانبه برسم خط المؤلف ، أو رسم خط عصره ، أو ادعاء معرفة ! فيحاول إصلاح النص على حسب فهمه . الضيق (١) فيدسى إلى النص من حيث أراد أن يصاحبه ! وربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان ، أو انتقال النظر بين المتماثلين في الرسم وما أكثر ذلك فقد جاء في بخلاء الجاحظ نشرة فان فلو تن عند قوله : « فلما انقضى كلامه أقبل عليه بعضهم فقال : يا أبا سعيد ما أدمك ؟ قال : يوماً لبن ، يوماً زيت ، يوماً سم ، يوماً تمر ، يوماً جبن ، يوماً قفار ، يوماً لحم ، عيش آل الخطاب » (٢) .

فإن نظر الناسخ انتقل من « يوماً » الأولى إلى « يوماً » الثانية لأنهما قد تماثلا في الرسم . وقد ضربت هذا المثال لأوضح مصطلح (انتقال النظر) وطبعاً لم يفت هذا الدكتور الجاحزى عندما حقق هذا الكتاب ، فقد نبه إلى هذا السقط ومثله كثير (٣) .

(١) كثيراً ما كان يصادفنا مثل هذا العمل في المخطوطات التي نسخت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مخطوطات دار الكتب المصرية .

(٢) انظر ص ٢٠٣ من الكتاب المذكور .

(٣) انظر قواعد العشر لشعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب صفحة ٤٤ و ٤٥ ط
لنرى كيف انتقل نظر الناسخ بسبب وجود عبارتين متماثلتين .

والتغيرات التي قد تصيب المخطوط عند نسخه ، والصادرة عن عمد أو عن خطأ في فهم النصوص ، وقد يصعب كشفها ، وبالتالي يصعب تحقيقها في النسخة الوحيدة ، وربما تسقط بعض الفقرات التي لا يمكن التعويض عنها .

وعلى المحقق في حالة ضياع نسخة المؤلف (الأم) — وما أكثر هذا في مخطوطاتنا العربية — مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها أن يدرس هذه النسخة ويقف على كل خصائصها من ناحية الشكل ، والنقط ، والرسم ، والمصطلحات ، والمعلومات التاريخية ثم يدرس حياة المؤلف ، ومؤلفاته الأخرى إن وجدت ، ويلم بأشهر الكتاب المعاصرين له الذين تناولوا نفس الموضوع الذي كتب فيه ، ويطبق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود ، أو المجهول مكانه وهذا يساعد كثيراً على تجريئ نصها والتثبت من صحة ألفاظها .

الحالة الثالثة

ضباع الأصل وبقيت عدة نسخ

هذه الحالة هي التي يصعب فيها الأصل وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه وتختلط فيما بينها ، ولكن لا نعرف الصلة بين بعضها البعض ، ولا الصلة بينها وبين الأصل الضائع :

هنا يجب ألا نعدّ قدم المخطوطة هو العامل الفاصل في صحتها ، ففي مثل هذه الحالة قد تكون هناك مخطوطة ذات تاريخ حديث ، وليكن مثلاً سنة ١٣٠٠ هـ نُسخَت مباشرة من مخطوطة طيبة ، تعتبر من الدرجة الأولى في القدم ، فمثل هذه النسخة تفضّل بكثير جداً نسخة كتبت سنة ٧٠٠ هـ مثلاً لو أن الثانية أخذت — لا عن مخطوطة من الدرجة الأولى في القدم ، بل عن مخطوطة فرعية من مخطوطة الدرجة الأولى ، وبالأحرى أخذت عن أية مخطوطة تزداد بعدا عن مخطوطة الدرجة الأولى ، فالعبرة إذن لا تكون بتاريخ المخطوطة « والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها — نظرياً وواقعياً — في كثير من الأحيان أية أهمية ، لأن مخطوطة من القرن السادس عشر الميلادي منقولة عن نسخة جيدة مفقودة من القرن الحادي عشر لها قيمة أكثر بكثير من نسخة مغلاطة معدلة من القرن الثاني عشر أو الثالث عشر » (١) .

والمحققون المحدثون يمتازون عن سابقهم في هذه الناحية أنهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، فضلاً عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ ، وعن العصر الذي وجدت فيه ، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح

(١) لنجلوا . النقد التاريخي ٨٢ .

بقدر المستطاع ، بواسطة مقارنة الروايات على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة ، وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه ، ومعجم ألفاظه والدراسة بأحوال عصره (١).

والموقف المعقول في هذه الحالة — أى تعدد النسخ — هو أن نحدد أولاً : العلاقات بين النسخ بعضها وبعض . فمثلاً كل النسخ التى تحتوى فى نفس المواضع على نفس الأغلاط تعد نسخاً منقولاً بعضها عن بعض ، أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط ، وليس من المعقول أن يرتكب نساخ مختلفون وهم ينقلون — وكل منهم فى ناحية — عن الأصل الخالى من الأغلاط نفس الأغلاط التى وقعت بينهم تماماً .

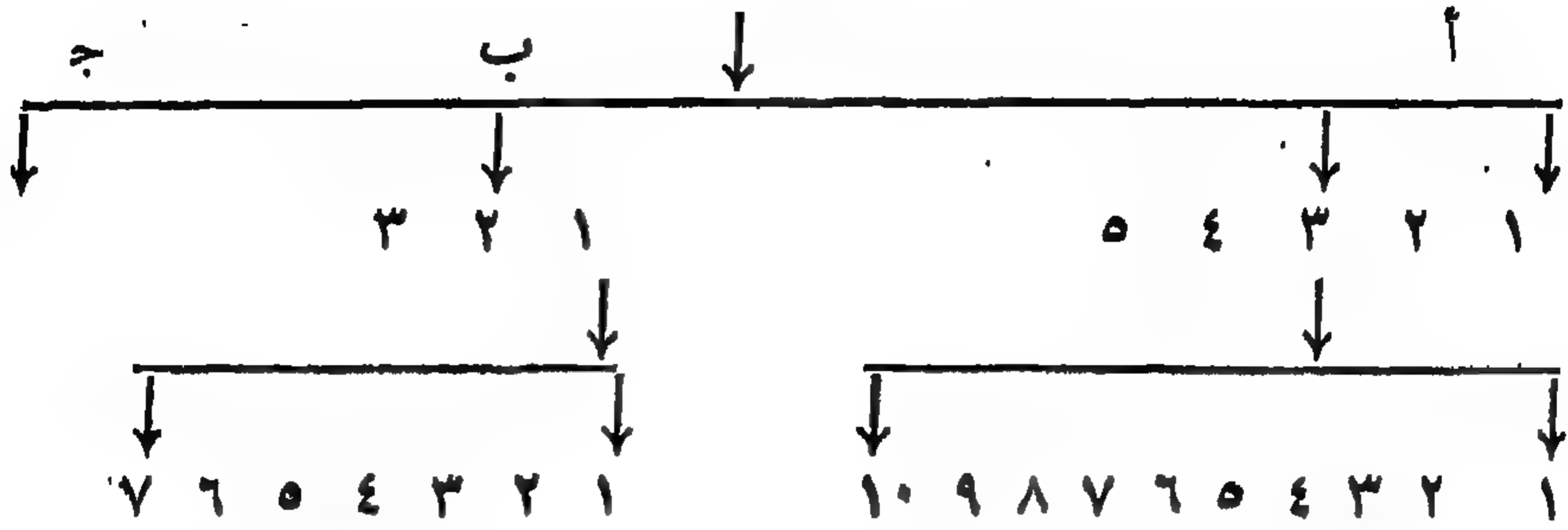
إذاً فالإتفاق فى الأغلاط شاهد على الإتفاق فى المصدر ، فعلياً — دون ملامة — أن نطرح كل النسخ المنقولة عن نسخة محفوظة لدينا ، إذ من الواضح أنه لا قيمة لها مع وجود أصلها الذى نقلوا عنه ، ومن إضاعة الوقت أن يبين المحقق اختلاف القراءات الواردة فى هذه النسخ . مادام الأصل موجوداً .

فلذا سرنا بهذه الطريقة فلا يكون أمام المحقق غير نسخ مستقل بعضها عن بعض منقولة مباشرة عن النسخة الأصلية ، أو نسخ فرعية مصدرها — نسخة مأخوذة مباشرة عن الأصل — مفقود ، ويستمر فى تصنيف النسخ الموجودة على هذا النحو حتى يستطيع أن يحدد وجود مجاميع مستقلة ، ليست مؤخوذة عن بعضها البعض ، وإنما أخذت من أصول مختلفة ، وبعد ذلك يضع ما اصطلح عليه بشجرة النسب مبتدئاً من الأصل فى صورة كهذه مثلاً :

(١) إذا رجعنا مثلاً إلى مقدمة المحقق لكتاب المعارف لابن قتيبة وما حققه الدكتور رمضان عبد التواب مثل الأمثال لمؤرج السدوسي واليثر لأبن الأعرابي لأدركنا هذا الصنيع بوضوح وكذلك فيما يحققه الدكتور حسين نصار والدكتور طه الحاجرى وغيرهما .

المؤلف

الأصل



فالمهم عندنا أن يكون لدينا نسخة (أ) أو أحد فروعها إن لم توجد، ونسخة (ب) أو أحد فروعها إن لم توجد، وكذلك نسخة (ج) أو أحد فروعها.

وكلما بعدنا عن المؤلف أو نسخته كثرت أحياناً المخطوطات الفرعية وتعدد بالتالي النسخ المتوسطة.

فنقول : نسخة المؤلف هي الأصل والأصول المستقلة المكونة للأسر المختلفة تعد نسخاً من الدرجة الأولى أ، ب، ج.

ثم يتفرع عن كل مخطوطة من الدرجة الأولى مخطوطات فرعية حددناها — كما سبق أن ذكرنا — عن طريق الاتفاق في الأخطاء فيما بينها، وقد تتعدد هذه المخطوطات المأخوذة عن مخطوطات الدرجة الأولى إلى غير نهاية (١).

(١) انظر فيما ذكرناه : (١) لنجلو١ . النقد التاريخي ص ٨٢ وما بعدها .

(٢) مناهج البحث العلمي ص ١٩٠ وما بعدها .

(٣) منهج البحث التاريخي ص ١٠٧ وما بعدها .

(٤) أصول نقد النصوص ص ٢٠ .

(٥) قواعد تحقيق النصوص ترجمة صلاح المنجد ١ ح ٢ سنة ١٩٥٥ مجلة معهد المخطوطات .

(٦) تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص ٣٥ وما بعدها .

وعند طبع الأصل ينبغي أن ترفق به في الهامش الاختلافات التي توجد في النسخ الرئيسية الأخرى ، لكي يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلاً بقدر المستطاع بين يدي الباحثين من بعد .

فتحصل مما تقدم : أننا إذا وجدنا لكتاب نريد أن نحققه نسخاً مختلفة رتبناها على حسب القدم ، ودائماً نتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل الذي ننشر على أساسه الكتاب ، ولا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه أو كثرت فيها الخروم ، أو كثر المحو والتآكل ، وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه ، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة ، فإن لم توجد نظرنا في النسخ وحاولنا أن نقسمها إلى أسر متقابلة .

* * *

بقي لي في هذا الموضوع أن أطرح سؤالاً طال الجدل فيه وتضاربت فيه الآراء وهو : هل يجوز للمحقق أن يقوم خطأ بخط المؤلف ؟

يرى بعض الباحثين أنها كبيرة ، لأن نسخة المؤلف مقدسة لها من الحرمة ما يجعل المحقق يحجم عن إصلاحها ! بل يجب عليه أن يشير إلى ما يظنه خطأ في الهامش ويترك نسخة المؤلف كما هي ، حتى بأخطائها الإملائية والنحوية ، ولعل هذا هو فريق المستشرقين ومن يدور في فلكهم (١) ولكن المؤلف بشر يخطئ ويصيب ، وقد يسبقه القلم وقد يسهو فلا يجوز نشر نسخة المؤلف بما فيها إلا بالشروط التي ذكرناها في موضعها .

(١) انظر برجستراسر في اصول نقد النصوص ٤٢ - ٤٣ وإصلاح الدين المنجد في

قواعد تحقيق النصوص ص ١٩

فلماذا عدنا إلى قومنا في القرون الحالية في مثل هذا الموقف وجدنا أنه « قرئ على ثعلب من كتاب بخط ابن الأعرابي خطأ فرده . فقيل : أفتغيره ؟ ! فقال : دعوه ليكون عذراً لمن أخطأ » (٢) .

وكأنني بثعلب لما استنكر عليه أن يصلح خطأ ابن الأعرابي أنه لم يدعه إلا ليكون عذراً لمن أخطأ ،

وقد سئل الأوزاعي عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أيقممه ؟ قال : نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن .

وقد سئل أبو عبد الرحمن النسائي عن اللحن في الحديث فقال : إن كان شيئاً تقوله العرب - وإن كان في غير لغة قريش - فلا يغيره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم الناس بلسانهم ، وإن كان مما لا يوجد في كلام العرب فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحن »

وقد ذكر القاضي عياض أن الذي استمر عليه عمل الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسعروها ، ولا يغيرونها من كتبهم ، حتى اطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها ! بخلاف التلاوة المجمع عليها ، لكن أهل المعرفة من هؤلاء الأشياخ ينهون على الخطأ عند السماع ، أو القراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقسرون ما في الأصول على ما بلغهم . ومنهم من يجسر على الإصلاح كالقاضي أبو الوليد هشام ، فإنه لكثرة مطالعته وتفننه في الأدب واللغة ، وأخبار الناس ، وأسماء الرجال وأنسابهم ، وثقوب فهمه وحدة ذهنه ، جسر على الإصلاح كثيراً ، وربما نبه على وجه الصواب ، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من ذلك ، وتحكم فيها بما ظهر له ! أو بما رآه

في حديث آخر ، وربما كان الذي أصلحه صواباً ، وربما غلط فيه ، خطأ الصواب !!

ويرى القاضي عياض أن حماية باب الإصلاحي والتغيير أولى ، لئلا يحسر على ذلك من لا يحسن ! ويتسلط عليه من لا يعلم ! وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين ، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع ، وينبه عليه ، ويذكر وجه صوابه ، إما من جهة العربية أو النقل ، أو وروده كذلك في حديث آخر ، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول : وقع عند شيخنا ، أو في روايتنا كذا ، أو من طريق فلان كذا ، وهو أولى ، لئلا يقول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، وأحسن ما يعتمد عليه في الإصلاحي أن ترد تلك اللفظة المغيرة صواباً في أحاديث أخرى ، بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب (١) .

* * *

وقد أوجب القدماء عدم التوفيق بين روايتين في الشعر ، فلا يجوز للمحقق أن يروي شطر بيت برواية ثم يروي الشطر الثاني من رواية أخرى ، ذكر السكري في شرح أشعار الهذليين أنه « يمتنع التلفيق في رواية الأشعار كقول أبي ذؤيب .

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمِمَّا أَدْرِي أُرْشِدُ طِيْلَابَهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ « دعاني ... وسميع » ورواه الأصمعي بلفظ « عصاني » بدل « دعاني » ويلفظ « مطيع » بدل « سميع » قال : فيمتنع في الإنشاء ذكر « دعاني » مع « مطيع » أو « عصاني » مع « سميع » لأنه من باب التلفيق (٢) .

(١) انظر الإلماع . باب إصلاح الخطأ وتقويم اللحن ١٨٦ - ١٨٧ وانظر كذلك التقريب

والتيسير ٣١٧ - ٣١٨

(٢) انظر المزهري ٢/٢٣٣ وديوان الهذليين ص ٧١ وها مشهاط دار الكتب .

هذا هو ما يجب على المحقق أن يتبعه ويرسم خطاه ، ولعل هذا هو الأصل الذى نادى به بعض العلماء المحدثين من أهل الفن ، فإنهم رأوا أن من محققى الدواوين من لم يكتف بإدخال الروايات الخارجة عن الديوان ، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين فقال أهل الفن : « هذا لا يجوز أبداً » (١) ، كما أنهم رأوا أن الآيات القرآنية التى يوثق بها لا يجوز أن يصحح المحقق حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ فى المصاحف اليوم !! محتجين : أنه ربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين ، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتان عندنا اليوم ، فيكون التصويب تغييراً لكلام المؤلف وتباعداً عنه ، وضرب برجشتراسر مثالا لصحة ما ذكره : أن كتاب المفصل للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ونشره هو ، وجد فى نسخه غلطات فى بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر فقال : « لا شك أن الزمخشري نفسه قد أخطأ فيه ، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور بالكشاف » وقال : « ومن النساخ والشرح من يذهبون على ذلك فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف (٢) وسنعود إلى هذه النقطة فنزيدها وضوحاً ونبين موقفنا منها بعد ذلك :

وقد ذهب برجشتراسر وتابعه صلاح الدين المنجد إلى « أنه قد يسبق المؤلف قلمه ، أو تخونه ذاكرته فيخطئ فى لفظ أو اسم فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ فى الحاشية ويثبت النص كما ورد ، لأن النص الذى يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته وإطلاعه وشخصيته العلمية » (٣) .

(١) انظر أصول نقد النصوص : ٣٩ .

(٢) هذا ما قاله براجشتراسر فى أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٤٣ وتابعه على ذلك الدكتور محمد هدى البكرى فى مجازرات كتابه عربية فى كلية الآداب سنة ١٩٦١ وعليه كان عمل المستشرقين .

(٣) انظر أصول نقد النصوص ٤٢ - ٤٣ وقواعد تحقيق النصوص ص ١٠ واللفظ للأخير .

واليوم قد تخالفنا هذا المنهج واتبعنا منهج أساتذتنا المعاصرين فلاننا نصلح النص ، حتى ولو كانت نسخة المؤلف إن قام الدليل القاطع على خطئها لأنه بشر يخطئ ويصيب وقد يسبقه قلمه لكن بشر ط أن نشير في الهامش إلى هذا الإصلاح وسببه وإلى رواية المؤلف التي سماها فيها .

الحالة الرابعة

النسخة المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها

مثل هذه النسخة يهملها كثير من المحققين ، على حين يغدوها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق . وحجتهم في ذلك أن ما يؤدي بالمطبعة هو عين ما يؤدي بالقلم ، ولا يبدو الطبع أن يكون انتساخاً بصورة حديثة ، ويلهب كثير من الباحثين إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد ، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة ، والثقة به فما نشره أمثال المصححين القدماء ، كالعلامة نصر الهوريني ، والشيخ قطة العدوي ، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال فستفيلد (١٨٠٨ - ١٨٩٩) الألماني ، ورجابو الألماني (١٨٦١ - ١٩٢٩) وبيفان الهولندي (١٨٥٩ - ١٩٣٤) ولايل الإنجليزي (١٨٤٥ - ١٩٢٠) جدير بأن يكون أصولاً ثانوية ، كما تعد رواياتهم لأصولهم - إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول - رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص ، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات ، ورواياتهم منزلة منزلة ما يسميه المحدثون بالوجادة (١) . وأما الطباعات التي تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقق أمين فهي نسخ مهذرة بلا ريب ، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق .

(١) تحقيق النصوص ونشرها : ٢٩ - ٣٠

الحالة الخامسة

النص المختار

وهو ما عليه الآن

قد يلجأ أحياناً إلى مخطوط بعينه فيتخذ أساساً لنشر مؤلف ما ، ثم يضاف إليه في الهامش الروايات المغايرة . .

وقد اعتاد الأدباء الباحثون الذين يتصدون لنشر تراثنا القديم أن يجمعوا كل ما تصل إليه أيديهم من نسخ لما ينشرون ، ثم يختاروا إحدى هذه النسخ ويجعلوها الأصل ، ثم يخرجوها كما هي طبقاً لما رواه الراوى أو شرحه الشارح ، وفي أثناء ذلك يشيرون إلى ما قد يكون هناك من اختلاف بين هذا الأصل وغيره من النسخ الأخرى ، وهذه هى الطريقة العلمية المتعارف عليها فى نشر الكتب ، وفيها تتجلى الأمانة العلمية الدقيقة ما دام المقصود منها إخراج نسخة معينة بالذات ، كما يتجلى فيها الرغبة فى استيعاب كل الفوائد الممكنة بجمع الروايات المختلفة فى كتاب واحد ، ولا شك أن فى ذلك العمل من المجهود العظيم ما لا يخفى ، ومن المشقة الشديدة ما نرجو أن ينال به هؤلاء الباحثون ما يستحقون من ثناء وتقدير .

وفى رأى - كما فى رأى الكثير من المحققين المعاصرين (١) أنه إذا لم توجد نسخة المؤلف (الأم) يستحسن أن تعتبر النسخ التى بعد ذلك كلها أضواء لا يكمل بعضها بعضاً ، فلا يوضع معكفات [] إلا إذا كانت زيادة خارجة عن النسخ ، أى من عند المحقق ، أو من مرجع آخر غير النسخ ،

(١) لعل فى نشر كتاب الأغاني ط. دار الكتب ، وقاريخ دمشق . والشفاء لابن سينا وكل ما حققه الدكتور رمضان عبد التواب وتحقيق ديوان الشماخ للدكتور صلاح الهادى . نماذج طيبة لما يسمى بـ (النص المختار)

وهذا هو ما عليه العمل الآن ، فقد جاء في منهج مقابلة كتاب الأغاني الموضوع سنة ١٩٧١ منهج لم يطبع ولكنه بين أيدينا « تعتبر كل النسخ أصولا يكمل بعضها بعضا ، ولذلك فلا ينص على النقص في إحدى النسخ ولا على الزيادة في بعضها ، ويجرد المتن من علامات [٠٠٠] ومن التعليقات الخاصة بها ، إلا إذا كان مصدر الزيادة غير نسخ الأغاني ، أو كانت الزيادة تكملة لا بد منها دون أن يكون لها مصدر » .

وكم هو جميل هذا الرأي لكن قولهم : « يجرد المتن من علامات الزيادة » فهذا مقبول وحسن ، ولكن قولهم « ومن التعليقات الخاصة بها » أى بالزيادة فلأنى لا أرى ذلك بل رأى عندى أن هذا مخالف لما جرت به العادة وما أوصينا به فيجب التنبيه على النقص أو الزيادة في الهامش دون أن توضع معكفات في المتن .

ويستحسن أن لا يوضع في المتن من هذه النسخ إلا ما يتناسب وروح المؤلف ، وهو الصحيح والأنسب ، مختاراً من النسخ جميعها ، وما عدها فيوضع في الهامش مما أمكن العثور عليه من نسخ وهذا هو ما نسميه بالنص المختار .

* * *

كثيراً ما تتعرض كتب المجالس والأمالى للتغيير والتبديل ، والزيادة من التلاميذ والرواة ، وبعض المؤلفين أملى كتابه أكثر من مرة كما مر بنا ، وبين كل هذه الأمالى للمؤلف الواحد فروق بينة كبيرة ، تزيد با با أو أبواباً ! ففي مثل هذه الحالة يرى برجشتراسر أنه « يجب على الناشر أن يختار إبرازه (أى رواية) واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها » (١)

وليس برجشترامس أول مبتدع لهذا ، فقد قال الخطيب البغدادي
ت (٤٦٣) : « لأصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشتمل
أحاديث كثيرة يذكر الراوى إسناد النسخة في المتن الأول منها ، ثم يقول
فيما بعد : وبإسناده إلى آخرها ، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم
ابن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة .

ونسخة أخرى عن أبي اليمان عن شعيب أيضاً عن نافع عن ابن عمر ،
ونسخة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة .

وسوى هذا نسخ يطول ذكرها . فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء
منها بالإسناد المذكور في أول النسخة ، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد
المتضمن لحكمين ، لا تعلق لأحدهما بالآخر ، فالإسناد هو لكل واحد
من الحكمين ، ولهذا جاز تقطيع المتن في بابير ، والأكثر على ما تقدم
ذكرنا له (١).

فلذا سأل سائل أى الروايات تستحق أن تنشر ؟ نقول :

للمحقق أن يؤثر النسخة التى بخط المؤلف على التى كتبت بخط غيره ،
سواء فى عصره أو بعد وفاته ، ويؤثر المسهبة على المختصرة ، والمصححة
على التى فيها خلل ، والتى لها نسخ كثيرة على التى نسخها قليلة ، فإن
خالف المحقق هذه القواعد ، فعليه أن يعرف القارئ بالنسخ التى يتركها
ويعين له خصائصها .

ويرى (دى غويه) محقق كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة (٢٧٣)
أن ابن قتيبة قد أملى كتابه من كراسه فى فترات مختلفة ، فكان

يستعمل في كل مرة عبارات متغايرة ، ويضيف أحياناً عبارات من عنده ، ويهمل عبارات كان قد أملاها في مرة سابقة ، ونص بعض العناوين وخصوصاً في الجزء الأول من الكتاب يختلف في بعضها عن بعض في مختلف المخطوطات . إلى حد ينبغي أنه تنشر مستقلة ، وذلك هو السبب : فيما يرى دى غويه - في أنه لم يرد ذكر بعض الشعراء الممتازين ، في حين أن شعراء أقل شأنًا قد ظفروا من الكتاب بمكان يذكرون فيه (١).

ويرى هذا الرأي برجشتراسر فيقول : « فإذا كانت هناك إبرازتان (روايتان) كل واحدة منهما مهمة ، والفرق بينهما كبير لا يمكن إيصاحه بإيجاز ، فالأولى نشرهما جميعاً » (٢) :

* * *

وإذا كان الكتاب شائعاً بين العوام أو ما يعبر عنه بالأدب الشعبي مثل كتاب (ألف ليلة وليلة) وكتب الأمثال والسير الشعبية مثل سيف ابن ذي يزن والأميرة ذات الهمة وأبو زيد الهلالي ، فإننا نجد القصص أنفسهم يغيرون ، ويسقطون ، ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود في الكتاب ، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، وكل نسخة تكاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب ، فمن الصعب أو يكاد أن يكون من المستحيل تقسيم النسخ إلى فئات وروايات معينة ، بل إنها في مثل هذه الحالة تفرق إلى أجناس مبهمه ، لكثرة الفروق في كل ، فيلزم محقق أى كتاب من تلك الكتاب أن يختار جنساً منها : وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس ، وينشرها مع التصحيح ما أمكن ثم يضيف باقي نسخ هذا الجنس ويبين المهم منها ، ويصف كذلك الأجناس الأخرى ، لأنه ليس الغرض

(١) انظر المقدمة اللاتينية التي كتبها دى غويه عند تحقيقه كتاب الشعر والشعراء :

وترجمها الأستاذ وهيب كامل مقدمة الشعر والشعراء : ٤٣ .

(٢) نقد النصوص : ٢٧

هنا الحصول على الهيئة العامة للكتاب ، لأن ذلك محال ، وبخاصة في أمثال كتاب (ألف ليلة وليلة) الذي لا نعرف له مؤلفاً ، ولا تاريخاً ، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه .

فلذا رجعنا إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية وجدنا أن الناس لم يكونوا يدركون تماماً معنى الكتاب ولا التأليف ، بل كانوا يحدثون الأحاديث ويروون الأشعار ، ثم شرعوا يكتبون ، لا يريدون التأليف ، بل تذكيراً لأنفسهم ، وأحياناً كانوا يأذنون لبعض أصحابهم في نسخ هذه الأحاديث ، وكان الناس ينسخونها أحياناً لنفسه ، فيسقط منها ما لا يخصه ، ويضيف إليها من منبع آخر ! ! ولا يذكر أن الذي ينسخه منقول من كتاب المؤلف .

وكثيراً من الكتب المنسوبة للقدمات لم يؤلفها المؤلف في هيئة كتاب ، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يروي عنه ، أو مما يجده مقيداً بخطه وكان بعض التلاميذ يخرج ما استملاه من الأستاذ في هيئة كتاب وينسبه إليه ، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره ، أو أخذه من مصادر أخرى . وينسبه لنفسه ! ويذكر أستاذه في بعض الأماكن ذراً للرماد ! ويغفله في البعض الآخر ! وفي أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يخرجون في آن واحد كتاباً واحداً لأستاذ واحد ، فنجد كتباً عنواها واحد تنسب إلى عالم واحد ، ولكنها تختلف في عباراتها وترتيبها ! والدليل على ذلك ما جاء في مقدمة تهذيب اللغة للأزهري عند الكلام على الأصمعي قال : « وكان أُمِّي ببغداد كتاباً في النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه ! ! فأخبرني أبو الفضل المنلري عن أبي جعفر للغساني عن سلحة قال :

جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبي السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه ، فجعل الأصمعي ينظر فيه

فقال : ليس هذا كلامي كله ، وقد زيد فيه على !!! فإن أخبيت أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت وإلا فلا تقرعوه . قال مسطمة ابن عاصم : فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب وهو أرنجج من الثالث ثم أمرنا فنسخناه له . (١) .

ويرى برجشتراسر أن كتاب « فحولة الشعراء » للأصمعي لم يؤلفه الأصمعي ! بل صنعه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠ أحد رواة الأصمعي ، فجمع فيه ما كان سميعة من الأصمعي في هذا الموضوع ، ولم يفضل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ويستشهد برجشتراسر على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يجره إطلاقاً بل روى عنه بأشكال مختلفة (٢) .

وكان ذلك كتاب (نهج البلاغة) الذي ألفه الشريف الرضي ذكر ابن أبي الحديد في شرحه أنه « نخم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل ، وكتبت به نسخ متعددة ، ثم زاد عليه أن وفى الزيادات التي تذكرها فيما بعد » (٣) ثم ذكر أن ابن أبي الحديد بعد ذلك فصولاً من هذه الزيادة وعقب عليها بقوله : « واعلم أن الرضي - رحمه الله - قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل ، وهكذا وجدت النسخ بخطه وقال : وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنزع من كلام أمير المؤمنين حامدين الله سبحانه على ما من به من [توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه ، وتقريب ما بعد من أقطاره ، ومقررين العزم كما شرطنا أولاً على تفضيل أوراق من البياض في آخر كل باب من الأبواب ، لتكون لاقتناص الشارد ، واستلحاق الوارد ، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض ، ويقع إلينا بعد الشدوذ ... » (٤) .

(١) مقدمة المؤلف : تهذيب اللغة : ١٥/١ .

(٢) نقد النصوص : ٣٥ .

(٣) شرح نهج البلاغة : ٣٧٨/٤ . ظ. الميمنية سنة ١٣٢٩ .

(٤) شرح نهج البلاغة : ٥٠٦/٤ .

ثم قال ابن أبي الحديد نفسه: « ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام . قيل : إنها وجدت في نسخة كتبت في حياة الرضى - رحمه الله - وقرئت عليه فأمضاها وأذن في إلحاقها بالكتاب ونحن نذكرها» (١) .

وهذا في رأينا من أنواع الحشو أو الإكمال .

الحشو أو الإكمال

أما الحشو interpolation فهو إدخال كلمات أو جمل في نص لم تكن فيه من قبل ، ولم يقلها المؤلف ، فيزاد على مقاله بعض الشروح والتعليقات الدخيلة إما للإيضاح أو لأن النص قد استغلق فهمه على الناسخ ، وهذا ظاهر في (الرسالة) للشافعى تحقيق أحمد شاكر فتجد أنها قد احتوت عد كثير من القراءات التى كتبها نساخ جهلة أو قراء أشد جهلاً ظنوا أن فى الكلم تحريفاً أو خطأ فاستبدلوه بغيره وهذا نوع خطير من التزييف لا يتبينه إلا خبير مقتدر .

وقد يدخل الناسخ فى الصلب تعليقات كانت فى الأصل بين السطور أو فى الهوامش ، مثال ذلك : ما جاء فى مخطوطه (ربيع الأبرار) للزمخشري يقول فى سائر نسخه التى وقعت لنا : « قيس بن الحداد الخزاعى » ويقف عند هذا الحد ، ووجدنا العبارة فى كل النسخ هكذا ، إلا النسخة رقم (٤٨٩٤ أدب طلعت) فلأنها تقول : « قيس بن الحدادية الحدادية الخزاعى . حداد بالضم من كنانة ، وحداد بالكسر من محاورب » ونحن نرجح أن هذه الزيادة ليست للزمخشري . وإنما هى من أحد قراء النسخة الأصل وأراد أن يشرح فكتب فى الهامش أو بين السطور هذه الزيادة فجاء الناسخ الذى نسخ عن هذا الأصل واعتبرها تكملة للنص ، فأدخلها فى صلب النسخة

ظنا منه أنها تكملة لكلام الزمخشري! ومقارنة النسخ بعضها ببعض اتضح أن أحد القاءكتها في الهامش كما سبق أن فصلنا .

ودليل آخر : وجدنا في تجريد الأغاني : ١٥١١/٤ « الحدادية : أم قيس بن محارب بن حفصة . يقال لهم : بنو حداد » ومثل هذا دليل على أن القارئ علق على النسخة الأولى ففعل الناسخ .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً أن المستشرق « مرجليوث عندما نشر كتاب معجم الأدباء لياقوت وجد في النسخة التي وقعت له عند ترجمة الحمصى (صاحب زهر الآداب) ما نصه : « وله عندي كتاب (الجواهر والملح والنوادر كتبه عبد القادر البغدادى) فلم يلاحظ مرجليوث فرق ما بين زمن البغدادى المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ وزمن ياقوت فأدخل هذه العبارة في الأصل وكأنها من كلام ياقوت ، وقد يدرك المحقق الفطن ذلك (١) .

وقد يحدث أحياناً أن يكون الحشو متعمداً فيضاف إلى عبارات المؤلف عبارات من عند الناسخ بقصد الإكمال أو التوكيد ، فإن كان عندنا المخطوط الذى تم فيه الحشو المقصود ، فمن الممكن الكشف عنه بما هناك من مقارنة النسخ ، لكن الذى يحدث فى كثير من الأحوال هو أن تكون النسخة الأولى التى أجرى فيها الحشو ومفقودة ، وبهذا يختفى في النسخ المنقولة عنها كل أثر ماضى للإضافة .

الإكمال Continuation

كان أصحاب الكتب الخطية يضيفون في بعض الأحيان على الهوامش، أو في أواخر الفصول والأبواب أخباراً وآراء جديدة تتعلق بالباب، لكنها من غير الكتاب، ثم تمر الأيام، وينسخ بعض هذه الكتب فتدخل الزيادة في الأصل ويثبت الشرح في المتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسب كل ما في النسخة الخطية المتأخرة إلى المؤلف.

يخبرنا الدكتور أسعد رستم أن الأستاذ جبرائيل جبور عندما درس كتاب العقد الفريد (١) لابن عبد ربه رأى أن ناشري الطبقات التي بين أيدينا لهذا الكتاب اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جمل كثيرة من الأخبار ! فأثبتوا الأصل والزيادة في نشراتهم دون أن ينتبهوا إلى الأمر، أو يشيروا إليه . والغريب أن بعض هذه الأخبار المدسوسة كانت ظاهرة لا يحتاج أمر اكتشافها إلى كثير من العناء أو التدقيق (٢) .

وقد راجعت العقد فوجدت أنه قد ترجم فيه في كتاب (اليتيمة الثانية) للمعتقى والمستكفى والمطيع (٣) وقد وضعت في متن الكتاب . والشيء الغريب أن أصحاب هذه الأسماء كانوا على قيد الحياة بعد وفاة ابن عبد ربه ، وترى في ترجمة الأخير أنه خلع نفسه سنة ٣٦٣ هـ أي بعد موت ابن عبد ربه بـ ٣٥ سنة ، وقد استدرك المحققون ههنا ونهبوا عليه في

(١) وذلك في رسالة التي تقدم بها لنيل درجة أستاذ في العلوم من جامعة بيروت سنة ١٩٣٣ وموضوعها (ابن عبد ربه وعقده) .

(٢) مصطلح التاريخ : ٢٨ .

(٣) العقد الفريد : ١٢٨/٥ وما بعدها .

(م ١٧) تحقيق التراث العربي

الهامش ص ١٢٨ وكان الأولى بهم أن ينزلوا هذه التراجم إلى الهوامش لأنها ليست من كلام المؤلف .

وقد رجعت إلى كتاب المعارف لأبن قتيبة للاستئناس ، فوجدت ترجمة (١) المعتضد بالله (٢) المكثفي (٣) المقتدر موضوعة في هامش الصفحات ، وذلك لأن المحقق رأى أن هؤلاء زمن توليتهم و خلافهم جاء بعد وفاة ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦) هـ كما يلاحظ أن من ترجم هؤلاء الثلاثة لم يأت بأكثر من زمن تولية الوالي ووفاته مما خالف أسلوب ابن قتيبة وأن ترجمة هؤلاء لا توجد إلا في نسخة ب فقط (١) .

والشاهد فيما قدمنا : أن الحشو والإكمال يمكن تمييزهما من خلال العمايات الضرورية لتصحيح نص مخطوطة توجد منها نسخ كثيرة ، حينما تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصلي قبل الحشو والإكمال لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخ قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال فينبغي الانجاء إلى مثل هذا التساؤل : هل أسلوب المخطوطة في كل أجزائها واحد ؟ وهل تسودها من أولها إلى آخرها روح واحدة ؟ وهل لا يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار ؟ وحينما يكون لواضع الحشو أو الإكمال شخصية بارزة ومقاصد واضحة فإن من الممكن بواسطة هذا التحليل فصل النص الأصلي وكأننا نستعمل مقصداً . لكن حينما يموج الكلام بعصه في بعض لا يمكن المرء أن يميز مواضع اللحام ! وفي هذه الحالة يكون من الحكمة أن يعترف المرء بعجزه عن تمييزها بدلا من افتراض الفروض ، والعبارات الأصبغة المعجمة جديرة بالإثبات فيقول الأستاذ عبد السلام هارون : « أما العبارات الأصبغة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ويوثقها الفحص فهي جديرة بالإثبات » (٢) .

(١) انظر المعارف : ٢٩٤ .

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ٦٦ .

وأعتقد أن هذا ليس من الحشو أو الإكمال ، وإنما هي عبارات أصلية
نقصت من الأصل في إحدى النسخ للأسباب التي ذكرناها .

* * *

ومثل هذا — الحشو والإكمال — ما فطن إليه نقاد الحديث فقالوا
الحديث المدرج : هو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة
ليست منه ، وهو من أدرجت الشيء إذا أدخلته فيه وضمته إياه (١) .
وهو : أن يذكر الراوى عقيب الحديث كلاما لنفسه أو لغيره فيرويه
من بعده متصلا ، فيتوهم أنه من الحديث ، وزواة الصحاح والمسانيد
ينبهون غالباً على كل زيادة في أحاديثهم مهما تكن هيئة يسيرة بالنص
على أصحابها ، سواء وقعت تلك الزيادة في المتن أو الإسناد ، وذلك لأنهم
يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجها أن يأتي من ينقلها
عن لسانهم ، غير ملاحظ إدراجها فيساعدون بذلك — من غير قصد —
على الكذب على رسول صلى الله عليه وسلم الله ، أو على من أدى أحاديث هذا
الرسول الكريم ، ولا ريب أن تعمد الإدراج ضرب من الكذب والتدليس .

والإدراج في المتن أكثر ما يكون في آخر الحديث ، فيتطوع بإدخاله
بعض الرواة بعبارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير ، وقد يوجد
هذا الإدراج في أول الحديث أو وسطه ، ووقوعه أوله أكثر
من وسطه .

فمن الإدراج في الوسط : ما رواه النسائي من حديث فضالة مرفوعا
« أنا زعيم — وإزعيم الحميل — لمن آمن وأسلم ، وجاهد في سبيل الله بيت
في ربض الجنة (٢) » .

(١) علوم الحديث ومصطلحه ٢٤٥ والمراجع المبينة به .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه : ٢٤٥ .

فعبارة «والزعيم الجميل» لم تكن في أصل الحديث من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي مدرجة أدخلها ابن وهب . - أحد رواة الحديث - تفسيراً للفظ زعيم ، الذى ظنه غير واضح في السياق .

ومن الإدراج في أول الحديث : ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار» فعبارة أسبغوا الوضوء في أول الحديث ليست من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم الذى لم يزد على أن قال : «ويل للأعقاب من النار» ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة فوهم أبو قطن وشبابة في روايتهما لها عن شعبة وظنهما من قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا من قول أبي هريرة . وقد عرفنا وقوع الإدراج في هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الحالية من عبارة «أسبغوا الوضوء» وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء في صحيح البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : «ويل للأعقاب من النار» .

ومن الإدراج في آخر الحديث ، ما في الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً «للعبد المملوك أجران ، والذى نفسى بيده لولا الجهاد والحج وبرأى لأحببت أن أموت وأنا مملوك» فرسول الله صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله : «للعبد المملوك أجران» غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرين بقسمه تمنى الرق ، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق ، فضلاً عن أمه عليه السلام التى توفيت وهو صغير ، فلا يمكن قطعاً أن تكون العبارة من قوله صلى الله عليه وسلم (١) .

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه : ٢٤٥ وما بعدها والمراجع المبينة به .

ودواعى الإدراج كثيرة منها تغيير بعض الألفاظ الغريبة ، وقد عرف رجال الحديث الطريق إلى معرفة المدرج ونهوا على ذلك .

* * *

وعلى المحقق أن يشير في الهامش إلى اختلاف النسخ أى اختلاف الروايات فيثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح ، بعد دراسة يقوم بها لكل رواية ، ويضع في الهامش الروايات المغايرة والمصحف والمحرّف .

وقد أخبرنا القاضي عياض^١ عندما تناول ضبط الروايات في الحديث قائلا : « هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه ، وإلا تسوّدت الصحف ، واختلطت الروايات ، ولم يحل صاحبها بطائل ، وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها ، أو من خلاف خرج في الحواشي ، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من : اسمه أو حرف منه للاختصار ، لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات ولا يغفل المهتم بهذا عند كثرة العلامات ، واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره ، أو على ظهر جزئه ، أو آخره والتعريف بكل علامة لمن هذه ، لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن ، وكبر السن ، واختلال الذكر فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه (١) » .

ثم يقول النواوى : « ولا ينبغي أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس وإن فعل فليبين في أول كتابه أو آخر مواده (٢) » .

(١) الإلماع : ١٨٩ وما بعدها (باب ضبط اختلاف الروايات) وانظر التقريب والتيسير ٢٩٠ وما بعدها .

(٢) التقريب والتيسير : ٢٩٠ .

ويعد هذا المنهج أدق منهج عرفه المستشرقون والمعاصرون من أبناء العربية ، إذ يوجبون أن توصف النسخ في المقدمة ، ويرمز لكل منها عند الاختلاف برمز ، والمعتاد استخدام حروف المعجم رمزاً إلى النسخ ، وإذا كانت النسخ قليلة اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم فنسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا . ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها لكان ذلك أحسن فمرمز للنسخة القديمة بالرمز (أ) والتي تليها في القدم بالرمز (ب) إلخ وإن كان عدد النسخ كبيراً احتجنا إلى نظام في تقسيم الرموز ، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة ، أودار الكتب التي تحفظ فيها النسخة .

وعند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة فتضاف الزيادة إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك في الهامش ، وذلك إذا تحقق أن الزيادة من أصل الكتاب ، وليست حشواً ولا إكمالاً - كما بينا - من الناسخ أو من غيره ، وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها في الهامش كما فعل محقق كتاب المعارف فيما بينا .

ويرى المعاصرون أنه يسمع للمحقق بإضافة حرف أو كلمة يعتقد أنها سقطت من المتن ، على أن يضع ذلك بين معكوفتين [(١)] وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه ، وبتجديد ما اندرس من كتاب في الحديث ، فقد ذكر ابن كثير أنه « إذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه ، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب » (٢) ويفسر ، وإذا كان في الكتاب سقط لا يتغير المعنى به كلفظ (ابن) أو حرف من الحروف فلا بأس من

(١) انظر قواعد تحقيق النصوص : ١٦ والباعث الحديث للشيخ أحمد شاكر

. ١٤٧ - ١٤٦

(٢) اختصار علوم الحديث : ١٦٣ .

إتمامه من غير بيان أصله ، وكذلك إذا كان يغير المعنى ، ولكن تيقن أن السقط سهو من شيخه ، وأن من فوقه من الرواة أتى به ، وإنما يجب أن يزيد كلمة (يعنى) كما فعل الحافظ الخطيب ، إذ روى عن أبي عمرو ابن مہدی عن القاضى المحاملى بإسناده عن عروة عن عمرة (تعنى عن عائشة) أنها قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدينى إلى رأسه فأرجله . قال الخطيب : كان فى أصل ابن مہدی : عن عمرة أنها قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدينى إلى رأسه فأرجله . فألحقنا فيه ذكر عائشة إذا لم يكن منه بد ، وعلمنا أن المحاملى كذلك رواه ، وإنما يسقط من كتاب شيخنا أبو عمرو قلنا فيه : تعنى عن عائشة رضى الله عنها ، لأجل أن ابن مہدی لم يقل لنا ذلك .

وإذا درس من كتابه - أى ذهب بتقطيع أو بلل أو نحوه بعض الكلام أو شك فى شيء مما فيه ، أى مما حفظ وثبته فيه غيره من الثقات واطمأن طلبه إلى الصواب جاز له إلحاقه بالأصل ، ويستحسن أن يبين ذلك ليبرأ من عهده ويعقب على ذلك فيقول : هذا رأى علماء الفن .

والذى أراه فى كل هذه الصور وأعمل به فيما أحققه أن الواجب المحافظة على الأصل مع بيان الصحيح بحاشية الكتاب ، إلا إذا كان الخطأ واضحاً ليس هناك شبهة فى أنه خطأ فيذكر الصواب ويبين فى الحاشية نص ما كان فى الأصل أداء للأمانة الواجبة فى النقل .

وقد يكون فى النص نحو « عبد الله مسعود » فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف لإثبات (ابن) لا ضمير فيه ولا إخلال بالأمانة ،

وقد يكون في نص المتن نحو : « بنى الإسلام خمس » فلا جرم أن صوابه : « على خمس » فللحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب ، ولا على صاحبه ، وكذلك إذا كان المتن « بنى الإسلام على خمس » كان المحقق في حل أن ي حذف الحرف الزائد ، على أن ينبه على المحذوف .

وترى الدكتورة عائشة عبد الرحمن أنه « إذا لم يمكن استكمال سقط من أصول ومصادر أصلية ، فمحذور أن يكمله المحقق من عنده ، بل يترك الأصل كما هو ، ويثبت في الهامش ، إشارة إلى موضع السقوط ومقداره » ثم تقول : « وقد تورط بعض المحدثين فأكملوا مواضع السقوط في المخطوط بكلمات من عندهم حسبوها تلائم السياق ! فكانوا كمن يضع ذراعاً لتمثال فينوس » (١) ولعلها تريد بذلك السقوط الكثير .

والرأى عندي ذهب إليه الأقدمون وتابعهم المحدثون من أمثال الدكتور صلاح الدين المنجد والأستاذ عبد السلام هارون والشيخ أحمد شاكر وغيرهم من المعاصرين ، فقد قال صاحب التقریب والتيسير : « وأحسن الإصلاح بما جاء في رواية أو حديث آخر ، وإن كان الإصلاح بزيادة ساقط : فإن لم يغير معنى الأصل فهو على ما سبق ، وإن غاير تأكد الحكم بذكر الأصل مقروناً بالبيان ، فإن علم أن بعض الرواة أسقطه وحده فله أيضاً أن يلحقه في نفس الكتاب . . . كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز استلزامه من كتاب غيره ، وإذا عرف صحته وسكنت إليه نفسه إلى أن ذلك هو الساقط ، كذا قاله أهل التحقيق ومنعه بعضهم . . . فإن وجد في كتابه كلمة غير

مضبوطة أو أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء ويرويهما على ما يخبرونه (١) وهذا هو ما عليه العمل الآن .

* * *

وإذا كان المؤلف نقل نصوصاً من مصادر ذكرها ، فنعارض هذه النصوص على أصولها ، ويشار في الهامش إلى ما فيها من زيادة ونقص كأن يقال : هذا النص في كتاب كذا باختلاف في اللفظ أو بزيادة أو غير ذلك .

ولا يجب أن نهمل الروايات الفرعية التي توجد في بطون الكتب ، ويستحسن أن نقدم رواية الأصل عليها ، إلا إذا كانت مصحفة فهذا يجب أن نجعل في المتن الرواية الثانوية وننزل في الهامش رواية الأصل .

وإذا كان المؤلف قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر ، وهذا الكتاب الأصل موجود ، عندنا فيتبغى أن يحذر المحقق كل الحذر من إدخال أي زيادة يجدها في الكتاب الأصل فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التي يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذي أخذها منه ، وربما كان قد غير اللفظ الأصلي عن عمد ، فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ لغيرنا الكتاب وأدخلنا فيه ما ليس منه ، ووظيفة المحقق هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه .

وفي كثير من الأحيان قد لا يذكر المؤلف مصادره فإذا عرفها المحقق ورد كل نص إلى مصدره كان أحسن وأدعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص ، ومثل هذه الأمور يلجأ إليها للتأكد من صحة النص وتوثيقه .

وقد يقرأ عالم كتاباً ويصحح بعض ألفاظه (١) والألفاظ المصححة تزيد في قيمة النسخة ، فإذا وافق المحقق على التصحيح أثبتته في المتن وأشار إلى الأصل في الهامش ، ولا بد بصورة عامة من الإشارة في الهامش إلى كل ما يوجد من تعليق في هامش نسخة ما (٢) .

• • •

ونعود إلى الحديث الذي وعدنا به عن الشواهد من القرآن الكريم ، فلما ذكرنا أن برجشتراسر يرى أن « الآيات القرآنية التي يوثق بها لا يجوز أن يصحح الناشر حروفها ، ونقطتها ، بناء على ما يقرأ في نسخ مصاحفنا اليوم ، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين ، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشافعيين عندنا اليوم ، فيكون التصويب تغييراً لكلام المؤلف وتباعداً عنه » (٣) .

ويضرب مثالا على ذلك بالكتاب الذي نشره للزمخشري « المفصل » فقد رأى أن فيه بعض آي القرآن محرفة فتركها كما هي ويقول : « فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ ، لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الوجوع إلى ما كتبه المؤلف » (٤) وقد رأى هذا الرأي أيضاً الدكتور محمد حمدي البكري في محاضراته بكلية الآداب سنة ١٩٦١

(١) وذلك كما كان يفعل الشنقيطي في نسخته الخاصة من الأغاني والتي اعتمد عليها محققو دار الكتب .

(٢) انظر قواعد تحقيق النصوص ١١ والدكتور صلاح الدين المنجد .

(٣) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ٤٣ .

(٤) أصول نقد النصوص ٤٣ .

والرأى عندى ما ذهب إليه العلموى فيما ذكره روزنتال « أنه لا يجوز أن يصلح كتاب غيره إلا بإذن وقلت (العلموى) : وهذا محله في غير القرآن » وسائر المحققين المعاصرين يرون أن الشواهد القرآنية لما لها من التقدير الدينى لا بد أن توضع في نصابها ، لأن القرآن نقل إلينا بالتواتر والجميع يكتشفون في كثير من الكتب التي يحققونها أخطاء فيردونها إلى الصواب .

ويضرب لنا الأستاذ عبد السلام هارون أمثلة فيقول : وقد كشفت في أثناء تحقيق لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٧ : « فَلَمَّا أَتَوْا عَلَى وَادِى النَّمْلِ » وهى « حَتَّى إِذَا أَتَوْا » وفى ص ١٥٩ « عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ » فأرسل معى بنى إسرائيل « وهى « إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتَكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِي إِسْرَائِيلَ » (١) وإنما سهبت في تلك الأمثلة لأنه على أمرين :

أما أحدهما : فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره .

وأما الآخر : فإن التزمّت في إبقاء النص القرآنى المحرف في الصواب كما هو فيه مزلة للأقدام ، فإن خطر القرآن الكريم يجلّ عن أن نجامل فيه مخطئاً ، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر .

والمسألة خلافية قديمة بحثها العلماء وأبانوا فيها وجه الصواب فقال القاضى عياض (ت ٥٤٤) : « الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وضعت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم حتى اطرقدوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها ، بخلاف »

(١) تحقيق النصوص ونشرها .

التلاوة المجمع عليها لكن أهل المعرفة منهم ينهبون على خطبها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم (١) .

إذا فالمسألة قديمة وهي متحققة في المذهبين إذا نبه المحقق على ما كان غاية الأصل الذي حققه مما هو واضح الخطأ .

وتحقيق النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات ، وكتب التفسير مثل : القرطبي أو الطبري وأبي حبيان الخرناطي ، ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة . .

ويجدر بالمحقق أن ينسب كل قراءة تخالف قراءة الجمهور .

وأما نصوص الحديث فإنه يجب أن تختار بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخرجها إن أمكن التخريج ، ونعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روايته فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك ، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها .

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة من الأمثال والأشعار ونحوها ، فيجب أن يتجه إلى مراجعتها ليستعين بها في قراءة النص وتخرجها إن أمكن التخريج ، ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أنه ما في النسخة هو ما قصده المؤلف ،

(١) الألبان : ١٨٥ - ١٨٦ وانظر الباعث الحثيث لابن كثير ط ٣ : ١٤٥

وانظر التقریب والتيسير : ٣١٨ .

وأراد به ، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الروايات حكماً خاصاً ،
فهذا قيد شديد يحرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل .

وهذه الضروب الثلاثة ١ - القرآن ٢ - الحديث ٣ - الأمثال
والأشعار : هي ما يجب في تحقيقها الدقة والحرص والتريث ، وليس معنى
هذا أن نستهيئ بغيرها ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ونستشعر لها
من الحرص ما يعادل خطرها البالغ (١) .

ومن المعروف أن الرعيل الأول من الرواة كانوا يتشدّدون في
الرواية باللفظ والنص ، ولا يتساهلون حتى بالواو والفاء ، وكان أحب
إلى أحدهم - كما قال الأعمش - « أن يخر من السماء من أن يزيد في الحديث
واواً أو ألفاً أو دالاً » .

وما أكثر الأمثلة التي تشير إلى تردد الراوي بين لفظين حرص الراوي
نفسه على التصريح بكل منهما ، مخافة أن يلفظ بغير لفظ النبي صلى
الله عليه وسلم ، وذلك كما في حديث أبي مالك الحارث بن عاصم الأشعري
الذي أوله قوله عليه السلام : « الطهر شطر الإيمان » فإن فيه بعد ذلك
« وسبحان الله والحمد لله تملأن - أو تملأ - ما بين السماوات والأرض »
فقد شك الراوي هل العبارتان كلتا هما تملأن - بالتثنية - أم تعدان
عبارة واحدة (تملأ) بالإفراد فأثبت الراوي اللفظين ورعا واحتياطاً .

ولعل عمل البكري المتوفى سنة ٤٨٧ في كتابه (اللآلي في شرح آمالى
القبلى) يعتبر تحقيقاً علمياً لكتاب الآمالى ، فقد وقف أبو عبيد البكري
على الأصول التي استقى منها القبلى آماليه ، فكأنه ذلك من الوقوف
على مواضع الوهم عنده ، والاختلاف في الآمالى بعد معارضتها بالأصول
التي عنده (٢)

(١) تحقيق النصوص ونشرها : ٤٧ - ٤٨

(٢) انظر مقدمة سمط اللآلى .

ويذكر البكري في مقدمة هذا الكتاب أنه شرح فيه ما أغفله القالي فقال: « وبينت من معاني منظومها ومنثورها ما أشكل ، ووصلت من شواهد ما وسائر أشعارها ما قطع . ونسبت من ذلك إلى قائله ما أهمل ، وكثيراً ما يرد البيت المفرد والشعر الغفل المجرد . . . و ذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبو علي ذكر ناقد ، ونهت على وهم فيه تنبيه منصف لا متعسف ولا معاند ، محتج على ذلك بالدليل والشاهد » .

فالبقارى يرى من هذا ومن صنعة القاضي عياض عندما حقق الأمهات الثلاث : موطأ مالك ، وصحيح البخارى ، وصحيح مسلم وأفرد لذلك كتاباً سماه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) فقد تولى إتقان ضبط هذه الأمهات بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها ، ولا يبقى إهمال يبهما ، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبه على ذلك وأشار إلى الأرجح والصواب بحكم ما يوجد في حديث آخر ، أو يكون هو المعروف في كلام العرب ويقول: « ودعت الضرورة عند ذكر ألفاظ المتن وتقويمها إلى شرح غريبها وبيان شيء من معانيها ومفهومها دون نقص لذلك ولا اتساع إلا عند الحاجة لغموضه ، أو الحاجة على خلاف يقع هنالك في الرواية أو الشرح ، إذا لم نضع كتابنا هذا لشرح لغة وتفسير معان بل لتقويم ألفاظ وإتقان » (١) .

والكتاب المذكور يتأمة يعد في نظر أهل الفن تحقيق على أحدث أساليب التحقيق للكتب المذكورة .

ولعلكم ترون في هذين المصدرين ومثلهما الكثير في الأدب واللغة والشروح منهجاً طيباً للتحقيق عند القدماء .

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار المقدمة .

التعليقات

قيل قديماً حلية الخرائد : الحلق في زفاريها وحلية الدفاتر : اللحق في حواشيها ، والمغاربة يقولون : الدُّرر في الطرر . وقيل للبخوارزمي . عند موته ما تشتهي ؟ قال : النظر في حواشي الكتب (١) .

فالقـدماء كانوا لا يرون بأساً بكتابة الهوامش ، والفوائد ، والتنبيهات واختلاف رواية أو نسخة ، وكانوا يوجبون ألا يكتب في آخر ذلك (صح) ونحو ذلك ، لئلا يوهم أن ذلك من الأصل ، بل الواجب أن يضع لمثل هذه التخريجات أرقاماً حسابية في المتن ، ثم يضع مثلها في الهامش ، وذلك لتمييز هذا عن تخريج الساقط في الأصل ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الهامش من ذلك (فائدة) أو صورة (ح) رمزاً لحاشية وبعضهم يكتب ذلك في آخره وقالوا : « لا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعاقبة بذلك الكتاب والمحل .. ولا يسوده بنقل المسائل والفسرود الغريبة ولا يكثر الحواشي كثرة تظلم الكتاب » (٢) .

وفي الوقت المعاصر يراد بالتعليقات : شرح بعض الألفاظ الغريبة ، والتعريف بالأعلام ، والبلدان ، وتخريج الأحاديث ، والأشعار ، وبيان السورة ورقم الآية ، وذكر الدواوين ، والكتب الأصلية التي وردت فيها الأشعار والأرجاز التي في المتن ، وتوضيح الإشارات التاريخية والأدبية .

(١) انظر الزنجشري ربيع الأبرار المخطوطة رقم ٥٩٢ . أدب تيمور ص ١٧٧ .

(٢) انظر الدر المنثور ١٨٣ والمعيد ١٢٩٩ ومجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤ .

وما يقتضيه التعليق أيضاً : ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، فقد
ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في المتن فمن المستحسن أن يشير المحقق
إلى الصفحات السابقة ، وإن استطاع التنبيه في الصفحات الماضية إلى
ما سيأتي في اللاحقة ، أصبحت الفائدة أعم وأنفع ، وأضاء الكتاب
بعضه ببعض .

* * *

ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا
الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من الكتاب ، وهذا إن
أعجب بعض العلماء فإنه لم يعجب الكثير منهم . ولقد ذكرت بعضاً
مما سجله الأقدمون ، وأخذ به جمهور المحدثين . فلا نجلوا يلفت نظر
قارئه إلى أنه أحياناً يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبة وطولاً أكثر
مما هو ، بأن يفرضوا على أنفسهم وضع شروح بدعوى الإيضاح ،
والمصلحة تقتضي الانصراف عن ذلك ، وعدم وضع أى تعليق ،
لا ينتسب إلى الجهاز النقلى بالمعنى الحقيقي (١) .

وبمثل هذا نادى الدكتور إبراهيم مدكور فقال بصدد حديثه عن
التحقيق : « وله أن يعلق عليه ويشرح غامضه ، على ألا تطنى الحواشى
والتعليقات على النص نفسه (٢) » .

وبالمثل يرى الدكتور صلاح الدين المنجد أن « غاية التحقيق : هو
تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه دون شرحه ، إن الكثرة من
الناشرين (المحققين) لا تنبه إلى هذا الأمر فتجعل الحواشى ملأى بالشروح

(١) النظر هامش ص ٨٤ من النقد التاريخي والمراجع المبينة به .

(٢) نظرة إلى تاريخ التراث العربى : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً

والزيادات : من شروخ للألفاظ وترجمات للأعلام ونقل من كتب مطبوعة وتعليق على ما قاله المؤلف ، كل ذلك بصورة واسعة مملة قد تشغل القارئ عن النص نفسه ولم توجد في المخطوط « (١) .

ولم يخرج الدكتور حسين نصار عن هذا المنهج ، فإنه يرى أنه بعد أن يوثق المحقق النص ويقومه يبقى أمام المحقق أن ييسر على القارئ فهم النص . فيقول : « وهو مخير في هذا العمل إن شاء قام به وإن شاء أغفله ، ومن المحققين من يطيل في هذا النوع من التعليقات ولكني أرى التخفيف فيه واجب ، وإلا صار التحقيق تأليفاً » (٢) .

فإذا كانت مرحلة توثيق المخطوط قد وصلت بنا إلى صحة نسبه ، وصحة إسناده ، فإن صحة النسب والإسناد لا تمنع أن يكون النص نفسه قد تعرض لآفات الرواية من التشويه والتحريف والبهتر والإضافة . ومن هنا يكون تحقيق النص ليس مجرد خدمة يتطوع بها المحقق ، وتعد إضافة يمكن الاستغناء عنها ، جملة ويستعين المحقق في إصلاحه الحلل بالمراجع المختلفة : فالمعاجم لإقامة اللغة ، والكتب التي تعالج ما يعالج المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية والمصادر للتخلص من شوائب التحريف .

ومن المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلاً عن التعليقات الضرورية ، لأنه لا ريب أن الكتب القديمة بما تضمنت من معارف محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض ، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه .

(١) قواعد تحقيق النصوص ص ١٠

(٢) محاضرات في علوم اللغة والأدب ٢٥ النورة التدريسية للجامعة العربية

سنة ١٩٧١ .

أى أن مما يتصل بتصحيح النص وتحرير عبارته وتأديته إلى القارئ تأدية صحيحة : تحقيق معانيه ، وتمكين القارئ من فهمه فهما صحيحا .

فعلى المحقق أن ينسب من الشواهد الشعرية ما لم يكن منسوباً إلى قائله ، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى ، كأن تكون للبيت رواية أخرى أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول ، فإن على المحقق أن يثبت الرواية الصحيحة ، أو أن يكون البيت قد شاعت نسبته إلى شاعر ، والصحيح الذى غاب لسبب من الأسباب أن ينسب إلى آخر ، وما أكثر هذا الشعر فى القديم .

ومن منهج التحقيق فى أيامنا أن يعرف المحقق بالأعلام وهو شىء حسن على شرط أن يكون العلم ممن لم يعرفه إلا خاصة الخاصة ، أو أن يكون العلم قد ورد مشاراً إليه بشهرته أو لقبه أو كنيته ، فيكون من المناسب تعريفه بإيجاز ، كأن يقال : (أبو عمرو) فيشار إليه أنه أبو عمرو الشيباني ، وليس أبا عمرو بن العلاء ؛ لأن الثانى يذكر على الأكثر كاملاً ، أما الأول فيكتفى فيه بالكنية ، أو قد يرد العلم بشهرته كأن يقال : كقول (الطائي) ولا بد من الإشارة إلى أنه أبو تمام ، لغلبة الطائي عليه أكثر من البحتري الذى ينص عليه بالبحتري أو أبو عبادة ، والأغاب ألا يراد بالطائي (حاتم) ؛ لأن ذلك يذكر بقولهم : (حاتم الطائي) أما أن يترجم لكل علم فليس ذلك من التحقيق فى شىء ، ولست أدري وجهها للتعريف بهلى بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وأبي بكر الصديق وامرئ القيس وعنترة والفرزدق وجريز والأخطل وغيرهم وغيرهم على نحو ما فعل غير واحد فى أيامنا . .

ومن التعليقات غير المفيدة : إئثار الهامش بشروح لغوية هى فى غاية الوضوح كأن يشرح المهند بالسيف ، والكنانة بجمعة السهام ،

والوغي بالحرب ، والمفازة بالصحراء ، والثريا بالنجم ، ومثل هذا كثير في الدواوين التي يخرجها المحققون في عصرنا .

وربما كانت هذه الشروح مضللة كأن يعتمد المحقق إلى شرح (الكاهل) فيأتي بكل المعاني التي وردت في هذه المادة في (لسان العرب) في حين أن المراد بالكاهل في البيت أحد المعاني الكثيرة المختلفة ومثل هذا كثير أيضاً .

وهناك نمط أو منهج من التحقيق يأخذ نفسه باستقصاء الشواهد الشعرية فيتبع البيت في الكثير جداً من المراجع التي قد تبلغ الخمسين مرجعاً للبيت الواحد ، رأيت أول ما رأيت في كتاب (قواعد الشعر) (١) لشعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، فمثلاً عندما ذكر ثعلب قول الشماخ في عرابة :

رأيت عرابة الأوسى تسمى إلى الخيرات منقطع القرين
إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمن

يعلق الدكتور المحقق على هذين البيتين فيقول :

البيتان في ديوانه ص ٩٧ وهما في الكامل ٩/٧٥ ، ١٤/٣٩٦ والعقد ٢٨٨/٢ والحماسة البصرية ٢٢/١ والأغانى ١٠١/٨ ، ١٠٦/٨ ، وشرح القصائد السبع ٥/٥٧٥ وفيه « الأوسى ينمى » ... إذا ما غاية « والعمدة ١٩/١ ، ١٤٩/٢ وفيه « إلى العلياء » واللسان « يمن » ١٣/٦١ وتاريخ الطبرى ٥٠٥/٢ وشرح الشافية ٣٠٤/٤ والخزانة ١/٤٥٣ ، ٢/٢٢٣ في قصيدته ، وجمع الجواهر ٦/٥١ « ينمى » وأمالى القالى ١/٢٧٤ والمصون ٩/١٨٥ والبدیع لأسامة بن منقذ ٦/٢٩١ ونقد الشعر ٣٧ رقم ١٩٠ - ١٩١ والشعر والشعراء ١٨/١٧٩ والمختار من شعر بشار ١٦/١٨٢ والأول في اللسان (قطع) ٢٨٤/٨ والمعارف ٨/٤٤ ، والعين

(١) قواعد الشعر لشعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب : ٣٧ - ٣٨ .

١٥٤/١ وغير منسوب في شرح التبريزي للحماسة ٩/٧٩٣. وفيه اللوسى
« ... إلى الغايات » والكامل ١٦/٩٥ والثاني في أسرار البلاغة رقم ٤٣١
ص ٣٣٢ مع مصادر أخرى وتأويل مشكل القرآن ٩/١٨٨ ، والسمط
٦٧/١ والأغاني ٦٩/١١ ، ١٤/١٤ والمسلسل ٢/٢٥٦ وأمالى ابن الشجرى
١٦٥/٢ واللسان (عرب) ٥٩٣/١ والتاج (عرب) ٣٧٦/١ وجمهرة
اللغة ٢٦٧/١ وفيه « رية » وهو تحريف . ١٨١/٣ والفاخر ١٦/١٠٦
وفيه « غابة » ويروى غير منسوب في شجر الدر ١/١٢٧ والأزمنة
للحرزوقي ٩٩/١ ونهاية الأرب ٢٦/٤ كما ينسب في الصحاح (عرب)
١٨٠/١ (يمن) ٢٢٢٠/٦ للحطيئة انظر كذلك للتاج في الموضع
السابق (١) .

وهذا نموذج واحد مما في الكتاب كله الذى يسير على هذا المنهج
بل في كل الكتب التى حققها الدكتور رمضان عبد التواب مثل القوافى
للمبرد ، والتذكير والتأنيث مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامضى ،
والأمثال للسدوسى ، وكتاب البشر لابن الأعرابي ، والحروف للخليل .

وكنت أظن أن هذا المنهج لن يتبعه الأستاذ المحقق إلا في الكتب
الصغيرة الحجم إلى أن عملت متلبدا له سنة ١٩٧٢ في مركز تحقيق التراث
بدار الكتب المصرية ، فرأيت بأخذ نفسه بهذا المنهج وهذا الاستقصاء ،
حتى في أكبر الكتب التى أسندت إليه لتحقيقها والإشراف عليها من
مثل شرح السيرافى لسيبويه ، وغير ذلك ، وقد جمعتني عشرات
الجلسات العلمية الخاصة بالدكتور رمضان فضلا عن تلمذتي له فاستفشرت
منه عن سر كثرة مراجعته في الشعر ، فأخبرني أنه متأثر في هذا الصنيع

(١) الهامش رقم ٦ ص ٣٧ - ٣٨ من قواعد الشعر بتحقيق الدكتور رمضان
عبد التواب وما وضعت تحته خطا فانه زيادة يعدها المحقق للطبعة الثانية ، وقد وضعها
زيادة بنفسه عندما أهداني نسخة من الكتاب .

بالأستاذ المحقق عبد العزيز الميمنى 'الراجكوتى فى تحقيقاته' فقد كان يستقصى كذلك فى الكتب التى حققها من قبل مثل اللآلى لأبى عبيد البكرى وديوان حميد بن ثور ، وكذلك ديوان سحيم ، والمتصفح لهذه الكتب يجد أن الأستاذ عبد العزيز الميمنى مستقصى أيضاً ، لكن على نهج قد يخالف نهج الدكتور رمضان إذ لا يضع المرجع إلا إذا أفاد جديداً .

ولا غرابة إذا وجدنا الدكتور صلاح إلهادى فى تحقيقاته يتخذ هذا المنهج أيضاً فيلتقى هو وهوى الدكتور رمضان عبد التواب ، بل وقد يشتركان فى تحقيق كتاب فيتخذيان خطة موحدة وهى : الاستقصاء للشواهد الشعرية ، فإذا رجعت إلى ديوان الشماخ بتحقيق الدكتور صلاح إلهادى تجده كذلك . وفى الكتب التى اشتركا ويشتركان فى تحقيقها تجدهما متحدين فى هذا المنهج ، ويسيران فى نفس الطريق ، ولعل شدة الصحبة هى التى ألقت بينهما فى المنهج وقد كان بين ثلاثتنا مناقشات تطول وتقصّر ولم تخل جلسة من الإفادة الطيبة التى أحمدهما لهما .

لكن - والحق يقال - إن تعداد المصادر قد يفيد الباحث فى بعض الأحيان ، وقد يلفت نظره ويضع يده على مراجع لم تعهد له فى مثل هذا الموقف ، وهذا من أهم الأمور التى ينتظرها شادى التحقيق ، بل حتى من تمرسوا به وعرفوا مواطنه ، ولعل من المفيد أن أشير إلى أن هذا المنهج قد سبق به المستشرق رودلف جاير فى تحقيقه لكتاب (الصبيح المنير فى شعر أبى بصير) ميمون بن قيس بن جندل الأعشى ، والأعشى الآخريين ؛ فقد كان الناشر يعدد المراجع للبيت الواحد ، ولكن جعل لها قسماً خاصاً فى آخر الكتاب .

وكذلك المستشرق الألماني (ريتز) حين نشر (أسرار البلاغة)
لعبد القاهر الجرجاني كما أخذ بشيء منه المستشرق الأمريكي (فون غرنباوم)
تقرأ في أسرار البلاغة للجرجاني شواهد بلاغية من أشعار المتقدمين :
جاهليين وإسلاميين وعباسيين . فكان على المحقق (ريتز) أن ينسب من
هذه الشواهد ما لم يكن منسوباً إلى قائله ، وأن يضيف فوائد أخرى
تخدم النص مبنى ومعنى ، كما في تحقيقات الميمنى ، كأن تكون البيت رواية
أخرى ، أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول ، فجاء المحقق
وأثبت الرواية الصحيحة إلخ . فلم يهتم ريتز بمثل هذه الفوائد ،
بالرغم من تحذره الدقيقة للنص ، ومقابلته بين الأصول للكتاب ، بل راح
يذكر المظان التي ورد فيها الشاهد ، ولا بد من ذكر الأمثلة على ذلك فأقول :
جاء في من ٢٤٥ من نشر ريتز لأسرار البلاغة .

وكذلك قوله (من الطويل) :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا
ووضع الندى في موضع السيف بالعلامة
مضر كوضع السيف في موضع الندى

إنه حسن أن يزيد الناشر فيشير إلى بحر البيتين ، ولكنه يعود في
الهامش فيقول تعليقا على البيتين : (للمتنبي ديوانه : ٢٨٨/١) ولو
اكتفى بهما لكان عملا طيباً ، ولكنه يعود فيقول : (الواحدى ٣٣٠
اليازجى ٣٧٨ من قصيدة في مدح سيف الدولة ، الكشكول (مصر ١٣١٨)
١٣٨ » دون الإشارة إلى اختلاف الروايات بين هذه النشرات .

فإن النص عن أن البيتين وردا في شرح الواحدى لديوان المتنبي ،
والصبح المنير لليازجي ، والكشكول للعاملی مما لا فائدة فيه ، ولا يمكن
أن يضيف شيئاً من الفوائد في النصوص المحققة ؛ ذلك أن البيتين من
الأبيات المشهورة المتداولة التي يستشهد بها من شعر المتنبي ، ومن أجل ذلك
لم يجد الجرجاني نفسه في حاجة إلى نسبتهما فهما معروفان .

وبمثل هذا الاستقصاء بل يزيد أخذ الدكتور رمضان فيما أحققه من
كتب والدكتور صلاح الدين الهادي في تحقيق ديوان الشماخ ، والمذكر
والمؤنث للمبرد الذي اشترك فيه مع الدكتور رمضان ، وقد قاما بتحقيق
(كتاب اشتقاق الأسماء) للأصمعي وهو الآن رهن الطبع ، قالا في
مقدمته دفاعاً عن هذا المنهج : « وقد ارتضينا في تحقيق أبيات الشعر منهجاً
لم نبتدعه في هذا الكتاب ، وإنما هو منهج اتبعناه من قبل في تحقيقاتنا
السابقة . وهو أن نحاول استقصاء المواضع التي ورد فيها هذا البيت ،
أو ذاك ، في المصادر التي بين أيدينا . وهو منهج قد يسوء بعض الناس
ولا يسرهم ، إذ يرون فيه مبالغة وإسرافاً في التخريج ، كما ينادي بعضهم
بالاكتفاء بمصدر أو مصدرين ولا سيما في الشعر المشهور المتداول .

ومادري هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى قد يفيد باحثاً
أو محققاً : يجد أمامه هذا البيت أو ذاك في سياق نثرى غير مفهوم : إما
لأختصار نخل في العبارة ، وإما لتصحيح أو تحريف أصابا هذا النص
في كتاب مطوع ، أو مخطوط ، والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه
الحالة هو البحث عن مثل هذا البيت في مصادر مختلفة ، لعله يعثر في
بعضها على سياقه الجلي من الإضطراب والتشويش . مثل هذا الباحث

أو المحقق محمد لطريقتنا هذه أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذي يهمه ، ووفرت له كثيراً من الجهد والمشقة . على أن الاكتفاء بمصدر أو مصدرين قد يجر إلى ادعاء خطأ نسبة بيت وردت في مصادر لم يرها المحقق ، أو القول بتحريف أو تصحيف في رواية لم يجهد نفسه في البحث عنها ، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو ؛ لعثوره عليه مرة أخرى في مصدره الذي اكتفى به .

وقد أفادني الدكتور رمضان بأكثر من مثال دفاعاً عن منهجه ، فمثلاً عندما ذكر في كتابه (لجن العامة) للزبيدي بيت الفرزدق المشهور :

وَعْضَ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَتَدَعِ
مِنْ الثَّمَالِ إِلَّا مَسْحَتَ أَوْ مَجْلَفَ

يقول ، معلقاً على هذا البيت في التهميش بعد أن عدد الكثير من مصادر « ويروى (مسحتا) في ديوانه (بيروت) ٤٦/٢ وفيه (مجرف) تحريف (١) » .

وفي إحدى جلساته العلمية أراني تعليقاً على البيت في نسخته الخاصة ولما يطبع هذا التعليق بعد يقول فيه : « ليس هذا تحريفاً ولكنه رواية نبيه عليها أبو الطيب في كتابه الإبدال ٧٠/٢ فقال : « ويقال : قد جلف في ماله جلقة وجرف جرفة إذا ذهب شيء من ماله قال الفرزدق : »

وَعْضَ زَمَانٍ ويروى أو مجرف ٢٠٩/١٠
ومثله في الأضداد لأبي الطيب ٢١٤/١ كذلك .

ويقول : « لاني لو استقصيت المصادر قبل الطبعة الأولى ، أو لو وقع في يدي مثل ما وقع في يدي بعد الطبع ، ما ذكرت أن البيت محرف في طبعة بيروت » (١) ثم يقول : إن الأستاذ الميمنى عندما ذكر البيت الآتي مع شرحه :

وَبَيْهَا مَنَاحٌ قَلَمًا نَزَلَتْ بِهِ
وَمَصْبَعَاتٍ مِنْ بَنَاتٍ مَعَاهَا

وتنوخ الحمل الناقة إذا ركبها ليضربها . مصبغات : يعنى بعذاب (ملزمات محراب) سعرات لعله (كذ) أكلها وشرها (٢) .

هكذا نقل الأستاذ الميمنى شرح البيت ولم ينقط نظر لشكله ولم يقع على ما يفيد في (ملزمات محراب) وجعل (سعرات) بعذاب كما جعل (لقلة) لعله ، وهكذا اضطرب النص بين يدي الميمنى ولو رجع إلى كتاب لحن العامة للزبيدي لرأى أنه يقول : « سعرات مصبغات إذا كانت ملتزقات عطاشا فيهن ضمير وأنشد يعقوب لعدى بن الرقاع :

وَلَهَا مَنَاحٌ قَلَمًا بَرَكَتْ بِهِ
وَمَصْبَعَاتٍ مِنْ بَنَاتٍ مَعَاهَا

أ هذا هو رأى الدكتور رمضان عبد التواب في سبب اضطراب شرح البيت ولعله على صواب فيما ذهب .

(١) جرى هذا الحديث مشافهة في منزله في ١٩٧١/٩/٢٠ وأرائى تعليقه بقلمه على البيت المذكور .

(٢) الطرائف الأدبية بتحقيق عبد العزيز الميمنى البيت رقم ٣١ ص ٩٢ ط لجنة التأليف والنشر سنة ١٩٧ .

ويقول بول توماس : «والقراءات التي ينبغي استبعادها بيقين لا محل لها تحت النص ، أما الاختلافات المزعومة فالأفضل جمعها في ملحق» (١)

أما الدكتور حسن نصار فيرى «تقديم صورة دقيقة شاملة لجميع الروايات الواردة في النص والمثبتة في النسخ الأخرى» (٢)

هذا فضلا عن أن الأستاذ الميمني كان كثيراً ما يهمل المقابلات وفروق النسخ التي يرى أنها لا تفيد ، وكثيرا ما تقع من الناسخ نتيجة سهو مثل (الموسخ للمرزبانى والموشح للمرزبانى) .

والأستاذ الميمني نفسه يقول : «غير أنى لم أنبه على أغلاط الأصل إلا على شيء نزر رأيت في التنبيه عليه فائدة أو داعياً ، وأغفلت منها قدراً جماً عدد الرمل والحصى ؛ لأننى لم أر في ذكرها غرضاً غير تسويد الكتاب وتضييع أوقات القارئ فيما لا يجديه ، وغير إبراز هوى النفس الأماره ، المكنون في التحديق والتفهيق . رغماً لأنف من يستنكره على من يابته العصر المتبجحون فلانى أرى - ولا كفران - أنه :

وَإِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِبْرَامُ عَشِيرَتِي

فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَيَّ لِشَامُهَا (٣)

ولا شك أن هذا الرأي فيه من الفائدة ما لا يخفى ، إذ لم يجد من يعمل بالتحقيق مثل هذه الهفوات .

(١) نقد النص ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي ص ٢٧٧ من كتاب النقد التاريخي .

(٢) محاضرات علوم اللغة والأدب : الدورة التدريبية في الجامعة العربية سنة ١٩٧١ .

(٣) مقدمة سبط اللالى ص ب .

فمن العبث لإثبات كل الأخطاء التي يدرك العربي أنها سبق قلم من الناسخ ، مثل عبد الله بن عمر التي ذكرت في نسخة ثانية عبد الله بن عمر بالغين المعجمة !. فإثبات مثل هذا الفرق عبث إذا كان سياق الكلام كله يدل على أن المراد عبد الله بن عمر .

والمستشرقون كانوا يهتمون بكل فرق في اختلاف النسخ سواء وقع سهوا أو عمدا ، من الناسخ أو من غيره ؛ لقلة فطنتهم بالعربية وتذوقهم لأسرارها ، وعلى كل حال فقد قدموا لنا فيما نشره نسخا موثقة بالمقابلات أتم توثيق ، فيها كل الفروق والمقابلات في النسخ التي قابلوا عليها وإن لم يرض هذا المنهج بعض العلماء كما أسلفنا .

الضبط

والنصوص اللغوية والشعرية تحتاج إلى ضبط كامل للألفاظ ، أما النصوص الأدبية فيضبط ما يؤدي عدم ضبطه إلى اللبس أو الخطأ في الفهم ، ومن كلام بعض البلغاء « أعجام الخط يمنع من استعجابه ، وشكله من إشكاله » (١) .

وقال القاضي عياض : « وأما النقط فهو متعين فيما يشكل ويشبهه . وقال بعضهم إنما يشكل ما يشكّل . وأما النقط فلا بد منه . وقال آخرون : يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل ، وهذا هو الصواب لإسما إلى مبتدئ وغير المتبحر في العلم ، فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب كاختلافهم في قوله عليه السلام : « ذكاة الجنين »

(١) المعيد في أدب المفيد والمستفيد : ١٢٥ .

ذكاة أمه ، فالحنفية ترجح فتح ذكاة الثانية على مذهبيها في أنه يذكى مثل ذكاة أمه ، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته. وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ، لأنه لا يدخله قياس ، ولا قبله شيء يدل عليه ، ولا بعده شيء يدل عليه (١) .

وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في المتن ، وبيان هذا الضبط في الهامش فعل ، لأن الجميع أبلغ (٢).

ويعتمد المحقق في الضبط والتقويم على طريقة المؤلف في التعبير ، والتنبيه إلى مواطن الخلل ، ومعرفة طرق الإصلاح التي لا تجور على الكتاب ، ويمكن التوصل إلى مسلك المؤلف بدراسة الكتاب نفسه أولاً ، ثم دراسة كتبه المؤلفة الأخرى ، فلا يضبط الكلمات ضبطاً مخالفاً لما ارتضاه المؤلف في نظير الكلمة التي ضبطها ، فإذا ضبط المؤلف كلمة (إصبع) مثلاً بكسر الهمزة وفتح الباء في مواضع من كتابه ، وأهمل ضبطها في موضع وأردنا أن نضبطها وجب أن نجارى ضبطه الأول ، مع أن المعروف أن الكلمة تقال أيضاً : بفتح الهمزة وضم الباء ، وأما الكلمة التي لم يرد لها نظير في الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات ونضع اللغة النازلة ، وإذا اتفقت لغات في العلو وأمكن أداؤها معاً فليكن ذلك .

ومما يجب أن يتنبه له المحقق : ألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى خلاف مراد المؤلف ، فبعض المؤلفين يعتمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد ، فيضبط المحقق مثل هذه العبارة ضبطاً صحيحاً ،

(١) الإلماع : ١٥٠ وما بعدها واللفظ له وانظر العنبر في أدب المفيد ص ١٣٥

(٢) المرجع السابق .

فهذا الضبط في مثل هذه الحالة يعتبر خطأ ؛ لأن المؤلف لم يرد الصواب في تلك الحالة » ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث ، كما يحتاج إلى قلب كبير من التحرز عن الانسياق إلى المؤلف . فقد ترد كلمة (الكهول) بمعنى بيت العنكبوت فيضبطها الضابط خطأ بالكهول و (العلب) بمعنى الوسم والتأثير فتضبط (الغلب) إلى نحو ذلك مما تسوق الألفة إليه والألفة من أخطر البواعث على الخطأ (١) .

والمواضع الموازية عظيمة الشأن ، فإذا شككنا في صحة لفظ ، أو عبارة من الكتاب الذي نحققه ، أو ترددنا بين القراءتين المرويتين فلا بد لنا أن نأتي بمواضع موازية للموضع الذي نشك أو نتردد فيه ، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد .

ويستعين المحقق في إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة : فالمعاجم لإقامة اللغة ، والكتب التي تعالج ما يعالج المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية ، والمصادر للتخلص من شوائب الشحريف والمراد بالمصادر : المنابع التي استقى منها المؤلف معلوماته وصرح بأسمائها كما فعل الذهبي في مقدمة كتابه تاريخ الإسلام وقسده يعرفها المحقق نتيجة لاطلاعه ، وقراءته ، والمصحف الكريم لتخريج الآيات ، وكتب الضمحاخ والمسانيد لتخريج الأحاديث ، والدواوين والمختارات لتخريج الشعر ، وكتب الأمثال لتخريج الأمثال إلخ .

وللمحقق الحق في كل موضع أيقن من تحرفه واطمأن إلى تصويبه بالطرق التي سلفت ، أن يجري هذا التصويب في المتن وينبه على ما فعل

في الهامش ، أما ما فطن إلى تحرفه ولم يصل إلى وجه الصواب فيه ،
أو لم يطمئن إلى حدسه اطمئناناً كبيراً ، فيجب عليه أن ينبه في التعليقات
إلى شكله .

ويجب على المحقق أن يعطى في تحقيقه صورة دقيقة للمخطوط
الذى اعتمد عليه ، تبين جميع ما ابتعد عنه فيه وسببه ، ويفرق في
هذا بين أمرين :

١ - ظواهر عامة تنتشر في المخطوط كله فيحسن أن يدرسها المحقق
ويقيض في الكتابة عنها في مقدمة التحقيق حتى لا تتناثر الإشارة إليها وتكرر
فلا تتجمع ولا تؤلف صورة صحيحة متكاملة لها .

٢ - كلمات أو عبارات مفردة لا تؤلف ظاهرة عامة فيشير إليها
المحقق في كل مرة يواجهها .

ومن الأمور المهمة التي يجب أن يتنبه لها المحقق :

١ - تحقيق الألفاظ للتثبت أولاً من صحة اللفظ وسلامته من التحريف
في المخطوط ، وذلك بالرجوع إلى الدلالات المعجمية للفظ في لغته
العربية ، وسبيل تحقيق اللفظ في النص : أن تعرض عليه الدلالات
المختلفة لاختيار ما يلائم سياقه ولا يغني أن يكون المؤلف نفسه قد فسر
اللفظ وحدد دلالاته ، لأنه من المحتمل أن يكون اللفظ المفسر بمعرفة
المؤلف قد حرف بأقلام الناسخين .

ثم إن اللفظ الواحد تتعدد دلالاته المعجمية .

٢ - تحقيق الأعلام وضبطها ، فليس قبلها ولا بعدها من سياق
الكلام شيء يدل عليها ، ثم إن هناك أعلاما تشترك في الاسم أو الكنية

أو الملقب أو النسب مثل (الهذلي) لأبي صخر وأبي جندب وأبي كبير والمتنخل
وساعدة بن جوثة وباقي الهذليين .

أحمد بن الحسين : المتنبي ، بديع الزمان الهمزاني .

النسابغة : الديباني ، والجعدى ، الشيباني .

الطائي : حاتم ، وأبو تمام ، والبحتري ، وأبو زيد .

الكلائي : لييد العامري ، ويزيد بن الحكم .

الأعشى : أعشى قيس ، وأعشى حمدان .

المازني : أبو عمرو بن العلاء ، وأبو عثمان المازني .

ويقتضى تحقيق النص أن نعين المقصود من بين هذه المشتركات
كما ذكرنا .

وبالمثل قد تشترك أعلام الأماكن والبقاع مثل طرابلس الشام
وطرابلس المغرب .

وتحقيق الأعلام يكون في :

أعلام الأشخاص :

بالرجوع إلى كتب الطبقات تبعاً لهفته الشخصية ومجال تخصصه :
فالصحاب في مثل طبقات ابن سعد ، والإصابة لابن حجر ، والاستيعاب
لابن عبد البر ، وأسد الغابة لابن الأثير .

واللغويون والنحاة :

في مثل : طبقات النحويين للزبيدي ، ونزهة الألباء لابن الأنباري
ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، وإرشاد الأديب لياقوت وإنباه

الرواة للقفطى ، وبغية الوعاة للسيوطى ، وإشارة التعيين لليمانى ، وتلخيص
ابن مكتوم .

والشعراء :

فى مثل : طبقات الشعراء لابن سلام ، وطبقات ابن المعتز ،
والمؤتلف والمختلف للآمدى ، ومعجم الشعراء للمرزبانى ، وخريدة
القصر لابن العماد الأصفهانى ، واليتيمة للثعالجى ، ومعجم الأدباء
لباقوت .

والقراء :

فى مثل غاية النهاية لأبن الجزرى .

والمحدثون :

تذكرة الحفاظ للذهبى ، تهذيب الكمال للجزرى وخلاصته كذلك .
ويجب التنبيه إلى أن كتب الطبقات تختلف فى الترتيب الذى نسقت به
فمنها ما يقوم على :

الاعتبار الزمنى :

مثل : نزهة الألباء لابن الأنبارى ، وشذرات الذهب لابن العماد
الحنبلى ، والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر ، والضوء
اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى .

الاعتبار المكانى :

من مثل خريدة القصر لابن العماد الأصفهانى .

المستوى الفنى :

مثل طبقات ابن سلام .

حروف المعجم :

مثل معجم الأدباء لياقوت ، وبغية الوعاة للسيوطى فيما عدا تقديمه
للمحمديين والأحمديين تبركاً . . . إلخ .

ومعرفة المنهج كل كتاب من كتب الطبقات فى ترتيب المترجم لهم يعين
على التماس الأعلام فيها .

وتواجه المحقق هنا صعوبة أخرى تأتى من كون أعلام العربية
لا يشتهرون جميعاً بأسمائهم . بل فيهم من يشتهرون بالألقاب : كالنابغة
والأعشى ، والمبرد ، والخنساء ، والمتنبى .

ومن يشتهرون بالكنى مثل : أبى العلاء ، وأبى الأسود الدؤلى ،
وأبى الهندى ، وأبى تمام .

ومن يشتهرون بأنسائهم مثل : الشافعى ، والبوصيرى ، والسيوطى
والقفطى ، والعمانى ، والبيحرى .

فإذا روجعت تراجمهم فى كتب الطبقات فإن التى تأتى بهم على ترتيب
أسمائهم تجوز إلى معرفة اسم العلم كى يلتمس فى موضعه ، وهذه الصعوبة
ذلتها كتب التراث التى نشرت فى العصر الحديث إذ تصنف فهارس تعيين
اسم العلم ، وكنيته ، ولقبه ونسبه و مثل ذلك فى الصعوبة أن بين كتب
الطبقات ما جاء على النسب المشهور للأعلام مثل : الأنساب للسمعانى واللباب
لابن الأثير ، وما جاء على اسم الشهرة مثل المؤتلف والمختلف للامدى .
(م ١٩ - تحقيق التراث العربى)

وأعلام القبائل :

تلتبس في كتب الأنساب مثل جمهرة أنساب العرب لابن حزم ،
ونسب قریش للمصعب الزبیری ، والإيناس بعلم الأنساب للبوزیو المغربي ،
وأنساب الأشراف للبلاذری .

وأعلام الأماكن والبقاع :

تلتبس في مثل معجم ما استعجم للبكري ، ومعجم البلدان لياقوت ،
وثقويم البلدان لأبي الفدا ، والقاموس الجغرافي لرمزي وكتب الخطط .

وأسماء الكتب :

تلتبس في كتب الفهارس القديمة مثل الفهرست لابن النديم ،
وكشف الظنون لحاجي خليفة مع الاستعانة بما تذكر كتب الطبقات من
مصنفات من ترجمت لهم من الأعلام .

وهناك فهارس متأخرة مثل معجم سرکيس ، واكتفاء القبوع بما
هو مطبوع ، وبروكلمان . إلى جانب الفهارس المصنفة لها في
دور الكتب .

وفي هذه المراجع والمصادر سواء منها ما كان خاصاً بأعلام
الأشخاص أو أعلام الأماكن وأسماء الكتب فينبغي أن يعرف على
التحقيق زمن تأليف كل كتاب منها ، أو تاريخ وفاة مؤلفه لكيلا نتلمس
فيه إلا ما سبق حصر المؤلف أو إدراكه .

فمن العيث مثلاً أن نتلمس (معجز أحمد) شرح ديوان المتنبي

لأبي العلاء المعري ٣٦٣ - ٤٤٩ في فهرست ابن النديم المتوفى حوالى ٣٧٠
أو نبحت عن ترجمة للمتنبي (ق ٤) في طبقات ابن المعز المتوفى سنة
٢٩٦ هـ أو بتلخيص كتاب تاريخ الخبرتي (ق ١٣) في كشف الظنون للحاجي
خليفة المتوفى أوائل القرن الحادى عشر .

كما أن من العبث أن نبحت عن بور سعيد ، وبور توتيق في معجم
البلدان لياقوت ، وعن مدينة نصر في الحطط التوفيقية أو معجم رمزي .

٣ - الشواهد :

وتحقيق الشواهد ليس مجرد خدمة للنص ، ولكنه استكمال لعمية
التوثيق ، حيث قد تكشف وجود شاهد لشاعر أو كاتب من عصر متأخر
عن النص الذى تحققة ، عن تحريف أو تزوير فيه .

وهذا إلى جانب ما تعدد فيه الروايات فيكون محبىء الشاهد على إحداها
في نص تحققة ، إيثارة من مؤلفه لهذه الرواية ، وذلك ما يعين الدارسين
المحققين عند الموازنة بين مختلف الروايات ، والترجيح بينها ، ويعتبر
منهج الدكتور رمضان عيسى التواب وصحبه خير مثال يحتذى مع
صعوبته .

والشواهد حين تكون آيات قرآنية أو أحاديث نبوية يسهل ضبطها
بمراجعة نص الآية على المصحف الكريم ، ونص الحديث فى كتب
الأحاديث الأمهات ، وذلك بعد الاستعانة بفهارس الألفاظ القرآنية مثل :
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ومفتاح كنوز السنة لعنسنك أو المعجم
المفهرس لألفاظ الحديث .

وشواهد الأمثال :

تراجع في كتب الأمثال مثل مجمع الأمثال للميداني وجمهرة الأمثال للعسكري وفوائد اللآلي .

أما الشواهد الشعرية :

فالأمر فيها يهون إذا كان البيت فيها منسوباً لقائله حيث يسهل الرجوع إلى ديوانه إذا كان مطبوعاً وإلى المروى من شعره في المجاميع الشعرية كديوان الهذليين وجمهرة أشعار العرب لابن دريد ، والمفضليات للضبي ، والحماستين لأبي تمام والبحترى ، وإنما الصعوبة حقا في الشواهد المرسلة بغير أسماء قائلها .

ويستعان على تحقيقها بتوجيه السياق في النص إلى عصرها أو وجه الاستشهاد بها فإذا كانت في سياق قضايا لغوية أو بلاغية التمسست في شواهد النحاة واللغويين والبلاغيين .

وإذا كانت في سياق أحداث تاريخية كغزوات الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو حروب الردة ، أو الصراع بين الأمويين والخواارج والشيعة التمسست في نطاقها من كتب التاريخ .

وإذا كان الشاهد موجهاً إلى مجال معين من فنون الشعر كالغزل أو الرثاء أو المدح التمس في دواوين الشعراء الذين اشتهروا في هذا المجال ، أو في مختارات الباب مثل ديوان الحماسة لأبي تمام والبحترى .

وتبقى بعد هذا كله الكتب المصنفة في الشعر ، والأمالى الأدبية واللغوية التي تقوم عادة على مدارسة نصوص من الأشعار والأقوال المأثورة مثل : نقد الشعر لقدامية ابن جعفر ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، والأغاني

لأبي الفرج الأصفهاني ، والكامل للمبرد ، والعقد الفريد لابن عبد ربه ،
والأماشي لابن الشجري ، وريع الأبرار للزنجشري ، وأماشي اليزيدي ،
فعلى محتمقها أن يكون دارسا للمكتبة العربية عالما بمظان البحث .

وللهوامش التي يدونها الباحث العصري أهمية كبيرة ، وبالرغم من
أهمية الهوامش فلأنها لم تشع بهذه الصورة التي نراها اليوم في أسفل الصفحة
إلا بعد ظهور الطباعة ، أما القدماء سواء من العرب أو اليونان فقد كانوا
يستخدمون الهوامش الجانبية كما رأينا في قيد اللحق . ويروى لنا بول ماس
أن الجهاز النقدي (الهوامش) (طبعا عند اليونان) « يوضع تحت النص .
لأسباب طباعية صرفه وخصوصا حجم الكتب الحديثة ، أما القدماء في
العصور القديمة ، والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش
الجانبية ، وكان هذا الاستعمال يحقق قسراً أوفر من الوضوح ، على أن
من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة في طبع بعض الكتب المناسبة مثل :
الأساسيون اليونانية ، وطبعاً لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليقات المهمة
فحسب بأن نضعها في الهوامش الجانبية » (١) وبمثل هذا ذكر روزنتال
« أنها لم تشع عند المؤلفين إلا بعد ظهور قرنين من الطباعة » (٢) .

وقد أصبح المنهج العلمي الحديث يقتضي التحقق أن يشير في التعليق
إلى الكتاب الذي علق بواسطته ويذكر مؤلفه ، والجزء والصفحة التي
رجع إليها وأخذ منها .

وقد كان شبه ذلك قديماً قال السيوطي : « والملك لا تراني أذكر
في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبيناً كتابه
الذي ذكره فيه » (٣) .

(١) نقد النص . النقد التاريخي ٢٧٧ .

(٢) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ١٠٩ .

(٣) المزهر : ٣١٩ / ٢ .

وقد تعددت طرق المحدثين في قيود اللحق والتعليقات والشروح
وروايات النسخ .

١ — فمنهم من يثبتها هامشا في ذيل الصفحة نفسها كما في الكثير من الكتب
التي حققها العرب المحدثين .

٢ — ومنهم من يكتفي بوضع أرقام عند مواضع التعليق ثم يوردها في آخر
الفصل أو الكتاب ، وهو ما يميل إليه بعض المستشرقين .

٣ — ومنهم من يدرج اختلافات النسخ في هوامش الكتاب ، ويجعل سائر
التعليقات في نهاية الكتاب .

٤ — ومنهم من يضع أرقام الاختلافات في النسخ برقم إفرنجي ، ويضع
للتعليقات أرقاما أخرى عربية ، ويفصل بينهما بجدول مطبوع ،
ويجعل ذلك في ذيل الصفحة ، كما فعل محقق كتاب المعارف لابن قتيبة
طبعة دار المعارف .

لكننا نؤثر أن تقييد الهوامش والتعليقات في ذيل الصفحات التي
بها مواضع لحق ، أو تعليق : تيسيراً للقارئ أو الدارس من ناحية ،
ومنعاً لاحتمال الوهم أو الخطأ في مراجعة التعليقات أو الكتاب بعيداً عن
أماكنها ، وكل ذلك بأخذ رقماً متسلسلاً للصفحة الواحدة ، ويستحسن
أن نبدأ كل حاشية بسطر مستقل .

وقد لوحظ أن بعض النشرات العلمية تضع الهوامش في آخر الكتاب
أو أوله بعد المقدمة في بعض الأحيان ، وهذا مما يسهل طبع الكتاب
تسهيلاً محسوساً ، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة ويشجع القارئ

على أن يكفى بقراءة المتن ولا يتبين اختلاف النسخ ، وقد لا يتفهم
بالهوامش والتعليقات ، ومن أجل ذلك لا نأخذ بهذه الطريقة التي مال
إليها المستشرقون وكان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع وذلك لأن طبع
الكتب العربية في أوروبا غال تجزئاً فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن
توفيره (١) .

(١) انظر في ذلك أصول نقد النصوص وقشر الكتب ١٢ ومقدمه في مناهج البحث ٨٣ ،
تحقيق النصوص وقشرها ٨١ .

الرسم الإملائي وعلامات الترقيم

المراد بالإملاء : رسم الحروف ، وإملاء المخطوطات القديمة قد يخالف القواعد المصطلح عليها الآن في بعض الأحيان أشهرها : أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة كتبت بالألف فيما توجب القواعد فيه أن تكتب بالياء ، وكذا الاختلاف في إملاء الهمزة فلا يكاد يوجد في المخطوطات ما يوافق قواعد العلماء المحدثين (مجمع اللغة العربية) موافقة تامة في الإملاء إلا نادراً ، والذين ألفوا في الإملاء قديماً أمثال : ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وابن درستويه في (الكتاب) والقلقشندي في (صبح الأعشى) والصولي في (أدب الكاتب) اقتبسوا أشياء كثيرة من الرسم العثماني ، وقد نقل كل منهم الكثير ممن سبقه ، ولم يدخل في اعتباره أن العادة والإصلاح يتغيران بمرور الزمن ، ولت الأمر مقصور على من ذكرت فقط ! بل إن الإملاء العربي حتى اليوم مضطرب في بعض الأحيان ، خاصة في رسم الهمزة ، ولهذا حاول مجمع اللغة العربية أن يضع قواعد ثابتة لرسمها ، ولكن الكثيرين من الناس لم يسر عليها حتى اليوم .

* * *

والأصل في التحقيق أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه ، إذا كانت النسخة بخط المؤلف ، وعلى ذلك يعمل المستشرقون .

غير أن الخط العربي قد تطور على مر العصور ، فلا بد إذن أن نرسم النص بالرسم الذي نعرفه اليوم ، فقد تصادف نصوصاً قديمة ، ألفاظها مهمة غير منقوطة ، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط ، وقد تصادف نصوصاً لا شكل فيها من همز ، أو ضم ، أو فتح ، أو كسر ، أو تشديد ، أو جزم ، فيؤدي إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس ، وفي كثير من

الأحيان نجد في المخطوطات القديمة مثل (السموات) بهذه الصورة وقرسم
حارث وسليمان وخالد ومعاوية ومروان ومالك (حارث سليمان وخالد
ومعوية ومروان ومالك) .

ونحب أن نشير هنا إلى أن «المجمع العلمي العربي رأى عند نشره
تاريخ دمشق إبقاء الأسماء التي وردت في القرآن وحدها على رسمها القديم
مثل إسمحق ، إبراهيم ، إسمعيل» . كما أحب أن أنبه إلى أن الآيات القرآنية
التي ترد في وسط النص يجب أن ترسم بالرسم العثماني ، لأن هذا الرسم
قد يترتب عليه قراءات لا تعنى المحقق في موضعها .

ويرى بعض المحدثين أن الأفضل إثبات الألفات المحذوفة في مثل
«لاكن بدلا من لكن ، وهاولاء بدلا من هولاء ، وهاذا بدلا من
هذا إلخ» .

ولابد من الإشارة إلى أن المغرب العربي يثبت في الكتابة هذه الألف
في هذه الألفاظ كلها . وما يرد من الألفاظ مختصرا في بعض الأصول
الخطية يكتب كاملا في النص المحقق مثل (صلعم) له صلى الله عليه وسلم
(تعالى) ، (ثنا) لحدثنا ، و(أنا) في أخبرنا ، ويستثنى من ذلك
ما ورد في كتب الحديث والرجال من الرموز .

ومن الواضح أن المحقق يجب أن يذكر في المقدمة عند توصيفه
المخطوط الرسم المتبع فيه ، والطريقة التي اتبعها في تبديله .

أما علامات الترقيم :

فهى العلامات الطباعية الحديثة التى توضع بين أجزاء الكلام المكتوب ، لتمييز بعضه من بعض ، وتفصل بين الجمل والعبارات ، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب ، وما يحتمل عليهما .

وهى برسمها الحالى . مقتبسة من نظام الطباعة الأوربى ، وكان أول بسيط نقلها إلى الطباعة العربية . المرجوم (أحمد زكى باشا) شيخ العربية فى مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) ثم فصلها وأفرد لها كتابا سماه (الترقيم وعلاماته) باللغة العربية .

وقد اختلف المحققون حول الضبط والترقيم ، هل يجوز للمحقق وضع علامات ضبط وترقيم ليست فى الأصل ؟ أو أن هذا يكون تحكما من المحقق فى توجيه السياق وتحديد الدلالات ؟ ويبدى أكثرهم ترجحا من مثل هذا التدخل .

لكن الذى جرى عليه العمل فى عصرنا هو إجازة هذا الضبط من حيث كان المحقق أولى بتوجيه السياق ، لدرايته به وطول صحبته له ، وعمله فى توثيقه وخدمته ، بدلا من أن يتركه لغير ذى دراية أو تخصص ، وينبغى أن ينص المحقق على ما أضاف إلى الأصل من ضبط وترقيم : احتمالا للمسئولية فيه ، ولكى يترك لغيره من العلماء مجال النظر فى إمكان الضبط والتوجيه على غير الوجه الذى أطمأن المحقق إليه .

وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لمثل هذه العلامات أصلا فى الكتابة العربية ، قال ابن الصلاح : « وينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرة . وممن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحارثى وابن جرير الطبرى .

وقال الخطيب البغدادي : وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً فإذا قابلها
نقط فيها نقطة (١) .

ويرى العلوي أنه : ينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو جديشين بدائرة ،
أو قلم غليظ ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة ، لما فيه من
عسر استخراج المقصود ، ورجحوا الدائرة على غيرها وعليها عمل غالب
المحدثين وصورتها هكذا (٢) .

ويرى ابن جماعة أنه لا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول
بالحمرة ، فإنه أظهر في البيان ، وفي فواصل الكلام ، وكذلك لا بأس به
على أسماء ومذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو
ذلك ، ومتى فعل ذلك بين اصطلاحه في فاتحة الكتاب ليفهم الخائص فيه
معانيها فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب ، والتراجم ، والفصول
بالحمرة أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم ، وطول المشق ، واتحاده
في السطر ، ونحو ذلك ، ليسهل الوقوف عليه عند قصده « وينبغي أن
يفصل بين كل كلامين بدائرة ، أو فرجة ، أو قلم غليظ ولا يصل
الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود وتضييع
الزمان فيه ولا يفعل ذلك إلا غيًّا جداً (٣) » ومثل هذا العمل في الكثير من
المخطوطات العربية التي وقعت لنا .

ويذكر القلقشندي أن ترتيب الخط يفيد ما يفيد ترتيب اللفظ ، وذلك أن
اللفظ إن كان مرتباً تخلص بعض المعاني من بعض ، وإن كان مخلطاً أشكلت
معانيه ، وتعذر على سامعه إدراك محموله .

وكذلك الخط ، إذا كان متميز الفصول ، وصل معنى كل فصل منه

(١) الباحث الخفيث : ١٣٥ ط ٣

(٢) المريد في أدب المفيد : ١٣٨ . وأظن تزقيم مخطوط ربيع الأبرار ١٥٩٢ أدب تيمور .

(٣) ابن جماعة : ١٩١ - ١٩٢ - وكذلك العلوي : ١٣٨ - ١٣٩ .

إلى النفس على صورته، وإذا كان إمتصلا ، دعا إلى إعمال الفكر في تخليص أغراضه .

وقد اختلفت طرق الكتاب في فصول الكلام الذى لم يميز بذكر باب أو فصل ونحوه ، فالنساخ يجعلون للملك دائرة تفصل بين الكلامين ، وكتاب الرسائل يجعلون للفواصل بياضا يكون بين الكلامين ، من سجع أو فصل كلام ، إلا أن بياض فصل الكلامين يكون في قدر رأس إبهام ، وفصل السجعتين يكون في قدر رأس خنصر (١) .

والعلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائري (٢) بحث مهم في الخط العربى (النقط . الشكل . الحركات . علامات الفصل ... إلخ) سماه (توجيه النظر فى أصول الأثر) ويقع البحث مخطوطا فى حوالى عشرين صفحة ، تلخصته مجلة الجمع العلمى العربى بدمشق فى المجلد الثانى عشر الجزء الأول ص ١٨٠ وما بعدها قال فيه : « وكان بعضهم يدع بقية السطر أبيض ليكون البياض مؤكداً للفصل ، ومنهم من جعل البياض علامة الفصل ، وهو مختلف المقادير على حسب المقتضيات من تعلق المعانى بعضها ببعض ، قلة وكثرة ، وقد أشار إلى ذلك ابن السعيد حيث قال : والفصل إنما يكون بعد تمام الكلام الذى ابتدئ به واستئناف كلام غيره ، وسعة الفصول وضيقها على مقدار تناسب الكلام الذى ابتدئ به ، واستئناف كلام غيره ، فإن كان القول المستأنف مشاكلا للقول الأول ، أو متعلقا بمعنى منه ، جعل الفصل صغيرا ، وإن كان مباينا له بالكلاية جعل الفصل أكبر من ذلك ، فأما الفصل قبل تمام القول فهو من أعيب العيوب على الكاتب والوراق جميعا . وترك الفصول

(١) صبح الأعشى : ١٤٦ / ٢ .

(٢) عالم لغوى عربى ولد بدمشق سنة ١٨٥٠ وتوفى سنة ١٩٢٠ م وتلمذ على كبار أسياد دمشق ومارس التعليم زمنا ، ثم انتقل إلى القاهرة حيث أقام بضع عشرة سنة فى أثناء الحكم التركى فى الشام ، وعاد قبل وفاته إلى دمشق مديرا لدار الكتب الظاهرية .

عند تمام الكلام عيب أيضا ، إلا أنه دون الأول أهـ (أى كلام ابن السيد)

ثم قال الشيخ طاهر الجزائرى : وينبغى أن يتخذ للوقف أربع علامات :

١ - علامة السكت وهى خط هكذا (-) يوضع بعد الحرف المسكوت عليه ، والمراد بالسكته : الوقفة الخفيفة مثال استعمالها ما تراه فى هذا الشعر من قول بعض القضاة :

فَمَا خَفَضَ الْأَعَادَى قَدْرَ - شَانِي
وَلَا قَالُوا فَلَانَ قَدْرَ - رَشَانِي

فالسكته الخفيفة لازمة لتساعد على فهم المعنى المراد .

٢ - علامة الوقف الحسن وقد اختلفوا فيها : فمنهم من جعل كتابة الكلمة الأولى بالحبر الأحمر ، أو كتابة الحرف الأول ، ولا سيما إن كانت واوا ، أو يوضع خط أحمر فوق الكلمة الأولى ، كل ذلك إشارة إلى أن تلك الكلمة مما يسوغ الابتداء بها ، وأن ما قبلها يسوغ الوقف عليه ، ومنهم من يجعل العلامة نقطة صغيرة ، ومنهم من يجعلها واوا مقلوبة هكذا (٦) وهذه العلامة هى التى تختارها ، مثال استعمالها .

« سَوْسُوا أَحْرَارَ النَّاسِ بِحَضِّ الْمَوْدَةِ ، وَالْعَامَّةَ بِالرَّغْبَةِ
وَالرَّهْبَةِ ، وَالْأَسَافِلَ بِالْمُخَافَةِ » .

٣ - علامة الوقف الكافى : واوا مقلوبة ، يزداد عليها نقطة أو خطا ، تميزا بينها وبين علامة الوقف السابقة هكذا (٦ أو ٦ -) .

٤ - علامة الوقف التام نقطة كبيرة هكذا (●) ومنهم من يجعلها ثلاث نقطة على هيئة نقطة الشين (. . .) أو دائرة مطبقة (O) أو منفرجة

(٨) وإذا كان الوقف التام أنواعاً ، فيحسن أن يجعل لكل منها علامة من هذه العلامات الأربع ، ومنهم من جعل للوقف التام علامات غير هذه ..

وإصطلاح المتأخرون على وضع علامات للاستيفهام ، وأخرى للتعجب ، وهو حسن إذا روعي وضعها في محلها المناسب ، لأن يخط في وضعها يخط عشواء ، وأما وضع علامة قبل مقول القول للدلالة عليه فحسن ، وإذا خيف التباس أو نحوه ومبخت العلامات مبخت وأوسع الأطراف جديراً بأن يفرد بالتأليف أ هـ .

هذه هي الخلاصة التي ذكرها المرحوم طاهر الجزائري في بحثه الذي لم ينشر وهي تشير في كثير منها إلى عمل الأقدمين في الترقيم .

وقد تتبعت مطبوعات بولاق فلم أرفيها ترقيماً يذكر ، قبل أن يشتهر بحث زكي باشا ، فكانت المطبعة مثلاً تضع بين فقرات السجع ما يشبه صورة الشمس وكان المرحوم الشيخ نصر الهوريني يضع أول فقرات كتابه (المطالع النصيرية) بين قوسين ، كما كان يفعل مثل هذا العمل في الأمور البلاتي يريد أن يبرزها للقارئ ، ووجدنا علامة التنصيص فيما أشرف على طباعته الشيخ محمد عبده بنفسه ، فإذا رجعت إلى كتابه البصائر النصيرية المطبوع سنة ١٨٩٨ نجد أنه يضع علامة التنصيص الحالية لما يقتبسه .

وخلاصة البحث :

أنه كانت هناك محاولات لوضع علامات للترقيم قبل زكي باشا ، لكنها لم تتم إلا على يديه ، في مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) وفصلها كما سبق أن ذكرنا في الكتاب الذي أفرد له . وإن بالغ في هذه العلامات إلى حد قد لا يقبله بعض الناس ، فمثلاً نراه يضع بعد كل بيت من الشعر نقطة دلالة على انتهاء الكلام ، اللهم إذا كان البيت متعلقاً بما بعده فلا يضع .

وللترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معناها . فرب
فصلة تؤدي فقد جاء إلى عكس المعنى المراد ، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً ،
ولكنها إذا وضعت في موضعها صح المعنى . واستتار ، وزال الإبهام . مثلاً
ذلك : « وكان صمصمة بن ناجية ، جد الفرزدق ، بن غالب عظيم القدر
في الجاهلية » : فواضع . فصلة بعد الفرزدق يوهن أولاً : أن (ناجية) هو جد
الفرزدق ، ويوهن ثانياً أن (غالباً) والد ناجية ، وكلاهما خطأ تاريخي فلان
الفرزدق هو ابن غالب بن صمصمة (١) .

مثال ذلك ما رقمه محقق الطبعة الأولى (قواعد الشعر لثعلب) . ذكر
ثعلب ص ٦١ / ٨ « وقال المعدل من أبيات وهذا النوع
يسمى الإكفاء » .

والصحيح : « وقال » المعدل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه .

وهذا أحد المواضع التي ادعى محقق الطبعة الأولى أنه قوم فيها اضطراب
النشرة الأولى فمقطع العبارة الموجودة في النسخة وجعل « المعدل » « المعدل »
بالبدال المعجبة . وقال عنه في الهامش إنه « هو المعدل بن عبد الله الليثي » ،
شاعر إسلامي قليل الشعر » . وعندما لم يجد لهذا الشاعر الذي ادعاه شعراً
في الكتاب قال في الهامش : سقط الشاهد هنا بعد أن صححنا للتجريف
الغريب الذي وجد بالأصل والذي مبعثه أن ناسخ الأصل قدم وأختر في
صفحات الكتاب حين النقل نخلطاً وجهلاً ، والظاهر أن النسخة التي كان
ينقل منها قد اختلطت صفحاتها فنقل عنها دون تمييز أو بحث .

وكذلك فعل الناشر للكتاب حين طبعه بمطبعة ليدن سنة ١٨٩٠ وعلمه
أنه مستشرق لا عرق له في الثقافة العربية (٢) .

(١) راجع الأستاذ عبد السلام هارون تحقيق النصوص ونشرها : ٨٠ .

(٢) انظر : قواعد الشعر بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب : ٩ .

وقد قالت اللجنة المشكلة لتحقيق كتاب الشفاء لابن سينا « إن التزام المنهج التاريخي لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها : من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام ، وتعجب ، وإن كان هذا لم يؤلف في الكتابة العربية القديمة . ومن الضروري أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته . وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء . . . ورب شولة تزيل غموضا ، ونقطة تغير المعنى ، وتسلك به مسلكا خاصا ، ففي استعمال علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذلك الذى يحتاج إليه في تفضيل رواية على أخرى (١) » .

وأشهر علامات الترقيم المعروفة الآن والمتواضع عليها هي الآتية :

١ — الفصلة وترسم هكذا (/) والغرض من وضعها أن يسكت القارئ عندها سكتة خفيفة جداً ، لتمييز بعض أجزاء الكلام من بعض .

٢ — الفصلة المنقوطة وترسم هكذا (.) والغرض منها أن يقف القارئ عندها وقفة متوسطة أطول بقليل من سكتة الفصل .

٣ — الوقفة أو النقطة وترسم هكذا (.) وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى المستوفية كل مكملاتها اللفظية .

٤ — النقطتان وترسمان هكذا (:) وتستعملان لتوضيح ما بعدهما وتمييزه مما قبله .

٥ — علامة الاستفهام وترسم هكذا (؟) وتوضع في نهاية الجملة المستفهم بها عن شئ .

٦ — علامة التأثر وترسم هكذا (!) وتوضع في نهاية الجملة التي يعبر بها عن فرح ، أو حزن ، أو تعجب ، أو استغاثة ، أو دعاء .

٧ — القوسان ويرسمان هكذا () ويوضع بينهما الألفاظ التي ليست من أركان هذا الكلام .

٨ — علامات التنصيص وترسم هكذا « » ويوضع بين قوسيهما المزدوجين كل كلام ينقل بنصه وحرفه .

٩ — الشرطة وترسم هكذا — بين ركني الجملة ، إذا طال الركن الأول وبين العدد والمعدود .

١٠ — علامة الحذف وترسم هكذا . . . وتوضع مكان المحذوف من الكلام أو الحزم كل ثلاث نقط مكان كلمة ...

ولا يوضع من هذه العلامات في أول السطر إلا القوسان وعلامة التنصيص .

١١ — علامة التكملة الحديثة [] وهي ما تسمى بالمعكفتين لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول وينقصها النص ، وكاد المحققون العرب جميعا أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة ، وقلة منهم يضعون التكملة بين علاماتي أخرى كالنجوم * * أو الأقواس المعتادة () والأولى بالمحقق أن يلتزم العرف الغالب .

١٢ — القوسان المزهران أو العزيران ويرسمان هكذا * () ويوضع بينهما الآيات القرآنية .

١٣ — ومن المحققين من يشير بعلامة خاصة وهي الصليب + إلى المواضع (م ٢٠ — تحقيق التراث العربي)

غير المفهومة التي يخاف أن يكون النض فيها مضطربا ولم ينجح المحقق في إصلاحها ، وتوضع هذه العلامة في أول القطعة المشككة وآخرها .

١٤ - يوضع خط مائل قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط ، مع إثبات رقم الورقة في المكان المقابل لكل منها ، مع ذكر الوجه والظهر في الهامش على أحد جانبي الصفحة مثل ١٣ أ و ١٣ ب . .

١٥ - توضع الجمل المعترضة بين شرطين قصيرتين . .

١٦ - وإذا وجدنا في الأصل بياضا وضعنا نقطا ، يدل عددها على عدد الكلمات الساقطة ، كل ثلاث نقط بكلمة ونهنا عليه بملاحظة في الهامش .

١٧ - جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد ، يترك بعض الفراغ في أوله تنبهنا إلى انتقال الكلام .

أما الأوروبيون فقد اصطالحوا في نشر الكتب اليونانية على استعمال الأقواس الآتية :

١ - < > لما يقترح إضافته أى ما يفقد في النسخ ويخمنون أنه كان موجوداً .

٢ - [] أو { } لما يقترح حذفه أى ما يكون مرويا في النسخ وليس من أصل الكتاب .

٣ - L T لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية .

٤ - + للتعريفات التي لا سبيل إلى إصلاحها إذا امكن تحديدها (١) .

(١) انظر بول ماس نقد النصوص النقد التاريخي : ٢٧٦ وبراجشتراسر : نقد النصوص ١٥٥ .

ولكن ما يصلح لنشر الكتب اليونانية قد لا يصلح لنشر الكتب العربية ،
وقد تتوفر مثل هذه الأدوات الطباعية في أوربا ، ولا تتوفر في الشرق ،
وما اصطلح عليه المحققون العرب أولى بالإبقاء والاتباع .

الإخراج

وامما يسهل الفهم تقسيم النص إلى فصول ، وكذلك التنبيه إلى الأمور
التي يبحث فيها الكتاب ، وهو ما نسميه بالعناوين الجانبية ، كما في نشر
دار الكتب لكتاب الأغاني ، وإثبات عناوين الأبواب والفصول بحرف
أكبر من حرف النص :

١ - ويجب المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب من حيث الأبواب
والفصول والعناوين التي وضعها .

٢ - يراعى تجزئة المؤلف الأصلية في إخراج الكتاب إذا كانت متناسبة
مع الأحجام المعتادة في الطبع .

٣ - إذا لم يكن الكتاب مجزأ في الأصل أو كانت تجزئته غير مسيطرة
للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة .

٤ - إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبواباً أو فصولاً أو عناوين فليحقق
أن يضع من العناوين ما يعينه على تمييز موضوعات الكتاب مع حصرها
بين علامات الزيادة .

٥ - ترقيم سطور الكتاب شجراً كانت أم نثراً والمألوف وضع
٥ و ١٠ و ١٥ إلخ بجانب السطور وقد ترقيم ٣ و ٦ و ٩ .

٦ - يستحسن عدد الأبيات في الشعر ، وتوضع الأعداد على الهامش
بجانب المتن .

نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها

١ - إن لم يوجد للكتاب المخطوط إلا نسخة واحدة واضحة الكتابة ، فلا بأس من نشرها ، إذا ألحق الناشر بها كل ما يحتاج إليه من الهوامش ، والفهارس وغيرها .

٢ - وكذلك إذا كان لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة صعبة القراءة ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ويجتهد في شرحه وكانت الحاجة ماسة إلى الانتفاع به .

٣ - أو أن يكون الكتاب كبير الحجم كثير التكاليف الطباعية والحاجة ضرورية لنشره وإن وجدت منه أكثر من نسخة مخطوطة . وذلك ككتاب (الأنساب للسمعاني) الذي نشر مرجلموث Margocliout صورة شمسية لإحدى نسخه وهي مع ذلك ليست أرفعها قيمة .

ولقد همت المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٦٥ م بطبع كتاب (تهذيب الكمال) للمزى على نسخة مكتبة طلعت بطريقة التصوير الشمسي لأن النسخة كانت جيّدة الخط قريبة إلى السلامة ، وكان الكتاب كبيراً في أجزاء طويلة ، والأخذ في طبعه يستغرق أمداً ممتداً يربى على سنين ، لا يؤمن فيها استمرار طبع الكتاب ، على حين أن تصويره سوف لا يستغرق إلا مدة قليلة يكون بعدها الكتاب كاملاً في أيدي القراء ، وإذا كانت ثمة تعقيبات على أخطاء قد لا تخلو منها صفحات الكتاب فكانت العدة معدة لأن تجيء آخراً مع الإشارة إلى صفحاتها وأسطرها ، هذا إلى فهرس يجلو الكثير مما في الكتاب ، ومقدمة دراسة ، وهذه الفكرة التي كان يراد بها إخراج الكتاب في وقت قصير على النحو الذي أسلفنا بيان حالته دونها حوائل .

بقى سؤال على أن أطرحه لأجيب عنه هو :

هل نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها يعتبر تحقيقا ؟

والجواب عن ذلك : نعم . إذا أعد لها الناشر مقدمة نقدية استجمع فيها ما يجب أن يكون في مقدمة الكتاب المحقق المطبوع ، وذيّلها بالفهارس والتصويبات والتعليقات التي لا تقل عن زميلتها في المطبوع ، وعلى كل حال فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة (١) النسبة أنفع من طبع نسخة مشكوك في نسبها ولا يعنى المحقق بتصويبها أو تقويمها أو غير وبدل فيها على الوجه المخالف للصواب .

(١) من الكتب التي نشرت بهذا الطريق كتاب « الوزراء والكتاب » للجهشياري فقد طبعه طبعة مطابقة للأصل خطأ وصورة Hensvonnzir من نسخة لنا وقد أضاف إليها الناشر مقدمة وفهرسا في فينا سنة ١٩٢٦ ثم أعيد طبعه بالحروف لا بالصور في مصر سنة ١٩٣٨ بتحقيق الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي .

ونشر دي جولسبورج : DeGuzburg صور شمسية للنسخة الوحيدة لأشعار ابن قزمان المتوفى سنة ٥٥٥ وذلك لأن شعره كان بلهجة الأندلس العربية الدارجة ، ورأى أنه ليس هناك من يستطيع تحقيقها .

ونشر فلتن Fulton كتاب البارح في اللغة وطبع في لندن سنة ١٩٣٣ وضع له مقدمة وفهارس .

مقدمة التحقيق

والآن بعد أن فرغنا من الكلام على المتن والهوامش ، ننتقل إلى الكلام على ما نسميه به (مقدمة التحقيق) وذلك لأن المحقق إذا فرغ من طبع النص ، وضع مقدمته ؛ لأنه قد يضطر أن يشير فيها إلى صفحات من الكتاب وهذا لا يتم إلا إذا كان الكتاب طبع كله ، والمقدمة يجب أن تتضمن :

١ - التعريف بمؤلف الكتاب تعريفاً موجزاً مفيداً ، يتناول مكانته العلمية وجهده في الكتاب ، مع ذكر المصادر التي ترجمت له ، وعدد مؤلفاته ، والبرهنة على أن الكتاب مزور أو صحيح .

٢ - التعريف بالكتاب نفسه ، ومنزله ، وطريقة معالجته للموضوع ، والأشياء الجديدة التي يقدمها لنا ، وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة لزم وصف النشرة القديمة .

٣ - يقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التي اعتمد عليها في تحقيقه ، وينبغي أن توصف كل النسخ ، والنسخة التي اعتمد عليها طبعاً بتفصيل تام ، دون إغفال أي نسخ حتى النسخ التي استبعدتها ، أو التي لن يستعين بها إلا في بعض المواضع ، وأن يبين العلاقة القائمة بين هذه النسخ كلما أمكن بوضع جدول نسب ، مع إثبات كل علامة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة المميزة . مبيناً ما يأتي :

(أ) درجات هذه النسخ في الأصالة .

(ب) وصف خطوطها التي كتبت بها ، فيذكر نوع الخط ، وكيفية تنقيطه وتشكيله ، ويصف ما يشاهده فيه من : الزخرفة ، وأنواع الحواشي ، وجنسها ، وهل قوبلت النسخة بأصلها أو بغيرها ؟ وينقل ما كتبه مالك النسخة عليها ، وما يوجد فيها من الساعات والحواشيم والتعليكات ، ويقتصر في كل ذلك على ما له قيمة ، ويبين إملاء النسخة وخصائصها التي تنفرد بها ، ويحكم هل هي صحيحة أو مغلوطة ، أو متوسطة وتقدر قيمتها ، وهل الكتابة واضحة أو مطموسة ، وهل النسخة سبائمة أو ممزقة أو تشتمل على تخريم من أكل العثة والأرضة ، وهل هي كاملة أو ناقصة ، وهل النقص في أولها أو آخرها ؟ وفي أي مكان منها ، ثم يصف الورق والتجليد ، وإذا كان الكتاب غفلا من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع والأسلوب والأعلام المذكورة ممن يذكر أنه رأيهم أو اجتمع بهم ، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدر عمر المخطوط بمعرفة الخط والورق والخبر ، ويذكر عدد أوراق المخطوط ، والسطور ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد ، والمداد ، واختلاف ألوانه فقد يكتب النص بالأسود والعناوين بالأحمر ، وقد تكون النسخة مجدولة بالذهب ، وقد تكون فواصل بالأحمر والأزرق فيشار إلى ذلك كله .

ما يوجد على صفحة العنوان في كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقيق من صحة ذلك .

اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلحق بالمقدمة ويستحسن أن

يكون من بينها صفحة العنوان ، والصفحة الأخيرة ، لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات ، ويعقب النسخ قائمة بالرموز ، رموز النسخ ، رموز الأقواس التي ارتضاها ، والإشارات والاختصارات .

وقد جرى بعض المحققين على أن يقدم على المقدمة فهرساً موجزاً لموضوعات الكتاب كما في صبح الأعشى ونهاية الأربط ط دار الكتب ، بل بعض المحققين يقدم تصنيفاً للكتاب يذكر فيه أهم مواضعه وأهم أفكاره وهذا مهم جداً خاصة إذا كان الكتاب صعب الفهم ، فالمختصر الجليل ينوب عن الشرح نوعاً ما .

ومن المستحسن ألا يقدم كل ذلك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب وذلك لتفسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص ، وليتمكن المحقق من تميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التي تخرجها المطبعة .

ويجب ألا يدع المحقق مجالاً للشك فيما هو موجود في النسخة أو النسخ ، وأن يقابلها بعناية تامة ويبين بصريح اللفظ ما ذهب إليه عند اختلاف النسخ . والأهم من هذا ألا يغير المحقق شيئاً دون أن ينبه قارئه عليه ويذكر ما هو ، حتى يمكنه قبوله أو رفضه .

وكذلك يجب على المحقق الامتناع عن إسقاط شيء من النص إلا بعد أن ينبه قارئه على ذلك و تغيير النص أو إسقاط بعضه بغير إشارة إليه في موضعه يعد تزيفاً للنص نربأ بالمحقق عنه .

والآن ننظر ما مدى نصيب القدماء في مثل هذه المقدمات :

رأينا أنه في عصر المخطوطات كان المصنف يضع رموزاً لمصطلحاته وينبئ عليها في مقدمة الكتاب ، و يشرح منهجه ، فإذا انتقلنا إلى ما نشرته مطبعة بولاق وجدنا أن الناشرين قد اقتصر جهدهم على نقل ترجمة المؤلف من كتاب ، معين يضمن هذه الترجمة في صفحة العنوان أو الصفحة الخاتمة ، والواقع أن المقدمة بهذا المعنى الذي تناولناه من عمل المستشرقين ، وكان أكبر وسيط عربي نقل هذا الفن عن المستشرقين هو المرحوم أحمد زكي باشا (شيخ العرب) الذي لم يقتصر جهده على ذلك ، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم التي كان لها أثر بعيد في توضيح النصوص ، وتيسير قراءتها ، وضبط مدلولها ، وأشاع معها كذلك العناية بالإخراج الطباعي ، وصنع الفهارس الحديثة ، والاستدراكات ، والتذييلات ، وذلك في كتاب (الأضواء) لابن الكاظمي الذي نشرته دار الكتب سنة ١٩١٤ .

الفهرسة

كتبنا القديمة - إذا كانت كبيرة الحجم - لا يستطيع الانتفاع بها انتفاعاً حقيقياً ما لم يكن لها فهرس مفصلة ؛ ذلك أن فيها كثيراً من المعلومات والأسماء تأتي عرضاً واستطراداً ، والباحث قد يكون في أمس الحاجة إلى هذه المعلومات والأسماء ، ولكن كيف يعثر عليها وكيف يرجع إليها عند الضرورة ما لم يكن لها مثل هذه الفهارس المفصلة ؟ ! لهذا فإن كل كتاب يحقق ويطبغ دون فهرس وافية يعتبر جناية عليه وعلى القارئ ، إذ لا يعقل أن تقرأ كتاباً له غدة أجزاء بحثاً عن علم أو نص تائه بين مئات الصفحات !! فالفهارس تظهر ما في باطن الكتاب من خفايا ويظهر الاهتمام إليها ، كما أن الفهارس في بعض الأحيان تعتبر معياراً أو ميزاناً توزن به صحة نصوبها وضبط أعلامها ، يعرف هذا من عايش عملية الفهرسة ؛ فإنه بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه .

ونحن في عصر أحوج ما نكون فيه إلى اختزال الوقت وإنفاقه في أنفع الأمور ، فهل صنع أسلافنا القدماء مثل هذه الفهارس ؟

في الواقع أن للفهارس سابقة قديمة عند العرب في كتب الرجال والتراجم البلدان ومعاجم اللغة ففي كتاب مثل (أسد الغابة) لعز الدين بن الأثير (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ) فهرسة على أحدث أنواع فهرسة الأعلام في الوقت الحاضر ، ولعل في ذكر منهج ابن الأثير في الفهرسة طريقاً طيباً يجب أن ننتهز حين يقول « أما ترتيبه ووضعها فإني جعلته على حروف أ ، ب ، ت ، ث

ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث . ، وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ومن بعدهما ، والقبائل أيضاً ، . مثاله : إني أقدم (أبان) على (إبراهيم) ، لأن ما بعد الباء في أبان ألف ، وما بعدها في إبراهيم راء ، وأقدم إبراهيم بن الحارث على إبراهيم بن خلاد ، لأن الحارث بحاء مهملة وخلاد بحاء معجمة ، وأقدم أبان العبدى على أبان المجاربى ، وكذلك أيضاً فعلت في التعبيد (يعنى فيما بدء بعبد من الأسماء) فلانى ألزم الحرف الأول بعد عبد ، وكذلك في الكنى فلانى ألزم الترتيب في الاسم الذى بعد (أبو) فلانى أقدم أبا داود على أبى رافع ، وكذلك في الولاء فلانى أقدم أسود مولى زيد على أسود مولى عمرو ، وإذا ذكر الصحابى ولم ينسب إلى أب بل نسب إلى قبيلة فلانى أجعل القبيلة بمنزلة الأب . مثاله : زيد الأنصارى أقدمه على زيد القرشى ، ولزمت الحروف في جميع أسماء القبائل ، وقد ذكروا جماعة بأسمائهم ولم ينسبواهم إلى شيء فجعلت كل واحد منهم في آخر ترجمة الاسم الذى به مثال : زيد خير منسوب جعلته في آخر من اسمه زيد ، وأقدم ما قلت حروفه على ما كثرت ، مثاله : أقدم (الحارث) على (حارثة) وقد ذكر ابن منده ، وأبو نعيم ، وأبو موسى في آخر الرجال والنساء جماعة من الصحابة والصحابيات لم تعرف أسمائهم فنسبواهم إلى آبائهم فقالوا : ابن فلان وإلى قبائلهم وإلى أبنائهم وقالوا فلان عن عمه ، وفلان عن جده ونحوه ، وروى فلان عن رجل من الصحابة ، فرتبهم أولاً بأن ابتدأت بابن فلان ، ثم بمن روى عن أبيه ، لأن ما بعد الباء في ابن نون وما بعدها في أبيه ياء ثم بمن روى عن جده ، ثم عن نجاله ، لأن الجيم قبل الحاء وهما قبل العين ، ثم بمن نسب إلى قبيلة ثم بمن روى عن رجل من الصحابة ، ثم رتب هؤلاء أيضاً ترتيباً ثانياً فجعلت من روى عن ابن فلان مرتبين على الآباء مثاله : ابن الأدرع أقدمه على ابن الأسقع ، وأقدمهما على ابن ثعلبة ، وأرتب

من روى عن أبيه على أسماء الآباء مثاله : إبراهيم عن أبيه أجعله قبل الأسود عن أبيه ، وجعلت من روى عن جده على أسماء الأحفاد مثاله : أقدم جد الصلت على جد طلحة ، وجعلت من روى عن خاله على أسماء أولاد الأخوات مثاله : أقدم خال البراء على خال الحارث ، ومن روى عن عمه جعلتهم على أسماء أولاد الإخوة مثاله : عم أنس مقدم على عم جبر ، ومن نسب إلى قبيلته ولم يعرف اسمه جعلتهم مرتبين على أسماء القبائل ، فلانى أقدم الأزدي على الخثعمي . وقد ذكروا أيضاً جماعة لم يعرفوا بصحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرتبهم على أسماء الراوين عنهم مثاله : أنس بن مالك عن رجل من الصحابة ، أقدمه على ثابت ابن السبط عن رجل من الصحابة ، وإن عرفت في هذا جميعه اسم الصحابي ذكرت اسمه ليعرف ويطلب موضعه .

ورأيت جماعة من المحدثين إذا وضعوا كتاباً على الحروف يجعلون الاسم الذي أوله لا ، مثل : لاحق ، ولا شر ، في باب مفرد عن حرف اللام . وجعلوه قبل الياء ، فجعلتها أنا من حرف اللام في باب اللام مع الألف فهو أصبح وأجود ، وكذلك أفعل في النساء سواء . وإذا كان أحد الصحابة مشهوراً بالنسبة إلى غير أبيه ذكرته بذلك النسب ، كشرحبيل بن حسنة أذكره فيمن أول اسم أبيه حاء ، ثم أبين أبيه ومثله شريك بن السمجاء ، وهى أمه أذكره أيضاً فيمن أول اسم أبيه سين ، ثم أذكر اسم أبيه ، أفعل هذا قصداً للتقريب وتسهيل طلب الاسم .

وأذكر الأسماء على صورتها التي ينطق بها لا على أصولها مثل : (أحمر) أذكره في الهمزة ولا أذكره في الحاء ومثل (أسود) في الهمزة أيضاً ، ومثل (عمار) أذكره في (عما) ولا أذكره في (عمم) ؛ لأن الحرف المشدد حرفان : الأول منهما ساكن ، فعلته طلباً للتسهيل ، وأقدم الاسم

في النسب على الكنية إذا اتفقا مثاله : أقدم عبد الله بن ربيعة على عبد الله ابن أبي ربيعة ، وأذكر الأسماء المشتبه في الخط وأضبطها بالكلام ؛ لئلا يلتبس ، فإن كثيراً من الناس يغلطون فيها وإن كانت النعتية التي ضبطها تعرف الاسم وتبينه ، ولكنني أزيده تسهيلاً ووضوحاً مثال ذلك : سلمة في الأنصار بكسر اللام ، والنسبة إليه سلمى بالفتح في اللام والسين ، وأما سليم فهو ابن منصور من قيس عيلان .

وأشرح الألفاظ الغريبة التي ترد في حديث بعض المذكورين في آخر ترجمته (١) .

هذا هو أدق منهج عرفناه اليوم في فهرسة أعلام الأشخاص ، هذا فضلاً عن أن بعض المخطوطات وجدنا فيها ثبناً بموضوعاتها ، يوضع غالباً في أول المخطوطة .

أما ترتيب مواد الكتاب ترتيباً مفصلاً بشكل فهرست ، فأمر لم يكن معروفاً عند علماء العرب ! وإن أخذ يظهر في مؤلفات العصور المتأخرة ما يشبه الفهرست ، فيذكر روزنتال : « أن الذهبي أعد فهرساً بأسماء الأعلام الواردة في كتاب ابن حيان « الثقات » وكذلك فعل نجم الدين ابن فهد (توفي سنة ١٤٨٠ م) فإنه وضع فهرساً لكتاب أبي نعيم « حلية الأولياء » ، ولكتاب عياض « ترتيب المدارك » ولكتاب ابن أبي أصيبعة « عيون الأنباء » ولكتاب ابن رجب « طبقات الجنبلة » ولكتاب الذهبي « طبقات الحفاظ » ولتكملة التي أضيفت إليه ، وفي هذه الفهارس أشار ابن فهد إلى الجزء والطبقة أو إلى الطبقة التي يرد فيها اسم المترجم له ويقول : إن غايته تيسر استعمال هذه الكتب لدى القارئ » (٢) .

(١) مقدمة كتاب (أسد الغابة) .

(٢) منهاج علماء المسلمين في البحث العلمي : ١١١ - ١١٢

ولم تظهر أهمية الفهارس ونفعها إلا بعد اكتشاف الطباعة ، سواء في الشرق أو الغرب ، وللمستشرقين فضل التوسع في هذا التنويع الحديث الذي يتبعه ويسير على هداية محققو العرب اليوم ، وإن زادوا عليه أكثر وأكثر فقد كان « زكي باشا » أول من عرفناه مفهرساً لكتاب الأصنام سنة ١٩١٤ على هذا الدرب ، وكان من تلامذته الذين كانوا يعاونونه في بيته ومكتبته الخاصة : محمد عبد الجواد الأصمعي ، فتدرب على يديه في صنع الفهارس ، وكان الأصمعي هذا أول من فهرس فهرسة حديثة كتاب (الأمل) لأبي علي القالي وطبع في دار الكتب ، وقد عرفنا عن المستشرقين فهارس الأعلام ، والقبائل ، والبلدان ، والشعر ، والأيام ، والأمثال ، والكتب . فاقتبس المصريون هذه الأنواع وزادوا عليها غروباً أخرى كثيرة ، فمثلاً رأينا أن العلامة المرحوم أحمد تيمور رأى أن (خزانة الأدب) للبغدادى في أجزاءها الكثيرة بعيدة المتناول عند الحاجة إليها فوضع اثني عشر فهرساً لها وسماها « مفتاح الخزانة » وهذا المفتاح في الخزانة التيمورية لم يطبع بعد .

وقد رتب (مفتاح الخزانة) على ما يأتي :

الفهرست الأول : لأسماء المترجمين في الكتاب .

الفهرست الثاني : لذييل التراجم وفيه الموثلف والمختلف من الأسماء ، ومن نسب إلى أمه أو لقب بشعره .. إلخ .

الفهرست الثالث : لأخبار العرب في الجاهلية والإسلام ، وفي أيامها ومقاتل فرسانها ، ومنافراتها وأصنامها ، وأسلحتها ولعبها وأسواقها وعاداتها ومزاعمها ، وغير ذلك من أخبارها وأخبار ملوكها .

الفهرست الرابع : للأعلام التي نص المؤلف على ضبطها .

الفهرست الخامس : لأسماء الشعراء الواردة في الكتاب ، وأصله من وضع الأستاذ السنيور جويدي .

الفهرست السادس : للموضوعات العلمية والأدبية .

الفهرست السابع : للأمثال .

الفهرست الثامن : للمذكر والمؤنث ، وله ملحق في أحكام الاختصاص بلفظ دون آخر .

الفهرست التاسع : للقبائل .

الفهرست العاشر : للقصائد المشهورة .

الحادي عشر : لشروح القصائد .

الثاني عشر : الشواهد الكبرى .

وقد صنع الأستاذ عبد العزيز الميمني فهرساً لأسماء الكتب المذكورة في خزانة الأدب وسماه (إقليد الخزانة) .

* * *

والغرض من الفهارس تيسير الإفادة مما في الكتاب المنشور أو المحقق وجعل ما فيه ميسراً سهل الكشف عليه لدى الباحث ، وقد أوصت لجنة إصدار الأغاني في الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ أن تتناول الفهرسة متن الكتاب وحواشيه ، ولا تتناول المقدمة التي كتبها الدار في أول الكتاب .

وتختلف الفهارس باختلاف موضوع الكتاب ، ويمكن أن يصنع لكل كتاب فهرسة قد لا تكون في غيره ، ولكن عرفنا أن هناك فهارس تقليدية تشتمل على ما يأتي :

- ١ - فهرس الموضوعات .
- ٢ - فهرس الأشعار .
- ٣ - فهرس الأعلام .
- ٤ - فهرس الكتب .
- ٥ - فهرس الألفاظ اللغوية .
- ٦ - فهرس للأماكن أو البلدان .
- ٧ - فهرس للقبائل .
- ٨ - فهرس للأيام والغزوات .
- ٩ - فهرس للأمثال .
- ١٠ - فهرس الكتب الواردة في النص .

و يفيد هذا الفهرس في معرفة مصادر المؤلف أحيانا كثيرة ، وهناك من يفهرس مراجع التحقيق مع الطبقات نهجت هذا النهج هيئة التأليف والنشر في فهرسة الأغاني كما رأينا ، ويجب أن يراعى اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب إذ أن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع .

وهناك بعض المحققين يجمعون في فهرس الأعلام كل ما ينضم تحت منهم العلم ، سواء كان علم شخص رجلا أو امرأة أو علم مكان أو نهر .

وكما قلت فإن لكل كتاب طبيعة خاصة ، ففهرسة كتاب في التاريخ تختلف عن فهرسة كتاب في اللغة مثلا ، وأكثر الأعلام صعوبة في الفهرسة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب والكنى فيها .

وإذا وجدنا في الكتاب اسماً أو كنية فقط أو لقباً فقط اجتهدنا أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى ، فلا تجمع مثلاً كل الأماكن من الكتاب التي ورد فيها اسم (محمد) بدون زيادة اسم أبيه أو كنيته ، فإذا لم يمكن ذلك وجب أن نفرق بين هؤلاء المحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده ، وقد أوصت لجنة إصدار الأغاني في الهيئة العامة للنشر سنة ١٩٧٠ وضع أبو ، ابن ، أم ، ذات إلخ في ترتيبها الهجائي فلا تحذف . وذلك هو المتبع في فهرسة أجزاء الأغاني القديمة مطبوعة دار الكتب .

ويجب أن تكون الصيغة الرئيسية التي تذكر معها الأرقام والبيانات هي صيغة الشهرة (وخصوصاً الصيغ المذكورة في عنوان الترجمة) ويحال إليها من الصيغ الأخرى .

فمثلاً : أبو قطيفة هي الصيغة الرئيسية ، وليست عمر بن الوليد بن عقبة ابن أبي معيط .

وأبو زبيد هي الصيغة الرئيسية وليست حرمة بن المنذر .

وأبو نواس هي الصيغة الرئيسية وليست الحسن بن هاني .

والمتوكل الليثي هي الصيغة الرئيسية وليست المتوكل بن عبد الله ابن نهشل بن مسافع .

والأفوه الأودني هي الصيغة الرئيسية وليست صلاة بن عمرو بن مالك .

وأما الشعراء فنذكر أسماءهم في فهرست الأعلام ، وإن كان الكتاب خاصاً بالشعراء أفرد مع ذكرهم في الأعلام أيضاً فهرست خاص بالشعراء وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه .

وهناك نوع مهم جداً وإن كان متعباً في صنعه وتحتاج إلى جهد كبير وهو :

فهرس الأعلام بمناسباتها :

فلذا ذكر الرجل — شاعراً أو كاتباً أو غير ذلك — في الكتاب عدة مرات لا نكتفى بذكر الأعداد الدالة على الموضع الذى ذكر فيه ، بل نذكر اسم العلم بحروف كبيرة ونشير بحروف صغيرة بكلمة أو بكلمات عن المناسبة التى أوجبت ذكره فى هذه الأماكن ، وهذا ما فعلته دار الكتب فى فهرسة كتاب الأغاني . فلذا ذكر حماد الرواية — صوت من المائة المختارة من شعره ٦٩ : ١ — ٧ بحثه وأخباره ٧٠ — ٩٥ نسبه وولائه وعلمه بأخبار العرب وأيامهم ٧٠ : ٢ — ١٢ سأله الوليد بن يزيد عن سبب تلقيبه بالراوية فأجابه ٧٠ : ١٣ — ٧١ : ٩ ما كان بينه وبين مروان بن أبى حفصة فى حضرة الوليد ٧١ : ١٠ — ٧٢ : ٨ سأله الهيثم بن عدى عن معنى شعر معجز ٧٢ : ٩ — ٧٣ : ٣ كذب الفرزدق فى شعر نسبه لنفسه فأقر ٧٣ : ٤ — ١٠ كان منقطعا ليزيد فجفاه هشام ، ولما ولى الخلافة كتب ليوسف بن عمر بإرساله له ليسأله عن شعره وأكرمه ٧٤ : ١٤ — ٧٨ : ١٠ رد على مغنية أخطأت فى شعر ٨٤ : ١٤ — ١٨ كان لصائمه تاب وطلب الأدب والشعر ٨٧ : ٣ — ٧ يرى المفضل أنه أفسد شعر العرب بتخليطه ونحله شعره لاقدام ٨٩ : ٦ — ١٣ أنشده الطرماح شعراً فزاد فيه وادعاه لنفسه ٩٤ : ١٥ — ٩٥ : ٨ .

وكذلك فهرس الأهم والقبائل والعشائر والجماعات ونحوها ، تذكر أرقام الصفحات التي وردت فيها ، وقد نهجت هذا المنهج دار الكتب المصرية في فهرسة الأغاني ففيها الأهم والقبائل والعشائر ونحوها المذكورة بالمناسبات مثال ذلك من الجزء السادس من الكتاب المذكور .

بنو أمية : كانوا يمنعون البناء في عرصة العقيق ٢٩ : ٢١ - ٢٣
كان يفد على ملوكهم حماد الراوية فيصلونه ٧٠ : ٣ - ٦ لم يحق حماد
الراوية منهم غير هشام ٧٤ : ١٤ - ٧٥ : ٢ ذكرهم حماد الراوية فمدح
عهدهم ٨٢ : ٢ - ٣ ، ٨٣ : ١ - ٢ لم يفد على ملوكهم عبادل ٩٦ : ٤
أمر المنصور رسوله إلى ابن هرمة أن ينتسب إليهم ١١٢ : ٤ - ١١٣ : ٤
كان يحيى المكي يكرم ولائه لهم لخدمته الخلفاء من بني العباس ١٧٣ : ٢ -
١٦ كان حرب بن أمية قائدهم يوم عكاظ ٣٤١ : ٩ - ١٢ أشار
أبو سفيان على عثمان بأن يجعل الملك فيهم ٣٥٥ : ٥ - ٩ ، ٣٥٦ : ٣ - ٩ ،
ذكروا عرضا ٢٣ : ٩ .

هذا منهج الدار وإن كانت مسبوقة به .

وهناك فهرس أهم من ذلك وهو الفهرس اللغوى الذى ينفرد به الشاعر أو الأديب ، فمثل هذا الفهرس يعرفنا على منهج المؤلف ، ومعجم ألفاظه التى انفرد بها ، ولم ترد في المعاجم العربية ، ومن مجموع مثل هذا الفهرس يمكن صنع معجم من الألفاظ لم تذكرها معاجمنا القديمة لأنها لم تمش مع تطور اللغة واتساعها ، وقد عمل فيشر في مجمع اللغة العربية على استخراج مثل هذه الألفاظ من الشعر العربى ؛ لعمل معجم بذلك ، ولكن فيشر عاجلته المنية ، وقد ذهب المستشرق الإنجليزى ليال Lyall إلى ذلك فإنه عندما نشر ديوان عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطفيل ألحق بهما لفهرساً خاصاً لخاصة امتاز به عبيد من المفردات ، فلم يذكر في الفهرست

الكلمات المألوفة ، ولا الغريبة التي لا ترد إلا مرة واحدة ، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتين أو أكثر ، من الكلمات النادرة التي لا تذكر في شعر غيره ، وكذلك فعل كرنكو F, Krenkow عند نشره لشعر طفيل ابن عوف الغنوي ، رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي .

وهناك نوع من الفهارس يسمى فهرس المفردات ؛ كالقاموس الخاص في آخر الكتاب ، ويحتوي على ما يرد في الكتاب من الكلمات اللغوية ، مع تعديد الأماكن التي وردت فيها ، ويجوز فيه الاكتفاء بالغريب من الإلفاظ (١) ، ولا يظن أن هذا الفهرس مثل الفهرس الذي سبقه . فإن هذا الفهرس يجمع الكلمات العربية سواء وردت في المعاجم أو لم ترد .

وفي بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التي شرح معناها في الكتاب ، وفي أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العامة .

أما فهرس آي الذكر الحكيم وفهرس الأحاديث

فقد جرى كثير من المحققين في الفهرس الأول على اتباع ذكر السورة ورقم الآية ، وبعضهم يرتب السور على حسب ورودها في المصحف وقد اتبع الدكتور محمد رشاد سالم هذه الطريقة في فهرس كتاب (جامع الرسائل) لابن تيمية .

(١) يعتمد كثير من محققى هذا العصر إلى صنع مثل هذه الفهارس . راجع الكتب المحققة للدكتور رمضان عبد التواب والدكتور حسين نصار والأستاذ عبد السلام هارون وغيرهم .

سورة	الآية	ص	س
يوسف	٢٤	١١٥	١١ - ١٢
	٣٢	٧١	١ - ٢
	٧٧	١٣٣	٤ - ٥
	١٠١	٢٢٤	١٦
	١١١	٥٦	١٤ - ١٥

وهكذا يرتب السور حسب ورودها في المصحف ، ثم يرتب ترقيم الآيات داخلها ، ثم يذكر الصفحة في الكتاب المحقق والسطور التي استغرقتها الآية .

وقد جرى في فهرسة الأحاديث على النحو التالي :

فهرست الأحاديث

الحديث	الصحابي الراوي	ص	س	ت (*) (**)
« أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة ... لا تخبرهما يا علي .	علي بن أبي طالب	٢٦١ - ٢٦٢	١١ - ١٢	(١)

والكثير من المهرسين يفهرسون الأحاديث وفق أوائلها ، فما أوله همزة ثم ما أوله باء إلى آخره .

(*) الكلام على هذه الأحاديث في التعليقات المشار إليها .

(**) تعليق .

فهرست الشعر

ت	ن	ص	قائمه	عدد الآيات	بحره	عجزه	صدد البيت
(١)	٧	١٣٣	حسان بن ثابت	١	وافر	الفداء	آتهجوه
(٢)	١٢	١٢٤		١	طويل	أجرد	صاحب

فهرست الأعلام (*)

ابن الجوزى (أبو الفرج عبد الرحمن بن على) :

(٦) ، ١٠ ، ١٨ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١ .. إلخ واعتبر أب وابن في
فهرسته للأعلام (١) . وهذا منهج طيب في عمل الفهارس وأكثر تيسيرا
لكشف الأغراض التي في كتابه .

ويرى الأستاذ عبد السلام هارون أنه قد اهتدى إلى طريقة ميسرة
للهداية إلى آيات القرآن الكريم بترتيبها في نطاق المواد اللغوية اعتمادا على
بروز بعض كلمات الآيات .

(*) الأرقام التي بين الأقواس تشير إلى الصفحات التي ترجمت فيها الأعلام .
(١) حصل المحقق على جائزة الدولة التشجيعية للتحقيق سنة ١٩٧١ بواسطة هذا الكتاب
الذي قدمنا نماذجاً من فهارسه .

مثال ذلك :

أرب : ولى فيها مآرب أخرى ص ٥

بتل : وتبتل إليه تبتيلاً ص ١٠

ترب : يخرج من بين الصلب والثرائب ص ١٥

ثوب : وثيابك فطهر ص ٢٠

وهكذا (١) .

ويرى أن مثل هذا يستحسن أن يضع في ترتيب (الأحاديث النبوية) التي ينبغي أن ترتب على حسب المواد اللغوية أيضاً .

والكنى والألقاب التي لم يعرف لها اسم ترد إليه ، فإنها توضع كما هي في ترتيبها .

وقد جرى بعض المفهرسين على عد كلمة (ابن) و (أبو) و (ذو) في التمهيف فيضيع ابن وأب في الألف ويضع (ذو) في الدال ، ومن ذلك ما جرى عايه العرف في فهرسة دار الكتب على الإطلاق . ولكن كثيراً من المفهرسين يهمل هذه الألفاظ ونعرف منهم من القدماء : ابن الأثير في أسد الغابة ، ومن المحدثين : الأستاذ عبد السلام هارون ، والأستاذ أبو الفضل إبراهيم في كتبه الأخيرة .

وعلى ذلك فهم يرتبون ما أضيفت إليه هذه الألفاظ فقط ، فابن الأحمر في الألف ، وابن الحسن في الحاء ، وأبو الحمد في الحاء ، وأبو اليسر في الياء وذو الأصابع في الألف ، وهو النظام الغالب بين المفهرسين الآن .

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري

وأما ترتيب الشعر فهو متنوع الضروب ، وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافي من الهمزة إلى الياء ، ثم الألف اللينة في آخرها ، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام :

الساكنة ، فالمفتوحة ، فالمضمومة ، فالمكسورة ، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء الساكنة ثم المفتوحة ثم المضمومة ثم المكسورة .

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر ، وهو ترتيب البحور الست عشر أى : الطويل ، ثم الوافر ، ثم البسيط ، ثم الكامل ، ثم الهزج إلخ وفقا لترتيب الخليل بن أحمد . وقد يضم إليها ترتيب ثالث هو الشاعر ورابع عدد الأبيات ، وخامس رقم السطر ، وفى كل ذلك ترتيب الصفحات فى كل قافية على حدة ، ولنا أن نأخذ بيتا من أول القطعة لنلبدل به على القافية والبحر ولا نذكر باقى الأبيات فنمدح الباحث يكشف فى القطعة عن البيت الذى يريد .

ومن المفهرسين من لا يرتضى إلا ذكر صدر كل بيت وقافيته فى القصيدة الواحدة أو القطعة الواحدة نذكر من هؤلاء الدكتور رمضان عبد التواب فإنه يذكر صدر كل بيت وقافيته فى الكتاب الذى ينشره ، ولكن الكثير من المحققين يكتفى يذكر صدرى وقافيتى البيتين الأولين من القطعة أو القصيدة .

ومنهم من يجعل «الرجز» بيتا قائما بذاته وهو الأصوب ، ومنهم من يذكر بيتين من الرجز على أنهما شطرين وهذا خطأ فى بعض صوبه فيما اعتقد .

فهرس أنصاف الآيات : بحسب أوائلها أى يرتب على حسب أوائل كلماتها .

فهرس أيام العرب والغزوات والوقائع : ترتب هجائياً بحسب الكلمات التالية لكلمة يوم أو وقعة أو غزوة . . . إلخ .

فهرس الأمثال : ويرتب ترتيباً هجائياً بحسب الكلمة الأولى من المثل ، وهذا هو المتبع عند غالبية المحققين .

وقد سعدت عندما أطلعنى الدكتور رمضان عبد الثواب على عدد لا يقدر من جذاذات الأمثال ، والشاهد فيها أن هذه الأمثال مرتبة هجائياً ليس بحسب أوائل المثل ، ولكن بما فى هذا المثل من أعلام مثلاً « سبق السيف العزل » توضع فى سيف وهكذا . فإن لم يوجد فى المثل علم فهرس وفقاً للمادة اللغوية التى فيه وذلك مثل : « تحت الرغبة اللبن الصبوح » فإنه يضعها تحت الرغبة أو (الصبوح) بعد تجزيد المادة من الزيادة .

وقد يعترى الفهرس من الصعوبات ما يحتاج إلى إعمال فكر والتحرر من أسار التقليد؛ ما دام العمل فى حدود الدقة والضبط والحرص الصادق على إفادة الباحث من أيسر طريق .

وأما ترتيب الفهرس : مع غيره من الفهارس فى الكتاب ، فإن المنهج المنطقى تقديم أهم الفهارس وأشدّها مساساً بموضوع الكتاب ، فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدم فيه فهرس الأعلام ، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال ، أو كتاب خطط فيقدم فهرس الأماكن ، ثم تساق بعده سائر الفهارس مرة على حسب ترتيبها المؤلف .

ولتسهيل المراجعة في الفهارس تطبع في أعلى كل صفحة منها عنوانا دالا على أن الفهارس تتبع هذه الصفحة .

أما طريقة صنع الفهارس : فالمفروض فيمن يتصدى للتحقيق معرفتها والتمرس بها ، وإلا فإن الكتاب الذى يحقق وينشر دون فهارس يعتبر عملاً ناقصاً محتاجاً إلى أن يستكمل بالفهارس .

ثبت المراجع

طبعاً رجع المحقق في تحقيق الكتاب إلى مراجع تقبل أو تكثر ، يذكرها في المقدمة أو في الهوامش .

ومن الواجب وضع ثبت لها في آخر الكتاب يلحق بالفهارس ، ويبين المحقق فيه اسم الكتاب واسم مؤلفه ، وتاريخ طبعه ونشره ورقمه إن كان مخطوطاً والمكتبة التى يوجد فيها أو الجهة التى قامت بنشره .

والكتب المحققة يذكر إلى جانب مؤلفيها أسماء الذين حققوها مثال :

كتاب الأصنام ، لابن الكلبي . تحقيق أحمد زكى القاهرة سنة ١٩١٤ .

وإذ كان المحقق اتبع طريقة اختصار أسماء المصادر والمراجع التى ذكرت في الهوامش فتذكر المختصرات فى الثبت مع اسم المصدر أو المرجع بالكامل مثال ذلك :

أنساب - أنساب الحليل لابن الكلبي بتحقيق أحمد زكى القاهرة سنة ١٩٤٦

الاستدراك والتدليل

مهما أجهد المحقق نفسه وفكره فى إخراج الكتاب فلا بد أن تفوته بعض الهنات ، سواء كانت مطبعية - وهذا هو الغالب - أو علمية

كتحقيق أمر أو التعليق على فكرة أو توضيح أمر ، وقد يزل فكره وقلبه زلة تقتضى المعالجة .

ففى الاستدراك والتذليل الذى يلحق غالباً بآخر الكتاب مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب ، أو مازال فى فكره أو قلمه فيه ، وبعض المحققين لا يحل هذا الأمر محله من العناية ليسدل ثوب الجلال على عمله ، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ ، فكان بذلك كالنعامة التى تخفى رأسها ، زاعمة أن أحداً لن يراها لأنها لا تراها !!

« إن الخطأ فى معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً لا إثم ولا حوب ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير فى أداء الأمانة ، ومراجعة الحق خير من التماهى فى الباطل » (١)

توصيات

دور الجامعات العربية في تحقيق النصوص

يمكن أن نثير هذه القضية التي تثار عادة عن مدى نصيب المحقق في تكوين المنهج العلمي .

رأينا أنه لا بد من اعتماد الدارس على النص المحقق المضبوط الواضح النسبة تماماً ، وتلك هي الخطوة التي يقوم بها المحقق .

غير أنه يجب أن يضاف إلى هذه الخطوة خطوة أخرى ، في الواقع هي الخطوة الحقيقية التي يقوم بها مؤرخ الأدب أو العالم بوجه عام وهي : أن يركب من هذه النصوص المحققة صوراً صادقة أقرب ما تكون إلى ما كانت عليه الوقائع الأدبية تماماً .

فتحقيق النصوص قد يثير الازدراء عند عامة الناس ، لأنهم يرون أن تحقيق النصوص وضبطها لا يساوي ما يبذله العقل الإنساني فيها من الجهد وما يضيع فيها من الوقت والحصومة - خصوصاً في القرن الماضي . وأوائل هذا القرن - بين العلماء المحققين وكاتب الأدب كانت عند بعضهم وكل فريق يسخر من الفريق الآخر ففريق المحققين يسخر من فريق المتأدين ، باعتبار أن الفريق الآخر لا يعتمد على النصوص ، ويبني تركيباته على غير عمد ، وبالتالي فهي تركيبات أكثرها خيالية ، مع أن أي بحث لا يقوم على النصوص ولا يعتمد عليها في كل خطوة بخطوها هو عمل باطل ، فضلاً عن أن عدم امتحان صحة النصوص كثيراً ما أدى في أحيان كثيرة إلى تصورات زائفة كل الزيف ، فضلاً عن أن كثيراً من الأخطاء الناشئة عن التحريف والتصحيف في النص قد أدت إلى تصورات وهمية في غاية

الشناعة ، ومن هنا يجب أن يعتمد كل باحث عن الحقيقة على النصوص وحدها .

ولكننا نجد بعض المتأدين يسخرون من أولئك العلماء الذين قد جملهم قراب الوثائق والمخطوطات ، زاعمين أنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا من هذه الوثائق إلى تركيبات عامة حقيقية ، بل انحصروا في متاحف هذه الوثائق ، ولم يستطيعوا إخراج بحث أدبي مضيء فيه تركيب الواقعة الإنسانية تركيباً يعتمد غالباً على ذكاء ووجدان حاسة أدبية لا تتوافر لدى هؤلاء المتخصصين المنحصرين في عالم المخطوطات والوثائق .

فيستحسن أن يجمع الباحث بين الناحيتين متى أمكن له ذلك ، وتوافرت له الأسباب ، وذلك لأن منهج التحقيق لا يمكن أن يكتفى به في تاريخ الأدب ، لأنه وسيلة ، وإعداد فحسب ، وسيأتي وقت طال أو قصر ستكون فيه كل المخطوطات المتعلقة بعصر من العصور قد نشرت ونقذت ، ويستطيع كل إنسان أن ينظر فيها ، ولكن ليس في وسع كل إنسان أن يستخدمها بالدقة وأن يصير مؤرخاً للأدب من مجرد استيعابه لها ، ولن يكون مجرد نشرها معناه : أن التاريخ الخاص بذلك العصر قد اكتشف كله ، وذلك لأن تحقيق نصوص هذا العصر ما هي إلا مشاغل على الطريق ، وليست هي كل الحقيقة ، فالذين حققوا الدواوين التي نراها اليوم بين أيدينا مثل ديوان امرئ القيس والنابغة وسحيم وحميد بن ثور . . . الخ قد لا يستطيعون أن يكتبوا عن امرئ القيس والنابغة مثل ما كتب مؤرخو الأدب .

فعلى الباحث أن يجمع بين الناحيتين ناحية تحقيق النصوص وضبطها ، والناحية التركيبية الإستنتاجية القائمة على الحاسة الأدبية ، فإن لم يتيسر

الجمع بين الناحيتين في شخص واحد ، فيجب أن تحاول الجامعة خلقه
قدر المستطاع .

وقد تناول لانسون وزميله ماييه الكلام على مثل هذا المنهج في الأدب
الفرنسي فقالا :

« قد يكون في المنهج الذي وصفته ما يبعث الرهبة ، ولقد يتساءل
المرء أى حياة إنسانية تتسع لدراسة الأدب الفرنسي إذا كانت مقتضيات
المنهج على هذا النحو من التعدد والقسوة ؟! والذي لا ريب فيه هو أنه
لا يمكن أن تكفى حياة واحدة للمعرفة الكاملة ، ولكن ما يعجز عنه
عُمر تستطيع أعمار أن تعمله . إن تاريخ الأدب الفرنسي مشروع
جماعى ، فلا يحمل كل حجره وقد أحسن تسويته ، وهذا لن يمنع أى إنسان
أن يقرأ ما يريد للمنهج الخاصة . . . إن تنظيم العمل في الدراسات
الأدبية هو وحده التنظيم العقلي المنتج ، فيتعهد كل فرد بالعمل الذي
يتناسب مع قواه وذوقه ، فيكون هناك باحثون ينصرفون إلى تهيئة المواد
الأولية والكشف عن الوثائق ونقدها وإعداد وسائل العمل ، ويخصص
آخرون للتأليف ، ولأنواع الأدب المختلفة أبحاثاً منفردة ، كما يحاول
البعض التأليف في المسائل الكلية وأخيراً يتولى نفر أمر تبسيط النتائج
التي تصل إليها الأبحاث الأصلية وإذاعتها . . . ومع ذلك فهناك زمن لا يكون
فيه هذا التقسيم ضرورياً ولا مرغوباً فيه ، هو زمن التمرين . وإنه لمن الخير
أن يمرن طلبة الأدب في الجامعة على كل العمليات التي يبنى بها التاريخ
الأدبي ، وأن يألفوا كل المناهج الواحد تسلو الآخر ، فيتعلمون كيف
يعدون ثبثاً بالمراجع ويبحثون عن تاريخ ، ويتابعون تأثيراً ، ويوضحون

أصول حركة أدبيية ، ويميزون العناصر التي تدخل في مركب مختلط وليحاولوا التأليفات الجزئية ، وليعرضوا بعض المسائل عرضاً لا يذهب فيه التبسيط بما في المعرفة من دقة ، وبعد ذلك فليعمروا في الحياة ما يريدون وما يستطيعون ، فإنهم سيكونون عندئذ قد مروا بكل (الأقسام) وسيكون قد علموا كيف تصنع المعرفة الأدبية ، وكيف تستخدم ، وإذا كانوا لا يتعلمون هذين وخصوصاً أولهما في الجامعة فأين ومتى سيتعلمونها . . . ومبادلة الاختصاص على هذا النحو تحتفظ للنفوس بمرونتها ، وقوتها ، وتقى البعض من الهزال ، والآخريين من التقلص ، كما تحول دون ذلك الجفاف الذي يولده تقسيم العمل حتى في النشاط العقلي ، والجفاف داء لا يفلت منه متخصص ، ولو كان تخصصه في الخفة والاستهتار (١) .

ومثل هذا يجب أن يكون في جامعاتنا نحن العرب لأن لنا تراثاً طويلاً ، وذخيرة طيبة ، وقد عرفت من الذين كانوا يدرسون مناهج التحقيق العلمي ضمن منهج البحث في الجامعات المصرية الدكتور عائشة عبد الرحمن ، والأستاذ عبد السلام هارون والدكتور رمضان عبد التواب وفي الجامعات العراقية الدكتور خليل العطية في جامعة البصرة . إلا أن هذا العمل كان موقوفاً برغبة المحاضر للدراسات العليا .

وفي ١ / ٥ / ١٩٧٢ جاء في نشرة أخبار التراث العربي التي تصدرها الجامعة العربية بالقاهرة : « بحث المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة

(١) منهج البحث في الأدب واللغة ، ترجمة الدكتور محمد مندور مثقّق النقد المنهجي عند العرب ٤٢٢ - ٤٢٣ ط دار النهضة .

والعلوم شئون معهد المخطوطات في مؤتمره الذي عقد بالقاهرة خلال
المدة من ٤ إلى ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١ واتخذ توصية بشأن
إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة
التعليم الجامعى ، للدرجة البكالوريوس وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى
الدول العربية .

وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة تنفذ هذه التوصية فقد
اجتمع المجلس الأعلى للجامعات السورية فى دمشق فى ١٥ ، ١٦ / ٣ / ١٩٧٢
وناقش الموضوع وأوصى الجامعات السورية بدراسة الطريقة العملية لتنفيذ
هذا الاقتراح ، وفيما يلى فقرة من الرسالة المؤرخة ٢٩ / ٣ / ١٩٧٢ من
رئيس المجلس الأعلى للجامعات فى سورية إلى الجامعة العربية معهد
المخطوطات « ورأى (أى المجلس) أن فكرة إدخال التحقيق العلمى
للمخطوطات العربية ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى فكرة
قيمة ، لأنها ترتبط بفكرة الحفاظ على التراث القديم ، وعلى هذا
فإن المجلس قد أوصى الجامعات السورية بدراسة الطريقة العلمية لتنفيذ
هذا الاقتراح » .

ولما نرجو أن يعمم هذا الاقتراح فى كل الجامعات العربية .

* * *

ولاشك أن الدراسة الجامعية تمكن الأساتذة - وهم أهل خبرة -
من تمييز الطلاب الذين يملكون بلبور الاستعداد ، لكى يكونوا علماء
محققين ، وبين من ليسوا بطبيعتهم أهلاً للقيام بأعمال التحقيق .

فلنبحث الآن عن الاستعدادات الطبيعية التى تهيئ الطالب لمهمة
التحقيق .

الأمور التي يجب توافرها في المحقق

يشترط لإجادة أعمال التحقيق : الشغف بها ، والاستمتاع .

لكن يلاحظ أن الذين عندهم مواهب فكرية يتبرمون بمثل هذا العمل ولا يزاولونه وإن احترموها القائلين به .

ولا يكفي أبداً أن يجد المرء شغفاً واستمتاعاً لكي ينجح في أعمال التحقيق ، بل لا بد من خصال لا تبغى الإرادة عنها شيئاً ، وهي خصال أخلاقية أكثر منها عقلية ، هذه الخصال تتمثل في الصبر والدقة والأمانة على النص . فالعجلة والاندفاع قد يكونان «صدراً لأخطاء لا تعد ، ولا تحصى ، وقد صدق من قال : إن القطبيلة الأساسية في المحقق هي الصبر . لا تشتغل بسرعة ، اعمل وكأن في الإبطاء فائدة دائماً ، امتنع خير من أن تؤدي عملاً ناقصاً ، هذه نصائح سهل قولها أما اتباعها فيحتاج إلى دقة تامة ، فالناس العصبيون الشديرو الانفعال المتعجلون دائماً للانتهاء ، المتعطشون للتغيير بسرعة ، المولعون بالهر وإحداث الضجيج ، آخولهم يمكنهم أن يعملوا أعمالاً حسنة في فن آخر غير فن التحقيق ، لأن المحقق الأصيل هادئ الطبع متحفظ محتاط ، ولمبادا يتعجل ؟ المهم أن يكون عمله سديداً .

وينبغي أن يتحلى المحقق بالفطنة ، وبقوة انتباه تادرة . إن أعمال التحقيق لها لذتها عند بعض الناس ، ويجدون فيها متعة فريدة ، وكثير من هؤلاء كرسوا كل قواهم لها ، وكان في وسعهم على أسوأ الفروض أن يقوموا بغيرها .

وقد يكون بين من يقومون بالتحقيق نفر تدفعهم روح تجارية أكثر (٢٢ م - تحقيق التراث العربي)

منها علمية ، ويبتغون تحقيق نجاح سريع بطريقة غير منهجية ويقولون في أنفسهم :

إن عمل التحقيق يتطلب — حتى يتم وفقاً لقواعد المنهج — احتياطات ومجهودات لانهاية لها . ولكن ألسنا نشاهد بعض أعمال التحقيق التي ارتكب أصحابها مخالفات متفاوتة في الشدة ضد القواعد ؟ !! فهل قال هذا من شأنهم ؟ ولما كان العمل الرديء أسهل من العمل الجيد ، وكان المهم في نظرهم هو النجاح ، فلنهم يستنتجون من هذا كله أنه لا يهم أن يكون العمل رديئاً ما دام يؤدي إلى النجاح !! .

ولكننا نقول : إنه بفضل العلماء المحققين اليوم ، ونقاد التحقيق المعاصرين ، أصبحت مثل هذه الأفكار هابطة كريهة .

فليحذر كل امرئ يريد أن يعمل في التحقيق مستقبلاً أن يخاطر بنشر عمل من الأعمال التحقيقية دون أن يكون قد اتخذ كل الإجراءات اللازمة لذلك ، كي يكون بمنأى عن النقد والهجوم ، ولا يزال بعض السذج الغافلين يخاطرون من حين إلى آخر بدفع أنفسهم في ميدان التحقيق دون أن يعدوا للامر عذته ، وقد يكونون راغبين في أداء خدمة للعلم ولكن !!

وقد كتب الدكتور أبو العلا عفيفي مقدمة لكتاب (مشكاة الأنوار) المنسوب للغزالي ينقد فيها النشرات الهزيلة للتراث العربي فقال : « نحن في أمس الحاجة إلى نشر علمي دقيق ! لأصول تراثنا العربي القديم ، فإنه عن طريق هذا النوع من النشر تحيا النصوص وتستبين ، ويسهل على المشتغلين بموضوعاتها قراءتها والإفادة منها ، وليس أجدى على الباحث من أن تكون بين يديه الوثائق الأولى مضبوطة محققة خالية من

شوائب التحريف والتصحييف ، وقد ابتليت كتبنا القديمة بأن قام على نشر الكثير منها والإشراف على إخراجها ناشرون من غير العلماء المتخصصين ، لاهم لهم سوى جنى الربح المادى من طبعها ، ونحن نعانى من نشراتهم ما نعانى ، من أخطاء مطبعية ولغوية ، ونقص فى النصوص هنا ، وزيادة هناك ، وخواو تام من التحقيق ، والتعليق والتفسير ، والفهارس العلمية بشتى أنواعها ، وكثيراً ما نقف من نص من النصوص حيارى مكتوفى الأيدى لانفهم له معنى ، ولا نستطيع له توجيهاً ، أو توجيهه توجيهاً خاطئاً لم يخطر للمؤلف ببال !! لا لسبب سوى أن فى النص تحريفاً أو نقصاً أو إضافة من ناسخ ، أو خلطاً بين متن النص وشرح وضع عليه ويكفى أن يسقط حرف النفى « لا » من جملة من الحمل أو توضع كلمة « إذ » بدلاً من « إذا » أو العكس أو تكتب كلمة « العارقين » بدل « العراقيين » أو نحو ذلك من التحريفات لكى يضطرب النص ويفسد معناه ، وكثيراً ما يؤدى بالباحث إلى فهم خاطئ قد يقضى إلى رأى باطل أو نظرية لا أساس لها (١) .

أما العلماء الحصيفون فى هذا الميدان فلا يخاطرون ، لأن أعمال التحقيق - وهى طبعاً شاقة ولا تحقق مجداً كبيراً - لا تغريهم ، ويعرفون جيداً أن أهل الاختصاص قليلوا الرأفة بالدخلاء يترصدون لهم ، ويدركون أنه لا أمل لهم فى هذا الباب .

ووبما كان من الأفضل أن يقدم المرء إنتاجاً قليلاً جيداً يعود على العلم بالنفع بدلاً من أن يجند أجهزة من الأجراء لكى يحققوا له نصوباً يضمنها تحت اسمه ، لكنها تشير إشفاق العلماء وتنتهى بأن تكشف

للناس عن مدى جهده وطاقته في مجال أراد أن يوهم فيه بأنه من كبار المحققين للنصوص .

ولانعدم أن نجد بعض المحققين الجديرين بهذا الاسم ممن ينتجون إنتاجاً ضخماً بسبب ما حصلوه من خيره ، ولاعتمادهم أولاً وأخيراً على ما وهبوا من استعدادات نادرة كقوة الإرادة واليقظة وصدق الحدس والانصراف التام عن زخمة الحياة وصخبها ، ورغبة شديدة في حل المشكلات وقدرة على تخيل الحلول لفلت طلائع الوثائق .

غير أن هذه الصفات النادرة التي تدفع صاحبها إلى التخصص المفرط في عملية التحقيق تبني بأن تعزله عن متابعة الثقافة العامة التي تطرد في الزيادة في مقابل تحقيق مخطوطات قد تكون غديمة القيمة ، هذا إلى أن المحقق قد يصاب بالغلو في النقد بمعنى أنه يطبق قواعد النقد على كل ما يلقيه في طريقه فيرى الألباز والمشكلات حيث لا توجد مشكلات ولا ألباز .

ويرى لنجلوا أن « الإفراط في النقد هو الذي يؤذي - شأنه شأن الجهل الفاحش - إلى ارتكاب أخطاء ، إنه تطبيق لعمليات النقد في أحوال لا يرجع الحكم فيها إلى النقد ، والإفراط في النقد نسبته إلى النقد كنسبة الحلاقة إلى الدقة ، فبعض الناس يبصرون ألبازاً في كل شيء حتى حيث لا توجد فيتحدثون في نصوص واضحة ، إلى حد أنهم يجعلونها مشكوكاً فيها بدعوى تطهيرها من تحريفات موهومة » (١) .

* * *

وبعد أن ذكرت بعض الجهود التي بذلت في مجال التحقيق من هياث علمية وثقافية ودور للنشر ، أعتقد أن هذه الجهود تحتاج إلى تنسيق ، وأعتقد أنه لن يتاح لها بغير تشكيل هيئة عليا للتراث تمثل فيها كل المراكز والهيئات والمؤسسات الثقافية الطباعية ذات الاتصال بالتراث .

وطبيعة الموضوع تتجه إلى جامعة الدول العربية وتفرض أن تكون الهيئة المقترحة من بين مراكزها الثقافية إذ أن التراث لا يخص قطراً دون آخر من أقطار الوطن العربي ، وإنما هو تراث أمتنا ينبغي أن تتعاون الأمة على حمايته وإحيائه وتوجيهه لخدمة الحياة .

مثل هذه الهيئة المقترحة تستطيع أن تخطط لإحياء التراث وحمايته ونشره نشرأ علميا بحيث تتكامل الجهود فلا تتكرر أو تضيع ، وتتآزر فلا تتبثر ، وتتناسق فلا يأخذ كل منها طريقه بمعزل عن سواه فتكون مهمة .

معهد المخطوطات

في جامعة الدول العربية السعي الجاد لإحصاء تركتنا من ذخائر المخطوطات ، وإعداد سجل جامع يتابع رصد كل ما في خزائن المخطوطات العربية بالعالم ، وعمل فهرست علمي لهذه المذخائر ليكون مرجعاً للهيئات والمؤسسات العامة في الميدان تختار منه ما يجب نشره ، طبقاً لبرنامج واضح ينفذ على مر السنين .

وهنا يجب ألا نقدر الماضي لذاته دون تمييز ، فالإحياء ليس على إطلاقه فننشر كل ما يسمى تراثاً لنا ، وبعبارة أكثر تحديداً ليس إحياء لكل شيء ، حتى ما هو ميت أو ما قد أصبح ميتاً ، فليس إحياء التراث هدفاً لذاته ، وإنما يجب أن يكون إعادة الاعتبار لما هو حي بالفعل من هذا التراث ، لكي ندل على مكانه الواقعي والحقيقي من مسيرة التطور ،

ولكنى نرفع عينه . الاضطهاد الذى أصابه فى ظروف الإرهاب الفكرى ،
ثم لكى نجد فيه حلقة الصلة الضائعة أو المطموسة بين الحاضر والماضى .

المجامع العلمية

تكون مهمتها الإشراف على تحقيق ما ينشر من نصوص هذا التراث ،
فتختار لها الخبراء من المحققين والمراجعين ، على أن ينسق العمل بينها
فيختص كل مجمع منها بفرع معين من التراث ، كأن يتولى مجمع دمشق
- مثلاً - الإشراف على تحقيق النصوص واللغة ، ومجمع بغداد على
الدخائر التاريخية ، ومجمع القاهرة العلى يتولى الإشراف على تحقيق
تراثنا من العلوم البحتة ، ومجمع اللغة العربية يتولى الإشراف على تحقيق
تراث الأدب . ويوزع تراث العلوم الإسلامية على الهيئات والجامعات
والمؤسسات الإسلامية فى مصر والسعودية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب .

وفى مثل هذه الحالة يجب أن تكون دور الكتب فى العالم العربى
- خاصة - تحت طلب المحققين والمراجعين فتدبر لهم ما يحتاجون إليه من
نسخ مصورة للمخطوطات التى يحققونها ، وتمدهم بالمصادر والمراجع
للنص الذى يحققونه ، وتعهد لهم قاعات خاصة مزودة بأجهزة الخدمة
والتحقيق ، يتاح لهم أن يعملوا فيها دون إرهابهم بإجراءات الاستعارة
المكتبية كل يوم ، أو يضمنهم السعى وراء نسخ المخطوطات التى يحتمل
وجودها فى دور أخرى ولا يمكن استعارتها أو تصويرها إلا عن طريق
هيئة رسمية .

ومهمة الطبع والنش تتولاها المؤسسات الثقافية الكبرى العاملة فى
الميدان كوزارة الثقافة ، والأوقاف : فى الكويت ومصر وسوريا ولبنان
والعراق والمغرب ، ودور الطباعة والنشر ذات الخبرة والكفاية فى هذا

المجال كمؤسسة دار المعارف ومكتبات الحلبي والتنجي بالقاهرة وعين
بدمشق والمثني ببغداد وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

وعلى هذا النحو يتم لم الجهود المبصرة والتنسيق بينها لخدمة حياتنا
بترائنا وتتأزر الطاقات العلمية والمادية وفاء بحق الأمة في أن تستضيء
بترائنا ، وتستكمل وعي ذاتها وفهم تاريخها ومعرفة مواقع خطاها من
ماض إلى حاضر .

وقد شغلت الدكتور عائشة عبدالرحمن منذ سنة ١٩٦٣ بما سيثول
إليه حال ما بقي لنا من التراث عندما تمضي القلة من الأساتذة المتخصصين
في علم التراث ومنهج تحقيق النصوص وهم في الغالب من أساتذة الدراسات
العربية والإسلامية موزعين على مختلف الجامعات في الوطن العربي حيث
لا تناح لهم فرصة لإعداد جيل يخلفهم ؛ نظراً لتقييدهم بالمقررات التي
لزمهم لوائح الجامعات بتدريسها ، وليس فيها مجال لمثل هذا التخصص
الدقيق . وكلهم من الكهول ، وسوف يصلون إلى سن التقاعد واحداً بعد
الآخر ، دون أن يخفوا بعدهم من يتلقى الأمانة ويحمل العبء ؛ فنادت
بالإنشاء (معهد عال للتراث) (١) على غرار معهد الآثار ليتيح للشادين أقصى
الانتفاع بخبرة علماء التراث إلى أقصى مدى مستطاع لإعداد فوج
جديد من المتخصصين .

ورأت أن المعهد المقترح لا يمكن أن يلحق بالمرحلة الجامعية الأولى قسماً
من أقسام كلية الآداب أو دار العلوم أو الدراسات العربية بالأزهر لأن
الدراسة به ، نوع من التخصص العالي الدقيق ، لا تسمح بطبيعة هذه

(١) نشرت الدعوة إلى هذا المعهد في الملحق الأدبي لأعرام الجمعة ١٢/١٢/١٩٦٣ ثم
تابعت بيان منهجه المقترح في الأعداد التي تلت هذا العدد من أعداد الجمعة .

المرحلة الأولى بعُموميتها ومستوى طلابها ، فضلاً عن كونها تحصره في المجال الدراسي للكلية التي يلحق بها ، وتوصده في وجوه من ترجو إعدادهم لتحقيق التراث في الطب والطبيعة والفلك والرياضيات والصيدلة والزراعة والقانون . . . إلخ .

ولئنما يبدأ التخصص لمن أتموا دراساتهم الجامعية في هذه الكليات العملية إلى جانب من أتموها في علوم العربية والإسلام ، ويفتح المعهد أبوابه للطلاب الوافدين من الجامعات والدور العلمية في مختلف أقطار الوطن العربي والعالم الإسلامي .

وتكون مدة الدراسة فيه عامين يدرسون في أولهما : مجال التراث وأبعاده الموضوعية والزمانية والمكانية ، وتاريخ الكتابة وموادها ، وحركة التدوين عند العرب وما لايسها من ظروف دينية ومذهبية ، وحركة الترجمة والتعريب لتراث الشعوب القديمة ، ودور الكتب العربية في عصر الحضارة الإسلامية ، ومعايير انتقال كنوز التراث إلى الغرب ، وحركة الاستشراق في مراحل تطوره ، وميادين نشاطه ، ومراكزه وأعلامه وكتبه ومؤتمراته ومنشوراته من ذخائر تراثنا ، كما يدرسون فهرس المكتبة العربية من العصور الإسلامية الأولى إلى مطلع العصر الحديث ، وفهارس المخطوطات في الشرق والغرب ، وكتب الطبقات ومعاجم أعلام الأشخاص والبلدان والمعاجم اللغوية ، ثم يدرسون قواعد المنهج النقلي القديم والحديث وضوابط الرواية والإسناد في بيئة علماء الحديث وعلماء اللغة والأدب .

وفي السنة الثانية يدرسون علم الخط العربي ، ثم علم توثيق المخطوطات وهو علم بالغ الدقة والصعوبة يضع الضوابط للتحقيق من أصالة المخطوط

والتثبت من صحة نسبه إلى مؤلفه عن طريق فحص إسناده وورقه ومداده وخطه ونسق كتابته والتوقيعات التي قد يحملها لنسخه أو ممن قرءوا المخطوط أو تملكوه أو وقفوه ، ولا يغنى عن هذا الفحص أن يحمل المخطوط توقيع مؤلفه وتاريخ كتابته أو أنسخه لاحتمال أن يكون كل هذا منقولاً بنسخ متأخر أو مزوراً بتقايده .

وينقسم الطلاب بعد هذه الدراسة المشتركة إلى شعب متخصصة تبعاً لنوع الدراسة التي تلقوها من قبل في الجامعة ، ويتلقى طلاب كل شعبة المنهج العامي لخدمة النصوص التي يتخصصون فيها من : تفسير ألفاظ النص ، وتحديد دلالاتها التي يعينها السياق من بين الدلالات المعجمية التي تتعدد للفظ الواحد ، ثم التعريف بأعلام النص وخدمة شواهد من حيث تدخل كل هذه الجهود لخدمة النص في توثيقه والتحقق من صحة نسبه إلى مؤلفه وعصره فقد يكشف لفظ منه أو علم فيه لشخص أو بلد متأخر عن عصر المؤلف عن زيف المخطوط وتعديل طارئ عليه . ويمارسون التطبيق النظري للمنهج في تقديم عدد من كتب التراث التي نشرت في البلاد العربية ، أو في البلاد الأوروبية مما يدخل في مجال التخصص لكل شعبة كي يميز الطلاب ما نشر منها على الأصول المنهجية وما أعوزه التوثيق أو شابهه شوائب من خطأ أو تشويه أو قصور . أما التدريب العملي فيمارسونه في التدريب على مخطوطات لم تنشر ، يحققونها تحت إشراف أساتذتهم ، على أن يزود المعهد بوسائل هذا التحقيق من مصورات (ميكرو فيلم) وجهاز قراءة ، وصور لنسخ المخطوطات ونماذج تاريخية لأنواع الورق ، والمخطوط التي صحت نسبتها إلى العصور المختلفة ، وما يمكن الاطمئنان إليه من معاجم لغوية ، وكتب طبقات يدخل فيها عصر المخطوط الذي يتدرب الطالب على تحقيقه .

وقد يكون من الهجلى فى الفترة الأولى لإنشاء المعهد أن يعد المتحقون به طلاب بعثات داخلية ، ويوفد المتفوقون منهم بعد إتمام الدراسة فى المعهد فى بعثات علمية أو على منح التبادل الثقافى إلى معاهد الاستشراق الكبرى فى أوربا مثل : ليدن فى هولندا ، وليننجراد ، وطشقند ، وموسكو بالاتحاد السوفيتى ، وروما ، وصقاية ، بإيطاليا . يعودون بعدها أعضاء فى هيئة التدريس بالمعهد .

أما بقية المتخرجين فيعينون فى وظائف تتصل بأعمالهم فى دور الكتب والجامعات والمعاهد العليا ، والهيئات والمؤسسات العامة والثقافية .

هذه فكرة المعهد كما دعت إليها بنت الشاطئ منذ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ملحقات

(١)

منهج التحقيق في كتاب الأغاني

كانت طريقة العمل في تحقيق كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية
تعتمد على المنهج الذي رسمه الأساتذة :

- ١ - أحمد تيمور .
- ٢ - جعفر ولي .
- ٣ - محمد الخضر حسين .
- ٤ - محمد الخصري .
- ٥ - أحمد أمين .
- ٦ - محمد البيلاوي .
- ٧ - حافظ إبراهيم (الشاعر) .
- ٨ - أحمد نسيم .
- ٩ - أحمد زكي العدوي .
- ١٠ - أحمد عبد الرحيم .

وفي مقدمة كتاب الأغاني طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ صفحة رقم ٥٠
وما بعدها قال محققو الكتاب المذكور .

روجعت هذه النسخة (المطبوعة بين أيدي القراء الآن) على هذه
النسخ الميينة آنفاً (وعددها تسع) .

وقد امتازت هذه الطبعة بهذه المميزات :

١ — ترقيم الكتاب

اتبعنا في ترتيب هذا الكتاب أن نضع كل ترجمة على حدة ،
وقد قسمنا كل ترجمة منها إلى المسائل التي تكلم عليها أبو الفرج في هذه
الترجمة ، وعنوانها بهامش الكتاب بعنوان حاولنا على قدر الجهد أن
يكون وافيا للمعنون عنه في صلب الكتاب ، ومن ذلك يتكون الفهرس
الذي سميناه فهرس الموضوعات ، وقد جعلنا كل مسألة مبتدئة بسطر
جديد .

ووضعنا الأسانيد مبتدئين بافظ « أخبرني » أو « حدثني » أو « حدثنا »
أو « نسخت من كتاب فلان » أو غير ذلك ، مكتوبة بخط أكبر من خط
الكتاب ليميز القارئ هذه الأسانيد ويمر عليها مرآ إن كان في غنية عنها .
وقد أردنا بادئ بدء أن نكتب هذه الأسانيد بخط أصغر من خط الكتاب ،
لولا أنه حال دون ذلك أن المطبعة لم يتوافر فيها الشكل اللازم لضبط
الأعلام من هذا الحجم الصغير ، وضبط الأعلام لم نستطع الاستغناء عنه
بحال ، بل كان يأخذ منا مجهوداً كبيراً ويعلم الله كم قاسينا من العناء
في ضبط الأعلام مستندين في ذلك إلى أوثق المصادر مع التنبيه على ذلك
في الحاشية إن كان العلم غير مشهور أولاً ييسر لكثير من القراء
الاهتداء إليه .

وبعد أن ينتهي ذكر السند نبتدئ الحكاية المروية من أول السطر
حتى تنتهي ، فاصلين جملها بعضها عن بعض بنقطة إن انتهت الجملة ،
أو بالعلامة (،) التي اصطلاح على تسميتها بالشولة في الجملة ذات المعاني
الكثيرة المرتبطة بعضها ببعض ، أو بشولة تحتها نقطة بين الجملتين التي
يكاد أن ينقطع المعنى بينهما ولم يقطع تماماً ، وقد وضعنا الآيات القرآنية
بين قوسين * () * كما وضعنا الأحاديث بين هاتين علامتين »

ووضعنا الأمثال بين هاتين العلامتين « ، ووضعنا الزيادات التي
استحسننا وضعها عن إحلى نسخ الأغاني أو عن كتاب آخر بين قوسين
مربعين هكذا] وفي ظننا أن هذا الترتيب يسهل على القراء
كثيراً فهم تراكيب في الكتاب قد لا يتيسر فهمها لكثير من القراء
بلونها .

٢ - ضبط الأعلام

ضبطنا الأعلام الواردة في الكتاب وقد وصلنا إلى ضبط أكثر أعلامه
اللهم إلا القليل النادر الذي لم نتوصل إلى ضبطه بعد البحث عنه في المظان
الكثيرة . على أننا نعتقد أنه يبحث أطول من بحثنا قد يوفق القارئ لضبطه
أو قد يراه أحد القراء مضبوطاً في كتاب لم نصل إليه أو لم يخطر لنا أنه مضبوط
فيه . ولنا نرجو كل من يصل إلى ضبط علم من الأعلام لم نهتد إليه أن يكتب
لنا عنه ، وعن المصدر الذي ضبطه منه . لنصدر ملحقاً بذلك للكتاب
أو لنضبطه في الأجزاء الآتية حين وروده فيها .

٣ - ضبط الغريب والشعر

وقد ضبطنا أيضاً ما ورد في الكتاب من الألفاظ الغريبة ، وقد
أردنا أن ينتفع بالكتاب طبقات كثيرة فضبطنا كثيراً من ألفاظه ، وتركنا
الألفاظ الظاهرة التي لا تستعصى على كثير من الناس .

وكذلك ضبطنا الشعر ضبطاً يكاد يكون كاملاً بحيث لا يخطئ في قراءته
من توافر له حظ قليل من العلم ، وشرحنا الكلمات الغريبة في أسفل
الصفحات ، ليكون القارئ مستغنياً عن الكشف في كتب اللغة أو الأدب
أو غيرها ، وقد لا يصل إلى شرحها إلا بعد وقت غير قليل ، وقد التزمنا
كذلك شرح ما في الشعر من غريب وشرح معناه التركيبي إن ظننا أنه ليس
في قدر كثير من الناس فهمه ، أو إحراك كنهه .

٤ - بيان الأماكن

وكذلك ضبطنا أسماء الأماكن والبلدان مع بيان مواقعها مسترشدين في ذلك بالكتب المؤلفة في هذا الباب .

٥ - بيان الألفاظ الاصطلاحية أو الدخيلة

وكذلك شرحنا ما ورد في الكتاب من أسماء مولده أو معرفة مما لا يوجد في كتب اللغة المقصورة على بيان ذكر الألفاظ العربية الفصيحة كأسماء الأطعمة وغيرها من المعاني المحدث في عهد الأمويين أو العباسيين من بعدهم .

٦ - الروايات المختلفة في نسخ الأغاني

إذا اختلفت نسخ الأغاني الموصوفة آنفا ننظر إلى ما هو صحيح أو الأنسب بالمقام فنضعه في الصلب وننبه على باقي النسخ في أسفل الصفحة .

وربما وجدنا النسخ كلها متفقة على خطأ في بعض الكلمات ونجد صوابها في بعض كتب اللغة أو الأدب فنضع الكلمة في الأصل على وجهها الصحيح وننبه في أسفل الصحيفة عن مأخذها ، ثم نذكرها بالحال التي وردت عليها في نسخ الأغاني .

(٢)

منهج التحقيق في كتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر

جاء في مقدمة الجزء الأول بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد :
« فرأى المجمع أن يصدر ما تفرق من أجزاء هذا السفر في الخزائن
الشرقية والغربية ... فكان للمجمع من هذه الأجزاء القليلة ما يمكن معارضة
النسخ عليه ، أو الرجوع عند التصحيح إليه . . . وفي تحقيق الكتاب رأى
المجمع أن ينهج نهجاً علمياً حديثاً فيعني باختلاف الروايات في النسخ
وإثبات ما يرجح صحته منها ، ويكتفي بالتعليق على ما لا بد منه ؛ لئلا يثقل
النص بتعليقات طوال ، وتفسير الألفاظ الغامضة وترجع الأعلام إلى
أصولها ، أما الأحاديث التي أوردها الحافظ فقد روى ألا تخرج ؛ لأن
تخريج أحاديث هذا التاريخ الكبير عمل آخر منفصل عن نشره وتقديمه صحيح
العبارة سليم النص (١) .

(٣)

منهج التحقيق في كتاب (الشفاء) لابن سينا

مخطوطات الشفاء كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة : منها ما يشمل الكتاب جميعه ، وهو جهد قليل لا يتجاوز العشرة ، والغالبية العظمى تقتصر على جزء منه أو أجزاء ، ولما قررت وزارة المعارف المصرية نشر « كتاب الشفاء » نشرنا علميا كونت لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه (١) وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين : أولهما : ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات كتاب الشفاء .

والثاني : اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها .

وسندع اللجنة الموقرة تحدثنا عن هذا النص المختار فنقول :

« ولكننا آثرنا طريقة النص المختار ؛ لما تقوم عليه من تصرف وحرية وتسمح به من تفضيل وموازنة وهي لهذا — ولا شك — أدق وأعمد ، ولكنها أصح وأنفع ، ففي ضوء ما توافر لدينا من مخطوطات حاولنا أن

(١) صدر هذا القرار في منتصف سنة ١٩٤٩ وكونت اللجنة من الأساتذة

١ - الدكتور إبراهيم مدكور

٢ - الأب جورج شحاته قنواقي

٣ - الدكتور محمد عبد الهادي أبوريده

٤ - الأستاذ محمود الحضيرى

٥ - الدكتور أحمد فؤاد الأهواني .

على أن يشرف على توجيه العمل : الدكتور طه حسين .

ورغم إلى اللجنة في قرار لاحق

٦ - الدكتور محمد يوسف موسى

٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوي

٨ - ثم ضم إليها أخيراً الأستاذ سعيد زايد على أن يكون عضواً مساعداً .

نقدم النص للمنى خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف ويؤدى عباراته أداء كاملا . فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد وزججنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند الاختلاف والمغايرة .

أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم لا سيما إذا كان المعنى واضحا والتعبير مستقيما ، على أننا عند تعدد الروايات لم نرجح لأدنى مناسبة ، بل لاحظنا اعتبارات شتى أهمها : استقامة المعنى وسلامته ، وما ألف للمنى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات ، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة وأهمية مخطوط على آخره ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب ظاهر وقوى ، وبذا آخينا بين المنهج التاريخى والمنهج المقارن ، فاحترمنا النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة ، ووازننا وقارنا كلما ساورنا شك أو قاق ، إن فى المعنى أو الأسلوب ، وعيننا أن نثبت فى الهامش الروايات المختلفة منسوبة إلى مصارها ، وزيادة فى الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات أى شرح أو تعليق ، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوى الضرورى كى لا تثقل النص ورواياته - وهى كثيرة - بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخى لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها : من شولات وشرط وأقواس ونقط وعلامات استفهام وتعجب . وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العزبية القديمة . ومن الضرورى أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته ، وأى نشر لا ييسر على القارئ مهنته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء ورب شولة تزيل غموضها ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكا خاصا ، ففى استعمال علامات الترقيم إجتهد وترجىح قسدا لا يقل عن ذلك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى أ ه .

وقد آثرت أن آتى بهذه المقدمة لأنها ذات أثر تاريخى فى عدول المحققين المعاصرين عن استخدام نسخه بعينها واتخاذها أصلا معتمدا ، ووضع فروق النسخ الأخرى فى الهامش ، حتى ولو كان ما فى الهامش أصوب مما فى الأصل ؛ وذلك لأنه ينشر نسخة بعينها .

خاتمة البحث

الأمم بما ضيها قبل أن تكون بحاضرها ، من هذا الماضي كان وجودها وإليه يكون بقاؤها ، وبه تعيش قوية بكيانها ومقوماتها ، ولا امتداد لهذا الماضي إلا إذا أخذ وأعطي ، وفرق بين أمة لها موروث وأمة لا موروث لها ، وما حرص الأمة العربية على تراثها إلا لكي تعيش حاضراً موصولاً بماض ، ولكي تبني على هذا الماضي العتيد حاضرها الوطيد ، ولكي تبقى أمة الأمس واليوم والغد .

والتراث لاشك هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحى ، وللمحفاظ على وجودنا أمة عربية . وأول ما لنا من هذا التراث هو لغته التي كتب بها والتي أثبتت وجودها ، واتسعت لحضارات مختلفة . من هنا كان منطلقى الذى حاولت فيه أن أثبت أن تحقيق النص فن أصيل عند العرب قبل أن يعرفه المستشرقون ، ولا يظن قارئى أنى متعصب لعربيتى فيها هى ذى الوثائق بين يديه تبرهن على أنه :

١ — كان للعرب الأوائل يد فى فنية التحقيق وهم واضعو البـلـدور الأولى له .

٢ — كان هناك منهج للتحقيق فى عصر الرواية والتدوين وعلى مر العصور .

٣ — كان هناك رواد علماء عرفوا بالتحقيق والتدقيق .

٤ — أعطى المستشرقون للعرب بقدر ما أدخلوا عنهم فى هذا المنهج .

٥ — العرب المعاصرون يفوقون المستشرقين فى منهجهم .

٦ — تحقيق المستشرقين قبل القرن التاسع عشر كان يسير على غير منهج .

٧ — المنهج العامى فى النشر لم يبتدعه المستشرقون ابتداء .

٨ — المقارنة بين ما نشره المستشرقون وما نشره المعاصرون من أبناء العربية أثبتت أصالة قومنا في لغتهم .

ثم وضعت منهجا مختاراً للتحقيق ، ليس من مبتدعائي وإنما هو منهج مختار ملفق من المناهج القديمة والحديثة التي عرضتها تناولت فيه :

١ — ثقافة المحقق والمواد المساعدة على التحقيق .

٢ — أطوار الكتابة العربية .

٣ — كيف يكون التحقيق على نسخة بخط المؤلف .

٤ — كيف يمكن أن يكون على نسخة وحيدة بعد فقد نسخة المؤلف .

٥ — المنهج عندما تتعدد النسخ وتضيق نسخة المؤلف .

٦ — هل نشر الكتب بالصور الشمسية يعتبر تحقيقاً ؟

ثم تكلمت عن :

١ — الرسم الإملائي وعلامات الترقيم .

٢ — مقدمة التحقيق وماذا يجب أن تكون عليه ؟

٣ — الفهارس ودور العلماء العرب فيها ، وخصصت منهج ابن الأثير

٤ — المراجع وكيف تثبت ؟

٥ — الاستدراك والتذييل .

ثم ذكرت توصيات موجهة إلى الجامعات العربية ، ورجوت أن تحظى بنظر الأساتذة ، ثم ذكرت ملحقاً بمنهج :

١ — منهج التحقيق في كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية .

٢ — منهج التحقيق في كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر .

٣ — منهج التحقيق في كتاب الشفاء لابن سينا .

مصادر البحث

أولا - المصادر المخطوطة

- ١ - اشتقاق الأسماء للأصمعي (المقدمة) - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي (تحت الطبع) .
- ٢ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الأصفهاني في مخطوط رقم ٨٩٦ أدب تيمور .
- ٣ - ربيع الأبرار ، للزمخشري مخطوط رقم ١٥٥ أدب دار الكتب ٤٨٩٤ أدب طاعت ٥٩٢ أدب تيمور
- ٤ - رواية الآثار الأدبية ، لمصطفى حسين - بحث ماجستير في كلية دار العلوم - ١٩٦٨ .
- ٥ - مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لابن فضل الله العمري .
- ٦ - قرار وزارة الثقافة رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٨/٨ بإنشاء مركز تحقيق التراث القومي ونشره .
- ٧ - اللامحة الداخلية لمركز تحقيق التراث - ١٩٦٧ .
- ٨ - المخطوط العربي ، للدكتور عبد الستار الحلوجي - رسالة دكتوراه - مقدمة إلى كلية الآداب - ١٩٦٧ .
- ٩ - مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين ، للدكتور محمد عبيد - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم ١٩٦٨ .
- ١٠ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار ، لابن قراقول إبراهيم بن يوسف - مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور .
- ١١ - معجز أحمد لأبي العلاء المعري - شرح ديوان أبي الطيب المتنبي مخطوطة ٢٥ أدب قوله .

١٢ — منهج فهرسة كتاب الأغاني في الهيئة المصرية العامة للكتاب :

١٣ — منهج مقابلة مخطوطات كتاب الأغاني في الهيئة العامة للكتاب .

ثانياً : المصادر العربية المطبوعة

١ — أثر العرب في الحضارة الأوربية ، لعباس محمود العقاد .

٢ — أحمد زكى (شيخ الغروية) — لأنور الجندى — سلسلة أعلام العرب
العدد ٢٩ القاهرة :

٣ — إحياء الآداب العربية وما تم فيه لزكى باشا — الأهرام ٩ ديسمبر
١٩١٠ ، اللواء ١٠ ديسمبر ١٩١٠ .

٤ — أخبار أبي تمام ، لأبى بكر محمد بن يحيى الصبولى — تحقيق خليل
عساكر وآخرين — القاهرة ١٩٣٧ .

٥ — اختصار علوم الحديث ، ابن كثير ط ٣ صبيح .

٦ — الأدب الصغير ، لابن المقفع — تحقيق أحمد زكى باشا — القاهرة
١٩١١ .

٧ — أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى — القاهرة ١٣٢٨ هـ .

٨ — أدب الكاتب ، للصولى — تصحيح محمد بهجة الأثرى — القاهرة
١٣٢٨ هـ .

٩ — إرشاد السارى ، شرح البخارى ، للعسقلانى . القاهرة .

١٠ — أساس البلاغة ، للزمخشري — دار الكتب المصرية ١٩٢٢ .

١١ — أسد الغاية فى معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير ط الشعب
القاهرة ١٩٦٧ .

١٢ — الإسلام والحضارة العربية ، لمحمد كرد على دار المعارف المصرية
١٩٣٤ .

- ١٣ — إصلاح المنطق ، لابن السكيت — تحقيق عبد السلام هارون — دار المعارف ١٩٥٦ .
- ١٤ — الأصمعيات للأصمعي — تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون — القاهرة ١٩٥٦ .
- ١٥ — الأصنام ، لابن الكلبي — تحقيق أحمد زكي باشا — القاهرة ١٩١٤ .
- ١٦ — أصول النقد الأدبي ، لأحمد الشايب — القاهرة ١٩٤٥ .
- ١٧ — أصول نقد النصوص ونشر الكتب — برجشتراسر — دار الكتب القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٨ — الإعجام في الأبجدية العربية — محمد حمدي البكري — مجلة المكتبة العربية يونية ١٩٦٣ .
- ١٩ — الأعلام ، لخير الدين الزركلي — القاهرة ١٩٥٤ — ١٩٥٣ .
- ٢٠ — الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني .
 - ١ — بولاق ١٢٨٥ هـ .
 - ٢ — دار الكتب المصرية ١٩٢٧ — ١٩٧٢ .
 - ٣ — دار الشعب المصرية ١٩٧٢ .
- ٢١ — أغلاط المستشرقين ، أنستاس ماري الكرملي — مجلة المجمع العلمي بدمشق — م ١٤ — ١٩٣٦ .
- ٢٢ — إقليد الخزانة — صنعة عبد العزيز الميمنى — القاهرة ١٩٢٧ .
- ٢٣ — الألفاظ الفارسية المعربة ، لادى شير — بيروت ١٩٠٨ .
- ٢٤ — الإلماع ، القاضي عياض — تحقيق سيد صقر — القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢٥ — الأمالي ، لأبي علي القالي — بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ٢٦ — الأمثال ، لأبي فيد مورج بن عمرو السدوسي — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٧١ .

- ٢٧ — إنباه الرواة على أنباء النحاة ، للقفطى — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٠ — ١٩٥٥ .
- ٢٨ — انتشار الخط العربى — عبد الفتاح عبادة — القاهرة ١٩١٥ .
- ٢٩ — الأنساب ، للسمعاني — نشره مصورة مرجليوث — لندن ١٩١٢ .
- ٣٠ — أنساب الخليل ، لابن الكلبي — تحقيق أحمد زكى باشا — القاهرة ١٩٤٦ .
- ٣١ — البارع ، لأبى على القالى — قطعة مصورة بعناية — فولتون — لندن سنة ١٩٣٣ .
- ٣٢ — الناعث الحديث ، لأحمد شاكر — على هامش اختصار علوم الحديث لابن كثير — ط ٣ صبيح .
- ٣٣ — البخلاء ، للجاحظ — تحقيق طه الحاجرى — القاهرة ١٩٦٣ .
- ٣٤ — بدائع الزهور ، لابن إياس — بتحقيق محمد مصطفى زيادة — القاهرة ١٩٦٠ — ١٩٦١ .
- ٣٥ — البرديات العربية ، الدكتور الدالى — محاضرات فى دار الكتب ١٩٦٧ .
- ٣٦ — البصائر النصرىة ، تصحيح الشيخ محمد عبده — القاهرة ١٨٩٨ .
- ٣٧ — بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ .
- ٣٨ — الباغية ، للمبرد — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٤ .
- ٣٩ — البلمغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنبارى — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٧٠ .

- ٤٠ — البيان والتبيين ، للجاحظ — تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٤٧ — ١٩٥٠ .
- ٤١ — التاج في أخلاق الملوك للجاحظ — بتحقيق أحمد زكي باشا — القاهرة ١٩١٤ .
- ٤٢ — تاج العروس ، للمرتضى الزبيدي — القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ٤٣ — تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجى زيدان — القاهرة ١٩٣٧ .
- ٤٤ — تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بنى أمية كارلو فالينو — القاهرة ١٩٥٤ .
- ٤٥ — تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، حفي ناصف ١٩١٠ .
- ٤٦ — تاريخ الأدب الجاهلي ، للدكتور علي الجندى — بيروت ١٩٦٦ .
- ٤٧ — تاريخ الأدب العربي ، لأحمد حسن الزيات .
- ٤٨ — تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان — ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار — القاهرة ١٩٥٩ — ١٩٦٢ .
- ٤٩ — تاريخ الإمام ، لرشيد رضا — القاهرة ١٩٣١ .
- ٥٠ — تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي — القاهرة ١٩٣١ .
- ٥١ — تاريخ دراسة المشرقيات في أوربا ، لفيليب حنى ، مجلة الهلال نوفمبر ١٩٢٤ .
- ٥٢ — تاريخ الشعر العربي حتى أواخر القرن الثالث — للدكتور نجيب البهيقي — القاهرة ١٩٦١ .

- ٥٣ - تاريخ الطباعة في الشرق ، للدكتور خليل صابات - القاهرة ١٩٥٨ .
- ٥٤ - تاريخ القرآن ، الدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة ١٩٦٦ .
- ٥٥ - تاريخ اللغات السامية - ولفنسون القاهرة ١٩٢٩ .
- ٥٦ - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر - تحقيق صلاح الدين المنجد - دمشق ١٩٥١ .
- ٥٧ - التراث العربي ، دراسات - الدكتور إبراهيم مذكور وآخرين - القاهرة ١٩٧١ .
- ٥٨ - تراثنا بين ماض وحاضر ، الدكتورة عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٧١ .
- ٥٩ - تراثنا الثقافي بين أيدي المستشرقين - الدكتورة عائشة عبد الرحمن - محاضرات الموسم الثقافي الكويت ١٩٥٧ .
- ٦٠ - تجريد الأغاني - تحقيق طه حسين وإبراهيم الإبياري - القاهرة ١٩٥٥ .
- ٦١ - تحقيق التراث وما تم فيه ، عبد السلام هارون - مجلة المحلة القاهرية العدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦ .
- ٦٢ - تحقيق تراثنا الأدبي ، الدكتور شوقي ضيف - مجلة المحلة القاهرية العدد ١٠١ مايو سنة ١٩٦٥ .
- ٦٣ - تحقيق المخطوطات ضرورة لإحياء التراث العربي ، عبد العطار فراج - مجلة العربي يناير ١٩٧١ .
- ٦٤ - التدوين والأسلوب ، محمود المنجودي - مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٥ .
- ٦٥ - تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - بدر الدين بن جماعة - الهند ١٣٥٣ هـ .

- ٦٦ — التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامضي في المذكر والمؤنث — للدكتور رمضان عبد التواب — ١٩٦٧ القاهرة .
- ٦٧ — تصحيحات عيون الأخبار المنشور في دار الكتب المصرية ، لكارل بروكلمان — مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ ١٩٣٦ .
- ٦٨ — تصحيح لسان العربي — لأحمد تيمور — السلفية القاهرة ١٣٤٣ هـ .
- ٦٩ — تطور الأدب الحديث في مصر ، للدكتور أحمد هيكل — القاهرة ١٩٦٨ .
- ٧٠ — التعريفات ، للجرجاني — القاهرة ١٩٣٨ .
- ٧١ — تفسير الطبري ، لمحمد بن جرير الطبري — تحقيق محمود شاكر — القاهرة ١٣٧٤ وما بعدها .
- ٧٢ — تفسير الكشاف ، للزمخشري القاهرة ١٣٠٧ هـ .
- ٧٣ — التقريب والتيسير ، للنواوي — القاهرة ١٩٥٩ .
- ٧٤ — تقييد العلم ، للخطيب البغدادي — تحقيق الدكتور يوسف العش — دمشق ١٩٤٩ .
- ٧٥ — تلخيص الإبريز ، لرفاعة الطهطاوي — المجلس الأعلى للفنون والآداب .
- ٧٦ — توحيد الحروف العربية ، للدكتور علي حسن محمد القاهرة ١٩٦١ .
- ٧٧ — التنبيه على أوهام القالي في أماليه ، للبكري — مطبعة دار الكتب ١٩٢٦ .
- ٧٨ — تهذيب اللغة ، للأزهري — القاهرة ١٩٦٤ — ١٩٦٧ .
- ٧٩ — الحروف ، للخليل بن أحمد الفراهيدي — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٦ .
- ٨٠ — الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها ، لابن السكيت تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٩ .

- ٨١ — حول كتاب البغال ، شارل بلا — مجلة معهد المخطوطات العربية
م ٣ ج ١ .
- ٨٢ — حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢ ، أحمد زكى باشا — مجلة
العلم ٢٤ أبريل سنة ١٩١٢ .
- ٨٣ — الحيوان ، لأبي عمر الحافظ — تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة
١٩٣٨ — ١٩٤٥ .
- ٨٤ — جامع بيان العلم ، لابن عبد البر — القاهرة إدارة الطباعة المنيرية .
- ٨٥ — جامع الرسائل لابن تيمية — تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم —
القاهرة ١٩٦٩ .
- ٨٦ — خزائن الكتب العربية ، فيليب دى طرازى .
- ٨٧ — خزائن الأدب ، للبغدادى — السلفية ١٣٤٧ هـ .
- ٨٨ — الخصائص ، لابن جنى — تحقيق محمد على النجار — القاهرة
١٩٥٢ — ١٩٥٦ .
- ٨٩ — خطط بغداد — المجمع العلمى العراقى ١٩٥٨ .
- ٩٠ — الخطط التوفيقية ، لعلى مبارك — القاهرة ١٣٠٥ هـ .
- ٩١ — — الخط العربى ، الموسوعة العربية الميسرة — القاهرة ١٩٦٥ .
- ٩٢ — الخط العربى أصله وتطوره ، سيد إبراهيم — مجلة المجلة القاهرية
عدد ١٣٩ يوليو ١٩٦٨ .
- ٩٣ — الخط العربى مزاياه وعيوبه ، الدكتور عبد الوهاب عزام — مجلة
الثقافة القاهرية عدد ٢٢٧ سنة ١٩٤٤ .
- ٩٤ — الخط العربى وأثره فى نظر اللغويين القدامى — بحث الدكتور رمضان
عبد التواب بمجلة المجلة القاهرية — يوليو سنة ١٩٦٨ .
- ٩٥ — الخط العربى وتطوره فى العصور العباسية فى العراق ، مهياة
ياسين الجبورى — بغداد ١٩٦٢ .

- ٩٦ - خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرجال للرجال للخزرجي الأنصاري
القاهرة ١٣٥١ هـ .
- ٩٧ - خلق الإنسان ، للأصمعي - ضمن كتاب الكنز اللغوي في اللسان
العربي - نشر مقرر - ليبزج ١٩٥٥ .
- ٩٨ - دراسات في مصادر الأدب ، ظاهر مكى .
- ٩٩ - الدنيا في باريس ، أحمد زكى - القاهرة ١٩٠٠ .
- ١٠٠ - دلائل الإعجاز ، للجرجاني - تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ
محمود الشنقيطي - الطبعة الثانية ١٣٦٦ .
- ١٠١ - ديوان الأعشى - الصبح المنير في شعر أبي بصير - تحقيق جابر -
لندن ١٩٢٨ .
- ١٠٢ - ديوان الأعشى الكبير - شرح وتعليق الدكتور محمد حسين -
القاهرة ١٩٥٠ .
- ١٠٣ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -
القاهرة ١٩٥٨ .
- ١٠٤ - ديوان أبي تمام بشرح التبريزي - تحقيق عبده عزام - القاهرة
١٩٥١ .
- ١٠٥ - ديوان جرير العود النميري رواية السكرى - القاهرة ١٩٣١ .
- ١٠٦ - ديوان حميد بن ثور الهلالي - تحقيق عبد العزيز الميمنى -
القاهرة ١٩٥٢ .
- ١٠٧ - ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمنى -
القاهرة ١٩٥٠ .
- ١٠٨ - ديوان الشماخ بن ضرار الديباني ، تحقيق الدكتور صلاح الدين
الهادى - القاهرة ١٩٦٨ .

١٠٩ - ديوان طرفة بن العبد - تحقيق الدكتور على الجندى القاهرة - ١٩٦١ .

١١٠ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق تشارلس لايل - لندن . ١٩١٣ .

١١١ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٧ .

١١٢ - ديوان كعب بن زهير ، بشرح السكرى - دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .

١١٣ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري - تحقيق إحسان عباس - الكويت سنة ١٩٦٢ .

١١٤ - ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ١٩٤٥ .

١١٥ - ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين للسكرى تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥ .

١١٦ - ذيل اللآلى - صنفه عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦ .

١١٧ - رسالة الأم ، للشافعى - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٩٤٠ .

١١٨ - رسالة الغفران ، لأبي العلاء المصرى - تحقيق عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٦٩ .

١١٩ - رسالة الملائكة ، لأبي العلاء المعرى - تحقيق كراتشكوفسكى سنة ١٩٣٢ .

١٢٠ - سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦ .

١٢١ - سيرة ابن هشام - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٥ .

١٢٢ - شرح ديوان كعب بن زهير صنفه السكرى - دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .

١٢٣ — شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادى — تحقيق محمد الزفزاف وآخرين — القاهرة ١٣٥٦ هـ

١٢٤ — شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد العسكرى — تحقيق عبد العزيز أحمد — القاهرة ١٩٦٣ .

١٢٥ — شرح المفضليات ، لأبى محمد القاسم بن الأنبارى — تحقيق لایل — بيروت ١٩٢٠ .

١٢٦ — شرح نهج البلاغة ، لابن أبى الحديد — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥٩ — ١٩٦٤ .

١٢٧ — شعر الخرق ، — تحقيق الدكتور حسين نصار — دار الكتب المصرية ١٩٦٩ .

١٢٨ — الشعر والشعراء لابن قتيبة .

١ — القاهرة ١٩٦٦ .

٢ — لندن ١٨٧٥ .

٣ — باريس ١٩٤٧ .

٤ — لندن ١٩٠٢ .

١٢٩ — الشفاء ، المنطق ، لابن سينا — المدخل — تحقيق الأب قنواتى — القاهرة ١٩٥٣ .

١٣٠ — شواهد التوضيح ، لابن مالك — تحقيق عماد فؤاد عبد الباقي — القاهرة ١٩٥٧ .

١٣١ — الصابئة قد وحديثا ، مقدمة أحمد زكى باشا — القاهرة ١٩٣١ .

١٣٢ — صحاح الجوهري — القاهرة ١٩٥٦ .

١٣٣ — صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، للقامشندى — دار الكتب المصرية ١٩٢٠ وما بعدها .

١٣٤ — صحيح البخارى ، ط الشعب القاهرة ١٩٦٨ .

- ١٣٥ — ضحى الإسلام ، أحمد أمين — القاهرة ١٩٣٥ .
- ١٣٦ — الطرائف الأدبية — جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى — القاهرة ١٩٣٧ .
- ١٣٧ — طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجهمى — تحقيق محمود شاكر — القاهرة ١٩٥٢ .
- ١٣٨ — عبث الوليد ، لأبى العلاء المعرى القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٣٩ — عثرات فى التراث : من أوهام الباحثين والمحققين الدكتور محمد نبيه حمجاب — حويات كلية دار العلوم العدد ٣ القاهرة ١٩٧١ .
- ١٤٠ — العقد الفريد ، لابن عبد ربه — تحقيق أحمد أمين وآخرين — القاهرة ١٩٤٨ — ١٩٥٣ .
- ١٤١ — عام التاريخ عند العرب ، محمد عبد الغنى حسن — القاهرة ١٩٦٠ .
- ١٤٢ — علم مصطلح الحديث ، لمحمد يونس ١٩٥٥ .
- ١٤٣ — علوم الحديث ومصطلحاته ، للدكتور صبحى الصالح — بيروت ١٩٦٩ .
- ١٤٤ — العلوم الشرقية فى مدارس أوربا ، لفيليب حتى مجلة الهلال ٥ يناير سنة ١٩٢١ .
- ١٤٥ — العلوم الطبيعية ، للدكتور عبد الحليم منتصر — الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١ .
- ١٤٦ — العمدة فى صناعة الشعر ونقده لابن رشيق — القاهرة ١٩٠٧ .
- ١٤٧ — العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدى — تحقيق الدكتور عبد الله درويش — بغداد ١٩٥٧ .
- ١٤٨ — عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينورى — القاهرة ١٩٢٨ — ١٩٣٠ .
- ١٤٩ — الفائق ، للزمخشري — القاهرة ١٩٤٥ .

- ١٥٠ — فجر الإسلام لأحمد أمين — القاهرة ١٩٢٨ .
- ١٥١ — الفكر العربي ، عبد الكريم جرمانيوس — مجلة الثقافة المحرية العدد ٣٠٢ سنة ١٩٧٠ .
- ١٥٢ — فن الخط العربي ، سيد إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٣ .
- ١٥٣ — الفهرست ، لابن النديم — القاهرة ١٣٤٨ هـ
- ١٥٤ — فهرس أوائل المطبوعات بدار الكتب المصرية — إعداد جمال الشوربجي .
- ١٥٥ — فهرس المطبوعات ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٢ .
- ١٥٦ — في الأدب الجاهلي ، للدكتور طه حسين . القاهرة ١٩٢٧
- ١٥٧ — في اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس — القاهرة ١٩٥٢
- ١٥٧ — القاموس المحيط ، للفيروزبادي ، القاهرة ١٩١٣ .
- ١٥٩ — قواعد الشعر ، لأبي العباس ثعلب — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٦٠ — قوائم دار المعارف بمصر — القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٦١ — كتاب الأضداد ، للأصمعي ليس للأصمعي — للدكتور رمضان عبد التواب — مجلة المكتبة العراق ١٩٦٠ العدد ٥٥ .
- ١٦٢ — كتاب البئر ، لابن الأعرابي — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٦٣ — كتاب تاريخ الحضارة الإسلامية ، أحمد زكي باشا .
- ١٦٤ — كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر في عشرين عاما — القاهرة ١٩٣٤ .
- ١٦٥ — كتاب النخل والكرم أيضا ليس للأصمعي ، الدكتور رمضان

- عبد التواب — مجلة المحلة العدد ٥٧ العراق ١٩٦٧
- ١٦٦ — الكتابات العربية ، محمد حمدي البكري — محاضرات ألقاها على طلبة كلية الآداب سنة ١٩٦٠ .
- ١٦٧ — كشف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي . الهند ١٨٦٢ .
- ١٦٨ — كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لحاجي خليفة — إستانبول ١٩٤١ — ١٩٤٣ .
- ١٦٩ — الكفاية في علم الراوية ، للخطيب البغدادي الهند ١٣٥٧ هـ .
- ١٧٠ — اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير — القاهرة ١٣٥٧ — ١٣٦٩ هـ .
- ١٧١ — لحن العامة والتطور اللغوي ، للدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٧ .
- ١٧٢ — لحن العوام للزبيدي — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب — القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٧٣ — لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي — بولاق ١٣٠٠ — ١٣٠٧ هـ .
- ١٧٤ — مجالس ثعلب — تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٦٠ .
- ١٧٥ — مجالس العلماء للزجاجي — تحقيق عبد السلام هارون — الكويت ١٩٦٢ .
- ١٧٦ — مجمع اللغة في ثلاثين عاما ١٩٣٢ — ١٩٦٢ — إبراهيم مدكور — القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٧٧ — محاضرات في تحقيق النصوص — الدكتور حسين نصار — دار الكتب ١٩٦٧ .
- ١٧٨ — محاضرات في علوم اللغة والأدب — الدكتور حسين نصار — الدويزة التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١ :
- (م ٢٤ — تحقيق التراث العربي)

١٧٩ — محاضرات في الخط العربي — الدكتور محمد حمدي البكري —
الدورة التدريبية للجامعة ١٩٧١ .

١٨٠ — محاضرتان في المخطوط (صيانتها) — للدكتور عبد الستار الحاوجي
الدورة التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١ .

١٨١ — محاضرة في المخطوط (ترميمه) عبدالرؤف شابي . الدور "تدريبية"
للجامعة العربية ١٩٧١ .

١٨٢ — المحكم في نقط المصاحف ، للداني — تحقيق الدكتورة عزة حسن —
دمشق ١٩٦٠ .

١٨٣ — المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده الأندلسي — تحقيق مصطفى
السقا وآخرين — القاهرة ١٩٥٨ .

١٨٤ — مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي — تحقيق علال
الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي — الدار البيضاء . مقدمة المحققين
مؤرخة ١٩٦٣ .

١٨٥ — مرآة أحمد زكي ، الأهرام القاهرية يناير سنة ١٩٣٥ .

١٨٦ — المخصص في اللغة ، لابن سيده — بولاق ١٣١٦ — ١٣٢١ .

١٨٧ — المذكر والمؤنث للمبرد — تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب
والدكتور صلاح الدين الهادي — القاهرة ١٩٧٠ .

١٨٨ — المذكر والمؤنث ، للمفضل بن سلمة — تحقيق الدكتور رمضان
عبد التواب .

١٨٩ — المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي — تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم وآخرين — القاهرة ١٩٥٨ . .

١٩٠ — مسالك الأبصار ، لابن فضل الله العمري — ج ١ تحقيق أحمد زكي
باشا — القاهرة — ١٩٢٤ .

١٩١ — المستشرقون ، نجيب العقيقي — دار المعارف .

- ١٩٢ — المستشرقون والتاريخ الإسلامى — الدكتور على حسنى الخربوطلى
العدد ١١ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ١٩٣ — مشارق الأنوار ، القاضى عياض . المغرب .
- ١٩٤ — مشكاة الأنوار للغزالي ، تحقيق أبو العلا عفيفى — القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٩٥ — مصادر الشعر الجاهلى — للدكتور ناصر الدين الأسد — القاهرة . ١٩٦٢ .
- ١٩٦ — مصحف ارتفاعه ٢٥٥ متر . جريدة الأهرام القاهرية ١٥/٣/٧١ .
- ١٩٧ — مصطلح التاريخ ، الدكتور أسدرستم — بيروت ١٩٣٩ .
- ١٩٨ — مصور الخط العربى ، ناجى زين الدين — العراق ١٩٦٨ .
- ١٩٩ — المطالع النصرى للمطابع المصرية فى الأصول الخطية ، نصر الوفائى
الهورينى — القاهرة ١٩٧٥ .
- ٢٠٠ — المعارف لابن قتيبة — تحقيق ثروت عكاشة — القاهرة ١٩٦٠ .
- ٢٠١ — معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها ، الدكتور محمد
أحمد خلف الله .
- ٢٠٢ — معجم الأدباء ، لياقوت الحموى — نشر أحمد فريد رفاعى —
القاهرة ١٩٣٦ .
- ٢٠٣ — معجم ألفاظ القرآن الكريم مجمع اللغة العربية — القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢٠٤ — معجم البلدان ، لياقوت الحموى — القاهرة ١٩٠٦ .
- ٢٠٥ — معجم الشعراء للمرزبانى — تحقيق عبد الستار فراج — القاهرة
١٩٦٠ .
- ٢٠٦ — معجم المطبوعات العربية والمعرية — ليوسف إلياس مركيس —
القاهرة ١٩٢٧ .
- ٢٠٧ — المعجم الوسيط — مجمع اللغة العربية — القاهرة ١٩٦٢ .

- ٢٠٨ — المهرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للجوالقي —
تحقيق أحمد شاكر — القاهرة ١٣٦١ هـ .
- ٢٠٩ — المعيد في أدب المفيد والمستفيد ، العلوي — دمشق ١٣٤٩ هـ .
- ٢١٠ — مفتاح السعادة ، طاش كبرى زاده .
- ٢١١ — المفضليات ، للمفضل الضبي — تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام
هارون — القاهرة .
- ٢١٢ — مفكرون وأدباء من خلال آثارهم — أنور الجندى — بيروت
١٩٦٨ .
- ٢١٣ — مقامات بديع الزمان الهمزاني وشرحها — للشيخ محمد عبده —
بيروت ١٩٢٤ .
- ٢١٤ — مقاييس اللغة لابن فارس — تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة
١٣٦٦ — ١٣٧١ هـ .
- ٢١٥ — مقدمة ابن صلاح ، الطبعة الأولى القاهرة ١٣٢٦ .
- ٢١٦ — مقدمة عامة في مناهج البحث ، للدكتورة عائشة عبد الرحمن .
محاضرات في دار الكتب ١٩٦٧ .
- ٢١٧ — مقدمة مطبوعات دار إحياء الكتب العربية — القاهرة ١٩٦٠
- ٢١٨ — المنار م ٥ ع ٤ ١٤ مايو ١٩٠٢ .
- ٢١٩ — مناهج البحث العلمي ، الدكتور عبد الرحمن بدوي . القاهرة
١٩٦٣ .
- ٢٢٠ — من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس — القاهرة ١٩٥١ .
- ٢٢١ — أبلنتقي من دراسات المستشرق — جمع الدكتور صلاح الدين
المنجد — القاهرة ١٩٥٥ .
- ٢٢٢ — المنطق الحديث ومناهج البحث ، للدكتور محمود قاسم القاهرة ١٩٦٦ .

- ٢٢٣ - من كتب المغازى وأحاديث القصاصين ، للشيخ محمد عبده . مجلة
ثمرات الفنون - القاهرة ١٨٨٦ .
- ٢٢٤ - منهج البحث التاريخي ، للدكتور حسن عثمان - القاهرة ١٩٦٥ .
- ٢٢٥ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ، للآمدى - بتحقيق السيد
صقر - القاهرة ١٩٦١ .
- ٢٢٦ - الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق على
البجاوى - القاهرة ١٩٦٥ .
- ٢٢٧ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي - تحقيق على البجاوى -
القاهرة ١٩٦٣ .
- ٢٢٨ - نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم ، لمصطفى عنانى . القاهرة ١٩٣٧ .
- ٢٢٩ - النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى - القاهرة ١٩٣٢ .
- ٢٣٠ - النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، لابن سعيد المغربي
- تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢٣١ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنبارى - تحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢٣٢ - النشر في القراءات العشر .
- ٢٣٣ - نشرة أخبار التراث العربى التى تصدرها الجامعة العربية .
- ٢٣٤ - نص في ضبط الكتب وتصحيحها من كتاب الدر المنضيد في أدب
المفيد والمستفيد - تحقيق محمد مرسى الخولى - مجلة معهد المخطوطات .
مايو ١٩٦٤ .
- ٢٣٥ - النقد المنهجى عند العرب ، للدكتور محمد مندور ط دار نهضة مصر .
- ٢٣٦ - نكت الهديان في نكت العميان ، للصفاى - بتحقيق أحمد زكى
باشا - القاهرة ١٩١٠ .

٢٣٧. — نمط من التحقيق ، الدكتور إبراهيم السمرائي : مجلة العرب ٦ فبراير ١٩٧١ .

٢٣٨. — نهاية الأرب في فنون الأدب ، للنويرى — القاهرة ١٩٢٩ —

١٩٥٥ ..

٢٣٩. — النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير — تحقيق محمود

الطناحى — القاهرة ١٩٦٣ .

٢٤٠. — هدية العارفين في أسماء في المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا

البغدادى — إستانبول ١٩٥١ — ١٩٥٥ .

٢٤١. — الواضح في مشكلات شعر المتنبي ، لأبي القاسم الأصفهاني — تحقيق

محمد الطاهر بن عاشور — تونس ١٩٦٨ .

٢٤٢. — الوراقة والوراقون في الإسلام ، جبيب الزيات — مجلة المشرق

١٩٤٧ .

٢٤٣. — الوزراء والكتاب للجهشياري — تحقيق مصطفى السقا وآخرين —

القاهرة ١٩٣٨ .

٢٤٤. — الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للجرجاني — تحقيق علي البجاوى

ومحمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥١ .

٢٤٥. — الوسيط في الأدب وتاريخه ، أحمد الإسكندري . الطبعة السادسة

عشر . القاهرة .

ثالثا : المصادر المترجمة

١. — أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية . لروجيه جارودى مجلة

الطليعة القاهرية العدد ١ سنة ١٩٧٠ .

٢. — تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين — ترجمة الدكتور فهمي

أبو الفضل — القاهرة ١٩٧١ .

٣. — تاريخ الكتاب ، لاريك دي جزوليه — ترجمة الدكتور خليل صابات — مشروع الألف كتاب رقم ٧٥ .
٤. — تاريخ الكتاب ، لسفندان — ترجمة الدكتور محمد صلاح الدين ، القاهرة ١٩٥٨ .
٥. — تاريخ العرب — لفياب حتى — ترجمة الدكتور مبروك نافع — القاهرة ١٩٥٢ .
٦. — تفصيل أي القرآن الحكيم . وضع جول لا يوم ، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي . الطبعة الأولى — الحلبي .
٧. — الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري . لآدم منز — ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده — القاهرة ١٩٤٠ .
٨. — الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية ، البارت — ترجمة مصطفى ماهر القاهرة .
٩. — رائد التراث العربي ، بلخان سوفاجيه — ترجمة صلاح الدين المنجد — بيروت ١٩٤٧ .
١٠. — روح الحضارة العربية ، هانز هيتزش شيلدر ، ترجمة عبد الرحمن بدوي بيروت ١٩٤٩ .
١١. — قواعده تحقيق النصوص ، لجمعية جيوم بوده — جمعها الدكتور صلاح الدين المنجد — م ١ ح ٢ مجلة معهد المخطوطات القاهرة القاهرة ١٩٥٥ .
١٢. — المدخل إلى الدراسات التاريخية ، الأنجلو — ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي — ضمن كتاب النقد التاريخي — القاهرة ١٩٧٠ .
١٣. — المخطوطات مع العربية ، لكراتشكوفسكى — موسكو — دار التقديم ١٩٢٣ .
١٤. — مفتاح كنوز السنة ، لفنسلث — ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي — القاهرة ١٩٣٤ .

١٥ — مناهج العلماء المسلمين في البحث العامي ، لروزنتال — ترجمة أنيس فريجة — بريت ١٩٦١ .

١٦ — منهج البحث في الأدب واللغة ، لانسون وماييه — ترجمة الدكتور محمد مندور — ملحق بكتاب النقد المنهجي عند العرب . ط دار النهضة .

١٧ — النقد التاريخي ، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي — القاهرة ١٩٧٠ .

١٨ — نقد النص ، لبول ماس — ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي — ضمن كتاب النقد التاريخي . القاهرة ١٩٧٠ .

رابعاً : المصادر الأجنبية :

القاهرة ١٩٠٥ B. Mortz, Arab paleography

فهرس

الصفحة

٨٥

مقدمة

١٢-٩

تمهيد

معنى كلمة تراث - التراث الذى نعنيه - حدوده - تحقيق التراث نشأته وترعرعه عند العرب - نشأته فى أوربا - منهج الأوربيين فى النشر فى القرن الخامس عشر - أول من ألف فى هذا الفن - بربحشراسر سنة ١٩٣١ الدكتور محمد مندور سنة ١٩٤٤ - الدكتور إبراهيم مذكور سنة ١٩٥٣ - الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٩٥٤ - الدكتور صلاح الدين المنجد سنة ١٩٥٥ - الدكتور شوقي ضيف سننى ١٩٦٥ و ١٩٦٧ - الدكتورة عائشة عبد الرحمن سنة ١٩٦٧ - الدكتور حسين نصار سنة ١٩٧١ - الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٩٨٠

الباب الأول

التحقيق عند القدماء

١٣ - ١٠٢

٥٨ - ١٥٠ الفصل الأول : التحقيق فى عصر الرواية والتدوين

١٥

الرواية

١٦

أطوارها

١٧

الرواية العلمية

١٩

جمع الشعر وتلويينه

الصفحة	
٢٢	التحقيق عند جامعي التبوين
٢٣	ظاهرة اختلاف الروايات وأسبابها
٢٣	النسنيان
٢٤	الشاعر لغير
٢٤	التحريف في القراءة
٢٥	خصائص اللهجات
٢٦	الراوي يغير
٢٧	المؤلف يغير
٢٨	تريد الرواة
٢٩	العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث
	الرواة يتخرجون في رواية الحديث أكثر مما يتخرجون
٣٢	في رواية الأدب
٣٤	الرواية الأدبية أصل مستقل بذاته
٢٧	التدوين
٥٠	الكتب التي دونت في عهد الصحابة والتابعين
	قيام ناد في مكة في منتصف القرن الأول فيه مكتبة عامة
٥١	تحوى كتباً في شتى الموضوعات
	لم يكن الاعتماد في القرن الأول على الحفظ فقط بل كان
٥٢	يعتمد إلى الصحف
	التدوين بدأ بتقييد العلم من غير أن تظهر فيه للمؤلف
٥٥	شخصية ما
١٠٢-٥٩	الفصل الثاني : التحقيق في عصر التدوين
٦٠	أصول التحقيق المعاصر وموقف القدماء منه

الصفحة

٦٣	التثبت من نسبة النص إلى قائله
٧٤	جمع المخطوطات والمقابلة بينها في الهامش
٨٦	رموز القدماء للنسخ التي كانوا يقابلون عليها
٨٨	مقدمة التحقيق
٨٩	الهوامش
١٠١	ذكر المراجع

الباب الثاني

تحقيق التراث في العصر الحديث وتطور مناهجه

١٠٣ - ٣٣٠

تمهيد : القرون الثلاثة (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ) وعملها في

١٠٣ - ١٠٥	تكبيل العقول
١٠٨	الفصل الأول : أسباب التطور
١٠٩	اتصال الشرق بالغرب
	حمل لواء الدعوة إلى إحياء التراث الشيخ محمد عبده
١١٠	وعلى مبارك وأحمد زكي (شيخ العربوة) وأحمد تيمور
١١١	التحقيق في هذه الآونة
١١٧	التحقيق دار الكتب المصرية
١١٨ - ١٢٥	أحمد زكي وأثره في التحقيق
١٢٦	أوائل مطبوعات دار الكتب المصرية
١٢٨	دار المعارف
٢٢٩	الطباعة وأثرها في التحقيق

الصفحة

- ١٣٠ المطبوعات الأولى شديدة الشبه بالمخطوطات
- ١٣١ ظهور الطباعة العربية في أوائل القرن السادس عشر
- ١٣٣ أقدم مطبعة مصر
- في سنة ١٩٦٦ أصدرت وزارة الثقافة المصرية قراراً وزارياً
١٤٦ بإنشاء مركز لتحقيق التراث مقره دار الكتب المصرية
- ١٥١ الفصل الثاني : ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه
- ١٥٤ ثقافة المحقق والمواد المساعدة على التحقيق
- ١٦٧ التصحيح والتحرير
- طريقة الرسم العربي في تشابه الحروف يعود إليها المسئولية
الأولى عن ظاهر التصحيح والتحرير
- ١٧٦ قول الجاحظ عن تحريف النساخ
- ١٧٧ قول العسكري عنهم
- ١٨٠ الأخطاء النحوية
- ١٨٣ المستشرقون وأثرهم في تحقيق النصوص العربية :
- ١٨٤ مفهوم الاستشراق
- ١٨٥ ترجع بداية الاستشراق إلى القرن الثاني عشر
- ١٩٢ المستشرقون ضروب ثلاثة
- ظهر نشاط المستشرقين خلال القرن التاسع عشر في صور
متعددة منها : الجمعيات الآسيوية والمعاهد الشرقية -
والمؤتمرات - وجمع نفائس المخطوطات
- ١٩٧ أشهر المستشرقين

الصفحة

٢٠٨	طبغات المستشرقين تفضل طبقات العرب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين
٢١٠	المنهج العلمى فى التحقيق لم يبتدعه المستشرقون
٢١٢	الأوربيون لم ينشروا تراجمهم نشرها علميا إلا فى القرن التاسع عشر
٢١٨	صورة الاستشراق اليوم
٢٢٥	الفصل الثالث : منهج التحقيق كما ينبغى أن يكون
٢٢٧	معنى المنهج
٢٢٩	توثيق النص أو المخطوط
٢٣٢	النسخ الكاملة أفضل من الناقصة والقديمة أفضل من الحديثة وواضحة الخط أحسن من غير الواضحة والنسخ التى قوبلت بغيرها أحسن من التى لم تقابل وأحسن النسخ التى تعتمد للتحقيق
٣٣٥	الحالة الأولى : النسخة إذا كانت بخط المؤلف
٢٣٩	الحالة الثانية : نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف
٢٤١	الحالة الثالثة : ضاع الأصل وبقيت عدة نسخ
٢٤٨	الحالة الرابعة : النسخة المطبوعة التى فقدت أصولها
٢٤٩	الحالة الخامسة : النص المختار وهو ما عليه العمل الآن
٢٥٥	الحشو
٢٥٧	الإكمال
٢٧١	التعليقات
٢٨٣	الضبط
٢٨٦	من الأمور التى يجب أن يتنبه لها المحقق

الفصحة

٢٩١	الشواهد
٢٩٦	الرسم الإملائي وعلامات الترقيم
٣٠٧	الإخراج
٣٠٨	نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لخطوطها
٣١٠	مقدمة التحقيق
٣١٤	الفهرسة
٣٣٠	ثبت المراجع
٣٣٠	الاستدراك
٣٣٢	توصيات دور الجامعات في تحقيق النصوص
٣٣٧	الأمور التي يجب توافرها في المحقق
٣٤٧	ملحقات : منهج التحقيق في كتاب الأغاني
٣٥١	منهج التحقيق في كتاب تاريخ دمشق
٣٥٢	منهج التحقيق في كتاب الشفاء
٣٥٤	خاتمة البحث
٣٥٦	مصادره

رقم الإيداع ١٨٢١ . لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب

في هذا الكتاب

تراث كل أمة : هو رصيدها الباقي وذخيرتها الثابتة المعبرة عما كانت عليه من تقدم وحضارة ، فالأهم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها ، وما حرص الأمة العربية على تراثها إلا لكي تعيش حاضراً موصولاً بـماض ، ولكي تبني على هذا الماضي العتيد حاضرها الوطيد ، والتراث - لاشك - هو وسيلة إلى هذا الوجود الحى .

والنص - كما هو معروف - عمدة الدراسات الأدبية فى أى مجال من مجالاتها ، فالدراسة تعتمد أساساً على النصوص التى هى مادة الدرس ، تأريخاً ونقداً ومقارنة .

والتحقيق : عملية مركبة تقتضى إخراج نص مضبوط على الصورة التى قاله عليها صاحبه . فالكلام المحقق هو الثابت الصحيح وهو ضد الباطل .

وقد عالج الكتاب الذى نقدمه لك هذه القضايا مقارنة بين ماهية التحقيق عند القدماء والمستشرقين والمحدثين واختتم بباب عما ينبغى أن يكون عليه التحقيق .